التنمية البشرية

جدول المحتويات

الملخـص التنفيـذي ٦
١. الإطار الاستراتيجي للتنمية البشرية ١٢
٢. الوضع الراهن للتنمية البشرية في مصر ٣٢
٣. التنميـة البشـرية للجميـع: سيـاسـات التمكين والحماية ١٦٩
٤. المبـادرات والبـرامـج الـرئيسيـة المـزمع القيام بها خلال الفترة القادمة ١٩٥
٥. مُمكنات الإسراع بجهود التنمية البشرية ٢٠٥
٦. تعـزيز دور الاستقـرار الأمني وسياسة مصر الخارجية في التنمية البشرية ٢٠٨
٧. المستهدفات الكمية ومؤشرات الأداء ٢١٢
٨. المـراجـع ٢١٧

قائمة الأشكال

شكل ١ الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية ١٣
شكل ٢ مقارنة تطور أداء مصر في مؤشر التنمية البشرية (HDI) ومؤشر التنمية البشرية المعدَّل بعامل عدم المساواة (IHDI) ٣٣
شكل ٣ تطور أداء مصر في دليل التنمية البشرية المعدَّل بعامل عدم المساواة (IHDI) ٣٤
شكل ٤ الوضع الحالي والمستهدف لمؤشر التنمية البشرية في مصر ٣٤
شكل ٥ تطور أداء مصر في مؤشر التنمية البشرية المُعدّل بعامل النوع الاجتماعي (GDI) ٣٥
شكل ٦ مقارنة وضع مصر في مؤشر «رأس المال البشري» مع مجموعة من دول العالم (٢٠٢٠) ٣٥
شكل ٧ تطور نسبة الأسرة بمستشفيات القطاع الخاص من إجمالي الأسرة بالمستشفيات ٤٣
شكل ٨ تطور نسبة المواطنين المؤمن عليهم من خلال التأمين الصحي الشامل والحالي ٤٧
شكل ٩ نسبة الإنفاق على الصحة من الجيب كنسبة من جملة الإنفاق على الصحة (عام ٢٠٢٣) ٤٧
شكل ١٠ نسبة الوفيات طبقاً لسبب لوفاة في مصر (٢٠١٩) ٤٨
شكل ١١ تطور نسبة المشتركين في التأمين الصحي من العاملين بالقطاع الخاص(١٥ سنة فأكثر) ٤٩
شكل ١٢ تطور مُخصصات العلاج على نفقة الدولة ٤٩
شكل ١٣ تطور عجز الميزان التجاري من الأدوية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٤) ٥٠
شكل ١٤ تطور مُعدل إتاحة أسرة الرعاية المركزة (سرير/ ١٠٠ ألف نسمة) ٥٢
شكل ١٥ تطور عدد المستشفيات الحاصلة على شهادة الاعتماد (الإجمالي: ٦٠ مستشفى) ٥٣
شكل ١٦ مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الصحية في مصر ٥٣
شكل ١٧ أحدث التوجهات في مجال الصحة الرقمية ٥٤
شكل ١٨ تطور أعداد الطلاب المقيدين بكلية الطب البشري (بالجامعات الحكومية والأزهر، والجامعات الخاصة والأهلية) ٥٧
شكل ١٩ تطور أعداد الخريجين بكليات الطب البشري، بالجامعات (الحكومية والخاصة) ٥٧
شكل ٢٠ تطور عدد الأطباء البشريين لكل ١٠ آلاف نسمة ٥٨

شكل ٢١ تطور متوسط عدد المترددين لكل طبيب بشري بالقطاع الحكومي ٥٨
شكل ٢٢ تطور متوسط عدد المترددين لكل طبيب بشري بالقطاع الخاص ٥٨
شكل ٢٣ نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة ٦٠
شكل ٢٤ تطوّر مُعدّل النمو السكاني خلال الأعوام من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢٤ ..... ٦١
شكل ٢٥ مؤشر الحالة السكانية في مصر حسب المحافظات ٦٢
شكل ٢٦ تطور نسبة المدخنين في مصر (بين الأشخاص من ١٥ سنة فأكثر) ٦٣
شكل ٢٧ مقارنة وضع مصر في مؤشر نسبة المدخنين مقارنةً ببعض الدول (٢٠٢٢) ٦٣
شكل ٢٨ مقارنة مصر ببعض الدول في مؤشر نسبة الوفيات الناتجة عن التدخين (٢٠٢٢) ٦٣
شكل ٢٩ معدل إتاحة أسرة الصحة النفسية (سرير/ لكل ١٠٠ ألف نسمة) ٦٥
شكل ٣٠ تطور مؤشر معدل الوفيات الناتجة عن الانتحار ٦٥
شكل ٣١ تطور نسبة الوفيات بسبب حوادث الطرق من جملة الوفيات..... ٦٧
شكل ٣٢ متطلبات خفض حوادث الطرق وزيادة معدلات الأمان ٦٧
شكل ٣٣ تطور نسبة الوفيات بسبب أمراض الجهاز التنفسي..... ٦٨
شكل ٣٤ تطور نسبة الوفيات في مصر بسبب أمراض الكبد..... ٦٩
شكل ٣٥ تطور نسبة الوفيات بسبب مرض الفشل الكلوي ٦٩
شكل ٣٦ معدل الوفيات النفاسية (حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي) ٧٥
شكل ٣٧ معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل ١٠٠٠ مولود حي ٧٥
شكل ٣٨ نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية..... ٧٩
شكل ٣٩ تطور معدل القيد الإجمالي في التعليم ما قبل الابتدائي ٨٣
شكل ٤٠ تطور معدل الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية ٨٥
شكل ٤١ تطور معدل الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى الثانوية..... ٨٥
شكل ٤٢ تطور درجة مصر في اختبارات الـTIMSS في مادة الرياضيات والعلوم (Grade 8)..... ٨٧
شكل ٤٣ معدل رضا المواطنين عن الخدمات التعليمية في مصر..... ٨٧
شكل ٤٤ كثافة الفصول في مصر حسب المحافظات ٨٩
شكل ٤٥ تطور أعداد الطلاب والمعلمين في مصر ٨٩
شكل ٤٦ تطور معدل إتاحة المعلمين للطلاب في مصر ٩٢
شكل ٤٧ تطور نسبة طلاب التعليم الأزهري من جملة التعليم قبل الجامعي (٪) ٩٤
شكل ٤٨ نسبة المعاهد الأزهرية الحاصلة على الاعتماد والجودة حسب المحافظات بنهاية عام ٢٠٢٥/٢٤..... ٩٥
شكل ٤٩ تطور مؤشر نسبة تسرب الفتيات من التعليم الابتدائي ٩٦
شكل ٥٠ تطور مؤشر نسبة تسرب الفتيات من التعليم الإعدادي ٩٦
شكل ٥١ تطور نسبة طلاب التعليم المجتمعي من جملة الطلاب بالتعليم قبل الجامعي ٩٧
شكل ٥٢ تطور المنصرف على دعم الأغذية..... ٩٧
شكل ٥٣ نسبة الأطفال الذين يمارسون النشاط الرياضي (٥ - ١٧ سنة)..... ٩٨
شكل ٥٤ المبادئ السبع للإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠..... ١٠٠
شكل ٥٥ تطور نسبة الذكور والإناث المقيدين بالتعليم الجامعي ١٠٢

شكل ٥٦ تطور عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس للجامعات الحكومية والأزهر..... ١٠٣
شكل ٥٧ تطور نسبة الطلاب الوافدين من جملة الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي..... ١٠٣
شكل ٥٨ تطور نسبة الطلاب بالجامعات الخاصة من جملة الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي..... ١٠٤
شكل ٥٩ مُعدّل المُساهمة في النشاط الاقتصادي حسب الفئات العمريّة خلال الربع الرابع عام ٢٠٢٥/٢٤..... ١٠٦
شكل ٦٠ القطاعات الرئيسة المُستوعبة للمُشتغلين عام ٢٠٢٥/٢٤..... ١٠٧
شكل ٦١ هيكل صادرات مصر الثقافية ١١٩
شكل ٦٢ تطور أداء مصر في مؤشر «الموارد الثقافية» ضمن تنافسية السياحة والسفر ١٢١
شكل ٦٣ تطور نسبة الطلاب المقيدين بالكليات ذات الصلة بوظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١٢٤
شكل ٦٤ دور مبادرة «حياة كريمة» في خفض الفجوة الرقمية..... ١٢٥
شكل ٦٥ تطور ترتيب مصر في مؤشر الابتكار العالمي..... ١٢٧
شكل ٦٦ تطور أداء مصر في مؤشر صافي الصادرات من السلع عالية التقنية كنسبة مئوية من إجمالي التجارة السلعية ١٢٨
شكل ٦٧ تطور عدد طلبات براءات الاختراع مقارنة ببعض الدول ونسبتها من الإجمالي العالمي ١٢٨
شكل ٦٨ تطور أداء مصر في مؤشر صادرات السلع الإبداعية كنسبة مئوية من إجمالي التجارة السلعية..... ١٢٩
شكل ٦٩ تطور نسبة مخصصات التدريب من الإنفاق الحكومي في مصر..... ١٣٠
شكل ٧٠ الهرم السكاني في مصر عام ٢٠٢٣..... ١٤٦
شكل ٧١ الوضع الحالي لممارسة الرياضة في مصر ١٤٨
شكل ٧٢ تطور الميزان التجاري الرياضي ١٤٩
شكل ٧٣ تطور عدد البطولات الدولية التي استضافتها مصر ١٥٠
شكل ٧٤ تطور عدد الميداليات التي حصدها اللاعبون والمنتخبات المصرية (أوليمبي وغير أوليمبي) ١٥١
شكل ٧٥ نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي العالمي (٢٠٢٤)..... ١٦٧
شكل ٧٦ تطوّر أداء مصر في مُؤشّر التقدّم الاجتماعي..... ١٦٩
شكل ٧٧ تطور نسبة الاستثمارات العامة الموجهة لمحافظات الصعيد والمحافظات الحدودية في مجالات التنمية البشرية من جملة استثمارات التنمية البشرية في مصر ١٧٢
شكل ٧٨ تطور نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي في الريف المصري ١٧٣
شكل ٧٩ تطور مُعدل التشغيل بين الذكور والإناث..... ١٧٩
شكل ٨٠ تطور نسبة الإناث المشتغلات بالقطاع الخاص من إجمالي المشتغلات..... ١٨٠
شكل ٨١ تطور نسبة المستفيدات من القروض المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر..... ١٨١
شكل ٨٢ تطور نسبة كبار السن من إجمالي السكان (٦٠ سنة فأكثر) ١٨٤
شكل ٨٣ تطور نسبة التغطية التأمينية من إجمالي القوى العاملة..... ١٨٧
شكل ٨٤ تطور نسبة المشتركين في التأمينات الاجتماعية من العاملين بالقطاع الخاص (١٥ سنة فأكثر) ١٨٧
شكل ٨٥ تطور معدل الأمية ١٨٩
شكل ٨٦ مؤشرات الوضع الحالي: معدلات التغطية بمؤسسات رعاية ذوي الإعاقة والأيتام على مستوى المحافظات (٪). ١٩٠
شكل ٨٧ تطور نسبة طلاب التربية الخاصة من جملة الطلاب..... ١٩١
شكل ٨٨ التوزيع النسبي للعمالة غير الرسمية بأجر طبقاً للمُحافظة عام ٢٠٢٤ ..... ١٩٢
شكل ٨٩ تطور نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص من جملة المشتغلين بعقود دائمة (١٥ سنة فأكثر)..... ١٩٣

شكل ٩٠ تطور نسبة العاملين بعقد قانوني من العاملين بالقطاع الخاص (١٥ سنة فأكثر) ١٩٣
شكل ٩١ نسبة الوقت المستغرق في الأعمال غير مدفوعة الأجر لدى الإناث (٢٠٢٥) ١٩٤
شكل ٩٢ تطور الإنفاق العام الموجه للتنمية البشرية من الموازنة العامة للدولة..... ٢٠٥
شكل ٩٣ تطور إجمالي تدفق قيمة رأس المال المُصدر (٢٠١٤-٢٠٢٥)..... ٢٠٧

قائمة الجداول

جدول ١ المُؤشّرات الفرعيّة لمُؤشّر التنميّة البشريّة خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٣)..... ٣٣
جدول ٢ مكونات مؤشر رأس المال البشري عام ٢٠٢٠ ..... ٣٦
جدول ٣ نسبة المستفيدين من منظومة التأمين الصحي الشامل بمحافظات المرحلة الأولى من جملة سكان المحافظات. ٤٦
جدول ٤ تطور معدل إتاحة الموارد البشرية الطبية في مصر (لكل ١٠ آلاف نسمة) ٥٦
جدول ٥ أهم المستهدفات ذات الصلة بضبط النمو السكاني..... ٦١
جدول ٦ الفجوة بين سنوات الدراسة المُتوقّعة وسنوات الدراسة الفعليّة..... ٨٤
جدول ٧ تطور مؤشرات التعليم العالي..... ١٠٢
جدول ٨ تطوّر القوى العاملة والمُشتغلين والبطالة خلال الفترة (٢٠٢٣/٢٢ – ٢٠٢٥/٢٤) (ألف فرد)..... ١٠٤
جدول ٩ مُعدّل المُساهمة في النشاط الاقتصادي حسب النوع من أعوام الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٥/٢٤) (٪) ١٠٥
جدول ١٠ تطوّر مُعدّلات البطالة النوعيّة خلال أعوام الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٥/٢٤) (٪) ١٠٥
جدول ١١ مُعدّلات البطالة وفقًا لمُستوى التعليم خلال الربع الرابع من عامي ٢٠٢٤/٢٣ و ٢٠٢٥/٢٤ (٪)..... ١٠٨
جدول ١٢ مُعدّلات البطالة بالأقاليم الجُغرافيّة على امتداد الفترة (٢٠٢٣/٢٢ – ٢٠٢٥/٢٤) (٪)..... ١١٠
جدول ١٣ الوظائف التي سيخلقها الذكاء الاصطناعي على المدى المتوسط (٣-٥ سنوات) ١١٨
جدول ١٤ المُؤشّرات الفرعية لمُؤشر التنمية البشريّة بحسب النوع (٢٠٢٣) ١٧٧
جدول ١٥ مُؤشّر التنميّة البشريّة المُعدّل حسب مُعامُل عدم المُساواة (٢٠٢٣)..... ١٧٧
جدول ١٦ مُؤشّر عدم المُساواة بين الجنسين لعام ٢٠٢٣ ..... ١٧٧
جدول ١٧ تطور مُعدّلات البطالة النوعيّة خلال أعوام الفترة (٢٠٢٠/١٩ - ٢٠٢٥/٢٤) (٪) ١٧٩

الملخـص التنفيـذي

التنمية البشرية في الاستراتيجيات الوطنية

يتسق الاهتمام بالتنمية البشرية في مصر مع مبادئ الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠» وبرنامج عمل الحكومة، حيث يُنظر إلى الإنسان باعتباره محور التنمية وغايتها، مع التأكيد على الإتاحة والعدالة والإنصاف كضمانات أساسية لتحقيق نمو احتوائي وتحسين جودة الحياة. وترتكز هذه الرؤية على تطوير منظومتي التعليم والصحة، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة والشباب، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمكانية، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، ودعم الابتكار والبحث العلمي، والتحول الرقمي، وإنتاج وإتاحة البيانات لصياغة سياسات قائمة على الأدلة. كما تولي اهتمامًا خاصًا بالفئات الأولى بالرعاية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والأطفال، من خلال برامج حماية اجتماعية مستدامة، وتوسيع التغطية الصحية الشاملة، وتحسين جودة الخدمات، وتقليص الفجوات الجغرافية والنوعية. ويكمل هذا الإطار التركيز على بناء الوعي الثقافي والرياضي، وتجديد الخطاب الديني، وتعزيز القيم الإيجابية والمواطنة، بما يدعم بناء رأس مال بشري قادر على قيادة التنمية المستدامة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد، وترسيخ الاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل.

الإطار المؤسسي للتنمية البشرية

يستند الإطار المؤسسي للتنمية البشرية في مصر إلى توجه حكومي واضح لتعزيز التنسيق متعدد القطاعات وتسريع وتيرة التنفيذ، تجسّد في استحداث منصب نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية وتشكيل مجموعة وزارية متخصصة تُعنى بإعداد ومتابعة الاستراتيجيات الوطنية لبناء الإنسان في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والرياضة والتشغيل وتجديد الخطاب الديني، وربط التعليم الفني والتكنولوجي باحتياجات سوق العمل، ومتابعة المبادرات الرئاسية وبرامج الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي الشامل. ويدعم هذا الإطار تشكيل أمانة فنية ولجنة استشارية عليا للتنمية البشرية تُسهم في صياغة السياسات والخطط وتعزيز جودة الحياة وتوسيع الفرص وتنمية القدرات البشرية. كما تؤكد المقاربة المؤسسية على أهمية توفير بيئة تمكينية متكاملة تشمل سياسات وتشريعات مواتية، وتمويلًا كافيًا، وحوكمة فعالة قائمة على المتابعة والتقييم، والاستفادة من النافذة الديموغرافية، وترسيخ القيم الداعمة للتنمية، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى جانب التحول الرقمي، بما يحد من تداخل الأدوار ويقلل هدر الموارد ويعزز كفاءة برامج التنمية البشرية واستدامة أثرها.

الوضع الراهن للتنمية البشرية في مصر

التنمية البشرية تمثل الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي وضمانة رئيسية للتوزيع العادل لثماره، من خلال تقليص فجوات عدم المساواة الاجتماعية والجغرافية وتحسين جودة الحياة. وفي هذا الإطار، حققت مصر تقدمًا ملحوظًا في مؤشرات التنمية البشرية، مع استهداف رفع قيمة مؤشر التنمية

البشرية من ٠,٧٥٤ عام ٢٠٢٣ إلى ٠,٨١٠ بحلول عام ٢٠٣٠، بما يضعها ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، وذلك عبر خفض فجوات عدم المساواة، لا سيما في التعليم والدخل، وتحسين الخدمات الصحية، والتركيز على محافظات الصعيد، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة. كما تولي الدولة اهتمامًا خاصًا بمواجهة الفقر متعدد الأبعاد، الذي انخفض إلى ٢١٪ عام ٢٠٢٢، من خلال سياسات متكاملة تستهدف العمل اللائق، والتعليم، والصحة، والسكن، والخدمات الأساسية. وتدعم هذه الجهود خطط واضحة لتحسين رأس المال البشري ورفع مؤشره إلى ٦٥٪ على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠، عبر الاستثمار في صحة الأطفال، وتحسين مخرجات التعليم، وخفض معدلات التقزم، وتعزيز الإنتاجية المستقبلية، إلى جانب تحسين ترتيب مصر في مؤشر المعرفة العالمي، وهو ما يترجم التزام الدولة بالاستثمار في الإنسان باعتباره الأساس الحقيقي للتنمية المستدامة والنمو الشامل.

توفير الرعاية الصحية الشاملة

تسعى مصر إلى ضمان الحق في حياة صحية سليمة وآمنة لجميع المواطنين، وذلك من خلال بناء نظام صحي متكامل ومتاح للجميع بجودة عالية ودون تمييز. وتؤمن الدولة بأن السياسات الصحية الفعالة هي حجر الزاوية في بناء أنظمة صحية قوية وعادلة ومستدامة، والتي بدورها تدفع عجلة التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي. فالاستثمار في الصحة لا يقتصر أثره على تحسين المؤشرات الصحية وزيادة رأس المال البشري، بل يمتد ليشمل جذب الاستثمارات الخاصة وتعزيز الكفاءة، مما يخلق حلقة إيجابية بين صحة المواطن والتنمية الاقتصادية الشاملة.

وفي هذا السياق، تبنت الدولة المصرية رؤية تنموية شاملة، تُرجمت إلى خطط وبرامج طموحة تهدف إلى تعزيز تغطية الخدمات الصحية في جميع أنحاء الجمهورية، والارتقاء بجودة المرافق والخدمات، وتأهيل الكوادر البشرية. وقد تم إطلاق حزمة من الإصلاحات الصحية العاجلة، من أبرزها منظومة التأمين الصحي الشامل، وإنشاء هيئات تنظيمية ورقابية جديدة مثل هيئة الدواء المصرية وهيئة الشراء الموحد، بالإضافة إلى العديد من المبادرات الرئاسية الصحية التي استهدفت القضاء على قوائم الانتظار، ودعم صحة المرأة والطفل، والكشف المبكر عن الأمراض المزمنة والوراثية.

وقد أثمرت هذه الجهود عن تحقيق إنجازات ملموسة حظيت بإشادات دولية واسعة، مثل الحصول على الإشهاد الذهبي من منظمة الصحة العالمية في مسار القضاء على فيروس سي، والتحكم في العديد من الأمراض الأخرى. وتواصل الدولة البناء على هذه النجاحات لضمان منظومة صحية تنافسية ومستدامة، قادرة على توطين الصناعات الدوائية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي رائد في مجال الخدمات الصحية.

تنمية قطاع التعليم في مصر

الرؤية الاستراتيجية والأهمية التنموية

يُعد التعليم عالي الجودة ركيزة أساسية لتنمية الموارد البشرية، ومحركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي القائم على المعرفة، حيث تشير الدراسات الدولية إلى أن الاستثمار فيه يحقق عوائد اقتصادية كبيرة، ويسهم في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد. انطلاقاً من هذه الأهمية، تولي الدولة المصرية اهتماماً بالغاً بتطوير المنظومة التعليمية، وتتبنى استراتيجية شاملة ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية: إتاحة التعليم للجميع دون تمييز، تحقيق جودة التعليم والتعلم وفقاً للمعايير العالمية، وضمان الاستدامة والتعلم

مدى الحياة. ويدعم هذه الاستراتيجية التزام دستوري بضمان حق التعليم الإلزامي والمجاني حتى المرحلة الثانوية، وتخصيص حد أدنى من الإنفاق الحكومي للقطاع، مما يؤكد الدور المحوري للتعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة الفقر.

الإصلاحات التنفيذية وبناء رأس المال البشري

ترجمت الدولة هذه الرؤية إلى جهود مكثفة وإصلاحات ملموسة عبر مختلف المراحل التعليمية، شملت التوسع في إنشاء وتطوير المدارس، خاصة في المناطق الأكثر احتياجاً ضمن مبادرة «حياة كريمة»، وتطوير التعليم الفني والتقني لربطه باحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى دعم المعلمين وتحسين كفاءتهم. كما أولت الاستراتيجية أهمية خاصة لتعليم ذوي الهمم وإدماجهم، وللتوسع في إتاحة خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال)، نظراً لعائدها التنموي المرتفع على بناء رأس المال البشري. وتؤكد هذه الجهود على أن الهدف الاستراتيجي هو بناء عنصر بشري فاعل ومنتج، قادر على مواكبة متطلبات التحول الرقمي والمساهمة الفعالة في التنمية الشاملة للدولة.

علاوةً على ذلك تعمل الدولة المصرية على إعادة تشكيل خريطة التعليم الجامعي لتتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة واحتياجات سوق العمل المتغيرة، وذلك من خلال «الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠». ترتكز هذه الاستراتيجية على محاور أساسية تشمل التكامل بين الجامعات والمنظومة الإنتاجية، وتشجيع التخصصات المتداخلة، وتعزيز التواصل مع الصناعة، ودعم الابتكار وريادة الأعمال. كما تهدف الاستراتيجية إلى تحويل الجامعات من مجرد مستهلك للمعرفة إلى منتج لها، مع الالتزام بالمرجعية الدولية لضمان جودة مخرجات التعليم العالي.

وكخطوات لتعظيم الاستفادة من التعليم العالي وربطه بسوق العمل، قامت الدولة بالتوسع بشكل كبير في إنشاء وتطوير الجامعات بمختلف أنواعها (حكومية، خاصة، أهلية، تكنولوجية)، واستحدثت تخصصات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي وهندسة الميكاترونيكس لربط الخريجين باحتياجات سوق العمل. كما عملت على تطوير نظم التقويم والامتحانات، وتدويل خدمات التعليم الجامعي من خلال الشراكات مع الجامعات الأجنبية. وعلى الرغم من هذه الجهود، التي أدت إلى تحسن مؤشرات التشغيل، لا يزال النظام يواجه تحديات أبرزها وجود اختلالات هيكلية في سوق العمل، خاصة فيما يتعلق بمشاركة المرأة، وظاهرة هجرة الكفاءات. وتؤكد الرؤية على ضرورة مواصلة تحسين جودة التعليم الجامعي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص، وتكثيف الجهود لمواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل لضمان نمو احتوائي ومستدام.

العدالة الثقافية وتنمية المهارات والابتكار

الثقافة كركيزة للتنمية البشرية والقوة الناعمة

تؤكد السردية الوطنية أن المواطن هو محور التنمية، وأن تحقيق التنمية البشرية الشاملة يتطلب ترسيخ منظومة قيم ثقافية ومجتمعية إيجابية، وتمكين المواطن من الوصول إلى المعرفة والابتكار. وتولي الدولة أهمية قصوى لبناء منظومة قيم تحترم التنوع وعدم التمييز، وتحويل المواطن من «متلقٍ للثقافة» إلى «صانع لها». ويُعد قطاع الخدمات الثقافية ركيزة أساسية لبناء الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء والقوة الناعمة لمصر إقليمياً وعالمياً، كما يلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة مساهمة الصادرات الثقافية في الناتج المحلي الإجمالي، ومحاربة التطرف، ونشر قيم

التسامح والوعي البيئي. وقد عزز الدستور المصري هذا التوجه، حيث نص على أن الثقافة حق لكل مواطن، وتلتزم الدولة بدعمه وإتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها دون تمييز.

جهود الدولة في تعزيز العدالة الثقافية والابتكار

وفي هذا الإطار، اتخذت الدولة المصرية خطوات واسعة لترسيخ الهوية الثقافية وتحقيق العدالة الثقافية، والتي تعني التوزيع المتوازن للخدمات الثقافية في مختلف أنحاء الجمهورية. وشملت هذه الجهود تنفيذ مبادرات ومشروعات عديدة، مثل «سينما الشعب» وتطوير المتاحف والمنشآت الثقافية، وإنشاء صروح كبرى مثل مدينة الفنون والثقافة في العاصمة الإدارية الجديدة. وعلى صعيد الابتكار والتكنولوجيا، تدرك الدولة أن التكنولوجيا والإبداع هما الضمانة لنجاح خطط التنمية المستدامة. ولذلك، تم إطلاق «الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار» و«الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي»، بهدف تهيئة بيئة محفزة للبحث العلمي، وتوطين التكنولوجيا، وتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة ومتطلبات سوق العمل المستقبلية.

التنمية التكنولوجية وبناء المهارات الرقمية

تعكس المرحلة المقبلة تعميق التنمية التكنولوجية وتحسين جودة النظام البحثي، مع العمل على الارتقاء بتصنيف مصر في المؤشرات الدولية للابتكار والمعرفة. كما تولي أولوية لتحقيق العدالة الرقمية من خلال توفير الإنترنت بأسعار مناسبة، ونشر ثقافة الأمن السيبراني، والتوسع في برامج تعزيز القدرات الرقمية وتعليم النشء البرمجة وعلوم البيانات والذكاء الاصطناعي. ويأتي هذا في سياق الاستعداد للتغيرات في سوق العمل العالمي، حيث من المتوقع اختفاء وظائف وظهور أخرى جديدة (بما في ذلك الوظائف الخضراء)، مما يستدعي الاستثمار المستمر في بناء المهارات الرقمية والتكنولوجية، وربطها باحتياجات التنمية لضمان نمو اقتصادي مستدام وشامل.

العدالة الاجتماعية وتعزيز دور الاقتصاد الرعائي في التنمية الاقتصادية

تمثل التنمية البشرية محورًا أساسيًا في رؤية الدولة المصرية للتنمية المستدامة، باعتبارها المدخل الأكثر فاعلية لتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء رأس المال البشري. وقد انتقلت الدولة من نموذج الرعاية الاجتماعية التقليدية إلى نموذج الاستثمار في الإنسان، من خلال منظومة متكاملة، تجمع بين الحماية الاجتماعية المستدامة، والتمكين الاقتصادي، والاستثمار في نهج دورة حياة الإنسان، بما يضمن تحويل الفئات الأولى بالرعاية إلى شركاء فاعلين في عملية التنمية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحسين جودة الحياة.

وترتكز الاستراتيجية الوطنية للتنمية البشرية على ثلاث ركائز تنفيذية مترابطة؛ أولها الحماية الاجتماعية عبر برامج الدعم النقدي المشروط وغير المشروط، وعلى رأسها برنامجا «تكافل وكرامة»، بما يضمن الحد الأدنى من الحماية المعيشية وربط الدعم بالاستثمار في التعليم والصحة. وثانيها التمكين الاقتصادي من خلال المنظومة المالية الاستراتيجية للتمكين ومنصة «تمكين»، التي تستهدف إدماج القادرين على العمل في أنشطة إنتاجية، وتوسيع الشمول المالي، ودعم التخارج التدريجي من الاعتماد على الدعم إلى الاستقلال الاقتصادي. أما الركيزة الثالثة فتتمثل في الاستثمار في نهج دورة حياة الإنسان، عبر تدخلات تنموية شاملة تبدأ من الطفولة المبكرة، وتشمل حماية الأطفال، ودعم الشباب وذوي الإعاقة، وتطوير منظومة الرعاية البديلة، وتحسين خدمات رعاية المسنين، بما يضمن استدامة التنمية عبر مختلف المراحل العمرية.

ويعزز تنفيذ هذه الركائز إطار مؤسسي متكامل، يقوم على التحول الرقمي، وتكامل قواعد البيانات الوطنية، وتطبيق آليات متابعة وتقييم قائمة على النتائج، إلى جانب الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الدوليين. وقد أسفرت هذه السياسات عن نتائج ملموسة تمثلت في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية، وتحسين مؤشرات التعليم والصحة والتغذية، وتعزيز فرص التمكين الاقتصادي والتشغيل، بما يؤكد نجاح توجه الدولة نحو نموذج تنمية بشرية شامل ومستدام، يحقق الإنصاف الاجتماعي، ويرفع الإنتاجية الوطنية، ويدعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في مصر.

التنمية البشرية للجميع: سياسات التمكين والحماية

تتبنى مصر استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، مرتكزةً على الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات والمخاطر، بما في ذلك التحديات البيئية وتغير المناخ. ويقوم هذا النهج على إطار وطني للتمكين يربط بين الحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، مع إيلاء اهتمام خاص بالاقتصاد الرعائي والعمل اللائق، لا سيما للمرأة. وقد عززت الدولة هذا التوجه بإصلاحات تشريعية ومؤسسية، أبرزها الالتزام الدستوري بموجب المادتين (٨) و(١٧) من دستور ٢٠١٤، وإصدار قانون الضمان الاجتماعي الجديد الذي يُحوّل المساعدات الاجتماعية من منحة تقديرية إلى حق قانوني، ويوسع نطاق التغطية ليشمل الفئات غير المؤمن عليها، ويدمج الحماية الاجتماعية بالتمكين الاقتصادي لتحقيق التحول من الاعتماد إلى الإنتاج.

وتتجسد هذه الرؤية في مبادرات وبرامج طموحة، في مقدمتها المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، التي تستهدف تحسين مستوى معيشة أكثر من ٥٨ مليون مواطن في الريف المصري، ومعالجة الفجوات التنموية بين المحافظات. كما تستهدف الاستراتيجية تحسين تنافسية مصر في مؤشر «التقدم الاجتماعي» لتصل إلى ٦٣ نقطة مئوية على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠، وخفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، وزيادة متوسط دخل الأسرة السنوي في الريف ليصل إلى ٨٥٪ من نظيره في الحضر. ولتحقيق العدالة الجغرافية، تولي الدولة أولوية قصوى لتنمية محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية الأكثر احتياجاً، من خلال توجيه استثمارات عامة متزايدة نحوها، والعمل على سد فجوات التنمية البشرية فيها، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٢٣٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي إطار متصل، تعمل الدولة على تكثيف الجهود لجذب مزيد من الاستثمارات الخاصة الموجهة لمحافظات الصعيد، خاصةً في قطاعي الصحة والتعليم، لرفع مستوى الخدمات وتوفير فرص عمل لائقة. وتؤكد الاستراتيجية على مفهوم «التنمية البشرية المنتجة»، الذي يهدف إلى دعم القدرات الإنتاجية الريفية وتحويل المجتمعات المحلية من مستهلكين إلى منتجين، بما يرسخ مفهوم العمل اللائق الذي لا يقتصر على كسب الأجر، بل يمتد ليشمل الكرامة والاستقرار، ويعد الجسر الذي يربط بين النمو والشعور بالانتماء.

ممكنات الإسراع بجهود التنمية البشرية

تُعد منظومة التمويل المستدام والفعّال الركيزة الأساسية لتمكين جهود التنمية البشرية، وتولي الدولة أهمية لتوسيع قاعدة الموارد المتاحة وتنويع مصادر التمويل لتشمل الإنفاق الحكومي، والتمويلات التنموية الميسرة، واستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ومساهمات مؤسسات المجتمع المدني. حيث نجحت الدولة في حشد تمويلات تنموية ميسرة بلغت نحو ٩,٥ مليار دولار لدعم هذه القطاعات. وتستهدف الحكومة زيادة مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات عبر الشراكة بين القطاعين

العام والخاص (PPP) وتحقيق معدل نمو سنوي في قيمة تدفقات الاستثمار الخاص الموجهة للتنمية البشرية يناهز ٣٠٪ سنوياً.

وفي إطار تعزيز كفاءة الإنفاق، تبرز أهمية مواصلة تحقيق الانضباط المالي لخلق حيز مالي إضافي، واستعادة مستويات الإنفاق التنموي تدريجياً في مجالي الصحة والتعليم، مع ربط هذا الإنفاق بالمخرجات والنتائج القابلة للقياس من خلال التوسع في تطبيق موازنات البرامج والأداء. كما تبرز أهمية الدور التنموي للمجتمع المدني في مكافحة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية، حيث من المستهدف تحسين ترتيب مصر في مؤشر العطاء العالمي ومضاعفة نسبة المتطوعين من الشباب، والتوسع في المبادرات المجتمعية كعيادات تنظيم الأسرة ومدارس التعليم المجتمعي.

ويُشكل الاستقرار الأمني وسيادة القانون والسياسة الخارجية الفعّالة ممكنات حيوية لا غنى عنها لنجاح جهود التنمية البشرية. وتعمل الدولة على تطوير منظومة العدالة القضائية من خلال التوسع في استخدام الوسائل التكنولوجية لتسريع إجراءات التقاضي، وزيادة نسبة تنفيذ الأحكام، بما يرسخ العدالة الاجتماعية ويعزز الثقة بين المواطن والدولة. كما يتم تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان في تقديم الخدمات الشرطية، ومواصلة جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وعلى الصعيد الدولي، تواصل مصر دورها الدبلوماسي الفعّال لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي الداعم للتنمية الشاملة، والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي، بما يضمن بيئة مواتية لتحقيق الأهداف التنموية الوطنية، وذلك في إطار مواصلة عقيدة "الاتزان الاستراتيجي" لسياسة مصر الخارجية.

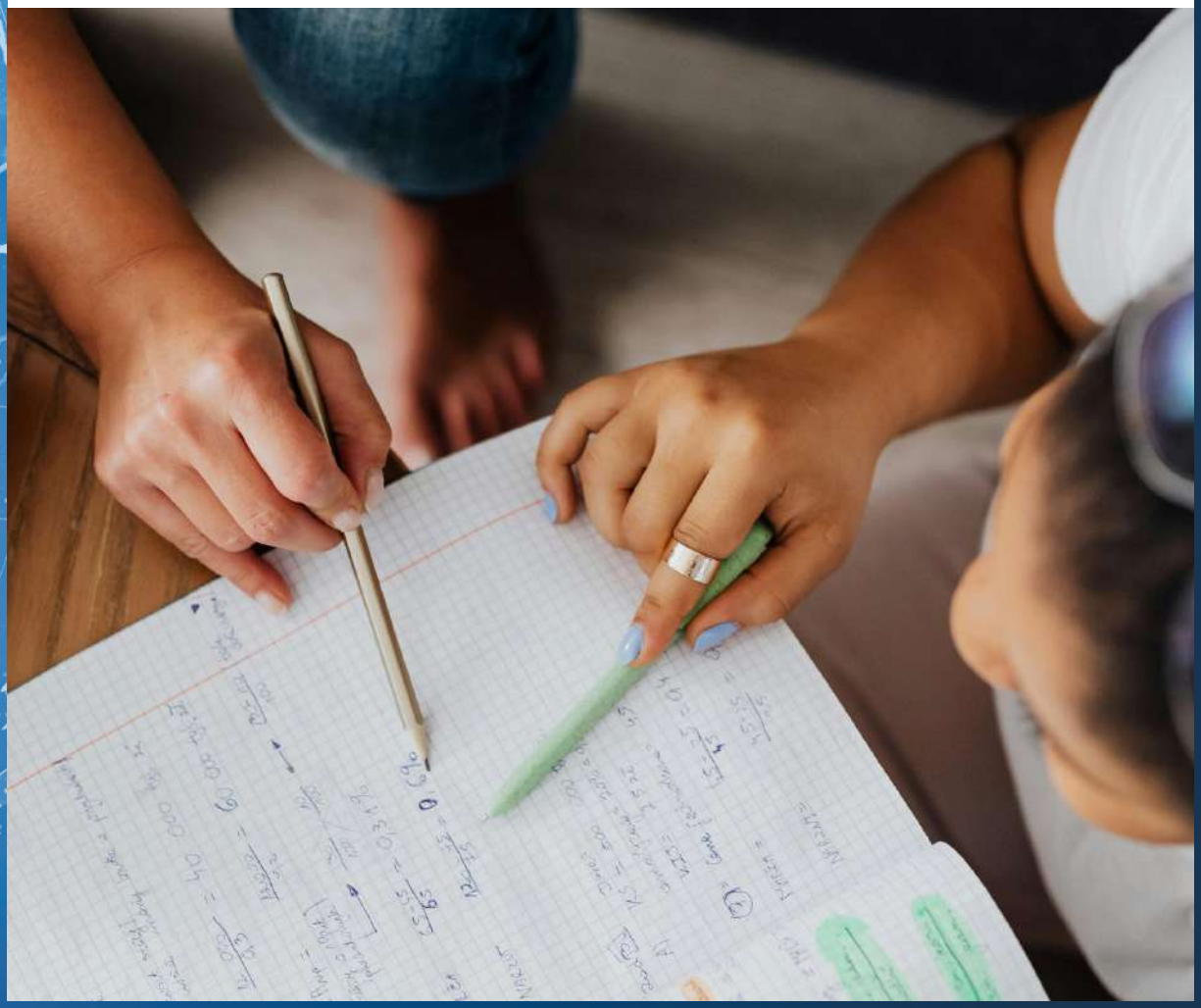

١. الإطار الاستراتيجي للتنمية البشرية

يعد مفهوم «التنمية البشريّة» من المفاهيم التنمويّة الحديثة التي تحظى باهتمام كبير في الأدبيّات الاقتصاديّة نظرًا للطبيعة المُزدوجة لهذا المفهوم، والذي يجمع بين الغاية والوسيلة في آنٍ واحد. فالغاية الأساسيّة من تطوير منظومة التنمية البشريّة هي ضمان سعادة الفرد ورفاهته وتمتّعه بجودة الحياة في مُحيطه الاجتماعي. وفي الوقت ذاته، يُنظَر إلى هذه المنظومة باعتبارها الوسيلة الفاعلة لتحقيق ما تصبو إليه من خلال تحسين الإنتاجيّة، وتسريع عجلة التقدّم الاقتصادي، وترسيخ دعائم التنمية الشاملة والمُستدامة.

وتُبرِز هذه الطبيعة المُزدوجة للتنمية البشريّة أهميّة التوفيق بين اعتبارات «الكفاءة في الأداء داخل المنظومة» واعتبارات «الفاعليّة للمُخرجات» في ضوء النتائج المُترتبة على مُستويات أداء المُدخلات..

ويرتبط هذا المفهوم بشكل جوهري بمكافحة الفقر من خلال تعزيز القدرات البشرية وتوسيع نطاق الحريات والفرص المتاحة للأفراد، باعتبار التنمية عملية متعددة الأبعاد تتجاوز مجرد زيادة الدخل، كما يتجاوز هذا المفهوم المساواة إلى مفهوم الانصاف. فالمساواة تعني إعطاء الجميع نفس الموارد والفرص، بينما الإنصاف يدرك أن الناس لديهم احتياجات وظروف مختلفة، لذا يوزع الموارد بشكل مختلف لتحقيق نتيجة عادلة، فالمساواة هي التكافؤ في الحصول على الموارد، أما الإنصاف فيتعامل مع كل شريحة من شرائح المجتمع وفقاً لما يحتاجه ليتمكن من الوصول لنفس النتيجة، ومن ثم تحقيق تكافؤ النتائج ومعالجة الظروف التي تسبب عدم المساواة.

جوهر التنمية البشرية

تشمل الركائز الرئيسية للتنمية البشرية التي يجب أن يعنى بها كل شركاء التنمية في مصر:

- التعليم والتعلم مدى الحياة.
- الصحة والتغذية والحياة المديدة الصحية.
- التشغيل والعمل اللائق.
- تنمية المهارات وإطلاق طاقات الإبداع.
- العدالة الاجتماعية وضمان الحماية الاجتماعية للفئات الأضعف.
- تمكين المرأة والشباب.

وكما هو مبين في الشكل (١)، فإن العمل على هذه الركائز سيحقق الهدف المنشود والمتمثل في الارتقاء بجودة حياة الجميع والحد من اللامساواة، إلا أن ذلك لن يتحقق سوى من خلال بيئة تمكينية تشمل:

- السياسات المواتية للتنمية البشرية.
- حجم وآليات التمويل المناسب.
- حوكمة التنمية البشرية.
- الاستفادة من النافذة الديموغرافية.
- آليات للمتابعة والتقييم معتمدة على النتائج.
- الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- الإطار المؤسسي الفعال.
- نشر وترسيخ القيم المواتية للتنمية.
- التحول الرقمي والتكنولوجي.

شكل ١ الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية

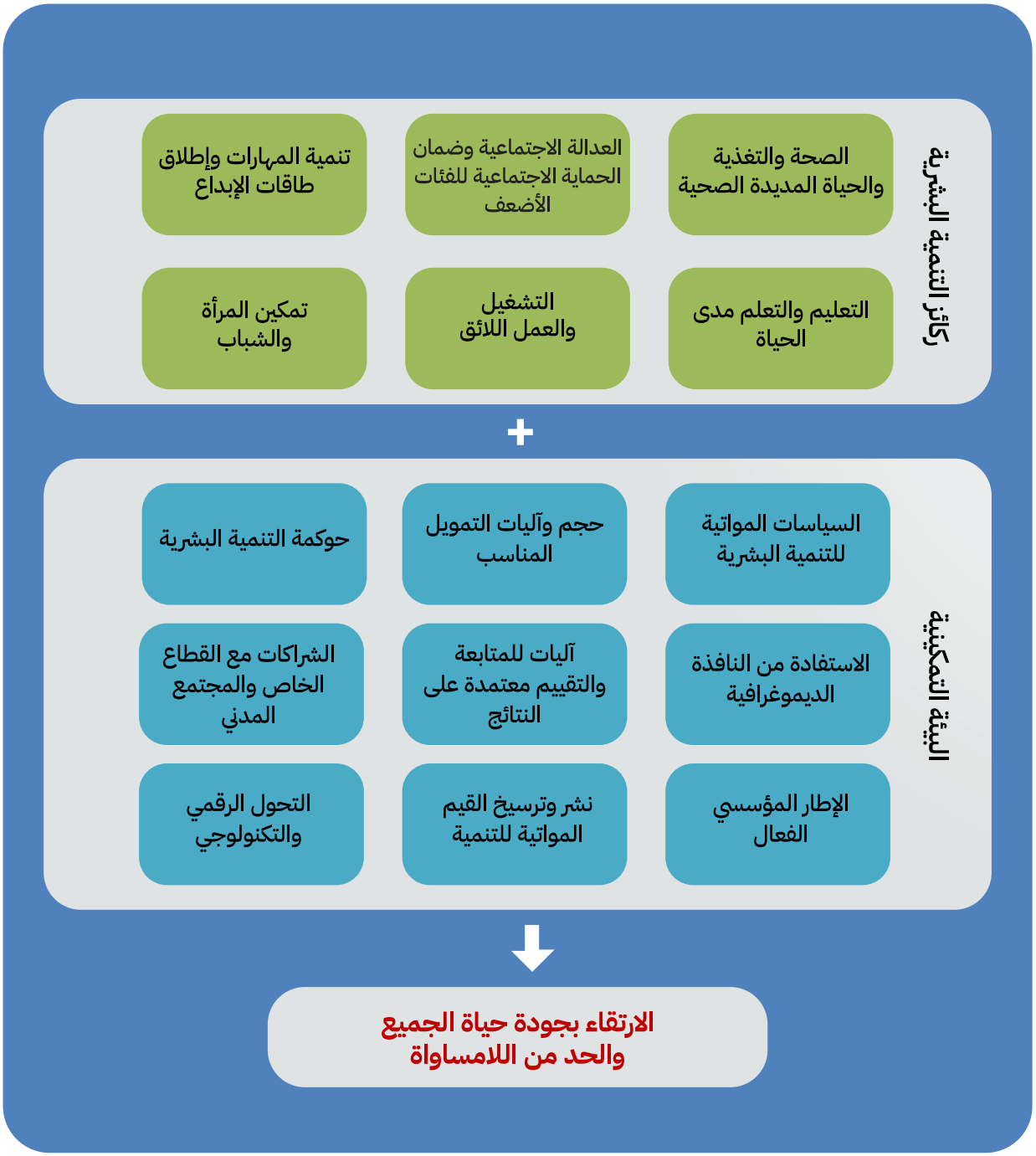

ويتم تناول السياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق هذه الركائز من خلال منهج دورة الحياة، الذي ينظر إلى حياة الإنسان كوحدة متكاملة. ولا يقتصر تأثير السياسات والبرامج التي تتناول الركائز المذكورة على مرحلة عمرية بعينها، وإنما يمتد هذا التأثير عبر المراحل العمرية المختلفة.

فعلى سبيل المثال، فإن السياسات والتدخلات الصحية الخاصة بمرحلة ما قبل الولادة والمتعلقة بصحة الأم ونمط حياتها وتغذيتها تؤثر على صحة الجنين وبدورها تؤثر على صحة الطفل، كما أن السياسات والتدخلات المتعلقة بالألف يوم الأولى من حياة الطفل لها تأثيراتها على صحته في مراحل الطفولة، والشباب، والكهولة، والشيخوخة. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الركائز ليست منفصلة، بل يوجد بينها تفاعل فالسياسات والتدخلات الصحية ذات الصلة بالألف يوم الأولى من حياة الطفل لها تأثيراتها على النمو المعرفي والوجداني في مرحلة الطفولة والشباب ويمتد تأثيرها على القدرة على اكتساب المهارات ومستوى الإنتاجية في مرحلة الكهولة، كما يمكنها أن تؤثر على الحياة الصحية في مرحلة الشيخوخة. وهذا التداخل بين الركائز وتأثيراتها عبر المراحل العمرية المتتالية يحتم أهمية التعامل مع قضايا التنمية البشرية بشكل يتسم متكامل يجب أن يعكسه الإطار المؤسسي الحاكم.

لكافة شرائح المجتمع ولكافة المناطق الجغرافية، ويتسم «بالديناميكية والمرونة» وبحيث يعزز من قدرة الفئات والمناطق الأكثر احتياجاً على مواجهة التغيرات والتحديات ومنها ما يتعلق بمواجهة التغيرات المناخية، وبحيث يتم تقديم كافة الخدمات بما يراعي «الاستدامة» في طريقة تقديم الخدمات وإدارتها وتشغيلها، وبحيث يكون «متوازناً» في مُراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية للتنمية، ويراعي في ذلك كله «التشاركية» في تحديد الأولويات وتنفيذها وجني ثمارها، وكذا «التكامل» بين كافة الجهات المعنية بالتنفيذ لضمان تضافر الجهود والتنسيق خاصةً فيما يتعلق بالربط بين سياسات التعليم وسياسات التشغيل والتدريب وسياسات الرعاية الصحية والاجتماعية وبما يضمن الارتقاء بجودة حياة المواطنين، و «بناء الوعي المجتمعي» بفلسفة التنمية البشرية التي تتبناها الدولة خاصةً فيما يتعلق بأهمية التعليم وضبط النمو السكاني وتمكين المرأة والحفاظ على الموارد والحفاظ على الهوية المصرية.

تبرز أهمية ضمان تحقيق جودة النمو الاقتصادي الشامل الذي ينعكس على تحسين مستوى معيشة المواطنين ويساهم في تحسين إنتاجيتهم وقدراتهم البشرية في كافة مراحلهم العمرية، من خلال سياسات

الأم و الجنين (من -١ الى صفر)

للأطفال (من صفر الى ٦ سنوات)

للشباب (من ٦ الى ١٨ سنة)

للكبار (من ١٨ الى ٦٥ سنة)

فوق ٦٥ سنة

وفي هذا السياق، يتبنى النموذج الاقتصادي الجديد «المفهوم الشامل والمتكامل للتنمية البشرية»، الذي يتصف «بالشمول» لكافة مجالات التنمية المرتبطة بخفض معدلات الفقر متعدد الأبعاد «تعليم، وصحة، وسكن لائق، وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي والطاقة والاتصالات وتحسين البيئة، والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية، وتوفير متطلبات الأمن الغذائي»، ويمتد ليكون «احتوائياً» في تقديم الخدمات

تعمل على إعادة توزيع الفرص وتحقيق تكافؤ حقيقي في الوصول للخدمات العامة ومن أهمها خدمات التنمية البشرية، وهو ما يتطلب وجود دور تنظيمي قوي للدولة لتوفير المقومات الأساسية لحياة كريمة ولائقة خاصةً في المجالات ذات الصلة بالتعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وبناء الوعي وترسيخ القيم الإيجابية في المجتمع وإثراء الحياة الثقافية والرياضية، وبما يمكن المواطنين من المساهمة بفاعلية في الاقتصاد الوطني، كما توجد أهمية لتقوية شبكات

الضمـان الاجتماعـي للفئـات الأكثر احتياجـاً وحمايـة الشرائـح محـدودة الدخـل وتـوفير الفـرص المناسـبة لشريحة الطبقة المتوسطة فيما يخص خدمات الصحة والتعليـم، وبمـا يجعـل مـن «العدالـة الاجتماعيـة» محـوراً موازيـاً للإصلاح الاقتصـادي، وبحيـث يشـمل النمو الاقتصادي كافة المواطنين في كافة ربوع الوطن وبما يضمـن «عـدم تـرك أحـد خلـف الركـب».

كما تبرز أهمية «التراكم المعرفي والقدرات الفردية والمهـارات» باعتبارهـم جـزء مـن رأس المال القومي، ومصـدر ثـروة المجتمـع ورفاهيتـه، فبينمـا كان يُنظـر تقليديًا الى رأس المال المادي كمحدد رئيسي لثروة الأمم، برز بوضوح أن المعرفة الفردية هي العامل الحاسم التي تحدد المسار التنموي للمجتمع، وقد ظهر مفهوم رأس المال البشري كأحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي منـذ منتصـف القـرن العشريـن، حيـث أثبتـت التجـارب أن الاسـتثمار في التعليم وتنمية المهارات يزيد الإنتاجية ويحفـز النمـو المسـتدام، وأن التقـدم التكنولوجـي لا يمكـن أن يحقـق مـردوده الكامـل دون قـوة عاملـة مؤهلـة قـادرة علـى اسـتيعابه.

وتولي الحكومة أهمية لتوفير التمويل المناسب لتحقيق أهـداف التنميـة البشريـة والعدالـة الاجتماعيـة، وتعزيـز مُشـاركة القطـاع الخـاص والمجتمـع المـدني، وتعظيـم العائـد التنمـوي مـن الإنفـاق العـام للدولـة مـن خلال توجيـه الإنفـاق العـام تجـاه تحقيـق العوائـد التنمويـة ذات الأولويـة وتعظيـم الاسـتفادة مـن قواعـد البيانـات في صنـع سياسـات مبنيـة علـى أدلـة، وبمـا يعمـل علـى ضمـان «جـودة حيـاة المواطنين» وتحقيـق «العدالـة الاجتماعيـة والإنصـاف»، ويعمـل علـى تحسـين تنافسـية مصر في كافـة المـؤشرات الدوليـة ذات الصلـة.

وفي ضـوء الأهميـة الكبيرة لمُخرجـات «المؤتمـر العالمي للسكان والصحة والتنمية البشرية» والذي يعمل على صياغة خارطة طريق عملية تعزز الترابط بين السياسات السـكانية والصحيـة والتنمويـة، وتدفـع بـالشراكات العالميـة نحـو بنـاء مسـتقبل أكثر شـمولًا واسـتدامة، بمـا يتمـاشى مـع الأهـداف الوطنيـة والإقليميـة للتنميـة البشريـة، تأخـذ السرديـة الوطنيـة للتنميـة الشـاملة في الاعتبـار مُخرجـات المؤتمـر في نسـخته الأولى لعـام ٢٠٢٣ والثانيـة لعـام ٢٠٢٤، والثالثـة لعـام ٢٠٢٥ والتي تبنـت شـعار "تمـكين الأفـراد، تعزيـز التقـدم، إتاحـة الفـرص"، بـالتركيز علـى ديناميكيـات السـكان (الانجـاب، الوفيـات، الهجـرة)، والسياسـات الصحيـة والعدالـة في التغطيـة، والتمـكين الاقتصـادي والاجتماعـي للمـرأة والشـباب، ومنظومـة الحمايـة الاجتماعيـة، والتعليـم مـدى الحيـاة وتنميـة المهـارات، والابتكار الرقمي والذكاء الاصطناعي، إضافةً إلى قضايا الهوية الوطنية، والثقافة، والرياضة، والمشـاركة المدنيـة.

كما تؤكد السردية أهمية البناء على مكتسبات مُبادرة «بداية جديدة» التي تم إطلاقها في سبتمبر ٢٠٢٤ وبما يتسـق مـع أهدافهـا الرئيسـية خاصـةً مـا يتعلـق بتمـكين المـرأة ودمـج ذوي الهمـم في سـوق العمـل، وتعزيـز القـدرات البشريـة والارتقـاء بمسـتوى الفـرد، وكذلـك تأهيـل الشـباب بالمهـارات التقنيـة والرقميـة اللازمـة، والتدريـب المـهني، وخطـط وبرامـج اسـتشراف وظائـف ومهـن المسـتقبل، للتعامـل مـع الثـورة التكنولوجيـة وأنمـاط العمـل الجديـدة بـكل محاورهـا.

ومن مُنطلق أهمية تبني مبدأ «التخطيط التشاركي» في منظومة التخطيط، بمنح أولوية للبرامج والمشروعات التي يـرى المواطنين أهميتهـا مُقارنـةً بغيرهـا، يـأتي الاسـتثمار في التنميـة البشريـة كأولويـة أولى ضمـن تفضيـلات المصريين، وفـق نتائـج مسـح البـارومتر العـربي لعـام ٢٠٢٢ خاصـةً في الصحـة والتعليـم وبرامـج تعزيـز الدخـل.

وبذلـك، تتبنى السردية الوطنية للتنمية الشـاملة نهجـاً شـاملاً لبنـاء إنسـان مصري «يتمتـع بصحـة جيـدة، ومتعلـم تعليمـاً مُتقدمـاً، ومُثقـف، ومُبـدع، يمتلـك مهـارات المسـتقبل، لديـه وعـي وقيـم مُجتمعيـة مسـتنيرة، ولياقـة بدنيـة عاليـة».

التنمية البشرية ضمن الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

يتسـق الاهتمـام بالتنميـة البشريـة مـع كافـة مبـادئ الأجنـدة الوطنيـة للتنميـة المسـتدامة: رؤيـة مصر ٢٠٣٠، خاصـةً مـا يتعلـق بـأن «الإنسـان هـو محـور التنميـة البشريـة في كافـة مراحلـه العمريـة» وأن «الإتاحـة والعدالـة» في تقديـم الخدمـات لكافـة المواطنين وفي كافـة المناطـق هـو الضمانـة الحقيقـة لتحقيـق النمـو الاحتوائي، وبمـا ينعكـس علـى تحقيـق الأهـداف الاسـتراتيجيـة

خاصةً «ضمان جودة الحياة وتحسين مستوى معيشة المواطنين» في إطار من «العدالة الاجتماعية والانصاف»، ومن المؤكد أن أهم المكنات اللازمة لتحقيق ذلك «توفير التمويل المناسب» و«تعزيز التحول الرقمي» و «إنتاج البيانات وإتاحتها» لتبني وتنفيذ سياسات مبنية على أدلة، وتنفيذ حزمة من «الإصلاحات التشريعية والمؤسسية» و«توفير منظومة ثقافية مساندة».

وفي هذا السياق، تستهدف الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، الارتقاء بجودة المنظومة التعليمية والتوسع في إتاحة التعليم الجيد للجميع دون أي تمييز، والحثّ على الإبداع والابتكار مع إدخال التكنولوجيا كعنصر تعليمي أساسي، مما يؤدي في النهاية إلى التنمية البشرية للأطفال والشباب المصريين، ويجعلهم متميزين في مجالات سوق العمل المختلفة.

العام على مستويات التعليم المختلفة (التعليم قبل الأساسي والأساسي والجامعي والفني)، بصورة تتماشَى مع الارتقاء بجودة منظومة التعليم ككل، فضلاً عن بناء القدرات ورفع كفاءة المعلمين في كل المراحل التعليمية، وتبنّي تشريعات تربط نتائج تقييم المعلمين بالحوافز، وتوفير نظام تشجيع وإثابة لهم، لحثِّهم على التطوير المستمر، وتغيير معايير الجودة والاعتماد المحلية، لتساير المعايير العالمية لنظم التعليم والتعلم، علاوةً على تطوير المناهج بما يضمن اكتساب قيم ومبادئ التنمية المستدامة لدى الطلاب من الأطفال والنشء والشباب، في المراحل التعليمية المختلفة.

وفي السياق ذاته، شددت الرؤية على أهمية تحقيق الإدماج وتكافؤ الفرص في العملية التعليمية، من خلال العمل على توزيع المدارس جغرافياً بصورة تتناسب مع عدد الأطفال في سن التعليم، وتوفير تغذية صحية

هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠

كما أكدت الأجندة الوطنية أهمية زيادة الإنفاق على التعليم، وربط جميع أوجه الإنفاق بجودة المُخرجات التعليمية، وزيادة متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم، مع إعادة توزيع الإنفاق

لأطفال المدارس، وإتاحة جميع الخدمات التأهيلية، والتدريبية، والتعليمية، والصحية للأشخاص ذوي الإعاقة بسهولة.

وباعتباره حلقة الوصل التي تربط بين التعليم والمعرفة التقليدية والتطور التكنولوجي المتجدد والمتسارع، أشارت الرؤية إلى أهمية جودة التعليم الجامعي، وضرورة مواصلة الجهود المبذولة لربط مناهج التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل، ووضع برامج تحفيزية لتشجيع مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد الدولي، وتوفير الدعم المالي لإنشاء مراكز البحوث، للتوسّع في البحث العلمي بشتّى المجالات، وإعداد كوادر أكاديمية متميزة، وزيادة المِنح والبعثات الخارجية، للنهوض بالبحث العلمي ونقل الخبرات، والتقييم المستمر لمؤسسات ومراكز البحث العلمي، مع وضع معايير محلية للتقييم تأخذ في اعتبارها مساهمة البحث العلمي في تنفيذ مستهدفات الرؤية ذاتها في المقام الأول، علاوةً على نشر ثقافة ريادة الأعمال لدى طلاب المدارس والجامعات والشباب وجميع المواطنين لترسيخ ثقافة العمل الحر لديهم، بما يشجّعهم على تحويل أفكارهم وابتكاراتهم إلى منتجات ومشروعات.

وفي ضوء مواصلة الجهود المبذولة لتحسين إتاحة وجودة الخدمات الصحية، أهتمت الرؤية بتحقيق التغطية الصحية الشاملة التي تتفق مع احتياجات المواطنين، من خلال زيادة التمويل المتاح لقطاع الصحة، لتحسين إتاحة الخدمات الطبية وجودتها بصورة متوازنة بين المناطق الجغرافية المختلفة، وتطبيق قانون التأمين الصحي وتوحيد الأوعية التأمينية، بما يضمن تغطية صحية شاملة تتفق مع احتياجات المواطنين من الجنسين، وتحسين حوكمة القطاع الصحي وإعادة هيكلته، بما يضمن الكفاءة والفاعلية في إدارة الخدمات الصحية، وتحسين البنية التحتية وتفعيل التحول الرقمي، لضمان وجود نظام موحد للمعلومات الصحية، وزيادة عدد الأطباء وأطقم التمريض والأسرة بما يتناسب مع حجم السكان، ورفع كفاءة الكوادر البشرية، مع مراجعة الحوافز المالية للأطباء والتمريض والفريق الفني في القطاع الصحي، علاوةً على الارتقاء بخدمات المستشفيات الجامعية، ودعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والتصنيع الدوائي لأعلى مستويات التكنولوجيا الطبية، وإنشاء مراكز أبحاث طبية وسريرية على أعلى مستوى.

وفي الإطار ذاته، أشارت الرؤية إلى أهمية تفعيل القوانين والإجراءات للحدّ من التلوث والانبعاثات الناتجة عن الأنشطة الإنتاجية المُسبِّبة للأمراض، وتداول المواد الضارة بصحة الإنسان، ودعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والتصنيع الدوائي لأعلى مستويات التكنولوجيا الطبية، وإنشاء مراكز أبحاث طبية وسريرية على أعلى مستوى، وتشجيع استثمار القطاع الخاص في الخدمات الصحية والمنتجات الدوائية والأمصال واللقاحات، ورفع الوعي بأهمية الصحة العامة والتغذية السليمة، خاصة بين الإناث، للتأثير الإيجابي في تغذية أطفالهن وصحتهن، ونشر المعلومات عن خدمات تنظيم الأسرة، وإتاحة الحاجات غير الملباة، طبقا لاحتياجات المناطق المختلفة.

وفي ضوء أهمية الحد من الفجوة بين الجنسين، أكدت رؤية مصر ٢٠٣٠ ضرورة القضاء على الممارسات الضارة بالفتيات (ختان الإناث وزواج الأطفال) من خلال تفعيل القوانين ورفع الوعي في جميع المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية والدينية، وتوفير الرعاية الصحية للمرأة في أثناء الحمل، وزيادة التوعية بأهمية تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

كما أكدت الرؤية أهمية تطوير آليات الكشف المبكر عن الأمراض المتعلقة بسوء التغذية والتقزّم والسمنة لدى الأطفال، وتوعية آبائهم وأمّهاتهم بأساليب التغذية السليمة، وتوعية الأُسر بسُبل الكشف المبكر عن الإعاقات، وتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة نفسيًا واجتماعيًا وثقافيًا وجسمانيًا للاندماج في المجتمع، واستيعابهم في النظام التعليمي وداخل المنظومة الثقافية، وتوفير فرص عمل ملائمة لهم تتناسب مع إعاقاتهم الحركية أو الذهنية، وزيادة إتاحة خدمات أمراض الشيخوخة والخدمات المقدمة للمسنين، مع تحسين خدماتهم الصحية والطب الوقائي.

ويُعد مبدأ «العدالة والإتاحة» أحد المبادئ الحاكمة لرؤية مصر ٢٠٣٠، من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف، الذي يستهدف تقليص الفجوات التنموية بين الأقاليم الجغرافية، ومُعالجة التفاوتات الاجتماعية والديموغرافية في توزيع الموارد، وتحقيق تكافؤ الفرص، عبر إطار من العدالة والإنصاف لكل المواطنين.

وأكدت الرؤية أهمية مواصلة الجهود المبذولة للارتقاء

بجودة حياة المواطنين، والقضاء على الفقر من خلال التوسع في برامج العدالة الاجتماعية، وتوفير منظومة حماية متكاملة لمن هم تحت خط الفقر، وتقديم المساعدات النقدية المشروطة، وضمان تحقيق الأمن الغذائي وتوفير السلع الغذائية الأساسية، وتنسيق الجهود الأهلية بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة في تنفيذ المشروعات التنموية في هذا الشأن.

كما تم التأكيد أن تحقيق العدالة الاجتماعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق المساواة بين الجنسين، ودعم تكافؤ الفرص، وتعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية، ومن ثم تمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ويتضمن ذلك القضاء على جميع صور التمييز والعنف ضد المرأة، بالإضافة إلى تعزيز حق المرأة في التعلم، والحصول على خدمات الرعاية الصحية والعمل والمشاركة السياسية، وذلك من خلال زيادة الوعي بمخاطر التمييز النوعي ضد المرأة، وتغيير المفاهيم الثقافية السلبية السائدة عنها، والتصورات ذات الصلة بكثرة الإنجاب والزواج المبكر وعدم استكمال تعليم الفتيات في كثير من مناطق مصر، وتسهيل حصول المرأة على فُرص العمل، وتعزيز آليات العمل من المنزل وساعات العمل المرنة، وتطوير مدونّات السلوك، بالتعاون مع القطاع الخاص، لتوفير بيئة عمل آمنة لها خالية من جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، فضلاً عن تنمية اقتصاد الرعاية باعتباره مُمَكّن لعمل المرأة، إذ يخلق فرص عمل جديدة لها، ويسمح بتحقيق التوازن بين دورها الإنتاجي ودورها الاجتماعي، وتوفير التمويل للمرأة بأقل الشروط والضمانات، لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتوعية المالية ببرامج الشمول المالي للسيدات في المناطق الريفية والنائية، وتوفير الدعم الفني للمرأة في مجال ريادة الأعمال، وتوفير حاضنات أعمال للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتوسّع في برامج التدريب التحويلي لرفع مهارات المرأة في الصناعات المطلوبة بسوق العمل، وكذلك في المجالات التكنولوجية والرقمنة بما يزيد من فرص حصول المرأة على وظائف المستقبل، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المرأة في آليات صنع القرار، سواء على مستوى الإدارة المركزية أو وحدات الإدارة المحلية، وتطوير مراكز استضافة النساء، لحمايتهن من جميع ممارسات العنف والإساءة، وتعزيز الإعلام الجيّد والفعال بخصوص الإجراءات المحفِّزة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية للقضاء على الفجوة النوعية وتعزيز تمكين المرأة.

وفي هذا الإطار، تستهدف الرؤية التوسع في برامج الرعاية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، وتحقيق العدالة بين الأجيال، بتوفير فرص عمل للشباب، وإدماج الأشخاص ذوي القدرات الخاصة والفئات الأكثر احتياجاً، من خلال توفير قواعد بيانات إلكترونية دقيقة عن هذه الفئات في المجتمع، لرصد أوضاعها وتطوّرها، ثم تصميم السياسات بما يكفل زيادة فاعلية البرامج وتحسين عملية الاستهداف، والعمل على رفع القيم الحقيقية من المساعدات، ويعتبر خفض معدلات النمو السكاني والاهتمام بالخروج من برامج الدعم من العوامل الداعمة لهذا التوجه، وتوسيع نطاق تغطية برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة، مع التركيز على المرأة المعيلة تحت خط الفقر، وريف الوجه القبلي، وتحقيق الاستدامة لبرامج الحماية الاجتماعية، بتدريب المستفيدين وتأهيلهم، مع التوسع في برامج التحويلات النقدية المشروطة، بما يسهم في تخفيف العبء على شبكات الأمان الاجتماعي.

كما تؤكد رؤية مصر ٢٠٣٠ أهمية دمج الأشخاص ذوي القدرات الخاصة وكبار السن في البرامج الاجتماعية، مع إيلاء أولوية لحماية الأطفال بلا مأوى وتأهيلهم، والشراكة مع الجمعيات الأهلية لرعاية الفئات فاقدي الرعاية من الأيتام، وتسهيل وصول ذوي القدرات الخاصة وكبار السن إلى الأماكن العامة والمرافق، وتأهيل الخدمات لتيسير حركتهم بوسائل النقل في المناطق الحضرية والريفية، لتتلاءم مع متطلباتهم، وتيسير استخراج البطاقات الذكية للخدمات المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، وحصولهم على الخدمات المصرفية.

كما تؤكد رؤية مصر ٢٠٣٠ المفهوم الشامل للعدالة الاجتماعية، الذي يتضمن كذلك «العدالة القضائية»، وتفعيل نظم المساءلة بأشكالها المختلفة؛ الرسمية والاجتماعية، واستكمال تطوير البنية التحتية والمعلوماتية للمحاكم وميكنة الخدمات

القضائية، والعمل على رفع مستوى الوعي بإجراءات التقاضي، وتعزيز الثقافة الدستورية والقانونية لدى المواطنين.

وقد أولت الرؤية أهميةً خاصةً لتحقيق «العدالة المكانية»، من خلال توجيه الاستثمارات وتوزيعها -خاصةً الحكومية- بعدالة على المناطق الجغرافية المختلفة، وإتاحة الخدمات الأساسية بجميع المناطق الجغرافية، لإحداث تنمية حقيقية في المجتمع، وتحقيق العدالة في توزيع الإنفاق العام بكافة ربوع الوطن، لضمان توافر الموارد الكافية لتحسين التعليم والرعاية الصحية في كل مناطق الجمهورية، والعمل على جعل المناطق الريفية جاذبة للسكان، لتفادي ظاهرة الهجرة غير النظامية والهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر، وتطبيق اللامركزية بجميع أبعادها، وتشجيع التكامل بين المحافظات، وفقا للميزات التنافسية المتوافرة بكل محافظة.

كذلك، أشارت الرؤية إلى أهمية التوسع في إتاحة وجودة المنشآت الرياضية والشبابية بكافة أنواعها بشكلٍ متناسب مع الكثافات السكانية بشتى المناطق الجغرافية، وزيادة نسبة الميزانيات الخاصة بالثقافة والرياضة إلى إجمالي الموازنة العامة للدولة، وغرس التوعية بأهمية الثقافة والرياضة، والمحافظة على التراث لدى النشء بإعطائها أهمية في المقرَّرات التعليمية، والاستفادة من بيئة مصر المتنوعة في الأنشطة الرياضية المختلفة، مع إيلاء أولويةً لتأهيل المنشآت الثقافية والرياضية بأشكالها المختلفة، بما يتناسب مع متطلبات ذوي القدرات الخاصة في جميع المحافظات، واكتشاف الموهوبين والنابغين والمبدعين والمبتكرين ورعايتهم، بهدف بناء ثروة بشرية تكون مصدر قوة مضافة لمصر، يمكن أن تحقق الريادة والمنافسة إقليميًا وعالميًا في مختلف مجالات الإبداع العلمي والأدبي والفني والثقافي والرياضي.

وفي ضوء تحقيق التنمية البشرية الشاملة، أكدت الرؤية أهمية مواصلة الجهود المبذولة «لإثراء الحياة الثقافية»، من خلال زيادة نسبة الميزانيات الخاصة بالثقافة إلى إجمالي الموازنة العامة للدولة، وتطوير المؤسسات الثقافية الحكومية ورفع قدراتها الإدارية وكوادرها البشرية، وتجهيزها بمستلزمات العمل الثقافي والفني؛ لتعظيم دورها وتأثيرها وتوسيع نطاق وصولها إلى مختلف الفئات الاجتماعية في إطار من حفظ الهوية والانفتاح على الثقافات الأخرى ، وتعزيز دور المؤسسات الثقافية غير الحكومية في إطار الشراكة المجتمعية بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجالات العمل الثقافي، والتوسّع في قصور وبيوت ومراكز الثقافة والمكتبات العامة والمتاحف والمناطق التراثية ودور الأوبرا والمعارض الفنية والمسارح والسينما، في مختلف المحافظات والمدن الجديدة، مع إتاحتها لكل السكان، وتبني أدوات غير تقليدية لرفع الوعي الثقافي باستخدام تكنولوجيا المعلومات لجميع الفئات والشرائح العمرية.

كما سلطت رؤية مصر ٢٠٣٠ الضوء على أهمية دعم عمليات التحول للثقافة الرقمية لإتاحة المنتج الثقافي لقطاعات عريضة من المواطنين، بهدف الارتقاء بالذوق العام ودعم منظومة القيم الإيجابية، وتشجيع الاهتمام بالتراث الثقافي المادي وغير المادي وحمايته وإتاحته وتعظيم العائد منه، وتنمية الجهود القائمة على توظيفه في التنمية المستدامة والإبداع وتعزيز الهوية الحضارية، وغرس التوعية بأهمية الثقافة والرياضة، والمحافظة على التراث لدى النشء بمنحها أهمية في المقرَّرات التعليمية، وتأسيس بنية معلوماتية متكاملة للعمل الثقافي تُمكِّن من التخطيط المبني على بيانات دقيقة، والإتاحة الكاملة للمعلومات المتعلِّقة بالثقافة والتراث، بالإضافة إلى رقمنه العمل الثقافي ككل، ودعم الصناعات الثقافية كمصدر قوة للاقتصاد، ودعم وتفعيل إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية والاهتمام بتسجيل العلامات التجارية للصناعات والمنتجات الثقافية.

وأعطت رؤية مصر ٢٠٣٠ أولويةً قصوى لمسألة بناء الوعي، ونشر القيم التي تحضّ على التسامح وتقبّل الآخر واحترامه ونبذ التنمّر والتمييز والاستعلاء بجميع صوره، فضلاً عن المواجهة الفكرية للخطاب المتطرّف عبر خطاب ديني متجدّد، ونشر الوعي اللازم لمواجهة التيارات المتطرفة.

التنمية البشرية ضمن برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٥-٢٠٢٦/٢٧)

وضعت الحكومة المصرية رؤية استراتيجية لبناء الإنسان، مؤكدةً دوره المحوري في التنمية البشرية والشاملة، وتتضمن هذه الرؤية قطاعات التعليم والصحة وتوفير الحماية للطبقات الأكثر احتياجاً، وتطوير المؤسسات لتنمية القدرات، وتبني سياسات لبناء جيل واعٍ وقادر على القيادة، وتشجيع مشاركة الشباب ودعمهم، وتعزيز الانتماء الوطني، وتحقيق العدالة الثقافية وبرامج العدالة والرعاية الاجتماعية.

وأكد برنامج عمل الحكومة أهمية الارتقاء بالمنظومة التعليمية ورفع كفاءة النظام التعليمي، من خلال:

- متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (٢٠٢٤- ٢٠٢٩)، والعمل على تحقيق مستهدفاتها، بما يشمل: الإتاحة الشاملة والعادلة في التعليم لجميع الفئات، والجودة والتميز في التعليم وفقًا للمعايير العالمية، والاستدامة والتعلم مدى الحياة، مع إيلاء أولوية لكل من ذوي القدرات الخاصة، والموهوبين والنابغين، وإعطاء الأولوية لإنشاء المدارس الجديدة بالمناطق الأعلى كثافة من حيث الطلاب والمناطق النائية.
- التوسع في إنشاء الفصول لخفض كثافتها، وخاصة في المدارس الحكومية، فضلاً عن تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في المنظومة التعليمية، ووضع مستهدفات واضحة لرقمنة المنظومة التعليمية، بما يُسهم في مواكبة المدارس للتحول الرقمي وتصميم مبان مدرسية ذكية مرنة ومتعددة الأغراض.
- تفعيل استخدام التكنولوجيا الحديثة في البرامج التعليمية المقدمة للطلاب، مع العمل على تطوير القدرات الرقمية للطلاب للاستفادة من المحتوى الرقمي بما يتوافق مع سياسات تحسين جودة التعلم والتدريس والحوكمة والإدارة.
- مُتابعة جهود التوسع في إنشاء المدارس الرسمية والدولية على مستوى الجمهورية، بما يشمل

التوسع في إقامة مدارس «المتفوقين» و «النيل» و «اليابانية»؛ مما يُسهم في توفير تعليم متميز لشريحة متوسطي الدخل بأسعار مناسبة، وتحسين مستوى الخريجين.

- التوسع في تطبيق تجربة مدارس STEM باعتبارها إحدى التجارب الناجحة التي تُسهم في تعزيز الابتكار والإبداع في العملية التعليمية، من خلال التكامل بين العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا، والعمل على تعظيم الاستفادة من شركاء مصر في التنمية والأطراف ذات الصلة للمساهمة في إنشاء المدارس وزيادة عدد الفصول وتطوير العملية التعليمية على مستوى الجمهورية.

كما أولى البرنامج أهميةً لتطوير المناهج الدراسية بمختلف المراحل التعليمية، في إطار نظام التعليم ٢,٠، وهو ما يتضمن استكمال تطوير منظومة المرحلة الثانوية بما يحقق صالح الطلاب، ويُسهم في رفع المعاناة عن كاهل الأسر وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل والتنافسية الدولية. والتوسع في إدراج البرامج التعليمية التي تراعي وظائف المستقبل، وبما يُسهم في تأهيل الطلاب وصقل مهاراتهم في المجالات المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة، وكذا التوسع في تطوير مناهج تعليمية مبتكرة تعزز المهارات الحياتية والتفكير النقدي لدى الطلاب.

وفي السياق ذاته، أشار برنامج الحكومة إلى أهمية الارتقاء بمنظومة التعليم الفني، والتوسع في إنشاء مدارس التكنولوجيا التطبيقية بمختلف محافظات الجمهورية، وخاصة بالمدن الحديثة، بالتعاون مع بالتعاون مع القطاع الصناعي، وتسهيل الإجراءات الإدارية بالمدارس، واستكمال تطوير مدارس التعليم الفني والتدريب المهني بالمعامل اللازمة للتدريب، واستمرار عقد الشراكات مع القطاع الخاص لتدريب الطلاب في المصانع الخاصة.

كما سلط برنامج الحكومة الضوء على التوسع في عقد برتوكولات تعاون دولي مع الأكاديميات الفنية والمصانع، للتبادل الفني والتقني لزيادة أعداد العمالة المتخصصة، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم الفني بفتح مدارس خاصة لها، والتوسع في الشراكات مع شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف لتعزيز التعليم المهني بمصر من خلال برامج التعاون التي تقدم دعمًا فنياً وتكنولوجياً.

وفي إطار أهمية إتاحة التعليم للجميع، أكد برنامج الحكومة ضرورة خفض معدلات التسرب من التعليم، والتدخل المبكر من قبل المختصين لصياغة خطط تنفيذية للحد من حالات التسرب، وإيلاء أولوية كبرى لحقوق ذوي القدرات الخاصة في التعليم، وذلك من خلال زيادة عدد المعلمين المتخصصين ممن لديهم المهارات المناسبة والكفاءة لتدريسهم والعناية بهم، وتوفير الأدوات والتقنيات المناسبة لهم، واستكمال مبادرة المدرسة الرقمية في مصر في مدارس التعليم المجتمعي، والتوسع في تنفيذها في عدد من المحافظات.

وفي مجال رفع كفاء النظام التعليمي الجامعي، أكد برنامج الحكومة أهمية استكمال التوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية، والتركيز على دعم ومتابعة مسار التعليم التكنولوجي، ومتابعة عملية الارتقاء بترتيب الجامعات المصرية والمؤسسات البحثية في التصنيفات الدولية، وتطبيق مبدأ المرجعية الدولية ضمن الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، وزيادة عدد الحاضنات التكنولوجية من خلال التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث التكنولوجية، ومواصلة جهود التوسع في إنشاء أفرع الجامعات الأجنبية التي تحظى بالسمعة الأكاديمية المتميزة من خلال تعزيز الشراكات مع الجامعات الدولية، علاوةً على تعزيز التعاون والمشاركة الفعالة بين مؤسسات التعليم العالي والشركات العالمية في المجالات المختلفة على غرار مجال تكنولوجيا المعلومات.

كذلك، أشار البرنامج إلى ضرورة استكمال تطوير المناهج الدراسية بالجامعات المختلفة لتتناسب مع احتياجات سوق العمل، ورفع قدرات الطلاب والاهتمام ببرامج التدريب العملية، وبخاصة في المجالات الحديثة، بما يشمل الحوسبة السحابية وغيرها من المجالات التقنية المتخصصة.

وفي مجال تأهيل الطلاب لسوق العمل، أولى البرنامج أهميةً لتنمية مهارات وجدارات الطلاب وتهيئتهم لسوق العمل، بالشراكة مع المؤسسات الدولية والوطنية، والتوسع في إنشاء المراكز الجامعية للتطوير المهني، بهدف تقديم خدمات التوجيه المهني

للطلاب، فضلا عن زيادة المتدربين من الشباب في إطار مشروع «برنامج التعليم العالي للإرشاد المهني من أجل التوظيف»، وإنشاء التحالفات الإقليمية بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، والشركاء الصناعيين والزراعيين والإنتاجيين، بهدف تهيئة الخريجين والشباب لسوق العمل.

كما أكد برنامج الحكومة أهمية تعزيز دور البحث العلمي وتنويع مصادر التمويل، من خلال دعم أنشطة البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية المختلفة، مع استمرار ربط مخرجات البحث العلمي بمستهدفات الصناعة الوطنية، ومشروعات التحسين البيئي، ووضع خطة لتحفيز القطاع الخاص لتمويل الإنفاق على البحث والتطوير في جميع مراحل العملية التعليمية، وفي المجالات المطلوبة في سوق العمل، وزيادة عدد براءات الاختراع، بما يُسهم في تعميق التنمية التكنولوجية، وتحسين جودة النظام البحثي والتكنولوجي، فضلاً عن العمل على الارتقاء بتصنيف مصر في المؤشرات الدولية على غرار مؤشر الابتكار العالمي، ومؤشر المعرفة العالمي، وتعظيم الاستفادة من شركاء التنمية لتوفير المنح لمجالات البحث العلمي ودعم القدرات وعقد الشراكات مع الجهات البحثية الدولية، وإيجاد شراكات دولية مع الجهات البحثية المختلفة للعمل على نقل الخبرة والتكنولوجيا من خلال برامج توأمة مع الجهات المناظرة.

وفيما يتعلق بإتاحة خدمات صحية متميزة، سلط برنامج الحكومة الضوء على أهمية توسيع قاعدة المنتفعين بالتأمين الصحي الحالي بالتنسيق مع الجهات المعنية، من خلال ضم فئات جديدة غير مشمولة في القانون حتى الآن، والبدء في إدراج غير القادرين على سداد اشتراكات التأمين الصحي على دفعات عن طريق تقديم الأولوية لبعض المحافظات التي تعاني من نسب فقر عالية، والتوسع في إنشاء المستشفيات التخصصية لتغطية جميع محافظات الجمهورية، والقضاء على قوائم الانتظار للعمليات الجراحية مع زيادة عدد المرضى الذين يُعالجون ضمن قوائم الانتظار للعمليات، وزيادة تمويل العلاج على نفقة الدولة في الخارج للحالات الحرجة، والعمل على توسيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية دون التقليل من مسؤولية الدولة تجاه تقديم الخدمة الصحية للفئات الأكثر احتياجاً، وتطوير خدمات مراكز الرعاية الصحية الأولية وسد العجز في القوى البشرية وخاصة في المناطق النائية مع سد العجز من خلال العيادات المتنقلة والقوافل الطبية.

وكذا تشجيع المستثمرين في القطاع الصحي، وتسهيل حصولهم على التمويل لإقامة منشآت صحية في المدن الجديدة والحدودية، وتقليل معدلات التردد على المستشفيات، من خلال تعظيم الخدمات بمراكز الرعاية الصحية الأولية، وإنشاء وحدات تخصصية وزيادة ساعات العمل بها مع توفير الخدمات الوقائية من أجل التقليل من نسب الأمراض مثل دعم الرضاعة الطبيعية والولادة الطبيعية الآمنة وعيادات رعاية الحمل وعيادات المسنين والمستشفى في المنزل، ومواصلة تحديث المرافق الطبية وإمدادها بأحدث التجهيزات والمعدات اللازمة، وتطوير خدمات الإسعاف والطوارئ لضمان تقديم خدمة طبية متقدمة، وتطوير وإعادة تأهيل جميع المراكز المتخصصة مثل الأورام والقلب المفتوح والعنايات المركزة والحضانات على مستوى الجمهورية، والتوسع في تقديم خدمات الصحة النفسية المتكاملة والتأهيل لمرضى الإدمان.

وفيما يتعلق بتعزيز الخدمات الوقائية وتعزيز الصحة العامة، أكد البرنامج أهمية تعزيز قدرة النظام الصحي على مواجهة الأزمات الصحية والأوبئة والكوارث الطبيعية، ورفع معدلات التطعيمات الوطنية، والحفاظ على مصر خالية من شلل الأطفال، والحصبة، والحصبة الألمانية الدفتيريا، والسعال الديكي، والتيتانوس الوليدي، وتطوير وتجهيز المعامل المركزية لوزارة الصحة وتطوير وتدريب العاملين بتلك المعامل ورفع كفاءة المعامل على مستوى الجمهورية، وتصميم خريطة وبائية تفاعلية بهدف تحديد بؤر انتشار الأمراض المعدية، والتوسع في تطبيق منظومة مكافحة مقاومة الميكروبات على مستوى المستشفيات، وخفض نسب وفيات الأطفال أقل من عام وأقل من خمس سنوات، وتوسيع نطاق تغطية البرامج الصحية لفئات كبار السن والأم والطفل وكذلك الشباب والمراهقين بنسبة ١٠٠٪ بمرافق الرعاية الأولية.

كما أعطى برنامج الحكومة أولويةً لتقديم خدمات صيدلانية آمنة وفعّالة، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان توافر الأدوية وتأمين الإمدادات لها، ورفع الوعي بمضار الاستخدام الخاطئ للأدوية، وحوكمة صرف واستهلاك الدواء من أجل ترشيد الاستخدام وتقليل الهدر في الأدوية، واستخدام الأدوية المحلية البديلة لبعض الأدوية المستوردة، ودعم بناء القدرات في مجال تطوير الصناعات الدوائية وممارسات التصنيع الجيد، ومراقبة سلامة الدواء، ودعم منظومة تصنيع وتسجيل الدواء المصري؛ مما يُسهم في زيادة الفرص التصديرية للأسواق الدولية، ووضع الحوافز لتشجيع الاستثمارات في مجال صناعة الدواء.

وفي ضوء أهمية مواصلة جهود تفعيل دور الصحة الرقمية، أكد برنامج الحكومة ضرورة التوسع في استخدام التقنيات الحديثة مثل: إنترنت الأشياء، والأجهزة القابلة للارتداء، والتطبيب عن بُعد، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تشخيص الأمراض، وتعزيز البحث والتطوير في مجال الصحة العامة، والتوسع في تحليل البيانات الصحية والاستفادة منها في دعم اتخاذ القرار، وتحسين حوكمة البيانات الصحية من خلال وضع أطر تنظيمية وقانونية ورقابية، وتعزيز قدرات القوى العاملة في مختلف مجالات تكنولوجيا المعلومات، بهدف بناء منظومة صحية رقمية شاملة من خلال دمج جميع المنشآت التي تقدم الخدمات الطبية على المنظومة الإلكترونية، مع ضمان سرية البيانات.

وفي ذات السياق، أولى البرنامج أهميةً لتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمرأة والطفل، والاستمرار في أنشطة تعزيز جهود المبادرة الرئاسية الخاصة بدعم صحة المرأة المصرية والألف يوم الذهبية لتنمية الأسرة المصرية وتحسين الخصائص السكانية، مع تعزيز إنشاء مراكز دعم صحة المرأة وتقديم خدمات الكشف المبكر والتشخيص والعلاج وفقًا للمعايير العالمية، وكذا الانتهاء من إجراءات إنشاء أول فرع للمركز العالمي «جوستاف روسي» بمصر، وتحقيق التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي من خلال تحسين الخصائص السكانية، والاهتمام بالخدمات الطبية المقدمة للأطفال الذين يعانون من أمراض سوء التغذية وتعديل السلوك، بما في ذلك التشخيص المبكر والعلاج من خلال المبادرات الرئاسية، وتطوير عيادات رعاية الأمومة والطفولة وخدمات الرعاية الصحية المدرسية.

ويستهدف برنامج الحكومة توفير الأمان الاجتماعي والاقتصادي، من خلال مجموعة من الآليات والإجراءات، يُذكر منها:

- توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي، من خلال تشجيع القوى العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على الاشتراك في نظم التأمينات الاجتماعية.
- توفير الحماية ضد مخاطر الشيخوخة والإعاقة والبطالة.
- العمل على تعظيم الاستفادة من التمويلات التنموية الميسرة المقدمة من شركاء مصر في التنمية كالبنك الدولي لبرنامج تكافل وكرامة، ودعم الشراكات متعددة الأطراف في ذات الصدد.
- التوسع في تبني برامج الاستهداف الجغرافي للمناطق الأشد فقراً والمناطق النائية والمهمشة، بهدف تقديم الخدمات العامة والأساسية بتلك المناطق، وخاصة خدمات الصحة والتعليم والبيئة.
- جذب مزيد من الاستثمارات في الصناديق المالية الاجتماعية، بما يُسهم في توجيه تلك الاستثمارات نحو المشروعات الاجتماعية، والتي تستهدف محاربة الفقر والمرض ومنع التسرب من التعليم، والعمل على استحداث مؤشر لقياس وتقييم أثر تلك الاستثمارات.
- تعزيز الدور المجتمعي لبنك ناصر الاجتماعي، من خلال توسيع قاعدة التكافل في البنك لتضم عددًا أكبر من الأسر الأكثر احتياجاً، وزيادة حجم المساعدات العينية والنقدية المقدمة لهم.
- استمرار العمل نحو تحفيز الجمعيات والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص للقيام بدورهم في المجتمع، ودعم مشروعات التنمية الاجتماعية والأسرية.

وفيما يتعلق بتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، أكد برنامج الحكومة أهمية حماية الأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم، من خلال الاهتمام ببرامج الطفولة المبكرة، وزيادة معدلات الاستيعاب في مؤسسات رياض الأطفال، والتوسع في إنشاء دور حضانات الجمعيات الأهلية والحضانات الخاصة وتقديم خدمات مميزة للتعليم قبل الابتدائي وفقاً للمعايير الدولية، وتطوير وحدات الدعم النفسي والاجتماعي لتقديم خدمات إعادة الدمج للأطفال المودعين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمؤسسات العقابية، مع العمل على تأهيلهم، وزيادة الاهتمام بمبادرة «دعم كريمي النسب»، بما يضمن حصولهم على الرعاية الاجتماعية، والنفسية، والصحية المتكاملة.

كذلك، تتضمن آليات تحقيق الرعاية الكاملة للأطفال وكبار السن، التوسع في برامج مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال، ومبادرة مكافحة إدمان المخدرات، والعمل على توعية الأطفال والمراهقين بمخاطر الإدمان، واستمرار العمل نحو تحسين النظرة المجتمعية للأطفال فاقدي الرعاية الأسرية، وتبني سياسات تُسهم في دمجهم داخل منظومة أسرية وتوفير الرعاية الاجتماعية لهم، فضلاً عن توسيع مظلة المعاشات التقاعدية لتشمل جميع كبار السن، وتطوير ورفع كفاءة دور رعاية المسنين، ودعم مهارات مقدمي الرعاية والقائمين على إدارتها والإشراف عليها؛ لضمان توفير سكن كريم لكبار السن، وزيادة إتاحة خدمات أمراض الشيخوخة والخدمات المقدمة لكبار السن، مع تحسين خدماتهم الصحية والطب الوقائي.

وفيما يتعلق بذوي الهمم، أكد برنامج الحكومة، ضرورة توفير فرص عمل ملائمة لهم تتناسب مع مؤهلاتهم وتأهيلهم ونوع ودرجة الإعاقة، وتأمين حياة كريمة لهم، بما في ذلك حقهم في الضمان الاجتماعي، ومستوى معيشي لائق، والتوسع في إنشاء مكاتب التأهيل في مختلف المحافظات، والتي تتولى تدريبهم مهنياً، وصرف الأجهزة التعويضية لهم في حال الحاجة إليها، بما يُسهم في النهاية في حصولهم على فرص عمل، والتوسع في إصدار الوثائق والمحررات المطبوعة بطريقة «برايل».

وأشار برنامج الحكومة إلى أهمية سيادة القانون، وتعزيز أواصر الثقة بين المواطنين والحكومة، وتحقيق العدالة الناجزة، من خلال العمل على تطوير النظام القانوني لتنفيذ الأحكام المدنية والتجارية والإدارية، بالاستعانة بالتقدم الحادث في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إعمالًا لمقتضيات التحول الرقمي، بما يعمل على زيادة نسبة تنفيذ الأحكام واجبة النفاذ في المجالين المدني والتجاري، ومواصلة التوسع في أعمال ميكنة إجراءات التقاضي في المحاكم والجهات المعاونة لها، والعمل على وضع استراتيجية موحدة للعدالة الرقمية تضم كافة الجهات والهيئات القضائية، وتتيح التكامل الرقمي بين هذه الجهات والهيئات.

وأكد برنامج الحكومة أهمية التمكين الاقتصادي والتنمية المكانية المتوازنة، من خلال تعزيز المقومات الاقتصادية الإنتاجية بمحافظات صعيد مصر وزيادة الأهمية النسبية لمساهمتها في الناتج إلى ما لا يقل عن١٧٪ بنهاية عام (٢٠٢٧/٢٦)، وتحفيز الاستثمارات العامة والخاصة الموجهة لمحافظات الصعيد، وتفعيل حوافز الاستثمار الموجهة إلى تلك المناطق، وتحفيز المؤسسات الدولية على توفير مزيد من الدعم المالي لخدمة أهداف التنمية في الصعيد والمحافظات الحدودية، بما يسهم في تحقيق مزيد من العوائد الاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق، ومواصلة تركيز المبادرات التنموية القومية ويأتي على رأسها مشروع «حياة كريمة» الذي يستهدف تحقيق أثر تنموي ملموس في المناطق الأكثر احتياجاً، وتركيز جهود جميع المؤسسات الدولية على نهج التمكين الاقتصادي للفقراء كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي ضوء الجهود المبذولة للارتقاء برأس المال البشري للشباب، أعطى برنامج الحكومة أولوية لبناء «مجتمع رياضي حيوي»، من خلال مجموعة من الآليات، أهمها النهوض بتنافسية الرياضة المصرية والاستمرار في دعم الاتحادات والهيئات الرياضية وفقًا لمعايير عالمية، واستكمال ومتابعة مشروع الجينوم الرياضي المصري لتعزيز استخدام تطبيقات الجينوم في تحسين الأداء الرياضي واكتشاف المواهب الرياضية، ورعاية واكتشاف الموهوبين رياضيًّا، وتقديم مزيد من الدعم المتكامل للأبطال الرياضيين، والتوسع في تطوير برامج ومشروعات رعاية واكتشاف وتنمية الموهوبين رياضيًّا

ومشروعات تطوير مدربي المنتخبات القومية، وإطلاق مبادرة الرياضة للجميع لتعزيز الصحة العامة من خلال تشجيع الشباب على ممارسة الرياضة بانتظام، والتوسع في إنشاء مراكز الشباب ومراكز التنمية الشبابية والمدن والمعسكرات الشبابية وتطوير القائمة، مع التوسع في التحول الأخضر والمستدام للمنشآت الشبابية والرياضية، ونشر برامج وأنشطة التنمية الرياضية وممارسة النشاط البدني وتعزيز اللياقة البدنية لتأثيرها الإيجابي على الصحة العامة، والتوسع في برامج ممارسة الرياضة المدرسية والجامعية بالتعاون بين الوزارات المعنية.

كما تضمن البرنامج، تنمية وتطوير الممارسة والمنافسة في الألعاب والرياضات الإلكترونية، والتوسع في دعم ريادة الأعمال الرياضية، وتطوير وحوكمة منظومة ترخيص صالات اللياقة البدنية والتوسع في مكافحة المنشطات والمكملات، والتوسع في تطوير منظومة الطب الرياضي، وتوفير فرص الاستثمار في مراكز الشباب والأندية والمنشآت الرياضية والشبابية، وإطلاق مبادرات للصناعات والخدمات الرياضية لتعزيز الرياضة كقطاع اقتصادي مؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، واستكمال تطوير التشريعات الرياضية والشبابية لتعزيز حوكمة وتنظيم القطاع الرياضي والشبابي، والعمل على النهوض بتنافسية الرياضة في مصر وتبني كل الاستراتيجيات وخطط العمل الداعمة لتحويل مصر لأن تصبح مركزًا لاستضافة البطولات والأحداث الرياضية العالمية الكبرى.

وفي السياق ذاته، أكد برنامج الحكومة أهمية تعزيز الوعي الثقافي والإبداعي، من خلال التوسع في إتاحة مراكز وقصور الثقافة المتكاملة، وتيسير إتاحة الخدمات الثقافية والفنية لجميع فئات المجتمع، ومواصلة إنشاء المسارح الحديثة، وبناء المزيد من المكتبات العامة في المحافظات والمناطق النائية، مع تحديث محتوياتها لتشمل أحدث الإصدارات في مختلف المجالات، وتعزيز الفعاليات والأنشطة الثقافية والفنية التي تعكس هوية وتراث الشباب المصري، والتوسع في المبادرات التي تعمل على اكتشاف المواهب المختلفة، ودعم وصول الشباب إلى المصادر المعرفية والمشاركة في الأنشطة الثقافية المختلفة.

كذلك، أشار البرنامج إلى أهمية بناء الوعي وتجديد الخطاب الديني، ونشر القيم الإيجابية في المجتمع، وتشكيل الوعى المصري وبناء الانسان وإعادة بناء الشخصية المصرية الوطنية من منطلق ديني، وترسيخ قيم المواطنة والانتماء، مع إيلاء أولوية لوضع وتنفيذ استراتيجية للحفاظ على الهوية وتشكيل الوعي وفق خطط تنمية ثقافية عادلة، وتدشين حملات توعية دينية وثقافية للشباب والمراهقين من خلال مراكز الشباب والأندية الاجتماعية، تشمل جميع محافظات الجمهورية والمناطق النائية، وتنظيم مسابقات ثقافية وأدبية وفعاليات مجتمعية للشباب لتعزيز الاهتمام بالتراث الثقافي والوطني، واستعادة روح الهوية المصرية القديمة في الطابع المعماري للمنشآت والمؤسسات.

الإطار المؤسسي للتنمية البشرية في مصر

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ٢٠٢٤ بتشكيل الحكومة المصرية ونص على استحداث منصب نائب رئيس وزراء للتنمية البشرية، وبناء على ذلك أصدر رئيس مجلس الوزراء، قرارًا بتشكيل مجموعة وزارية للتنمية البشرية (قرار ٢٢٢٤ لسنة ٢٠٢٤)، وذلك في إطار توجه الحكومة في استحداث مجموعات وزارية متخصصة، كخطوة فاعلة نحو بحث الموضوعات المختصة بكل مجموعة بشكل أدق من جانب الجهات ذات الصلة، واتخاذ الإجراءات بصورة أسرع، لزيادة كفاءة العمل الحكومي.

وقد نص قرار تشكيل المجموعة الوزارية للتنمية البشرية، على أن تكون برئاسة السيد الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية وزير الصحة والسكان، وعضوية كل من السادة وزراء: التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والشباب والرياضة، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتنمية المحلية، والتضامن الاجتماعي، والأوقاف، والعمل، والثقافة، والتربية والتعليم والتعليم الفني. وأشار القرار إلى أن للمجموعة الوزارية أن تدعو لحضور اجتماعاتها بعض الوزراء أو رؤساء الهيئات أو غيرهم، وأن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة والمتخصصين لمعاونتها في المهام المسندة إليها، ويحضر اجتماعاتها مستشارو رئيس مجلس الوزراء المختصون.

وتختص المجموعة الوزارية بإعداد ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المرتبطة ببناء الإنسان وعلى الأخص في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والرياضة والخطاب الديني، وكذا متابعة تنفيذ منظومة الربط بين التعليم الفني قبل الجامعي والتعليم التكنولوجي واحتياجات سوق العمل الداخلية والخارجية لتأهيل الكوادر المصرية اللازمة لها. كما تختص بمتابعة تنفيذ المبادرات الصحية الرئاسية وبرنامج التأمين الصحي الشامل، والعمل على حل أي تحديات تواجه عملية التشغيل والمتابعة الدائمة لكفاءة الأداء، وكذا متابعة تنفيذ البرنامج الوطني لتنمية الأسرة المصرية، ووضع وتنفيذ خطة وطنية لتطوير كافة أوجه الثقافة واستعادة قوة مصر الناعمة في هذا القطاع مع التركيز على جذب الشباب المصري من خلال أنشطة تواءم احتياجاته، فضلا عن وضع ومتابعة تنفيذ خطة تجديد الخطاب الديني الهادف لنشر الوسطية والاعتدال والتسامح بين فئات الشعب المصري، ومتابعة تنفيذ مستهدفات خطة تطوير قطاعي الشباب والرياضة، هذا إلى جانب ما يسند إليها من اختصاصات أخري، أو يحال لها من موضوعات من رئيس مجلس الوزراء.

وأصدر نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية، قرارا (٢٠ يوليو ٢٠٢٤) بتشكيل أمانة فنية للمجموعة الوزارية للتنمية البشرية برئاسة نائب وزير الصحة والسكان وبعضوية ممثلي الوزارات المعنية، تختص بإعداد جدول أعمال المجموعة الوزارية وإبداء المقترحات والتوصيات بشأن عمل المجموعة الوزارية. كما أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية قراراً (٩ فبراير ٢٠٢٥) بتشكيل لجنة استشارية عليا للتنمية البشرية برئاسته، تختص بإعداد مقترح الاستراتيجيات والسياسات والخطط المتعلقة بتحقيق أهداف المجموعة الوزارية للتنمية البشرية. وبشكل أكثر تفصيلاً تقوم اللجنة بالعمل في المجالات التي تحقق التنمية البشرية وترتقي بجودة الحياة وتوسيع فرص الاختيارات والارتقاء بقدرات العنصر البشري، ويشمل ذلك:

- تحسين مخرجات الرعاية الصحية وتعزيز أنماط الحياة الصحية للجميع (بما في ذلك التغذية السليمة وممارسة الرياضة).
- تعزيز جودة التعليم الأساسي والفني والجامعي وبناء القدرات والمهارات المتوافقة مع مهن المستقبل.
- تطبيق التعلم المستمر لرفع قدرات ومهارات المشتغلين.
- رفع مستوى المعيشة من خلال رفع مستويات التشغيل (مع زيادة نسبة العمل اللائق) وزيادة الإنتاجية.
- تشجيع الابتكار والتطوير واكتشاف ورعاية الموهوبين (مجالات العلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية والرياضة والفنون والآداب).
- بناء القيم المواتية للتنمية (اتقان العمل، الانضباط، العمل الجماعي، تمكين النساء والفتيات، قبول الآخر، الارتقاء بالحس الجمالي، المشاركة).

ويتيح الإطار المؤسسي فرصة للتنسيق بين الوزارات المعنية بالركائز الخاصة بالتنمية البشرية وتتعاظم أهميته في التصدي للبرامج التي يتشارك فيها عدد من الوزارات، وهو بذلك يتمشى مع طبيعة البرنامج الوطني للتنمية البشرية بكل ما يحتويه من مجالات عمل متعددة القطاعات تتطلب قدر عال من التنسيق بين الجهود تحد من التضارب وتقلل من هدر الموارد.

البيئة التمكينية للإسراع بجهود التنمية البشرية

تجدر الإشارة إلى أن الجهود التي تبذل في مجال التنمية البشرية تحتاج إلى بيئة تمكينية تسمح بتحويل هذه الجهود إلى واقع عملي يشعر به الجميع، وتتسم البيئة التمكينية المثلى بما يلي:

- السياسات والتشريعات المواتية للتنمية البشرية: يجب أن تكون السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية مواتية لتحقيق الإطار الاستراتيجي للتنمية البشرية، بالإضافة لتطوير إطار تشريعي حديث وداعم لأهداف التنمية البشرية، بما في ذلك تحقيق الانصاف بين شرائح المجتمع.

- حجم وآليات التمويل المناسب: يجب أن يتوافر لبرامج التنمية البشرية التمويل المناسب الذي يسمح بتنفيذ هذه البرامج بجودة مناسبة، وسيتم تناول آليات التمويل بالتفصيل لاحقاً.
- حوكمة التنمية البشرية: يجب أن تخضع برامج التنمية البشرية لنظام حوكمة محكم يتم من خلاله تحديد واضح لأدوار المؤسسات الحكومية وتطبيق آليات للتنسيق الفعال بين كافة الجهات الفاعلة، كما يجب تطبيق آليات للمتابعة والتقييم معتمدة على النتائج.
- الاستفادة من النافذة الديموغرافية: من خلال توظيف عوائد الانخفاض الذي شهدته مصر في السنوات السابقة في معدلات الإنجاب مما يسهم في تخفيف الضغط على تقديم الخدمات الأساسية الموجهة للطفولة ويتيح فرصة للارتقاء بجودة هذه الخدمات لاسيما في مجال التعليم والصحة. وعلى الجانب الآخر فإن انخفاض معدلات الإنجاب وارتفاع توقع الحياة ينذر بزياد في نسبة السكان ٦٥ سنة فأكثر في الأجل المتوسط، مما يتطلب مراجعة السياسات الخاصة بالمسنين لاسيما فيما يتعلق بضمان عمر صحي مديد وإدماج المسنين في بيئة معرفية للتعلم المستمر وتوظيف قدراتهم الانتاجية.
- نشر وترسيخ القيم المواتية للتنمية: تعتبر الأعراف الاجتماعية والقيم السائدة في المجتمع أحد محركات التقدم أو التخلف في المجتمعات، وهناك دور هام يجب أن يلعبه شركاء التنمية من أجل تبني المجتمع لقيم مواتية للتنمية البشرية، ويشمل ذلك قيم العمل (الدقة والانضباط والعمل الجماعي)، وقيم المواطنة (قبول الآخر والتسامح)، وعدم التمييز ضد المرأة (عدالة التوظيف والترقي ونبذ العنف ضد النساء والفتيات). يضاف إلى ذلك تبني أنماط سلوكية في التغذية والوقاية من الأمراض والتعلم المستمر.
- الإطار المؤسسي الفعال: تطبيق إطار مؤسسي فعال لتحقيق برامج التنمية البشرية يأخذ في الاعتبار الطبيعة التشابكية التي تتسم بها هذه البرامج، مع تكريس التقييم والمتابعة والتعلم المستمر ضمن هذا الإطار، والاستفادة من التجارب والمبادرات السابقة التي حققت نجاحات والتي يمكن البناء عليها وتعميمها على نحو مستدام.
- الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني: تأسيس شراكات مستدامة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات والشركاء الدوليين من أجل تحقيق أهداف التنمية البشرية.
- التحول الرقمي والتكنولوجي: يسهم التحول الرقمي والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إتاحة خدمات الانترنت عالي السرعة للجميع، في أ) الاستفادة من التكنولوجيا في التعليم والتعلم المستمر، ب) تقديم الخدمات الصحية بما في ذلك التشخيص عن بعد، ج) النفاذ إلى الأسواق المحلية والعالمية، د) مد الجسور بين الطلب على السلع والخدمات والمنتجين، ه) التعرض للتحولات العالمية بما في ذلك المهارات الرقمية وطبيعة وظائف المستقبل.

قدم هذا القسم من فصل التنمية البشرية تفصيلاً لجوهر التنمية البشرية، وعرضاً لموقع التنمية البشرية في رؤية مصر ٢٠٣٠، وعرضاً لتناول التنمية البشرية في برنامج الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٥ – ٢٠٢٦/٢٠٢٧)، ثم تناول هذا القسم الإطار المؤسسي للتنمية البشرية في مصر، وعرض تصور للبيئة التمكينية للإسراع بجهود التنمية البشرية. وتتناول الأقسام التالية من هذا الفصل الوضع الراهن للتنمية البشرية في مصر، والمبادرات والبرامج الرئيسية المزمع القيام بها خلال الفترة القادمة، وينتهي الفصل بتناول المستهدفات الكمية ومؤشرات الأداء الخاصة بالتنمية البشرية.

التنمية البشرية ضمانة أساسية لجني ثمار النمو الاقتصادي:

«التنمية البشرية» تُعد الركيزة الأساسية للنموذج الاقتصادي، وضمانة أساسية للتوزيع العادل لثمار النمو على كافة الفئات وكافة شرائح المجتمع وبما يراعي سد الفجوات التنموية الجغرافية.

١
تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل لتصل ٢٠٪ عام ٢٠٣٠.

٢
مواصلة تطبيق الضوابط الصحية والتعليمية المصاحبة لبرامج الدعم النقدي.

٣
زيادة الاستثمار في فاعلية المعلمين بالاعتماد على برامج التوظيف والترقية المُستندة لمعايير مهنية واضحة.

٤
زيادة نسبة الطلاب في نهاية مرحلة التعليم الأساسي الذين يحققون متطلبات الحد الأدنى لمهارات مادة الرياضيات لتصل إلى ٥٨٪، وزيادة نسبة الطلاب الحاصلين على درجات عالية في TIMSS إلى ٤٥٪ عام ٢٠٣٠.

٥
زيادة نسبة الشباب الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات، ونسبة الأطفال الذين يتلقون تدريباً رقمياً الى ٧٠٪ عام ٢٠٣٠ من خلال زيادة نسبة التغطية بمدارس WE وبمراكز الإبداع على مستوى المحافظات لتصل إلى ١٠٠٪، والتوسع في مبادرات تعزيز الثقافة الرقمية والمهارات المستقبلية.

٦
زيادة العمر المتوقع عند الميلاد لـ ٧٥ سنة بالعمل على خفض مُعدل انتشار الأمراض غير السارية، وضمان الشيخوخة المنتجة والنشطة، وتطوير قدرات الأطباء وتحسين أوضاعهم، وزيادة نسبة السكان المشمولين بالخدمات الصحية الأساسية.

٧
مُضاعفة مُخصصات التدريب الموجهة لتحسين إنتاجية العاملين بالجهاز الإداري للدولة لتكون في حدود ١٪ من المصروفات العامة بالتركيز على البرامج الأكثر فاعلية.

٨
إتاحة فرص للتدريب الفني والمهني في القطاعات ذات النمو المُرتفع مثل الاقتصاد الرعائي والوظائف الخضراء والوظائف الرقمية والصناعات التحويلية، والتوسع في المدارس التطبيقية والجامعات التكنولوجية.

ويرتكز النموذج الاقتصادي الجديد في مصر على رؤية شمولية تجعل **المواطن محور التنمية**، وتعيد صياغة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بحيث يصبح **النمو وسيلة لتحقيق رفاه الإنسان والعدالة الاجتماعية** في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وفي ظل التحولات العالمية المتسارعة والتحديات المتشابكة التي يشهدها العالم، لم يعد من الممكن الاكتفاء بقياس الأداء الاقتصادي من خلال مؤشرات كمية تقليدية كالناتج المحلي الإجمالي، إذ لا تعبّر تلك المؤشرات بالضرورة عن **جودة النمو** أو عن مدى انعكاسه على حياة المواطنين.

ومن هذا المنطلق، يتبنّى النموذج الاقتصادي الجديد مفهوم **جودة النمو** كإطار موجِّه للسياسات العامة، وهو النمو الذي يُفضي إلى **رفاه اجتماعي وبيئي طويل الأجل**، ويُعزّز العدالة الاجتماعية، ويضع الإنسان والبيئة في صميم العملية التنموية. ويقوم هذا المفهوم على ثلاثة مرتكزات أساسية: **توزيع الفوائد** لضمان وصول مكاسب النمو إلى جميع فئات المجتمع وتقليص التفاوتات؛ و**التنمية البشرية** بما تعنيه من تحسين جودة الحياة، وتمكين الأفراد ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، وتعزيز قدراتهم الإبداعية والمعرفية؛ و**الاستدامة** لضمان استمرار النمو دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف الموارد.

ويأتي **الفصل الخاص بالتنمية البشرية** انعكاسًا لهذا التوجه، إذ يوضح كيف أن **الإصلاحات الهيكلية والتحول الهيكلي في الاقتصاد لا تُقاس بقدرتها على رفع مؤشرات النمو فحسب، بل بمدى مساهمتها في توسيع خيارات المواطن وتعزيز قدرته على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**. فالتحول نحو اقتصاد أكثر إنتاجية وابتكارًا يستدعي إطلاق الطاقات الكامنة في مختلف المجالات، من التعليم والثقافة إلى الاقتصاد الإبداعي وريادة الأعمال والبيئة. ويُعاد تعريف دور الدولة بما يضمن

توجيه الاستثمارات العامة نحو المجالات التي ترفع جودة الحياة، وتدعم المشاركة المجتمعية، وتحفّز الابتكار، وتؤسس لاقتصاد معرفي متكامل قادر على المنافسة عالميًا مع ضمان العدالة والاستدامة.

ويستند هذا النموذج كذلك إلى أبعاد أربعة متداخلة تشكل أساس **النمو عالي الجودة:**

- **الابتكار (Innovativeness)** الذي يركز على تعزيز القدرات الإبداعية والبحثية والتكنولوجية، وتحويل رأس المال البشري إلى قوة إنتاجية ومعرفية قادرة على التجديد والتنافس.
- **الشمول (Inclusiveness)** الذي يضمن اتساع قاعدة المستفيدين من النمو، وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا، وإتاحة الفرص العادلة في التعليم والثقافة والعمل والإبداع.
- **الاستدامة (Sustainability)** التي تضع البيئة في قلب العملية الاقتصادية، من خلال التحول إلى اقتصاد أخضر يوازن بين النمو وحماية الموارد الطبيعية.
- **الصمود (Resilience)** الذي يُعنى ببناء أنظمة اقتصادية واجتماعية ومؤسسية قادرة على التكيف مع الصدمات، وضمان استمرارية التنمية في مواجهة الأزمات.

بهذا المعنى، يصبح النموذج الاقتصادي الجديد ليس مجرد خطة لإعادة هيكلة الاقتصاد، بل **منظومة متكاملة تهدف إلى بناء إنسان مُمكَّن، ومجتمع أكثر عدالة، واقتصاد أكثر استدامة وجودة** لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة للأجيال الحالية والمستقبلية. الهدف هو أن تتحول ثمار التقدم الاقتصادي إلى تحسن ملموس في الخدمات العامة، والنقل، والتعليم، والصحة، بحيث يكون المواطن محور عملية التنمية وشريكًا فيها. بهذا الأساس، يصبح النمو وسيلة لتحقيق التنمية، والتنمية إطارًا لضمان نمو أكثر شمولًا وعدالة واستدامة.

كما تولي الحكومة أولويةً قصوى لضمان توفير كافة خدمات التنمية البشرية لجميع المواطنين في كافة المراحل العمرية «دورة حياة الإنسان»، وبما يعمل على «بناء رأس مال بشري» بشكل مُتراكم، يبدأ من «تنمية الطفولة المبكرة» مروراً ببناء المهارات في «مرحلة الطفولة» ثم تمكينه من استدامة الصحة الجيدة والحصول على مهارات سوق العمل اللازمة في «مرحلة الشباب» وبناء المهارات اللازمة في مرحلة «دخوله سوق العمل» مع التوعية الصحية بأهمية ضبط النمو السكاني، ثم وصوله لمرحلة «الشيخوخة الصحية والمنتجة»، مع إيلاء أهمية قصوى في كافة المراحل للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وبناء الفكر المستنير.

تقديم الخدمات الصحية الشاملة لكافة المواطنين في كافة المراحل العُمرية:

- القضاء على ظاهرة زواج الإناث أقل من ١٥ سنة.
- زيادة نسبة الولادات بفريق طبي لخفض معدل وفيات زيادة نسبة الحوامل أمهات بنسبة ٧ نقطة مئوية.
- امل والمرضعات اللاتي يحصلن على التطعيمات والمغذيات (أقراص الحديد).
- زيادة عدد حضانات الأطفال حديثي الولادة بنسبة ١٠ ٪.

- خفض نسبة الهزال بين الأطفال (أقل من ٥ سنوات) إلى ٢٪.
- حصول ٩٥٪ من الأطفال على التطعيمات (١٨-٢٩ شهر).
- خفض معدل وفيات الأطفال الرضع بنسبة ٥,٨ نقطة مئوية.
- توفير الألبان العلاجية لـ ١٠٠٪ من الأطفال المصابين بأمراض التمثيل الغذائي.

- خفض نسبة الوفيات بسبب الأمراض غير السارية (السرطان).
- تغطية البرامج الصحية لكبار السن بنسبة ١٠٠٪ بمرافق الرعاية الأولية.
- زيادة نسبة ممارسة المسنين للنشاط الرياضي إلى ١٠٪.
- توفير خدمات الفحص والكشف المبكر عن الأمراض المزمنة.
- التوعية بمخاطر التدخين على الصحة العامة.
- ترشيد وضبط واردات "التبغ".
- خفض نسبة المدخنين بـ ٥ نقاط مئوية.

- خفض معدل البطالة بين الشباب بـ ٣ نقطة مئوية.
- خفض نسبة تعاطي المخدرات بحوالي ٣ نقاط مئوية.
- خفض نسبة إدمان المخدرات بحوالي ١,٤ نقطة مئوية.
- تغطية ٧٥٪ من الجامعات والمحافظات ببيوت معالجة الإدمان ومراكز الإدمان.
- زيادة مُعدل الأبحاث العلمية المنشورة عن الصحة النفسية لتشكل نسبة ٥,٦٪.
- تغطية كافة المحافظات بمستشفيات الصحة النفسية.

- تغطية ٩٥٪ من طلاب المرحلة الابتدائية (حتي الصف الرابع) بالفحص الطبي الدوري الشامل.
- التوعية بأساليب التغذية السليمة لخفض نسبة النحافة إلى ١,٥٪ والسمنة لأقل من ١٠٪.
- توفير التغذية المدرسية لـ ٧٠٪ من الطلاب لتقليل مُعدلات التسرب وزيادة نسبة الحضور وتحسين صحة الطلاب.
- تغطية المدارس بأخصائي للصحة النفسية لخفض نسبة الأطفال الذين يعانون من اضطرابات نفسية من ١٨٪ إلى ١٠٪.

تقديم الخدمات التعليمية الشاملة لكافة المواطنين في كافة المراحل العُمرية:

- زيادة معدل القيد برياض الأطفال إلى ٢٠٪.
- مضاعفة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- تطوير المناهج وزيادة الوعي المجتمعي "الرعاية المنزلية ليست بديلاً كافياً عن التعليم المبكر النظامي".

- زيادة معدل القيد في التعليم قبل الابتدائي إلى ٣٥٪.
- مضاعفة فصول رياض الأطفال واعتماد جودة ١٠٠٪ من الفصول.
- توفير وجبات التغذية المدرسية لنسبة ١٠٠٪ من الطلاب.
- خفض كثافة الفصول لطلاب التربية الخاصة إلى ١٠ طلاب.
- تطوير مناهج لتعلم البرمجة والذكاء الاصطناعي.

- خفض معدل الأمية لدى كبار السن إلى ٢٥٪ لزيادة فرص
- المساهمة في النشاط الاقتصادي.

- زيادة معدل القيد بالتعليم الجامعي إلى ٣٩,٥٪.
- تغطية كافة المحافظات بالجامعات التكنولوجية.
- إدراج ١٠٠ جامعة في تصنيف التايمز.
- الوصول إلى معدل ١٨ طالب/ عضو تدريس.
- تطبيق معايير الاستدامة في ٥٠٪ من الجامعات.
- زيادة نسبة الطلاب بالجامعات الخاصة إلى ١٥٪.

- خفض نسبة الطلاب غير القادرين على القراءة والحساب بنسبة ٥٠٪.
- زيادة درجة مصر في اختبار TIMSS بنسبة ٩٪.
- زيادة المدارس الحاصلة على الجودة إلى ١٢٪ والمعاهد الأزهرية إلى ٣٠٪.
- خفض كثافة الفصول إلى ٣٠ طالب، وزيادة نسبة فصول "التعليم المتميز والتنافسي" إلى ١٠٪.
- الوصول إلى معدل ٢٠ طالب/ معلم وتحسين أوضاع المعلمين.
- زيادة رضا المواطنين عن خدمات التعليم بحيث لا تقل عن ٧٥٪.

تقديم خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية لكافة المواطنين في كافة المراحل العُمرية:

- حصول ١٠٠٪ من الحالات المستحقة على ألبان الأطفال المدعمة.
- تغطية كافة المحافظات بدور الأيتام وتأهيلها للحصول على الجودة.

- تحمل المصروفات الدراسية لـ ١٠٠٪ من الطلاب غير القادرين خاصة في محافظات الصعيد وفي المرحلة الابتدائية.
- تغطية ١٠٠٪ من المحافظات بمراكز التأهيل الشاملة لذوي الإعاقة.
- تمكين ١٨٪ من ذوي الإعاقة من الحصول على كروت الخدمات المتكاملة.

- تغطية كافة المحافظات بدور وأندية المسنين وتأهيلها للحصول على الجودة.
- تغطية ١٠٠٪ من المسنين الفقراء بمنظومة الدعم النقدي المباشر.
- تطوير ١٠٠٪ من مقار "التأمينات الاجتماعية".

- وصول الدعم النقدي إلى ٨٠٪ من السكان تحت خط الفقر.
- حصول ١٠٠٪ من مستحقي الدعم النقدي على دعم الغذاء.
- حصول ٦٥٪ من مستحقي الدعم النقدي على تأمين صحي.
- زيادة نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص (داخل المنشأة) بعقود دائمة إلى ٩٠٪، وخارج المنشأة إلى ٧٥٪.
- زيادة نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص (داخل المنشأة) المؤمن عليهم إلى ٥٠٪ وخارج المنشأة إلى ٢٥٪.
- حماية الإناث من كافة أشكال العنف.

- خفض نسبة عمالة الأطفال إلى ١٪.
- توفير الحماية الاجتماعية لـ ١٠٠٪ من الأطفال في وضعية الشارع.
- حصول ١٠٠٪ من الحالات المستحقة على معاش الطفل.
- مضاعفة معدل تغطية المحافظات بالمحاكم النموذجية للطفل.

٢. الوضع الراهن للتنمية البشرية في مصر

تحسين تنافسية مصر في مؤشرات التنمية البشرية العالمية:

حظيت التنمية البشرية باهتمامٍ بالغ من قبل الدولة المصرية خلال السنوات الماضية، إذ سخرت كافة امكاناتها لتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتحسين جودة الحياة والخدمات المقدمة لهم، من خلال توجيه استثمارات ضخمة في كافة القطاعات، اتسمت بالتوزيع العادل على كل محافظات الجمهورية، فضلاً عن خطوات جادة وطموحة للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، من خلال التركيز على تنمية رأس المال البشري، والنهوض بخدمات الصحة والتعليم، من منطلق أن تمتع الدولة بنظام تعليمي قوي ينتج عنه خفض معدلات البطالة في ضوء توفر المهارات التي تتوافق مع احتياجات سوق العمل، كما يعكس قوة الاستثمار في الصحة والتعليم أسواق عمل مستقرة، تتصف أيضًا بقوة الضمانات الاجتماعية، حيث ترتفع الكفاءة الإنتاجية ويزداد الاعتماد على العمالة الماهرة، كما أن زيادة الاعتماد على التكنولوجيا ورفع مستويات الأجور ينتج عنه تحسن مؤشرات التنمية البشرية.

ومن المستهدف تحسين درجة مصر في مؤشر التنمية البشرية العالمي من ٠,٧٥٤ درجة عام ٢٠٢٣ إلى ٠,٨١٠ عام ٢٠٣٠ ولتكون مصر في فئة التنمية البشرية المرتفعة جداً [شكل رقم (٢) وشكل رقم (٣)]، وذلك بمواصلة العمل على تحقيق ما يلي:

- تقليل فجوة «مؤشر التنمية البشرية» مع «مؤشر التنمية البشرية المُعدل[١] بعامل عدم المساواة» بحيث لا تزيد الفجوة بين أفراد المجتمع عن ١٥٪ عام ٢٠٣٠ والتي بلغت أدناها عام ٢٠٢٣ بنسبة ٢٢,٨٪ مُقارنةً بنسبة بلغت ٢٥,٦٪ عام ٢٠١٠، وفي هذا السياق، تؤكد السردية أهمية إعطاء أولوية قصوى للحد من عدم المساواة من منظور لا يقتصر فقط على عدم المساواة في الدخل، بل أيضاً في الوصول إلى الموارد والفرص.
- خفض فجوة التنمية البشرية ذات الصلة بالتعليم باعتبارها الفجوة الأعلى، رغم اتجاهها للانخفاض التدريجي.
- خفض الفجوة المرتبطة بالدخل في ضوء تحسنها البطيء.
- مواصلة الجهود التي تبذلها الدولة في مجال الرعاية الصحية والتي نتج عنها انخفاض الفجوة الصحية بشكلٍ ملحوظ.
- التركيز على تقليل فجوات التنمية البشرية الجغرافية خاصةً في محافظات الصعيد (سوهاج، المنيا، بني سويف، الفيوم، أسيوط، قنا) ذات التنمية البشرية الأقل.
- مواصلة جهود التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، والتي نتج عنها تحسن مؤشر التنمية البشرية المُعدل بعامل النوع الاجتماعي من ٨٦٪ عام ٢٠١٠ إلى ٨٩,٥٪ عام ٢٠٢٣، وذلك بالتركيز على فجوة «الدخل» كأولوية أولى تليها فجوة «التعليم».

إن التنمية الحقيقية هي التي تنعكس على تعزيز قدرة الأفراد في العيش بصحة وكرامة وفرص عادلة، لذا توجد أهمية لمواصلة الجهود التي بذلتها الدولة لتحسين مؤشرات التنمية البشرية ذات الصلة بالتعليم والصحة والتي تتسق بشكلٍ كبير مع نتائج مؤشر «الفقر مُتعدد الأبعاد» لعام ٢٠٢٢ والتي تكشف عن انخفاض نسبة الفقر مُتعدد الأبعاد لتصل إلى ٢١٪ مُقارنةً بمعدل «فقر مادي» بلغ ٢٩,٧٪ عام ٢٠٢٠/١٩.

الجدير بالذكر في هذا السياق، اهتمام الدولة بمواجهة «الفقر متعدد الأبعاد»، حيث أن الفقر ليس مجرد نقص في الدخل وحرمان مادي، بل هو ظاهرة ذات جوانب متعددة تتضمن أوجه حرمان إضافية مثل التعليم، والصحة، والظروف المعيشية، والخدمات، والعمل، والحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، مما يوفر صورة شاملة لحالة الفقر، وقد تم قياس مؤشر

١ مؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة هو مقياس للتنمية البشرية يأخذ في الاعتبار عدم المساواة في توزيع الدخل والصحة والتعليم بين سكان الدولة.

«الفقر متعدد الأبعاد» والذي يشمل سبعة أبعاد و ١٩ مؤشراً، ويُعتبر الفرد محرومًا إذا كان يعاني من نقص في اثنين من الأبعاد السبعة، وكشفت النتائج عن أن نسبة الفقراء في المناطق الريفية ٢٨٪ مقارنةً بالمناطق الحضرية بنسبة ١١,٩٪، وتستهدف الدولة تحسين أوضاع مصر في هذا المؤشر، من خلال العمل على ما يلي:

- توفير العمل اللائق والتأمين الاجتماعي (نسبة الحرمان بين الفقراء بلغت ١٩٪).
- تحسين فرص الحصول على الإنترنت، والأمن الغذائي، والصرف الصحي (نسبة الحرمان بلغت ١٥٪).
- زيادة عدد سنوات التعلم (حرمان بنسبة ١٢٪)، وتوفير السكن اللائق والوصول إلى المساعدات الاجتماعية (١٢٪)، والتخلص من النفايات (١٤٪).

شكل ٢ مقارنة تطور أداء مصر في مؤشر التنمية البشرية (HDI) ومؤشر التنمية البشرية المعدَّل بعامل عدم المساواة (IHDI)

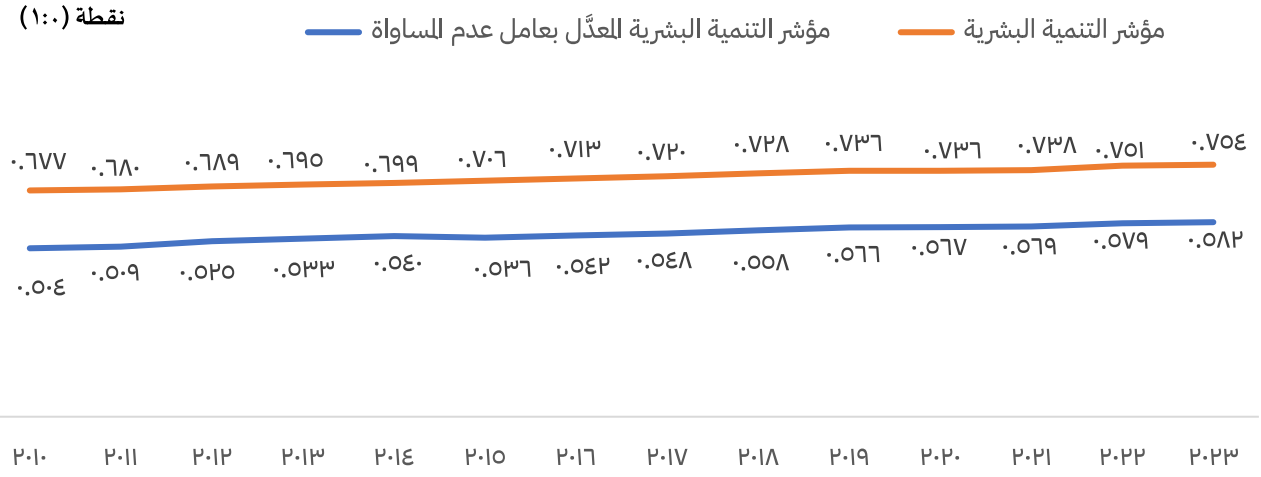

المصدر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وكذلك، تُفيد المُؤشّرات الفرعيّة الخاصة بتوقّع الحياة، وسنوات الدراسة ومُتوسّط دخل الفرد، تواصُل التطوّرات الإيجابيّة على امتداد الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٢٣ [جدول رقم (١)].

جدول ١ المُؤشّرات الفرعيّة لمُؤشّر التنميّة البشريّة خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٣)

العام	العمر المُتوقع عند الميلاد	سنوات الدراسة المُتوقّعة	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بالجنيه المصري
١٩٩٠	٦٤,٦	٩,٨	٥,٩٣٠
٢٠٠٥	٦٩,٤	١١,٥	٨,٣٧٣
٢٠١٥	٧١,٣	١٣,٠	١٠,٣٨٣
٢٠١٩	٧٢,٠	١٣,٣	١١,٤٦٦
٢٠٢٠	٧١	١٣,٨	١١,٥٨١
٢٠٢١	٧٠,٢	١٣,٨	١١,٧٣٢
٢٠٢٢	٧٠,٢	١٢,٩	١٢,٣٦١
٢٠٢٣	٧١,٦	١٣,١	١٦,٢١٨

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنميّة البشريّة، ٢٠٢٥.

شكل ٣ تطور أداء مصر في دليل التنمية البشرية المعدَّل بعامل عدم المساواة (IHDI)

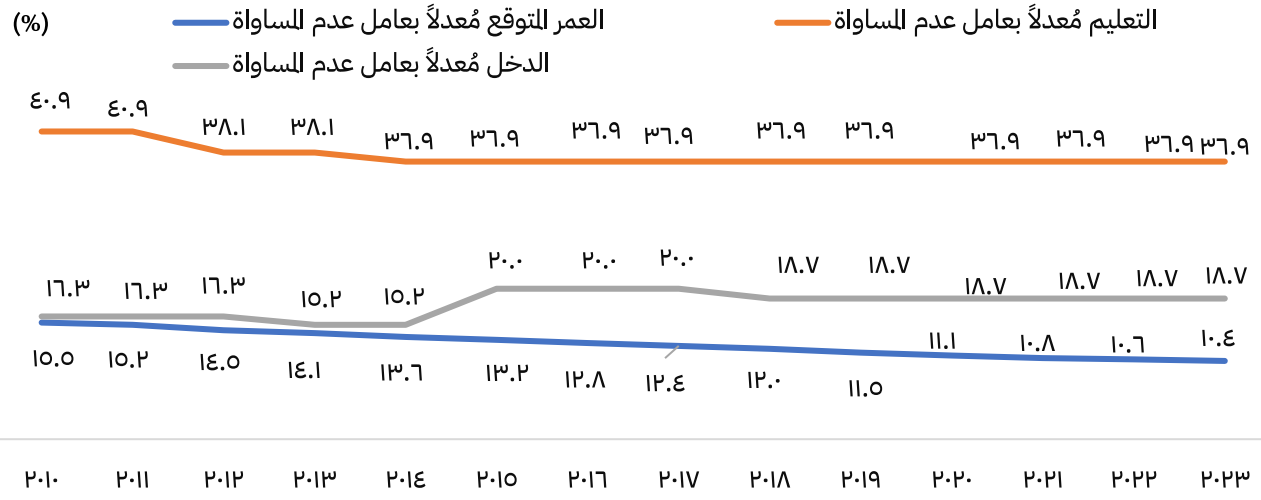

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي هذا السياق، لتحسين تقييم مصر في مؤشر التنمية البشرية العالمي، لابد من تحقيق الأهداف التنموية التالية [شكل رقم (٤)]:

- استهداف ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد من ٧١,٦ سنة عام ٢٠٢٤ ليصل إلى ٧٥ سنة عام ٢٠٣٠، في ضوء مواصلة جهود الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة.
- زيادة عدد سنوات الدراسة المتوقعة (سن ٥-٢٤ سنة) من ١٣,١ سنة عام ٢٠٢٣ لتصل إلى ١٤,١ سنة عام ٢٠٣٠، وزيادة متوسط عدد سنوات الدراسة الفعلية من ١٠,١ سنة إلى ١١,٤ سنة عام ٢٠٣٠، وذلك بالعمل على زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم «قبل الابتدائي» وزيادة نسبة الملتحقين للحصول على درجة الماجستير.
- استهداف ارتفاع مُعدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد بنسبة ٤,٥٪ سنوياً (خلال الفترة ٢٠٢٥/٢٤ -٢٠٣٠/٢٩) (وفق السيناريو الأساسي وتوقعات صندوق النقد الدولي) مُقارنةً بنسبة ٢,٩٪ عام ٢٠٢٥/٢٤، في ضوء مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية.

شكل ٤ الوضع الحالي والمستهدف لمؤشر التنمية البشرية في مصر

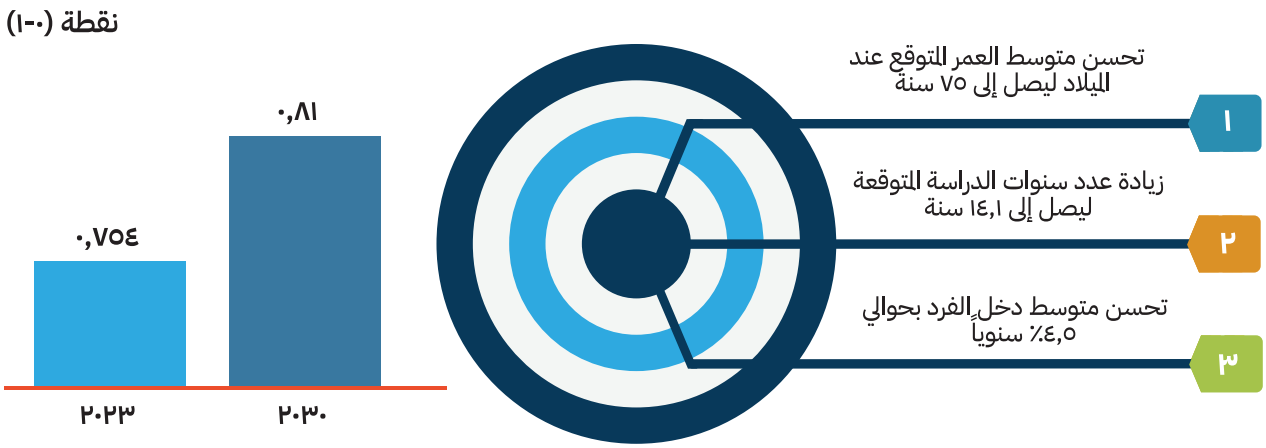

ويكشف تطور أداء مصر في مؤشر التنمية البشرية المُعدل بعامل النوع الاجتماعي عن تحسن قيمة المؤشر لتصل إلى ٨٩,٥٪ عام ٢٠٢٣ مقارنةً بقيمة بلغت ٨٦,٤٪ عام ٢٠١٠، وفي هذا السياق، من المستهدف مواصلة التحسن بحيث لا تقل قيمة المؤشر عن المعدل العالمي البالغ ٩١٪ عام ٢٠٣٠ وهو ما يقترب مما حققته مصر عام ٢٠١٧، وذلك بالتركيز على زيادة مُعدلات تشغيل الإناث لتحسين دخولهن وكذا تحسين أوضاعهن التعليمية، ومواصلة جهود تحسن أوضاعهن الصحية حيث يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد للإناث ٧٣,٨ سنة مقابل ٦٩,٥ سنة للذكور [شكل رقم (٥)].

شكل ٥ تطور أداء مصر في مؤشر التنمية البشرية المُعدّل بعامل النوع الاجتماعي (GDI)

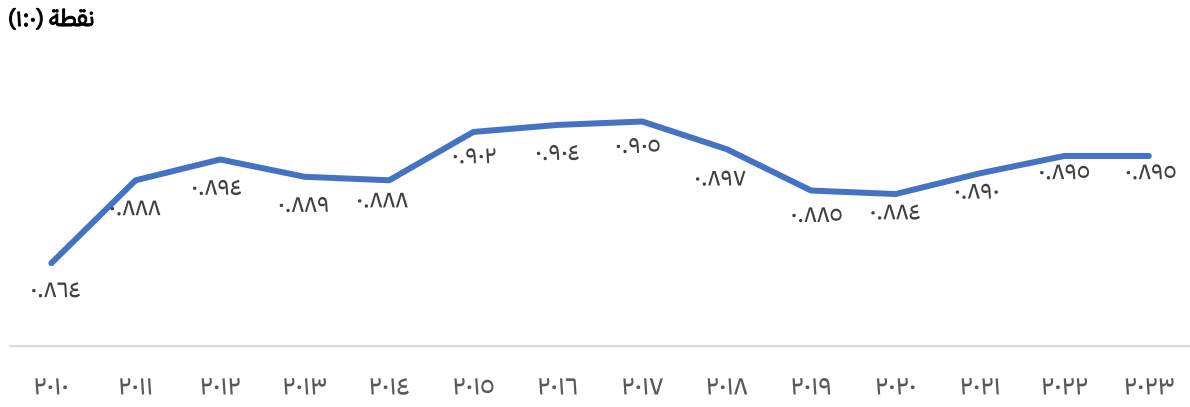

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومن ناحية أخرى، تعكِس بعض مُؤشّرات رأس المال البشري وجود تفاوتات كبيرة في مُستويات الأداء، مثل مُؤشّرات عدم المُساواة، ومُؤشّرات الفقر مُتعدّد الجوانب، ومُؤشّرات التوزيعات المكانيّة للخدمات، ومُؤشّرات تمكين المرأة. وهذه التفاوتات تستوجب التحليل المُتعمّق لمُسبّباتها وتبِعاتها، وطرح سُبُل المُعالجة في إطار رؤية شاملة للتوجّهات التنمويّة المُستقبليّة لسد الفجوات القائمة.

ومن المستهدف تحسين تنافسية مصر في مؤشر «**رأس المال البشري**» من ٤٩,٤٪ عام ٢٠٢٠ (مُقارنةً بنسبة بلغت ٤٧,٩٪ عام ٢٠١٠) إلى نسبة ٦٥٪ على الأقل عام ٢٠٣٠، وذلك بالتركيز على تحسين مخرجات التعلم ومستويات التغذية لدى الأطفال، وذلك بما يضمن زيادة الإنتاجية المتوقعة للعاملين في المستقبل، وذلك من خلال تقوية الأنظمة والخدمات الصحية والتعليمية التي تقدم للأطفال (حتى ١٨ عاماً) التي تمكنهم من تحسين إنتاجيتهم، حيث أن قيمة المؤشر بالوضع الحالي تعني **أن الطفل المولود في هذا العام لن يحقق سوى ٤٩٪ من إمكاناته الإنتاجية الكاملة عند بلوغه سن الـ ١٨ عاماً** [شكل رقم (٦)].

شكل ٦ مقارنة وضع مصر في مؤشر «رأس المال البشري» مع مجموعة من دول العالم (٢٠٢٠)

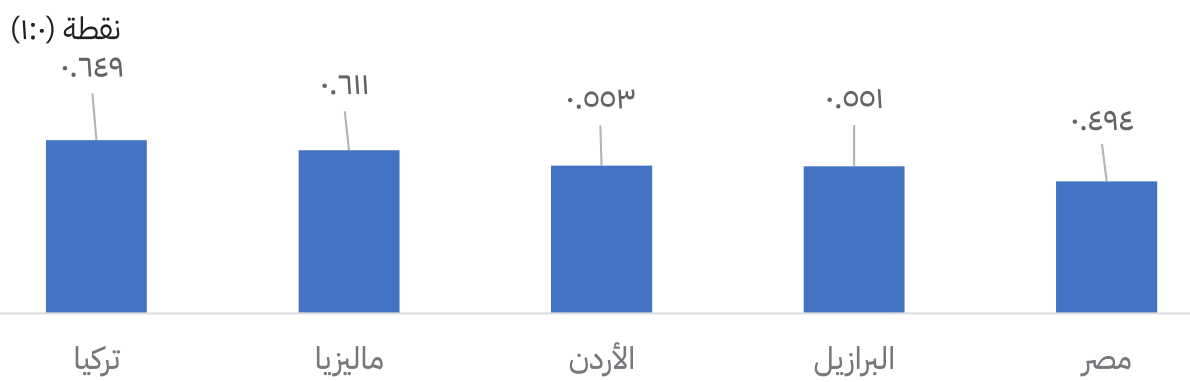

المصدر: البنك الدولي.

وفي هذا السياق، توجد علاقة وثيقة بين «الصحة، والتعليم، وفرص العمل»، حيث يتعذر بناء قوة منتجة ومنافسة دون مواطنين أصحاء، ذوي عقول متعلمة ومثقفة، وفرص عمل لائقة. وفي ضوء ذلك، من المستهدف توجيه الموارد اللازمة لخفض نسبة الأطفال دون الخامسة المصابين بالتقزم بحيث لا تزيد عن ٨٪ عام ٢٠٣٠ وتحسين مخرجات التعلم، وتوفير الرعاية الصحية للمواطنين خلال كافة المراحل العمرية، وبما يعمل على تحسين أوضاع مصر في مؤشر رأس المال البشري ويعمل على خفض فجوة الإنتاجية المستقبلية [جدول رقم (٢)].

جدول ٢ مكونات مؤشر رأس المال البشري عام ٢٠٢٠

الدولة	سنوات الدراسة المتوقعة	نسبة الأطفال دون الخامسة غير المصابين بالتقزم	درجات الاختبارات المنسقة TIMSS	احتمالية البقاء على قيد الحياة حتى سنة الخامسة	معدل البقاء على قيد الحياة من سنة ١٥ إلى ٦٠ عاماً	فجوة الإنتاجية المستقبلية
مصر	١١,٤٦	٠,٧٨	٣٥٥,٩٩	٠,٩٨	٠,٨٦	٠,٥١
الأردن	١١,١٤	٠,٩٢	٤٢٩,٩٥	٠,٩٨	٠,٨٩	٠,٤٥
المغرب	١٠,٣٨	٠,٨٥	٣٨٠,٤١	٠,٩٨	٠,٨٦	٠,٥٠

كما يجب مواصلة العمل على تحسين ترتيب مصر في مؤشر المعرفة العالمي من المركز رقم (٩٠) عام ٢٠٢٤، وذلك بالعمل على تحسين أوضاع المؤشرات الفرعية ذات الأولوية «البيئة التمكينية، والتعليم العالي، والتعليم قبل الجامعي».

تجدر الإشارة إلى أنه في إطار خطة الدولة للنهوض بملف التنمية البشرية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية و رأس المال البشري ومؤشر المعرفة، قامت الوزارات والجهات المعنية بتنفيذ حزمة واسعة من البرامج والمبادرات المتكاملة التي تستهدف تحسين جودة الخدمات، وتمكين الفئات المختلفة، ودعم الاستثمار في الإنسان عبر مراحل حياته المختلفة، فقد تم إطلاق مبادرة «بداية جديدة لبناء الإنسان» في ٢٠٢٤/٩/١٧ تحت رعاية فخامة السيد رئيس الجمهورية وحضور دولة رئيس مجلس الوزراء حتى ٢٠٢٤/١٢/٢٥، في جميع أرجاء الجمهورية، وقد قدمت المبادرة للمواطنين ما يقرب من ٢٨٨ مليون و٢٠٠ ألف خدمة خلال ١٠٠ يوم بالتنسيق بين ٣٢ جهة حكومية وأهلية وخاصة.

توفير الرعاية الصحية الشاملة

في ضوء المستهدفات التنموية الطموحة لتحسين أوضاع ومؤشرات التنمية البشرية في مصر، يستهدف قطاع الصحة «**تمتع كافة المواطنين بالحق في حياة صحية سليمة آمنة بما يعزز من ازدهار وإنتاجية المجتمع، من خلال نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة والتدخل المبكر بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين ويحقق رضا المواطنين والعاملين بقطاع الصحة ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات الصحية على المستوى الإقليمي**».

وتشكل السياسات الصحية الفعالة أساس بناء أنظمة صحية قادرة وعادلة ومستدامة، ومن خلال دعمها باستثمارات استراتيجية، تصبح محركًا للرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي، حيث أن الاستثمار في الصحة يُحقق عائدًا يصل إلى أربعة أمثال لكل دولار، من خلال رفع الإنتاجية، وتقليل العبء المرضي، وزيادة رأس المال البشري.

كما أن السياسات المصممة جيدًا تجذب رأس المال الخاص، وتحسن الكفاءة، وتعزز الارتباط بين النتائج الصحية والتنمية الاقتصادية. وعلى المستوى الإقليمي والدولي، فإن تنسيق الجهود من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والموائمة التنظيمية الإقليمية، وتشجيع منصات الابتكار المشتركة، يمكن أن يقلل التكاليف، ويوسع الوصول إلى الأدوية، ويعزز نقل التكنولوجيا الطبية عبر الحدود.

كما أن تحسين المستوى الصحي للمواطنين هو من الركائز الأساسيّة للوفاء بالأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة، فسلامة الفرد – بدنياً ونفسياً وذهنياً – تُعد شرطاً ضرورياً لتنمية قدرته الإنتاجية وزيادة مساهمته في العمل والإنتاج كما تعتبر من دعائم الاستقرار المادي والنفسي للأسرة المصرية، فضلاً عن أهمية السلامة الصحية للإنسان في تعزيز كفاءة المنظومة البيئية من خلال الحد من الملوثات ومن انتشار الأمراض والأوبئة.

ويعتبر قطاع الصحة «**الضمانة الأساسية لتحقيق التنمية البشرية**»، ومن ثم التنمية الشاملة، من خلال تقديم خدمات صحية متكاملة وعالية الجودة ورفع كفاءة المنظومة الصحية، بما يساهم في تحسين جودة حياة كافة المواطنين في إطارٍ من العدالة والإنصاف، كما يلعب قطاع الصحة دوراً محورياً في تحقيق كافة أبعاد التنمية المستدامة، بالنظر لما يلي:

«البُعد الاقتصادي»

- توفير الرعاية الصحية للمواطنين وتمتّعهم بحالة صحية وبدنية جيدة يسمح لهم بالعمل والإنتاج، مما يدفع عجلة الاقتصاد.
- اتِّخاذ الإجراءات الاستباقية لمنع انتشار الأمراض والأوبئة يُقلل العبء الاقتصادي الذي ينتج عن الأمراض.
- توفير خدمات صحية تنافسية يعزز من قدرة الدولة على تصدير الخدمات الصحية من خلال السياحة العلاجية.
- دعم البحث والتطوير وتحفيز الإنتاج في مجال التصنيع الدوائي واللقاحات والأمصال يُسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل وخفض تكلفة الاستيراد.

«البُعد الاجتماعي»

- تحقيق الرعاية الصحية الشاملة من خلال توسيع نطاق تغطية التأمين الصحي يُعزز العدالة الاجتماعية ويقلل من التفاوتات بين الفئات المختلفة، ويُحسن مستويات المعيشية، بما يسهم في الحد من الفقر متعدد الأبعاد.
- **الاهتمام بتغذية الأطفال وصحتهم وتوعية الآباء والطلاب والعاملين بالمدارس بأساليب التغذية السليمة ينعكس إيجابيا على أدائهم في التعليم.**
- توفير الرعاية الصحية للمرأة، سواء الجسدية أو النفسية، وزيادة التوعية بأهمية تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية يُسهم في الحد من الفجوة بين الجنسين في مجال الصحة.

- تحسين المستوى الصحي للمواطنين يعتبر من دعائم الاستقرار النفسي والمادي للأسرة المصرية، خاصة في المناطق النائية والأكثر احتياجاً.

«البُعد البيئي»

- أهمية تقييم مدى تأثر مرافق الرعاية الصحية بالتغيرات المناخية وتعزيز قدرتها على الصمود أمام تأثيرات تغير المناخ، مع تعزيز الاستدامة والممارسات الصديقة للبيئة.

- مراعاة الاستدامة البيئية يقتضي الاهتمام بمعالجة النفايات الطبية والتحول إلى «المُستشفيات الخضراء» وتوعية المجتمع الصحي بخطورة التغيرات المناخية وكيفية التصدي لها.

- مراعاة الاستدامة البيئية يقتضي الاهتمام بمعالجة النفايات الطبية والتحول إلى «المستشفيات الخضراء» وتوعية المجتمع الصحي بخطورة التغيرات المناخية وكيفية التصدي لها وتؤكد وزارة الصحة أن تطبيق نهج «الصحة الواحدة» يمثل خطوة أساسية نحو بناء نظام صحي أكثر مرونة واستدامة، وقادر على مواجهة التحديات الصحية المعاصرة، بما يحقق حماية شاملة للأفراد والمجتمعات والموارد الطبيعية.

وفي هذا الإطار، حظي القطاع الصحي باهتمام بالغ من قبل الدولة المصرية خلال السنوات الماضية، حيث انطلقت جهود الدولة وفق رؤية تنموية شاملة، تتسق مع المبادئ الرئيسة للاستراتيجية الوطنيّة لحقوق الإنسان، والتي تتبلوّر حول حق الإنسان في الحصول على رعاية صحيّة عالية الجودة، وهو ما يكفله الدستور المصري بالنص صراحة على الاستحقاقات الدستوريّة، والتي يأتي في مقدمتها توفير المخصصات اللازمة لتوفير رعاية صحيّة شاملة للمواطنين.

ومن هذا المنطلق، ترجمت الدولة المصرية هذه التوجهات إلى خطط وبرامج ركزت على تعزيز تغطية الخدمات الصحية على مستوى الجمهوريّة، وبخاصة في المناطق الريفية، والارتقاء بمنظومة جودة المرافق والخدمات الصحية، ورفع كفاءة وتأهيل العنصر البشري، علاوةً على تبني حزمة من الإصلاحات الصحية العاجلة، وذلك من خلال إطلاق العديد من المبادرات الصحية؛ لرفع كفاءة ومستوى الخدمة المقدمة للمواطنين.

واستطاعت تعزيز قدرة المُنشآت الصحيّة على تقديم الخدمات الطبية بشكل متميز في ضوء مواجهة فيروس كورونا، وزيادة معدلات التغطية بالمستشفيات الجامعيّة على مُستوى المُحافظات وميكنتها، وإنشاء سجل صحي إلكتروني لكل المترددين، فضلاً عن إطلاق وتطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل الذي يُعد أكبر مشروع قومي للصحة في مصر، يهدف لتحسين الخدمة الطبية المقدمة للمواطنين، في محافظات المرحلة الأولى (بورسعيد، الأقصر، الإسماعيلية، جنوب سيناء، أسوان السويس).

كما أولت اهتماماً خاصاً بتوفير بيئة صحية داعمة قوامها بنية صحية مؤسسية وهيئة طبية مدربة ومؤهلة بهدف توفير خدمات صحية عالية الجودة لجموع المصريين عبر تحديث المرافق الطبية وإمدادها بأحدث التجهيزات والمعدات اللازمة، حيث قامت الدولة بإنشاء وتطوير عدد كبير من المستشفيات. كما امتدت جهود الدولة لمستشفيات الحميات، كما تم تطوير العديد من مستشفيات الصدر، فضلاً عن تطوير مستشفيات الصحة النفسية لتقديم الخدمة الطبية للصحة النفسية وعلاج الإدمان **وعيادات الشباب والمراهقين،** بالتوازي مع رعاية صحة المواطنين الجسدية، وحماية الشباب من الإدمان.

وتم افتتاح المجمع القومي للأمصال واللقاحات بمحافظة القاهرة (٢٠٢١)، لتوفير مساحات تخزينية للاحتياطي الاستراتيجي من الأمصال واللقاحات لتأمين إحتياجات المواطنين، وقد تمت ميكنته بالكامل، بالإضافة إلى إنشاء مصنع فاكسيرا لإنتاج اللقاحات، علاوةً على إيلاء أولوية للمستشفيات الجامعية، التي شهدت زيادة في عددها وفي معدلات إتاحة الأسرة فيها خاصةً أسرة العناية المركزة.

كما حرصت الدولة المصرية على إطلاق العديد من المبادرات الصحية ونظم الوقاية والكشف المبكر والعلاج، وأهمها المبادرات الرئاسية الصحية التي نجحت في تغيير شكل ومضمون المنظومة الصحية في مصر، وتمثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة أحد أهم الإنجازات الرائدة في منظومة الرعاية الصحية والتي تنفرد بها مصر للرصد المبكر وعلاج الأمراض المزمنة والوراثية، وتضمنت المبادرة إطلاق المبادرة الرئاسية للقضاء على قوائم الإنتظار للعمليات والتدخلات الحرجة، بهدف تقليل مدة الإنتظار لإجراء التدخلات الجراحية وتخفيف العبء المادي عن كاهل المرضى.

وفي إطار اهتمام الدولة بصحة المرأة والطفل، فقد تم إطلاق العديد من المبادرات الصحية لرعاية المرأة وحديثي الولادة، والتي يأتي على رأسها المبادرة الرئاسية لدعم صحة المرأة المصرية، والمبادرة الرئاسية لدعم صحة الأم والجنين، كما تم إطلاق المبادرة الرئاسية للكشف المبكر عن الأمراض الوراثية لحديثي الولادة بهدف الوصول إلى جيل صحي وخالٍ من مسببات الإعاقة، والمبادرة الرئاسية للاكتشاف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع لحديثي الولادة، والمبادرة الرئاسية لعلاج مرضى الضمور العضلي الشوكي بهدف توفير العلاج لمصابي الضمور العضلي من الأطفال أقل من ٦ شهور في المرحلة الأولي من المبادرة.

وفيما يتعلق بتعزيز كفاءة الفرق الطبية كمقوم أساسي لتحسين الخدمات الصحية المُقدمة للمواطنين، وإيمانًا بذلك عملت الدولة على تطوير ورفع كفاءة الفرق الطبية وفقًا للمعايير الدولية، ولعل من أبرز الجهود المبذولة إطلاق مشروع تطوير الزمالة المصرية (٢٠٢١) ضمن مبادرة رئيس الجمهورية للاستثمار في مقدمي الخدمة الصحية، وكذا تعاون الحكومة مع الجامعة الأمريكية والكلية الملكية البريطانية لرفع كفاءة التدريب، واعتماد البرامج التدريبية وشهادة الزمالة المصرية في مختلف التخصصات الطبية.

ولضمان جودة الخدمات الصحية والتحسين المستمر لها، تم إنشاء الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية (٢٠١٨)، كما تم رقمنة العديد من المستشفيات، وميكنة العديد من الخدمات الصحية؛ بحيث تكون أنظمة التشغيل بالمنشآت الصحية مبرمجة على عدد من التطبيقات لتيسير حصول المنتفعين على الخدمات الصحية، وبناء قواعد بيانات صحية إلكترونية تمكن من اتخاذ القرارات السليمة وتساعد على التخطيط الصحي الفعال لنظام الرعاية الصحية بمصر.

ونتيجة لهذه الجهود الملموسة في تطوير القطاع الصحي، فقد تحققت العديد من الإنجازات التي لاقت إشادات دولية واسعة، منها حصول مصر علي الإشهاد الذهبي في مسار القضاء علي فيروس سي في عام ٢٠٢٣ من قبل منظمة الصحة العالمية، كما حصلت مصر عام ٢٠٢٥ على «شهادة منظمة الصحة العالمية للقضاء على التراكوما و الملاريا وكذلك تجديد شهادة منظمة الصحة العالمية للقضاء على الحصبة والحصبة الألمانية للسنة الثالثة على التوالي، وشهادة منظمة الصحة العالمية للقضاء على التهاب الكبد B لدى الأطفال أقل من ١٥ عامًا وحصلت المعايير الصحية المصرية **للمستشفيات ووحدات الرعاية الصحية** على الاعتماد الدولي «الإسكوا» (٢٠٢١)، كما حصلت مصر على تقييم متقدم على مستوى إقليم الشرق الأوسط في التقييم الخارجي المشترك للوائح الصحية الدولية (IHR-JEE). فضلاً عن التحكم في أمراض الإسهال، ورعاية الطفولة، ورعاية الأمهات، وهو ما نتج عنه تحسن في متوسط عمر المواطنين وخفض معدلات الوفيات.

وفي ضوء النجاحات السابقة التي حققتها الدولة خلال السنوات الماضية في مجال الرعاية الصحية، تأتي السردية للبناء على هذه النجاحات وبما يضمن تحسين جودة وتنافسية المنظومة الصحية ويُعزز مساهمة القطاع الخاص ويوفر مزيد من فرص العمل ويعمل على توطين الصناعات الدوائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وبما يعمل على تحقيق التناغم والتناسق بين السياسات الصحية وتوجهات التنمية الاقتصادية من ناحية والتكامل والتنسيق بين كافة الجهات المعنية بالمنظومة الصحية من ناحية أخرى.

مواصلة الإصلاحات المؤسسية والتشريعية الداعمة للمنظومة الصحية:

قامت الدولة خلال السنوات الماضية بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية الداعمة لتطوير المنظومة الصحية، ومن الأهمية مواصلة هذه الإصلاحات، ومن أهم ما تم تنفيذه في هذا السياق، ما يلي:

أولاً: الإصلاحات المؤسسية:

إنشاء هيئة الدواء المصرية:

تم إنشاء هيئة الدواء المصرية بموجب القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠١٩، تتبع رئيس مجلس الوزراء، لتحل محل كلاً من الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية، والهيئة القومية للبحوث والرقابة على المستحضرات الحيوية، والإدارة المركزية للشئون الصيدلية، وتتولى تنظيم تسجيل وتداول ورقابة المستحضرات والمستلزمات الطبية والمواد الخام التي تدخل في تصنيعها، وتتضمن اختصاصاتها ما يلي:

اختصاصات تنظيمية: تشمل وضع السياسات والضوابط المنظمة للقطاع الدوائي، والتوافق مع الاتفاقيات والتشريعات الدولية ذات الصلة، لضمان توافر مستحضرات ومستلزمات طبية عالية الجودة والأمان والفاعلية.

اختصاصات تنفيذية: تشمل تنفيذ قوانين تسجيل المستحضرات والمستلزمات الطبية، وتقييم الدراسات الإكلينيكية، وإصدار تراخيص المؤسسات الصيدلية، ورفع الوعي الدوائي، وتمثيل الدولة محلياً ودولياً، إلى جانب دعم البحوث وتنفيذ البرامج التدريبية.

اختصاصات رقابية: تركز على التفتيش والرقابة لضمان الامتثال للقوانين والإشراف على التصنيع والتوزيع الجيد، فضلاً عن رصد وتحليل الآثار العكسية واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أمان وفاعلية المستحضرات والمستلزمات الطبية.

إنشاء الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية:

تم إنشاء الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية بموجب القانون رقم (١٥١) لسنة ٢٠١٩، وتتبع رئيس مجلس الوزراء، وتتولى إجراء عمليات الشراء للمستحضرات والمستلزمات الطبية البشرية لجميع الجهات والهيئات الحكومية، وتتضمن اختصاصاتها ما يلي:

- تنفيذ الخطط والسياسات الخاصة بالأدوية والتكنولوجيا الطبية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيلها والعمل بها وإدراجها ضمن خطة الدولة، ومتابعة تنفيذها طبقاً للقوانين المعمول بها والنظم الصحية المحلية والدولية.
- التنسيق مع شركات المستحضرات والمستلزمات الطبية الحكومية والخاصة والأجنبية والجهات الحكومية والمحلية والدولية لتعزيز المخزون الاستراتيجي الطبي للدولة لمواجهة أي ظروف استثنائية تتطلب تدخلاً عاجلاً يستوجب توفير إمكانيات تفوق الاحتياجات العادية في الظروف المستقرة.
- وضع نظام لتقييم التكنولوجيا الطبية طبقاً لأحدث النظم العالمية للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ذات القيمة الفعالة.
- وضع برامج ونظم التسجيل الإلكتروني للشركات المحلية أو الأجنبية التي تعمل في مجال المستحضرات، ووضع قاعدة بيانات متكاملة للتكنولوجيا الطبية في المراكز والمستشفيات والمخازن وجميع المنشآت الصحية العامة لمتابعة الاحتياجات.
- إدارة منظومة التخزين والنقل والتوزيع للمستحضرات والمستلزمات الطبية والاطلاع على مخازن الجهات المعنية، وإدارة ومتابعة عمليات الفحص والاستلام وتطبيق أعلى المعايير الدولية.

ثانياً: الإصلاحات التشريعية:

قانون التأمين الصحي الشامل:

يُعد قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨، من أهم الإصلاحات التشريعية في المنظومة الصحية في مصر، فهو بمثابة تصحيح لقصور القوانين السابقة لنظام التأمين الصحي انطلاقاً من

مبادئ الشمول، فبجانب التغطية لكل المواطنين، اعتُبِرَت الأسرة وحدة التغطية وليس الفرد كما كان في السابق، وفقًا للمادة الثانية من القانون، والتي تنصّ على أن "التأمين الصحي الشامل نظام إلزامي، يقوم على التكافل الاجتماعي وتُغطّي مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية، وتكون الأسرة وحدة التغطية التأمينية الرئيسية داخل النظام، وتتحمَّل الدولة أعباءه عن غير القادرين طبقًا لضوابط الإعفاء التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء".

ولم يقتصر الشمول على ذلك، بل غطّى أيضًا جميع الخدمات الصحية مما حسم الجدل بخصوص ما يخرج من خدمات صحية عن نطاق التأمين، وما يدخل فيه، كما وُضِّح في المادة الثالثة من القانون، والتي أشارت إلى أن نطاق الخدمات المُقدَّمة يشمل الخدمات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية والفحوص الطبية والمعملية، مع إتاحة إمكانية إضافة خدمات أخرى، كما تبدأ الخدمة من طبيب الأسرة أو الممارس العام وتنتهي بالعلاج في الخارج، مما وسَّع من أنماط مقدّمي الخدمات الطبية. مع ضمان الحوكمة حيث يقوم النظام على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة. وبناء على هذه القاعدة، أُنشِئَت ثلاث هيئات مستقلة لإدارة نظام التأمين الصحي الشامل: وهي الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل والهيئة العامة للرعاية الصحية والهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية، ويُكمل بعضُها بعضًا، لضمان حوكمة نظام التأمين الصحي الشامل بشكل دقيق.

جدير بالذكر، أن قانون التأمين الصحي الشامل سيطبق على ٦ مراحل خلال ١٥ عامًا، بدايةً من عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٣٢.

قانون تنظيم البحوث الطبية الإكلينيكية:

تم إصدار قانون البحوث الطبية الإكلينيكية رقم (٢١٤) لسنة ٢٠٢٠، بهدف وضع الأسس والمعايير والضوابط اللازمة لإجراء البحوث الطبية الإكلينيكية، وحماية المبحوثين، سواءً كانت هذه البحوث وقائية أو تشخيصية أو علاجية أو غير علاجية، تداخلية أو غير تداخلية.

وينص القانون على إنشاء «مجلس أعلى لمراجعة أخلاقيات البحوث الطبية الإكلينيكية»، يباشر مجموعة من الاختصاصات، منها:

- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالبحوث الطبية تشتمل على بروتوكولات البحوث وجميع الوثائق والبيانات والمعلومات المتعلقة بها والتعديلات التي وردت عليها.
- وضع المعايير والضوابط واللوائح الخاصة بأخلاقيات البحوث الطبية لحماية الإنسان وعيناته وبياناته، ومراجعتها وفق ما تقتضيه المصلحة الدولية والمستجدات العلمية الدولية.
- المراجعة النهائية للمخططات البحثية (البروتوكولات) التي تشمل استخدام مركبات دوائية مستحدثة أو بيولوجية أو دواعي استعمال جديدة أو أشكالاً أو مستلزمات أو أجهزة طبية لم تستخدم في جسم الإنسان من قبل ولم تحصل على اعتماد الجهات الدولية.

قانون تنظيم عمليات الدم وتجميع البلازما لتصنيع مشتقاتها وتصديرها:

تم إصدار قانون تنظيم عمليات الدم وتجميع البلازما لتصنيع مشتقاتها وتصديرها رقم (٨) لسنة ٢٠٢١، والذي حدد ضوابط ومعايير واشتراطات المراكز المختصة بعمليات الدم، وتجميع البلازما وتصنيع مشتقاتها، بهدف تأمين احتياجات الدولة من مشتقات البلازما، وخفض تكلفة استيرادها من الخارج، بما يساهم في تعزيز الأمن الدوائي والصحي لمصر، وكذا التصدير إلى الأسواق الإقليمية.

القانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠٢٤ بشأن تنظيم منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية:

يتضمن القانون منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المصريين والأجانب لإنشاء وإدارة وتشغيل المنشآت الصحية، بما يعزز الشراكة مع القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية.

إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء:

الهيئة القومية لسلامة الغذاء التي تم إنشائها طبقاً للقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٧، بهدف تحقيق متطلبات سلامة الغذاء بما يكفل الحفاظ على صحة وسلامة الإنسان، من خلال الرقابة على تداول الأغذية، ووضع الشروط والقواعد التي يتم على أساسها منح شهادات الصلاحية اللازمة لتصدير الغذاء المنتج محلياً، والرقابة على الأغذية المستوردة والمحلية، ومنع تداول غير الصالح منها للاستهلاك الآدمي, ومنع الغش والتدليس فيها.

قانون المستشفيات الجامعية:

قانون المستشفيات الجامعية رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨، والذي تضمن إنشاء المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية، بهدف تطوير الخدمات المقدمة من هذه المستشفيات وتنظيم العمل بها وتحديد مواردها المالية.

قانون رقم (١٧٣) لسنة ٢٠٢٥، بشأن بتنظيم شئون أعضاء المهن الطبية العاملين بالجهات التابعة لوزارة الصحة والسكان.

توفير التمويل المناسب لقطاع الصحة:

تبرز أهمية مواصلة الزيادة في نسبة المخصصات الموجهة لقطاع الصحة من الموازنة العامة للدولة، وذلك للوصول للمعدلات العالمية، وبما يعزز قدرة القطاع الصحي ويحسن جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

تعظيم مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية:

تتجه الدولة نحو زيادة مساهمة القطاع الخاص (**بما يتفق مع وثيقة سياسة ملكية الدولة**) في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين باعتباره مُكملاً حيويًا للجهود الحكومية، حيث يساهم في توسيع نطاق الخدمات وتخفيف الضغط على المستشفيات الحكومية، وذلك من خلال تسهيل الإجراءات وتقديم مزيد من الحوافز خاصةً في المناطق الريفية والحدودية ومحافظات الصعيد، وبحيث يرتفع مُعدل إتاحة أسرة القطاع الخاص البالغة ٤,٨ سرير لكل ١٠ آلاف نسمة. [شكل رقم (٧)].

شكل ٧ تطور نسبة الأسرة بمستشفيات القطاع الخاص من إجمالي الأسرة بالمستشفيات

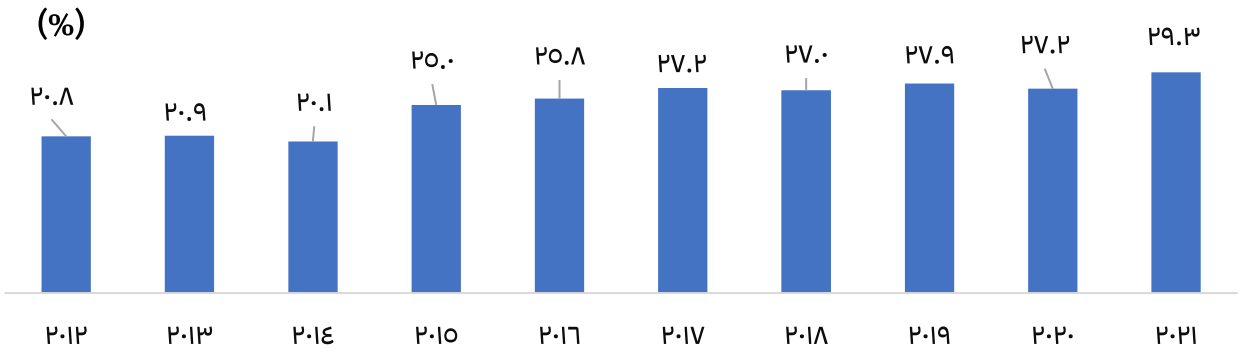

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما تستهدف أيضاً تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن جملة المبالغ المنصرفة للقطاع الخاص ضمن منظومة التأمين الصحي الشامل والحالي والعلاج على نفقة الدولة بلغت عام ٢٠٢٥/٢٤ حوالي ٢,٥٩١ مليار جنيه لحوالي ٤٤٧ مستشفى، استفاد من خدماتها حوالي ١٠٨,٧ ألف مريض.

كما تبرز أهمية تفعيل حوافز الاستثمار التي تم إطلاقها للمستثمرين في القطاع الصحي الخاص، والمبنية على ١٢ معيارًا موزونًا، مع نموذجين تشغيليين:

- النموذج الأخضر (Greenfield): لبناء مستشفيات جديدة مع توفير الأراضي والحوافز.
- النموذج البني (Brownfield): لتشغيل منشآت عامة قائمة وتحسين كفاءتها.

وقد أتاح إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) إدارة المستشفيات الحكومية بمزيج من الرقابة الحكومية والكفاءة الخاصة، مع إنشاء ٢٢ غرفة لإدارة الأزمات ضمن الشبكة الوطنية للطوارئ، مما يفتح فرصًا في الإسعاف، والطب الاتصالي، واللوجستيات، كما أن القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٢٤ ينظم عقود الامتياز للمنشآت الصحية، مضمونًا بالشفافية والرقابة والحوافز، مما يجعل مصر رائدة إقليميًا في شراكات الصحة والاستثمار.

ومن المؤكد أن استقرار الاقتصاد الكلي يساعد على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر. ويُسهم ذلك في دفع استثمارات القطاع الخاص في مجال الرعاية الصحية، ما سيسرع من دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص ويحفز الابتكار في التطبيقات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والأنظمة السحابية للمستشفيات، والدردشة الصحية باللغة العربية.

زيادة مساهمة المجتمع المدني في تقديم الخدمات الصحية:

من الأهمية بمكان تعزيز دور مستشفيات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الصحية، مع ضرورة إشراك المجتمع المدني في صياغة السياسات الصحية، وتفعيل التنسيق بين الدولة والقطاع الأهلي، وبحيث يتم العمل على زيادة قدراته التشغيلية، فالجدير بالذكر أن عدد المستشفيات التابعة لجمعيات المجتمع المدني تبلغ في مصر ٢٤٢ مستشفى و١٥٤ مركزًا طبيًا (تتضمن ٢٨٠٠ سرير)، و٢٧٠ غرفة عمليات، و١٦٠ غرفة طوارئ، و٥٣٠ غسيل كلوي، فضلاً عن ٥٠٥ غرفة رعاية مركزة، وعدد حضانات يبلغ ١٥٠٠ حضانة، ولديها كذلك ٨٢٠ جهاز تنفس، و٢٦٥ سونار، و١٩ قسطرة قلب، و٢١٩ أشعة مقطعية، و٤٩ أشعة عادية ولديهم ٥,٠٠٠ طبيبًا، وهيئة تمريض تبلغ ٩,٠٠٠ فرداً.

حوكمة القطاع الصحي:

استكمالًا لجهود الحكومة في حوكمة المنظومة الصحية، يجري العمل على تطوير آليات رسم السياسات الصحية ومتابعة تنفيذها، من خلال تحديد واضح لمسؤوليات الجهات المعنية، بما يضمن عدم التداخل بينها، إلى جانب إدخال التغييرات التنظيمية والهيكلية اللازمة لتعزيز كفاءة حوكمة القطاع الصحي.

وفي هذا الإطار، سيتم التنسيق بين كافة الوزارات والجهات المعنية بالقطاع الصحي، لوضع رؤية متكاملة عن خريطة تقديم الخدمات الطبية على مستوى المحافظات والمناطق وبما يعزز كفاءة الإنفاق العام بالاستفادة من كافة المقومات المتوفرة لدى المنشآت الصحية – بصرف النظر عن تبعيتها الإدارية- وفي هذا السياق من المستهدف تحقيق ما يلي:

- تعزيز دور المستشفيات الجامعية في تقديم الخدمات الصحية، من خلال زيادة عدد الأسرة بهذه المستشفيات، والتي ارتفعت إلى ٣٤,٦ ألف سرير عام ٢٠٢٥/٢٤.
- تفعيل دور «مستشفى الدعاة» التابعة لوزارة الأوقاف ومعهد التمريض التابع لها، وذلك من خلال زيادة عدد العمليات الجراحية ذات الطبيعة الحرجة لتصل إلى ٣٦٠ عملية عام ٢٠٣٠، والحفاظ على نسبة النفايات الطبية التي يتم التخلص منها بشكل آمن عند ١٠٠٪، وزيادة عدد خريجات معهد التمريض بحوالي ٩٠٦ خريجة خلال الفترة (٢٠٢٧/٢٦-٢٠٣٠/٢٩).
- زيادة معدل النمو السنوي في عدد المستفيدين من خدمات مُستشفى الإنتاج الحربي من ٧٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٠٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة المُشاركة الفعالة لعيادات مستشفيات الشرطة في تقديم الخدمات الصحية من خلال «القوافل الطبية» و«الكشف المجاني»، وذلك بالعمل على زيادة عدد العمليات الجراحية التي يتم إجرائها في إطار مبادرة قوائم الانتظار والبالغ حالياً ١٨٦٢ عملية، وعدد المستفيدين من الكشف المجاني والبالغ حالياً ٢٧٥٩ مستفيداً، وعدد القوافل الطبية البالغ حالياً ٣١ قافلة (٢٠٢٥/٢٤).

تطبيق التغطية الصحية الشاملة:

تتوافق جهود تحقيق التغطية الصحية الشاملة في مصر مع المحرك الرئيسي لأهداف التنمية المستدامة المتمثل في «عدم ترك أي شخص خلف الركب»، ويعتبر الهدف الرئيسي لهذه الجهود هو توفير خدمات رعاية صحية عالية الجودة يمكن الوصول إليها لجميع المواطنين في مصر، كأساس

لمعالجة الأولويات الصحية والإنصاف في مجال الصحة، كما تهدف إلى كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في ضعف النتائج الصحية والفقر، على المستويين الفردي والوطني، وضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجيدة، مما يؤدي إلى تحسين النتائج الصحية للسكان وتقليل العبء المالي للنفقات الصحية على الأسر، وهذا بدوره يمكن أن يساعد في الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي.

وفي السياق ذاته، تعكس منظومة التأمين الصحي الشامل رؤية الدولة المصرية في بناء نظام صحي قوي وشامل، حيث تعتمد على ركيزة أساسية تتمثل في توفير خدمات صحية متكاملة بمستوى عال لكل مواطن في مختلف أنحاء الجمهورية، وبما يحقق أهداف الدولة في تطوير قطاع صحي عصري يضع صحة المواطن وكرامته في مقدمة الأولويات، كما تهدف إلى ضمان التمويل الكافي والمستدام للصحة والحد من النفقات الشخصية، وينطوي على تحول كبير في نظام التمويل الصحي.

وتتواصل الجهود لتطبيق مفهوم التغطية الصحية الشاملة متبنيه شعار «آن الأوان لوضع حد لتكلفة العلاج التي تثقل كاهل المواطنين» بما يتضمنه من إتاحة الخدمات الصحية في كافة مستوياتها في جميع أنحاء الجمهورية وتغطية المواطنين وبالأخص غير القادرين منهم بالتأمين الصحي الشامل.

وفي هذا السياق، قامت الدولة بزيادة نسبة المواطنين المؤمن عليهم من خلال التأمين الصحي (التقليدي والشامل) من ٥٨٪ عام ٢٠١٤ إلى ٧٠٪ عام ٢٠٢٤ وصولاً إلى ٨٥٪ عام ٢٠٣٠. وذلك كنتيجة لبدء تطبيق المرحلة الأولى من منظومة التأمين الصحي الشامل (بتكلفة تجاوزت ٥٣ مليار جنيه)، حيث تم تقديم أكثر من ١٠٥ مليون خدمة طبية وعلاجية حتى نوفمبر ٢٠٢٥ بمحافظات المرحلة الأولى، وإجراء أكثر من ٨٠٠ ألف عملية جراحية، وتحقيق نسب رضاء للمنتفعين تجاوزت ٨٦٪، بالإضافة إلى تحقيق معدل اعتماد للمنشآت الصحية بنسبة ٩٥٪، مما يدل على جدية الدولة في التزامها بتوفير خدمات صحية آمنة وجيدة تحت مظلة التأمين الصحي الشامل والتي يستفيد منها حالياً ٥,١٣ مليون مستفيد يشكلون نسبة ٨٠,٣٪ من سكان المحافظات المستفيدة (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، الأقصر، أسوان، جنوب سيناء)، منهم نحو ٩٠٥ آلاف مواطن غير قادر تتحمل الدولة اشتراكاتهم بالكامل، بنسبة بلغت ١٧,٦٪ من إجمالي المسجلين (حتى نوفمبر ٢٠٢٥)، [جدول رقم (٣)]، فضلاً عن تقديم خدمات دقيقة تمس الاحتياج الإنساني العميق؛ حيث أُجريت عمليات زراعة قوقعة لأكثر من ١٥٠ طفلاً، وتمكين ٢٤ مريضاً من استعادة الأمل عبر عمليات زراعة الكلى، فضلًا عن الآلاف من خدمات القلب، والأورام، وصحة الأطفال، والعناية الحرجة، والجراحات الكبرى وكلها تعكس جوهر هذه المنظومة، وهو أن يصل الدعم لمن يحتاجه، بالكرامة التي يستحقها.

الجدير بالذكر في هذا السياق، أن تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل ساهم في خفض نسبة الإنفاق الشخصي على الصحة من الجيب بنسبة ٤٧٪ في محافظات المرحلة الأولى خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٥)، وفي ذات السياق، ووفق نتائج مسح الدخل والإنفاق (بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢) فقد انخفضت نسبة الإنفاق الصحي من الجيب من ٣٣,٨٪ إلى ٢٠,١٪ في محافظة بورسعيد أي بانخفاض بحوالي ٤٠٪، الأمر الذي يؤكد أهمية منظومة التأمين الصحي في التخفيف من الأعباء المعيشية التي تواجه المواطنين، وفي هذا السياق تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية أن الإنفاق الصحي يؤثر بشكل كبير على حدة فقر حوالي ١,٦ مليار شخص على مستوى العالم.

اتصالاً بذلك، من المستهدف زيادة نسبة مستفيدي برنامج الدعم النقدي «تكافل وكرامة» الذين لديهم تأمين صحي من ٣٢٪ (٢٠٢٤) إلى ما لا يقل عن ٦٤٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وبما يُساهم في خفض نسبة الأسر الواقعة تحت خط الفقر بسبب النفقات الصحية الشخصية من ٢٪ عام ٢٠٢١ إلى ٠٪ عام ٢٠٣٠.

جدول ٣ نسبة المستفيدين من منظومة التأمين الصحي الشامل بمحافظات المرحلة الأولى من جملة سكان المحافظات

المحافظة	عدد المسجلين (أغسطس ٢٠٢٥)	نسبة المستفيدين من جملة السكان (٪)
بورسعيد	٦٨٥٠٣٤	٨٥,٥
الأقصر	١٣١٠٩٧٥	٩٠,٣
الإسماعيلية	١٢٣٧٠٦٩	٨٢,٥
جنوب سيناء	١٤٦٠٧٢	١٢٢,٩
السويس	٥٥٢٧٢٩	٦٨,٣
أسوان	١٢٠١٢٢٣	٧٠,٢
الإجمالي	**٥١٣٣١٠٢**	**٨٠,٣**

ومن المستهدف زيادة المستفيدين من منظومة التأمين الصحي الشامل بحيث لا تقل عن ٨٥٪ من سكان محافظات المرحلة الأولى بحلول عام ٢٠٣٠، وكذا تنفيذ المرحلة الثانية من منظومة التأمين الصحي الشامل في خمس محافظات جديدة، هي: مطروح، شمال سيناء، دمياط، كفر الشيخ، والمنيا، بحيث يستفيد أكثر من ١٢ مليون مواطن في هذه المحافظات من منظومة التأمين الصحي الشامل، وليتعدى جملة المستفيدين من المرحلتين حوالي ١٧ مليون مستفيد وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

وفيما يخص مشروعات التأمين الصحي الشامل (المرحلة الثانية)، من المستهدف تطوير ١١ مستشفى وإنشاء ١٩ مستشفى جديداً في ٥ محافظات، بإجمالي ٥٤٠٥ أسرة جديدة، ليصبح الإجمالي ٦٥ مستشفى بسعة ١٠,٥١٧ سريراً تحت مظلة التأمين الصحي الشامل، بالإضافة إلى إنشاء ٥٣٤ وحدة رعاية أولية جديدة.

ويمكن القول أن تطبيق المرحلة الثانية من منظومة التأمين الصحي الشامل يأتي للبناء على مكتسبات المرحلة الأولى، خاصةً على مستوى القطاع الصحي، والمؤسسات الصحية، ومقدمي الخدمات، والمواطن المصري، يُذكر منها ما يلي:

- إعادة هيكلة وحوكمة النظام الصحي، وتطوير البناء المؤسسي، وتوحيد نظم التمويل والاستدامة، وفصل مصادر التمويل عن مراقبة الخدمات، والقضاء على تشتت مقدمي الخدمة، مع إدراج القطاع الخاص في تقديم الخدمات، حيث تم تقديم ٨٠٪ من الخدمات داخل منشآت الرعاية الأولية، فضلاً عن تطبيق نموذج طب الأسرة، وتفعيل مسارات الإحالة بمستوياتها، وإرساء التخطيط الصحي وإعادة التوزيع الجغرافي للخدمات، وإنشاء الملفات الصحية الإلكترونية.
- تحسين البنية التحتية والتحول الرقمي وتطوير نظم التشغيل الإكلينيكي وتحسين مؤشرات التشغيل المالي، فعلى مستوى البنية التحتية، تمكنت الهيئة العامة للرعاية الصحية من اعتماد ٣٠٠ منشأة وفق معايير الجودة القومية GAHAR بنسبة ٩٥٪ من إجمالي المنشآت المستلمة، إلى جانب الميكنة الشاملة للأقسام الداخلية والأشعة والمعامل والعمليات والطوارئ والأورام والغسيل الكلوي والعيادات الخارجية، وفيما يتعلق بنظم التشغيل الإكلينيكي، تم توحيد بروتوكولات العلاج الإكلينيكية وتحسين مؤشرات جودة الخدمة الصحية، حيث انخفض متوسط مدد الإقامة في الأقسام الداخلية من ٤,١ إلى ٢,٩ يوماً، وانخفضت معدلات وفيات الحالات الحرجة من ٢٩٪ إلى

١٧٪، وارتفع متوسط عدد العمليات الشهرية بنسبة ٤٢٪.

- رفع كفاءة مقدمي الخدمة الصحية، حيث شهدت السنوات الماضية ارتفاعًا في مؤشرات الاحتفاظ بالعمالة بنسبة ٩١٪، وتنفيذ أكثر من ٨٦ ألف دورة تدريبية داخل مصر وخارجها في عدد من الدول ذات التجارب الصحية الرائدة مثل سويسرا واليابان وفرنسا وإيطاليا وسنغافورة.

جدير بالذكر، أن المنشآت الصحية لمنظومة التأمين الصحي الشامل قد حصلت خلال السنوات الماضية على ٧ اعتمادات دولية كبرى، منها اعتمادان من اللجنة الدولية المشتركة JCI، واعتمادان في مجال الاستدامة الصحية GGHH، واعتمادان من المنظمة الدولية للمعايير ISO، واعتماد من المنظمة العالمية للسكتة الدماغية WSO، إلى جانب عدد من الجوائز العربية والدولية، أبرزها جوائز الاتحاد الدولي للمستشفيات واتحاد المستشفيات العربية.

وحصلت الجهود المبذولة لتطوير خدمات الرعاية الصحية على إشادات دولية خلال السنوات الماضية، حيث أشادت مؤسسة «فيتش» الدولية بالجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لتعزيز منظومة الرعاية الصحية للفئات الأولى بالرعاية، معتبرة أن هذه الخطوات تعكس التزام الدولة بضمان وصول الخدمات الصحية إلى جميع المواطنين دون تمييز، وبخاصة الفئات الأكثر احتياجًا.

وأشارت «فيتش» إلى أن الحكومة المصرية اتخذت إجراءات جادة في هذا الملف، من بينها زيادة مخصصات منظومة التأمين الصحي الشامل في مرحلته الثانية، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات الصحية وتوسيع نطاق المستفيدين، لافتةً إلى التوسع في مظلة الحماية الصحية من خلال التسجيل التلقائي لغير القادرين ضمن منظومة التأمين الصحي الشامل، بما يضمن حصولهم على الخدمات الطبية اللازمة دون تحمل أي أعباء مالية إضافية، ويعزز مبدأ العدالة والمساواة في الحصول على الرعاية الصحية.

شكل ٨ تطور نسبة المواطنين المؤمن عليهم من خلال التأمين الصحي الشامل والحالي

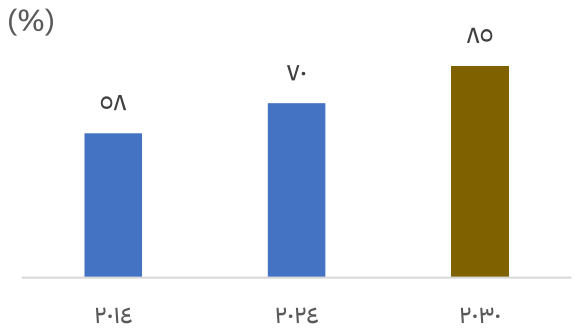

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة الصحة والسكان.

الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن الإنفاق الشخصي من الجيب كنسبة من الإنفاق الصحي في مصر شهد ارتفاعاً من ٥٦٪ عام ٢٠١٣ إلى نسبة ٦٣٪ عام ٢٠٢٠ ثم انخفض ليبلغ ٥٨٪ عام ٢٠٢٣ (مقارنةً بمتوسط عالمي بلغ ٣٠٪)، الأمر الذي يجعل مصر رقم ٢٢ عالمياً، وهو ما يؤكد أهمية قيام الدولة بدورها في الحماية الصحية للمواطنين لتخفيف التأثير الممكن للأوضاع الصحية على مستويات المعيشة، حيث تقدر نسبة الأسر الواقعة تحت خط الفقر بسبب النفقات الصحية الشخصية حوالي ٢٪، خاصةً في ضوء أن نسبة ١٠,٤٪ من إنفاق الأسرة في مصر يوجه للإنفاق على الرعاية الصحية (٢٠٢٠/١٩) وفي هذا السياق، من المستهدف خفض نسبة الإنفاق الشخصي من الجيب لتصل إلى ٢٨٪ عام ٢٠٣٠. [شكل رقم (٩)].

شكل ٩ نسبة الإنفاق على الصحة من الجيب كنسبة من جملة الإنفاق على الصحة (عام ٢٠٢٣)

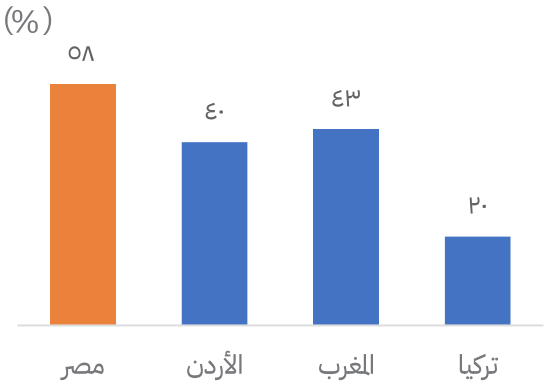

المصدر: منظمة الصحة العالمية.

كما تستهدف الحكومة توسيع قاعدة المنتفعين بمنظومة التأمين الصحي بضم فئات جديدة لم تكن مشمولة من قبل وتقنين وضع الفئات غير القادرة على سداد اشتراكات التأمين الصحي الشامل مع إيجاد جهات تتحمل نفقاتهم وتعزيز مساهمة المجتمع المدني في ذلك، وبما يضمن حصول جميع المواطنين على الخدمات الصحية، وإضافة خدمات الصحة النفسية العلاجية ضمن خدمات التأمين الصحي الشامل.

اتصالاً بذلك، وفي إطار أهمية التنسيق والتكامل مع كافة الجهات المعنية، من المستهدف تغطية ١٠٠٪ من المدارس بأخصائي اجتماعي مُدرباً على مبادئ الصحة النفسية، وتدريب ٨٠٪ من المعلمين عليها، وبما يعمل على خفض نسبة الأطفال الذين يعانون من اضطرابات نفسية من ١٨٪ إلى ١٠٪، **وبما يتوافق مع توصيات منظمة حقوق الطفل العالمية في تقريرها لعام ٢٠٢٥ الذي أكد أهمية قيام مصر بتكثيف أنشطة الإتاحة والتدريب الخاصة بأخصائي الدعم النفسي المدربين.**

وتواصل الدولة تكثيف الجهود الرامية إلى مواجهة مسببات الأمراض والوفيات في مصر، من خلال تقوية منظومة الصحة الوقائية، خاصةً فيما يتعلق بالأمراض غير السارية التي تعد السبب الرئيسي للوفاة في مصر، حيث تتسبب في ٨٦٪ من جملة حالات الوفاة، و٦٧٪ من حالات الوفاة المبكرة، وتشمل هذه الأمراض «أمراض القلب والأوعية الدموية (تساهم وحدها بنسبة ٤٤٪)، والسكري، والسرطان، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة».

من ناحية أخرى، تعد مصر واحدة من أكثر دول العالم التي يعاني مواطنوها من السمنة وزيادة الوزن، حيث تبلغ نسبة السمنة بين السيدات ٥٧٪ بينما تصل نسبة ارتفاع ضغط الدم إلى ٤٠٪ والسكري إلى ١٧٪ كما تصل نسبة المدخنين إلى ٢٤٪ [شكل رقم (١٠)].

شكل ١٠ نسبة الوفيات طبقاً لسبب لوفاة في مصر (٢٠١٩)

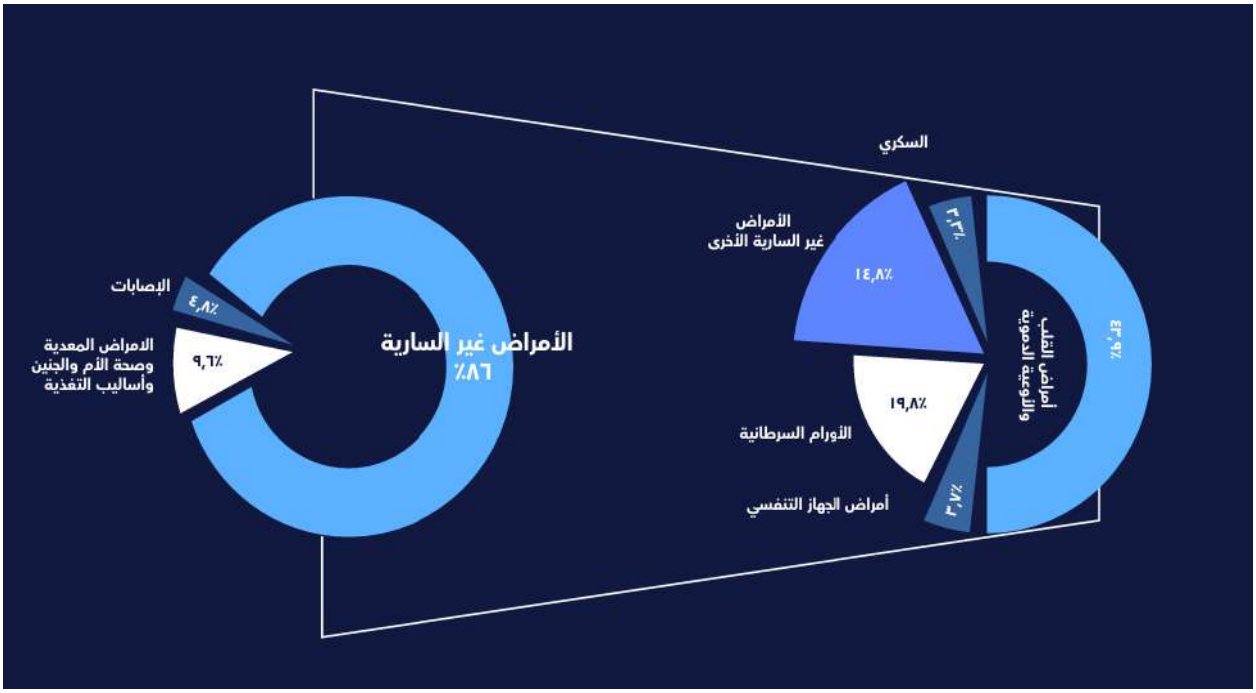

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

كما تعمل الحكومة على زيادة نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص المشتركين في التأمين الصحي من معدله الحالي البالغ ٢٥,٥٪ عام ٢٠١٤، وكذا زيادة المشتغلين بالقطاع غير الرسمي (خارج المنشأة) والذي تضاعف من ١,٨٪ عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٣,٧٪ عام ٢٠٢٤ [شكل رقم (١١)].

شكل ١١ تطور نسبة المشتركين في التأمين الصحي من العاملين بالقطاع الخاص(١٥ سنة فأكثر)

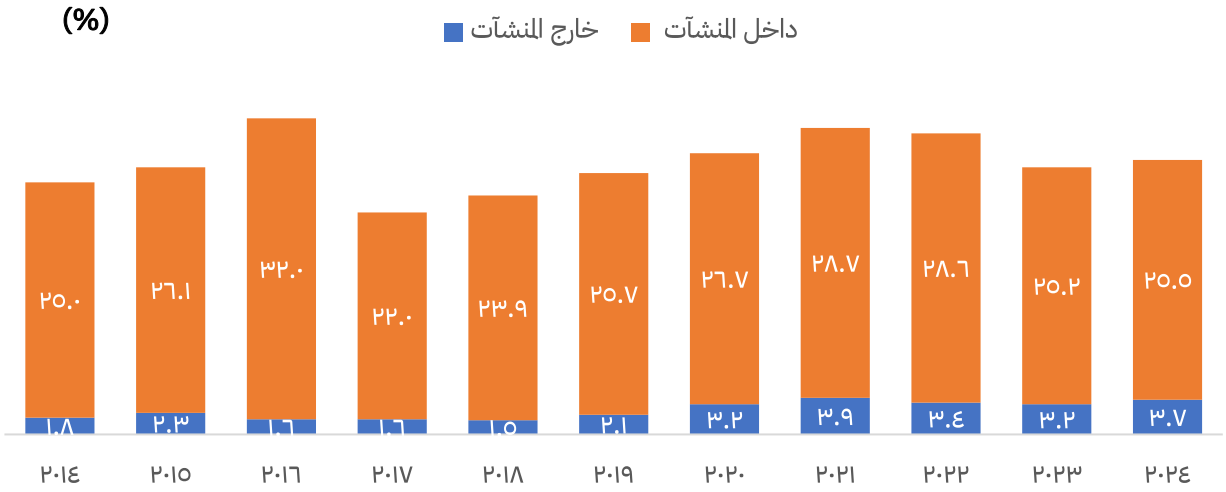

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفي هذا السياق، سيتم مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي فيما يخص تعزيز نظام التأمين الصحي الشامل، من خلال إعداد استراتيجية لتحسين الوصول إلى الفئات الأقل حظاً، بما يشمل مراجعة شاملة لتغطية النظام للعاملين في القطاع غير الرسمي، بمن فيهم من هم خارج نطاق تعريف الفقر المعتمد، مع التركيز على مدى شمولهم الحالي وآليات التمويل المقابلة، وإعداد خطة عمل لدعم وصول الإناث إلى خدمات التأمين الصحي الشامل، تتضمن تقييم عدد النساء المسجلات في النظام، وتنفيذ حملة توعوية للتواصل المجتمعي.

مواصلة الحماية الاجتماعية للمواطنين في المجال الصحي:

من المستهدفمواصلة جهود الدولة في تقديم خدمات «العلاج على نفقة الدولة لغير القادرين»، والذي ارتفع عددهم من ٩٦٠ ألف مواطن في ٢٠١٤ إلى ٢,٢ مليون مواطن في عام ٢٠٢٣ بنسبة زيادة بلغت ١٣٠٪ وبمخصصات تجاوزت ٩٠ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١٥/١٤-٢٠٢٦/٢٥) [شكل رقم (١٢)].

شكل ١٢ تطور مُخصصات العلاج على نفقة الدولة

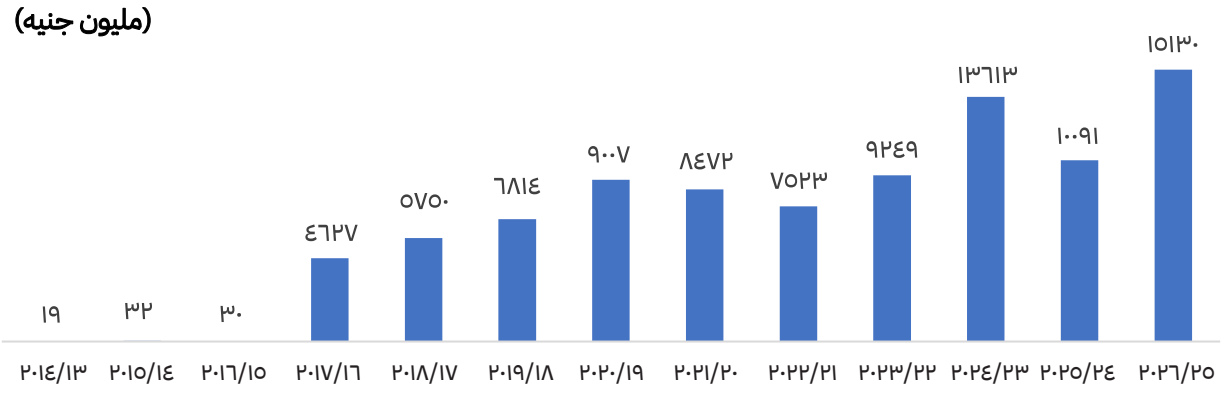

المصدر: وزارة المالية.

توطين الصناعات الدوائية كركيزة للأمن الصحي:

تعمل الحكومة على تطوير إدارة قطاع الدواء من خلال القضاء على الممارسات غير السليمة للحد من الاستخدامات المفرطة من خلال تقنين أنشطة وصف وتداول الأدوية، وتسريع تطوير وتوطين صناعة الأدوية لتحقيق الاكتفاء الذاتي منها لخفض الاعتماد على الاستيراد في تلبية الاحتياجات المحلية من خلال منح حوافز لتشجيع الاستثمار في تصنيع الأدوية، وبما يمكن قطاع التصنيع الدوائي من النفاذ للأسواق والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها مصر ومنها اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الجدير بالذكر في هذا الصدد، قيام الدولة بتنفيذ العديد من البرامج والمبادرات والمشروعات التي ساعدت في تعزيز تنافسية قطاع التصنيع الدوائي، ويذكر منها ما يلي:

- ارتفع عدد المصانع إلى ١٧٠ مصنعًا.
- توطين علاج فيروس سي (تكلفة ٥٠ دولارًا للمريض).
- توطين المضادات الحيوية الحديثة (توفير ٧٠ مليون دولار سنويًا بنسبة ٧٩٪.
- توطين محاليل العيون (توفير ٥٠ مليون دولار سنويًا) بنسبة ٩٥,٥٪.
- توطين الأنسولين وبما عزز الريادة الإقليمية في البيوتكنولوجي.
- إنشاء مدينة الدواء «جيبتو فارما» كمركز دواء إقليمي والتي تعد أكبر المدن من نوعها في الشرق الأوسط، حيث تم إنشائها على مساحة تبلغ ١٨٠ ألف م٢.
- إنشاء مصنع فاكسيرا لإنتاج لقاحات فيروس كورونا، ومنح رخصة الاستخدام الطارئ للقاح سينوفاك (فاكسيرا) وبدء الإنتاج، وزيادة المخزون الاستراتيجي للأكسجين من ٣,٤ مليون لتر بعد أن كان ٢ مليون لتر، وأصبحت مصر أول دولة في الشرق الأوسط لديها اكتفاء ذاتي من أدوية بروتوكولات كورونا بعد أن قامت بتوفير المستحضرات اللازمة وتصنيعها محلياً بسعر يصل إلى ٢٠٪ من السعر العالمي.
- كانت مصر من أوائل الدول في تصنيع Mol-nupiravir.
- حصلت هيئة الدواء المصرية (EDA) على المستوى الثالث من منظمة الصحة العالمية، واختيرت ضمن ٦ دول عالميًا لنقل تكنولوجيا لقاحات mRNA.

وتكشف البيانات عن زيادة عجز الميزان التجاري من الأدوية من حوالي ١,٥ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى ٣,٧ مليار دولار عام ٢٠٢١ ثم تراجع العجز مرةً أخرى ليصل عام ٢٠٢٤ إلى نحو ٣ مليار دولار أي ضعف نظيره المحقق في عام ٢٠١٤، ورغم ذلك يلاحظ انخفاض العجز بمعدل بلغ في المتوسط ٦٪ خلال آخر ٣ سنوات، وفي حالة استدامة هذا المعدل السنوي للانخفاض، فمن المتوقع انخفاض العجز ليصل إلى ١ مليار دولار فقط عام ٢٠٤٠. **وفي ضوء تنامي حجم سوق الدواء في مصر بنسبة ٨٥٪ بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢٤ ليبلغ ٤ مليار دولار (صادرات وواردات)، توجد فرص استثمارية كبيرة يمكن استغلالها بتوطين صناعة الدواء في مصر وجذب مزيد من الاستثمارات، كما احتلت مصر المركز رقم ٣٧ عالمياً في حجم واردات الأدوية عام ٢٠٢٤** [شكل رقم (١٣)].

شكل ١٣ تطور عجز الميزان التجاري من الأدوية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٤)

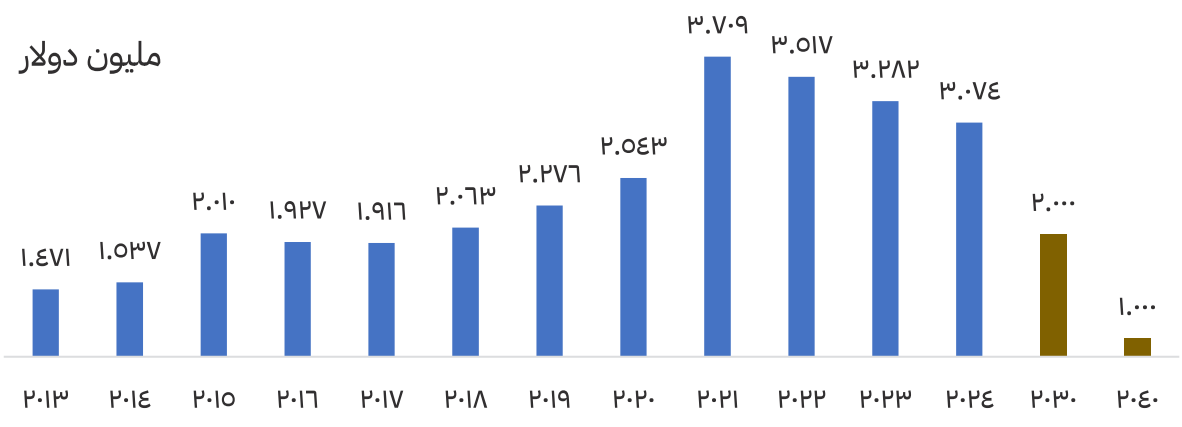

المصدر: World Trade Map

اتصالاً بذلك، سيتم مواصلة الجهود الرامية لزيادة المخزون الاستراتيجي من المواد الخام الطبية الأكثر طلباً محلياً وذلك من ٣ أشهر (٢٠٢٤).

الأمر الذي يكشف عن وجود أهمية لاستهداف مُضاعفة مُعدلات التصنيع الدوائي لتحقيق توازن في الميزان التجاري الدوائي، واستكمال الجهود التي بذلتها الدولة في مجال توفير الأدوية وتصنيعها، من خلال مواصلة تنفيذ ما يلي من إجراءات:

- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان توافر الأدوية وتأمين الإمدادات لها.
- رفع الوعي بمضار الاستخدام الخاطئ للأدوية، وحوكمة صرف واستهلاك الدواء من أجل ترشيد الاستخدام وتقليل الهدر في الأدوية، واستخدام المثائل المحلية لبعض الأدوية المستوردة، من خلال مضاعفة عدد حملات التوعية.
- دعم بناء القدرات في مجال تطوير الصناعات الدوائية وممارسات التصنيع الجيد، ومراقبة سلامة الدواء.
- دعم منظومة تصنيع وتسجيل الدواء المصري والترخيص بتداوله، بما يُسهم في زيادة الفرص التصديرية للأسواق الدولية، ويقلل الواردات، وبحيث يتم اختيار الأصناف التي تحتاجها الخطة الصحية بواسطة لجان متخصصة مع الالتزام بعدم تزايد عدد البدائل والأصناف المتطابقة وتحديد الخطوات والمستندات اللازمة لمراحل التسجيل المختلفة.
- وضع الحوافز لتشجيع الاستثمارات في مجال صناعة الدواء، من خلال استهداف زيادة عدد عضويات المنظمات العالمية وبروتوكولات التعاون مع الجهات المحلية والعالمية، والتوسع في زيادة عدد الأدلة والأدلة التنظيمية للمستحضرات والمستلزمات الطبية.
- دعم بناء القدرات في مجال تطوير الصناعات الدوائية وممارسات التصنيع الجيد ومراقبة سلامة الدواء، من خلال زيادة عدد البرامج التدريبية التي يتم تنفيذها للعاملين بصناعة الدواء والشركات وزيادة سنوية في عدد تقارير الآثار العكسية للأدوية المستهدف استقبالها بنسبة ٢٠٪.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان توافر الأدوية وتأمين الامدادات لها، من خلال نسبة الزيادة في عدد المجموعات العلاجية أو المستحضرات الصيدلية المستهدف متابعتها دورياً بمعدل ٥٪ سنوياً، وزيادة معدل الإفراج عن المستحضرات في الوقت المحدد لها لتتجاوز نسبة ٣٠٪ من إجمالي المستحضرات الطبية في مستشفيات منظومة التأمين الصحي الشامل.
- ضبط منظومة صرف الأدوية وتقليل فترة الانتظار لصرف الأدوية من الصيدلية بحيث لا يزيد عن ٣٠ دقيقة في مستشفيات منظومة التأمين الصحي الشامل.
- دخول مجال الصناعات الدوائية المعتمدة على التكنولوجيا الحيوية مثل إنتاج المثائل الحيوية ذات التكلفة الصناعية الأقل والمستقبل الواعد وبما يعمل على تعميق القيمة المضافة لصناعة الدواء في مصر.
- دعم إنشاء المصانع المتخصصة في إنتاج الهرمونات والأمصال وألبان الأطفال وأدوية الأورام والأنسولين والأدوية البيولوجية ومصانع إنتاج المواد الخام الفعالة وغير الفعالة ومواد التعبئة والتغليف الأولية والثانوية، وتذليل كافة العقبات أمام المستثمرين الراغبين في الاستثمار في هذا المجال.
- تطوير التعليم الصيدلي بتطبيق البرامج الجديدة المعتمدة من المجلس الأعلى للجامعات، خاصةً برنامج فارم دي، وبرنامج الصيدلة الإكلينيكية.

مواصلة جهود التوسع في إتاحة المنشآت الصحية:

أظهرت البيانات زيادة أعداد مراكز الغسيل الكلوي بنسبة ٣٤,٧٪ لتصل إلى ٨٠٨١ مركزًا عام ٢٠٢٥ مقابل ٥٩٩٩ مركزًا عام ٢٠١٩ كما ارتفعت أعداد وحدات ومراكز الرعاية الصحية بنسبة ٧,٨٪ لتصل إلى ٤٩٦٥ وحدة عام ٢٠٢٥ مقابل ٤٦٠٧ وحدة عام ٢٠١٤، كما

ارتفعت أعداد الحضانات بنسبة ٥,٧٪ لتصل إلى ٣٨٢٤ حضانة عام ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٣٦١٩ حضانة عام ٢٠١٩.

وبلغ عدد المستشفيات الجامعية ١٤٥ مستشفى تضم ٣٠٪ من إجمالي أسرة الرعاية الصحية الحكومية و٥٠٪ من أسرة العناية المركزة. كما استُثمر ١٩ مليار جنيه في ١٦٠ مشروعًا لتطوير البنية التحتية وجودة الخدمات منذ ٢٠١٤.

وتستهدف الحكومة توفير الرعاية الصحية للمواطنين، وإتاحة خدمات صحية متميزة، من خلال تحسين البنية التحتية وضمان الكفاءة والفاعلية في إدارة الخدمات الصحية، ومن المستهدف زيادة معدل إتاحة الأسرة بالمستشفيات العامة والخاصة إلى ٣٠ سريراً لكل ١٠ آلاف نسمة في ٢٠٣٠، مقارنةً مع ١٢ سريراً عام (٢٠٢٤)، فضلا عن الاستمرار في جهود إحلال وتجديد وتحديث المستشفيات ووحدات الرعاية الأساسية.

كما يتضح أهمية توفير مزيد من أسرة الرعاية المركزة وزيادة معدل الإتاحة من ١٤ سريراً لكل ١٠٠ ألف نسمة (عام ٢٠٢٤) – مُقارنةً بمعدل ١٠ أسرة لكل ١٠٠ ألف نسمة عام ٢٠١٣-٢٠١٤ ليصل إلى المعدلات العالمية المقبولة في حدود ٢٠ سريراً لكل ١٠٠ ألف نسمة، مع التركيز على المحافظات الحدودية ومحافظات الصعيد [شكل رقم (١٤)].

شكل ١٤ تطور مُعدل إتاحة أسرة الرعاية المركزة (سرير/ ١٠٠ ألف نسمة)

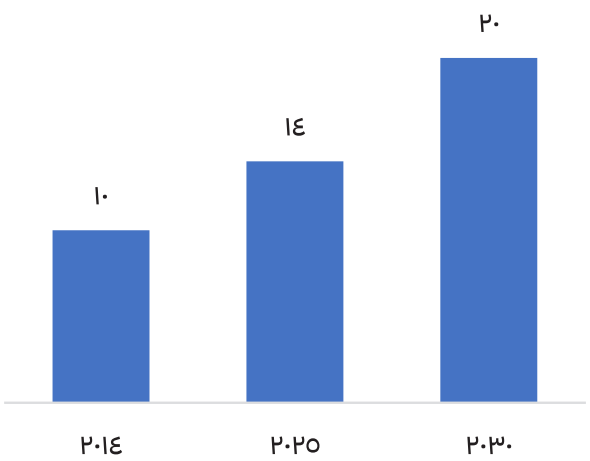

المصدر: وزارة الصحة والسكان، وزارة التعليم العالي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وارتباطاً بذلك، لابد من تنويع المعايير التي يتم الاعتماد عليها في قياس «مدى كفاءة المنظومة الصحية» بحيث تشمل «مُعدل دوران السرير لقياس كفاءة استخدام الأسرة، ومعدل إشغال الأسرة والذي يعكس الطلب بحيث تكون في حدود ٨٥٪، ومتوسط مدة الإقامة لإظهار كفاءة العلاج والإدارة، ومعدل الانتظار للقبول لقياس الضغط على النظام» وبحيث يتم نشر هذه البيانات على المستوى القومي والجغرافي.

الجدير بالذكر في هذا السياق، تزايد الضغط على خدمات المرافق الصحية في مصر خلال السنوات القليلة الماضية، في ضوء استضافة مصر أكثر من ٩ مليون وافد أجنبي، وبما يعادل أكثر من ٨٪ من سكان مصر.

تحسين جودة الخدمات الصحية:

سيتم العمل على رفع جودة تقديم الخدمات الصحية وتطبيق آلية متطورة لاعتماد المنشآت الصحية بما يزيد من المنافسة بين كافة مقدمي الخدمات الطبية، وذلك من خلال:

- مضاعفة نسبة المنشآت الصحية الحاصلة على الاعتماد المحلي من حوالي ٣٪ (٢٠٢٥/٢٤) والبالغة عددها ٦٠ مستشفى (يشكل القطاع الخاص منها ٢٧٪ وتشكل المستشفيات العامة نسبة ٦٥٪ بعدد ٣٦مستشفى) إلى ما لا يقل عن ٦٪ عام ٢٠٣٠.
- استهداف زيادة نسبة المستشفيات العامة المعتمدة (محلياً) من جملة المستشفيات العامة من ٥,٤٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٥٪ على الأقل عام ٢٠٣٠ [شكل رقم (١٧)].
- تشجيع وتحفيز المنشآت الصحية على الحصول على الاعتماد الدولي ومنها اعتماد اللجنة المشتركة الدولية (JCI) ومضاعفة عدد المنشآت الصحية (خاصة وعامة) المعتمدة منها مقارنةً بالعدد الحالي البالغ عدد ١٠ منشآت صحية (٢٠٢٥/٢٤)، ومضاعفة عدد المستشفيات الحاصلة على شهادة اتحاد المستشفيات العربية البالغ حالياً

٣ مستشفيات (٢٠٢٥/٢٤)، كما حصلت (٥) مستشفيات على الاعتماد الدولي فيما يخص برنامج مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات (AMR).

- تستهدف وزارة الصحة والسكان توسيع نطاق اعتماد منشآت الرعاية الصحية الأولية خارج محافظات التأمين الصحي الشامل، تعزيزًا لجودة الخدمات المقدمة بهذه المنشآت، وبما يدعم تطبيق معايير الاعتماد لتحسين جودة الخدمات المقدمة ويأتي ذلك من خلال العمل على اعتماد عدد ٥٠ منشأة رعاية أولية سنويًا، بهدف رفع كفاءة الخدمات، وتحسين تجربة المنتفعين، وتحقيق قدر أكبر من التماثل في جودة الخدمة بين مختلف المحافظات، وبما يسهم في ترسيخ مبادئ الحوكمة وضمان استدامة تقديم خدمات صحية آمنة وذات موثوقية عالية.

- زيادة نسبة المستشفيات الجامعية الحاصلة على الاعتماد والجودة من ١٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٥٪ عام ٢٠٣٠، وزيادة عدد المستشفيات الجامعية المدرجة ضمن أفضل ٢٥٠ مستشفى عالمياً من ٤ مستشفيات (٢٠٢٤) إلى ٦ مستشفيات عام ٢٠٣٠.

- تفعيل آلية الرقابة والتفتيش المفاجئ لضمان جودة تقديم الخدمات على مدار السنة، وبما يغطي نسبة ٥٠٪ من المستشفيات سنوياً بزيارة واحدة على الأقل عام ٢٠٣٠.

- زيادة نسبة العمليات الجراحية المتقدمة عالية المهارة وذات الطابع الخاص من ٣٥٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ما لا يقل عن ٥٠٪ عام ٢٠٣٠ في مستشفيات منظومة التأمين الصحي الشامل.

شكل ١٥ تطور عدد المستشفيات الحاصلة على شهادة الاعتماد (الإجمالي: ٦٠ مستشفى)

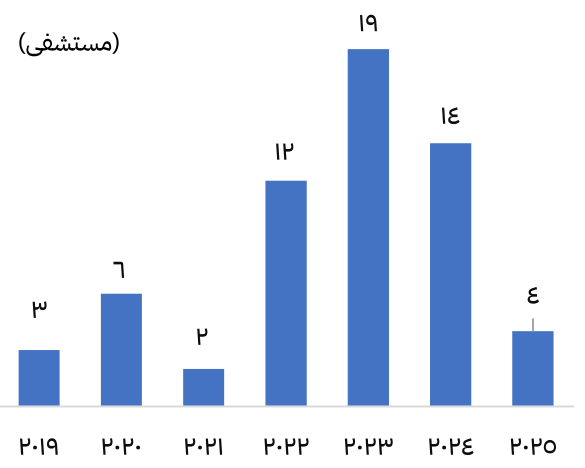

المصدر: الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية.

كما تستهدف السردية الوطنية للتنمية الشاملة الاعتماد على مؤشرات قياس رضا المواطنين الصادرة عن كل من «مركز معلومات دعم واتخاذ القرار، ومركز بصيرة» في التقييم الدوري للخدمات الطبية، لتحسين معدل الرضا عن الخدمات الصحية (IDSC) من ٦٧,٨٪ (٢٠٢٣) إلى ٧٥٪ عام ٢٠٣٠، وتحسين رضا المواطن عن توفر وجودة خدمات الصحة (مركز بصيرة) من ٦٥,٥٪ (٢٠٢٤) إلى ٧٥٪ عام ٢٠٣٠، والتركيز على المحافظات ذات الأولوية (الجيزة، مطروح، المنيا، القليوبية، دمياط، الدقهلية)، وبما يساعد في الارتقاء بجودة الخدمات الطبية [شكل رقم (١٦)].

شكل ١٦ مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الصحية في مصر

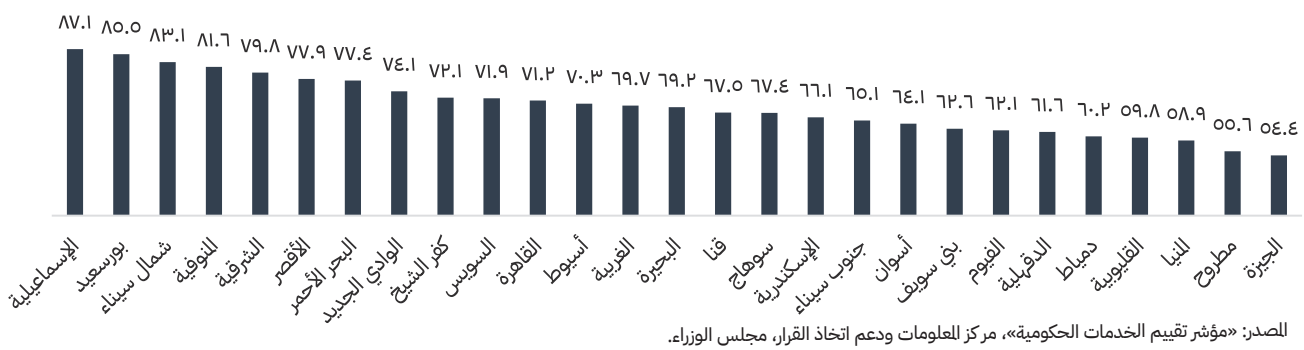

المصدر: «مؤشر تقييم الخدمات الحكومية»، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.

تعزيز جهود الصحة الرقمية:

تسعى الحكومة إلى تحويل نظام الرعاية الصحية المصري لنظام رقمي يركز على احتياجات المرضى ويحقق العدالة في تحقيق الخدمات لكل المواطنين دون تفرقة، بهدف تحسين النتائج الصحية، وتعزيز جهود الرعاية الصحية، وضمان وصول جميع المصريين بصورة شاملة للخدمات الصحية، وذلك بالاستفادة من أحدث التقنيات مثل تكنولوجيا الرعاية الصحية عن بعد والسجلات الصحية الالكترونية والذكاء الاصطناعي وتبادل المعلومات الصحية، وبما يعمل على سد الفجوة بين الخدمات الحضرية والريفية، وضمان حصول كل مواطن، بغض النظر عن موقعه أو وضعه الاجتماعي والاقتصادي، على رعاية صحية بتكلفة اقتصادية وجودة عالية، وتمكين مقدمي الرعاية الصحية وتزويدهم بالأدوات والبيانات اللازمة لتقديم خدمات رعاية صحية مخصصة وقائمة على الأدلة، مع تحسين الكفاءة التشغيلية لمستشفيات ومنشآت القطاعين العام والخاص.

كما جاري تبني أحدث التوجهات العالمية في مجال الصحة الرقمية، والتي تشمل «تبادل المعلومات الصحية على المستوى القومي» لتسهيل التبادل والمشاركة الآمنة للمعلومات الصحية بين مقدمي الرعاية الصحية، و «توفير سجلات صحية شاملة ومتكاملة» التي تتضمن كافة المعلومات الصحية عن المرضى في سجل واحد يمكن الوصول إليه في أي وقت، و «البرامج الوطنية للرعاية الطبية عن بعد» لتيسير خدمات الرعاية الصحية خاصةً في المناطق الريفية والمحرومة من الخدمات الطبية التقليدية وهو ما يساهم في تقليل أعباء المستشفيات والمرافق الصحية، و «استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي» وبما يشمل التنبؤ بانتشار الأوبئة وتخصيص الموارد ومراقبة الصحة العامة وتبسيط العمليات الإدارية، و «الجوانب التنظيمية والتشريعية» وبما يشمل قوانين خصوصية البيانات ولوائح الرعاية الصحية عن بعد والأمن السيبراني لأنظمة الرعاية الصحية، و «الشمول والمساواة في الرعاية الصحية» ولعل تنفيذ الدولة لشبكات الإنترنت فائق السرعة في قرى «حياة كريمة» سيساعد بشكلٍ كبير في خفض الفجوة الرقمية في المناطق الريفية في مصر، و «الاستجابة للطوارئ وإدارتها» بما يشمل أنظمة المراقبة الفورية للأمراض وتطبيقات الهواتف المحمولة لتتبع المخالطين [شكل رقم (١٧)].

شكل ١٧ أحدث التوجهات في مجال الصحة الرقمية

وتساهم جهود الدولة المبذولة في مجال الصحة الرقمية في تعزيز مرونة النظام الصحي من خلال معالجة الضغوط السكانية بشكل استباقي والتنبؤ بزيادة الطلب المستقبلي. فمعدل التوسع الحضري في مصر في تزايد مستمر، حيث ارتفع عدد السكان في المناطق الحضرية من ٤٢,٨٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٤٣,٤٪ في عام ٢٠٢٥. ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٤٤,٧٪ في عام ٢٠٣٠. هذا النمو المستمر، وإن كان بطيئًا، يستمر في الضغط على سعة المستشفيات والعيادات، خاصة في المدن الكبرى، مثل القاهرة.

كما أن التغيرات التنظيمية والإصلاحات التشريعية التي نفذتها مصر تُسهم بشكل كبير في التوسع في الرقمنة الصحية خاصةً قوانين حماية البيانات، وأطر حوكمة الذكاء الاصطناعي، واستراتيجيات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يهدف كل من قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ واستراتيجية الذكاء الاصطناعي الوطنية إلى فرض معايير صارمة لخصوصية بيانات الصحة والأمن السيبراني، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. لذا، فإن جهود تعزيز حوكمة البيانات ستحفز بشكل كبير الابتكار في الصحة الرقمية، مما يجذب مشاركة القطاع الخاص.

وما يعزز من هذه الجهود قيام الدولة بتنفيذ العديد من الجهود في هذا السياق، منها ميكنة مكاتب التطعيمات ووحدات الغسيل الكلوي، ووحدات الرعاية الأساسية، ومراكز صرف الألبان، وتقديم خدمات العلاج عن بعد في عدد ٨٠ منشأة صحية عام ٢٠٢٥/٢٤.

الجدير بالذكر في هذا السياق، أن منظومة التأمين الصحي الشامل نتج عنها ميكنة كاملة بنسبة ١٠٠٪ لمنشآت الرعاية الأولية وميكنة بنسبة ٩٤٪ للمستشفيات، وتسجيل أكثر من ٦ ملايين سجل صحي إلكتروني، وإصدار أكثر من ٧٢ مليون وصفة طبية إلكترونية، وإصدار أكثر من ٢٠ مليون روشتة رقمية، تدعم الذكاء الاصطناعي، التطبيب عن بُعد، والسجلات الإلكترونية، كما تم إطلاق مُبادرة التشخيص عن بُعد التي تخدم المرضى في المناطق المحرومة عبر ١٥٠ جهازًا بقيمة استثمارية بلغت ٤٠ مليون جنيه.

ومن المستهدف تحسين تقييم مصر في مؤشر «نضج الصحة الرقمية» الصادر عن منظمة الصحة العالمية من تقييم «متوسط: ٣ درجات» عام ٢٠٢٣ إلى تقييم «مرتفع: ٥ درجات» عام ٢٠٣٠، وذلك من خلال الاستفادة من خبرات الدول التي حققت هذا المعدل وعددها ٣٠ دولة على مستوى العالم، وتنفيذ مستهدفات استراتيجية الصحة الرقمية خاصةً المرتبطة بزيادة نسبة السجلات الصحية الإلكترونية بحيث لا تقل ٦٠٪ من حالات التردد عام ٢٠٢٨ وكذا اعتماد أول ٢٠ ألف شخص من العاملين في مجال الرعاية الصحية الرقمية، ويتطلب ذلك تنفيذ قاعدة بيانات صحية موحدة، تساعد في حفظ وتسجيل بيانات المرضى وتاريخهم الطبي، مع إتاحة الوصول السريع إليها لاتخاذ قرارات علاجية دقيقة، وتقوية شبكة الاتصالات داخل المنشآت والوحدات الصحية، لضمان تغطية أفضل وأسرع.

وبالتالي تبرز أهمية التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي، خاصةً في المجالات التالية:

- أدوات الفحص والتشخيص للأمراض غير المعدية السائدة (مثل داء السكري، مرض الكلى المزمن، سرطانات الثدي، الكبد، وأمراض القلب، وغيرها من الأمراض الأخرى).
- دعم الصحة النفسية مع مراعاة الفوارق الثقافية.
- الذكاء الاصطناعي للطب الدقيق وعلاج السرطان الشخصي.
- نماذج تنبؤية للأمراض على أساس السجلات الصحية الإلكترونية.
- منصة البحث والتطوير لإعادة استخدام الأدوية على أساس التحليل الجينومي / البروتيني.
- إنشاء مجموعات بيانات باللغة العربية تتضمن المصطلحات المهنية مثل تشخيص الأمراض وبحوث الدواء في تسريع تطوير الذكاء الاصطناعي في مجال الطب، فضلًا عن تحسين كفاءة الخدمات الصحية وجودتها.

توفير وتنمية القدرات البشرية في القطاع الصحي:

فيما يخص توفير القدرات البشرية:

- فيما يخص معدل إتاحة «**الأطباء البشريين**»، فقد بلغ عام ٢٠٢٢ حوالي ٩,٣ أطباء لكل ١٠ آلاف نسمة، مقارنةً بمعدل بلغ ١١,٦ طبيب لكل ١٠ آلاف نسمة عام ٢٠١٤، ومن المستهدف زيادة هذه المعدلات في ضوء أن مصر تُعد من أقل دول العالم من حيث معدلات الإتاحة للأطباء البشريين – ضمن أقل ٢٥ دولة- (٢٠٢٣) وفق إحصائيات منظمة الصحة العالمية، كما يبلغ المتوسط العالمي حوالي ٢٢ طبيب بشري.
- فيما يخص معدل إتاحة «**التمريض**»، فقد بلغ عام ٢٠٢٢ حوالي ١٩,٩ ممرضاً لكل ١٠ آلاف نسمة، مقارنةً بمعدل بلغ ٢٢ ممرض لكل ١٠ آلاف نسمة عام ٢٠١٤، ومن المستهدف زيادة هذه المعدلات في ضوء أن مصر تُعد رقم ٣٥ عالمياً (٢٠٢٣) وفق إحصائيات منظمة الصحة العالمية، كما يبلغ المتوسط العالمي حوالي ٤٠ مُمرضاً.
- فيما يخص معدل إتاحة «**الصيادلة**»، فقد بلغ عام ٢٠٢٢ حوالي ٦,٦ صيدلي لكل ١٠آلاف نسمة، مقارنةً بمعدل بلغ ٤ صيدلي لكل ١٠ آلاف نسمة عام ٢٠١٤، ومن المستهدف ضبط الزيادة في هذه المعدلات في ضوء أن مصر تُعد رقم ٨ عالمياً (٢٠٢٣) وفق إحصائيات منظمة الصحة العالمية، كما يبلغ المتوسط العالمي حوالي ٤,٤ صيدلي.
- فيما يخص معدل إتاحة «**أطباء الأسنان**»، فقد بلغ عام ٢٠٢٢ حوالي ٣ أطباء لكل ١٠آلاف نسمة، مقارنةً بمعدل بلغ ٢ طبيب لكل ١٠ آلاف نسمة عام ٢٠١٤، ومن المستهدف ضبط الزيادة في هذه المعدلات في ضوء أن مصر تُعد رقم ٢٠ عالمياً (٢٠٢٣) وفق إحصائيات منظمة الصحة العالمية، كما يبلغ المتوسط العالمي حوالي ٤,٣ طبيب أسنان [جدول رقم (٤)].

جدول ٤ تطور معدل إتاحة الموارد البشرية الطبية في مصر (لكل ١٠ آلاف نسمة)

مؤشر الأداء	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٣٠
الأطباء البشريون	١١,٦	١٣,٩	١٣,٥	١٣,٥	١٢,٤	١٢,٤	١٢,١	٩,٩	٩,٣	١٦
التمريض	٢١,٩	٢٢,٣	٢٢,٢	٢٢,٣	٢٢,٦	٢٣	٢٢,٤	١٨,٨	١٩,٩	٣٩,٤
الصيادلة	٤	٤,٦	٤,٩	٥,٣	٥,٤	٥,٧	٥,٤	٥,٦	٦,٦	٦,٦
أطباء الأسنان	٢	٢,٢	٢,٤	٢,٥	٢,٤	٢,٥	٣	٣,٢	٣	٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة الصحة والسكان.

وسيتم مواصلة جهود الدولة المبذولة للتوسع في عدد الكليات الطبية، وتطوير التعليم الفني الصحي من خلال التوسع في إنشاء كليات العلوم الصحية والمعاهد الفنية الصحية، وتجدر الإشارة إلى ارتفاع عدد الطلاب المقيدين بكليات الطب البشري من ٦٢,٣ ألف طالب عام ٢٠١٥/١٤ إلى ١٥١,٣ ألف طالب عام ٢٠٢٣/٢٢ بنسبة نمو بلغت ١٤٣٪ نتيجة توسع الدولة في إنشاء الجامعات الأهلية والخاصة، **وذلك في ضوء التحديات التي تواجهها مصر فيما يخص النقص في المهنيين الصحيين المطلوبين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن هناك ضعفاً في الاحتفاظ بالقوى العاملة الصحية** [شكل رقم (١٨) ورقم (١٩)].

شكل ١٨ تطور أعداد الطلاب المقيدين بكلية الطب البشري (بالجامعات الحكومية والأزهر، والجامعات الخاصة والأهلية)

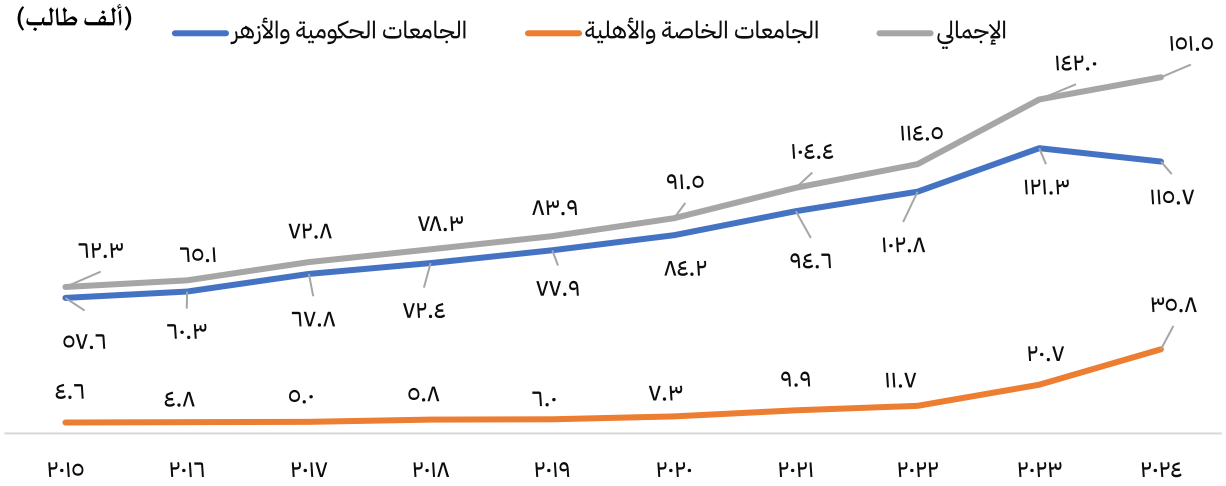

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

شكل ١٩ تطور أعداد الخريجين بكليات الطب البشري، بالجامعات (الحكومية والخاصة)

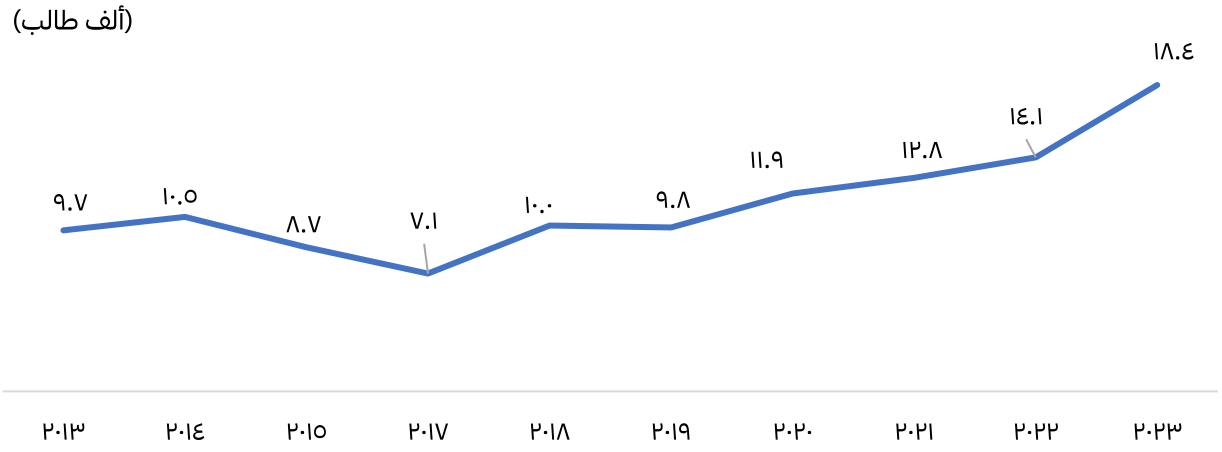

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفي ضوء تحليل الأداء التاريخي الفعلي لعدد الطلاب المقيدين وخريجي كليات الطب البشري، وبفرض دخول متوسط ٥٠٪ من الخريجين للعمل بالسوق المحلي، فإنه ستتمكن الدولة من تحقيق معدل إتاحة عدد الأطباء البشريين بحوالي ١٦ طبيباً لكل ١٠ آلاف نسمة عام ٢٠٣٠، أما في حالة دخول نسبة ١٠٠٪ من الخريجين لسوق العمل المحلي فيمكن أن يصل المعدل إلى ٢٨ طبيب لكل ١٠ آلاف نسمة، وهو ما يتطلب بذل مزيد من الجهد تجاه تحسين أوضاع الأطباء [شكل رقم (٢٠)].

شكل ٢٠ تطور عدد الأطباء البشريين لكل ١٠ آلاف نسمة

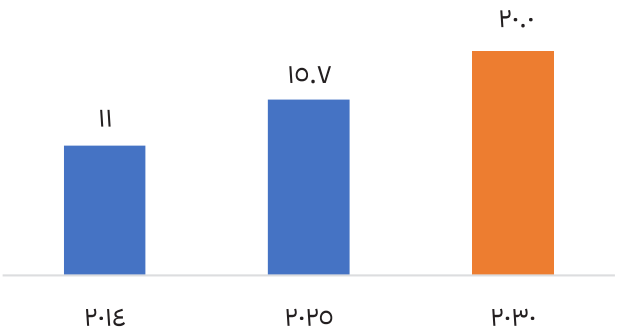

المصدر: وزارة الصحة، وتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

وتعمل الحكومة على زيادة عدد الأطباء في منظومة الصحة الحكومية لتكون مواكبة للزيادة في الطلب على الخدمات الصحية والتي تعكسها الزيادة في أعداد المترددين على المستشفيات الحكومية، والبالغ أعلاه عام ٢٠١٨ بمعدل بلغ ١٠٢٦ متردد لكل طبيب، غير أنه انخفض بشكلٍ ملحوظ خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ والذي ربما يكون له علاقة بجائحة كورونا [شكل رقم (٢١)].

شكل ٢١ تطور متوسط عدد المترددين لكل طبيب بشري بالقطاع الحكومي

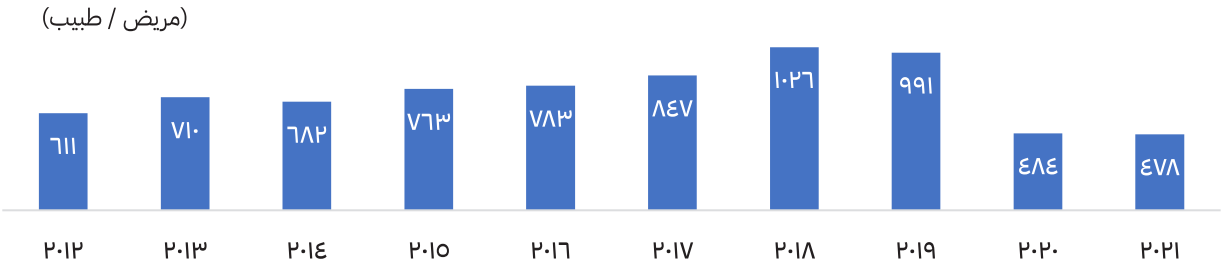

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ومن خلال مُقارنة المعدل مع نظيره في القطاع الخاص، يتضح أن الطلب على الخدمات الصحية الحكومية يُعادل عشرة أضعاف نظيره في القطاع الخاص (٢٠١٨)، ويرتبط ذلك بعدة عوامل من أهمها ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية المقدمة من القطاع الخاص، وذلك بالنظر إلى أن مدفوعات الأفراد المباشرة زادت نسبتها من إجمالي الإنفاق الصحي من ٥٩٪ عام ٢٠١٥ إلى ٦٣٪ عام ٢٠١٩، كما أن الإنفاق الأسري على الرعاية الصحية يأتي في المرتبة الثالثة في إنفاق الأسرة بعد الطعام والشراب والمسكن، وهو ما يمثل تحدياً أمام تقديم خدمات الرعاية الصحية، كما أن تحسن جودة وتغطية الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية قد عزز من زيادة إقبال المواطنين على خدماتها [شكل رقم (٢٢)].

شكل ٢٢ تطور متوسط عدد المترددين لكل طبيب بشري بالقطاع الخاص

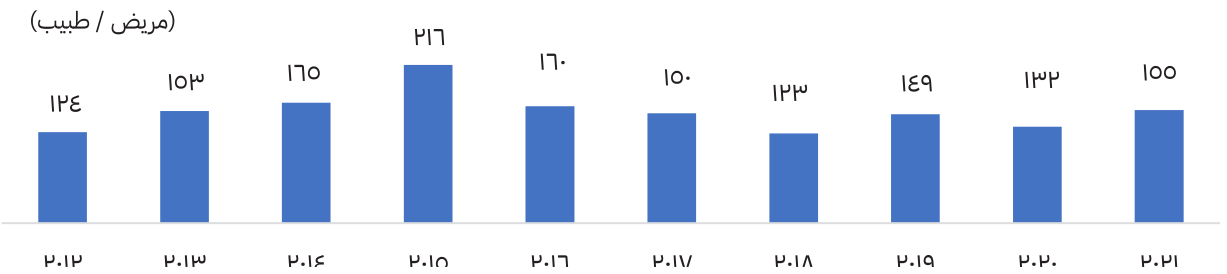

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ومن هنا تتبين، أهمية مواجهة التحدي المرتبط بهجرة الكفاءات، حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي ٨-١٠٪ من القوى العاملة الحاصلة على تعليم عالٍ تغادر البلاد بحثاً عن فرص أفضل في الخارج، ورغم أهمية ذلك من ناحية زيادة تحويلات العاملين وزيادة حصيلة النقد الأجنبي، إلا أن هذه الظاهرة نتج عنها تفاقم تحديات النظام الصحي المحلي وزيادة الفجوة بين الطلب والعرض على الخدمات الصحية، وهذه الهجرة تفقد الاقتصاد المصري استثمارات ضخمة تم إنفاقها في تنمية رأس المال البشري كما تؤثر سلباً على جودة الخدمات العامة وفرص الابتكار والنمو الاقتصادي المستدام.

فيما يخص تعزيز قدرات ومهارات الأطقم الطبية، جاري العمل على:

- إتاحة برامج تدريبية متطورة للكوادر الطبية.
- تقديم برامج تدريبية لتطوير المهارات القيادية والإدارية للعاملين بالقطاع الصحي.
- وضع البروتوكولات والأدلة الطبية الفعالة وتطبيق أفضل الممارسات العالمية لتطوير قدرات الكادر الطبي، وتلبية متطلبات الرعاية الصحية.
- تعزيز دور المجلس الصحي المصري، لتطوير برامج التعليم الطبي المستمر، وذلك لضمان مواكبة التطورات الحديثة.
- تحقيق التكامل بين الخدمات التدريبية المقدمة من كل القطاعات الصحية الحكومية لمنع الازدواجية وترشيد ميزانيات التدريب وتحقيق الكفاءة وزيادة العائد من الاستثمار في التدريب.
- تحفيز العاملين وتشجيعهم على الابتكار في المجال الطبي.
- تعزيز التعاون والشراكات الدولية لتوفير البرامج التدريبية المزدوجة مع الجامعات الطبية الدولية، واستقطاب خبراء دوليين للمشاركة في التدريب ونقل الخبرات والمهارات.
- تطوير برامج الزمالة المصرية بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية.
- فتح قنوات التدريب والتعليم المستمر لهيئة التمريض التي تمكنها من خلق المناخ المناسب لتقديم الخدمة الطبية على الوجه الأكمل بما يتماشى مع متطلبات الهيكل الوظيفي للمهنة والاحتياجات الاجتماعية.
- وضع برامج تدريبية لرفع وتطوير قدرات الفرق الطبية عن كيفية التعامل مع الأزمات خاصةً تلك التي تقع بسبب الأوبئة مع الاحتفاظ بالمهام والوظائف الأساسية للنظام الصحي.

فيما يخص تحسين دخول الأطقم الطبية، من المستهدف:

- مُراجعة الحوافز المالية للأطباء والتمريض والفريق الفني في القطاع الصحي، ومُضاعفة رواتب العاملين في المجال الصحي، حيث تُعد مصر ثاني أقل دول العالم من حيث متوسط أجر الأطقم الطبية (World Population Review,2024)، وبما يعادل نسبة ٣,٢٪ من متوسط الأجر السنوي في الولايات المتحدة و٤,٦٪ مُقارنةً بنظيره في الإمارات العربية المتحدة و٧,٥٪ في المملكة العربية السعودية.
- تعد أجور العاملين بالمجال الطبي في القطاع الحكومي متواضعة، إذا ما قورنت بمتوسط أجور العاملين بالقطاع الصحي الخاص أو بالأنشطة الاقتصادية الأخرى.

مواصلة جهود ضبط النمو السكاني:

سيتم مواصلة جهود ضبط النمو السكاني والارتقاء بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية، توافقاً مع الدستور المصري الذي ألزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية وتحسين خصائصها. ويؤدي النمو السكاني المتزايد إلى تراجع العائد من جهود التنمية، وتراجع نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات، وسيجعل «الحد من البطالة والأمية، والاكتفاء الذاتي من

الغذاء» أكثر صعوبة، ومن ثم يشكل تهديداً للأمن القومي المصري والاستقرار الاجتماعي، كما تنعكس مستويات النمو السكاني على تزايد التحديات البيئية فيما يتعلق بالمياه والطاقة وهي تحديات يجب ألا تكون بمعزل عن السياسة السكانية والتوزيع المكاني للسكان، كما أن هناك علاقة طردية بين «زيادة حجم الأسرة» و«زيادة نسبة الفقر»، فوفقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٢٠/١٩ فإن ٧٪ من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها أقل من ٤ أفراد هم من الفقراء، بينما تزيد تلك النسبة إلى ٤٨٪ للأفراد الذين يقيمون في أسر بها من ٦-٧ أفراد، كما أن ٨٠٪ من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها ١٠ أفراد أو أكثر هم من الفقراء، وهو ما يؤكد أن الفقر نتيجة لكبر حجم الأسرة فالأسر الكبيرة أفقر لأنها تخصص موارد أقل لكل فرد كما أنها أقل قدرة على الاستثمار في تعليم أطفالها وفي رعاية صحتهم وبالتالي يتوارث الفقر بين الأجيال [شكل رقم (٢٣)].

شكل ٢٣ نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة

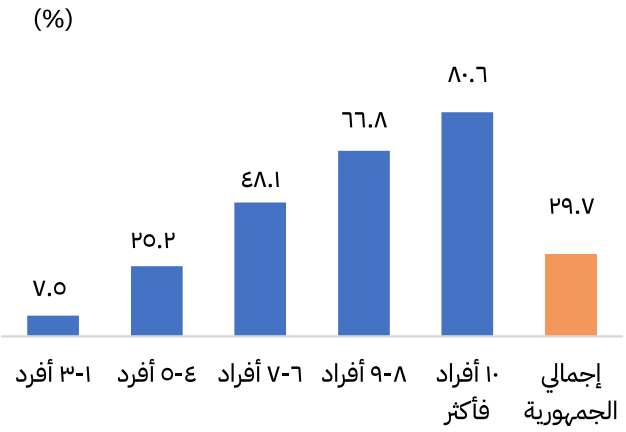

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الفقر، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٢٠/٢٠١٩.

وبشكلٍ عام، لابد من الاستفادة من القوة البشرية والنافذة الديموغرافية خاصةً من خلال التعليم «توليد الفرص الجديدة والاقتصادات الحديثة القائمة على المعلومات» والتمكين «ضمان وصول الجميع للخدمات الصحية، ومنح الفتيات حقهن في اختيار الزوج وتوقيت الزواج وحمايتهن من كافة أشكال العنف» والتشغيل «توفير فرص عمل للشباب المتعلمين، ورفع مهاراتهم واستغلالها في تحسين الإنتاجية»، وذلك في ضوء توقع دخول مصر في موجة جديدة من الزيادة الشبابية ودخول أعداد كبيرة من الشباب إلى سوق العمل حتى عام ٢٠٥٠.

وفي ذات الوقت، من المستهدف مواصلة الجهود التي بذلتها الدولة خلال السنوات السابقة والتي نتج عنها خفض معدلات الزيادة السكانية ومن ثم خلق حيز مالي إضافي في ضوء توفير الإنفاق العام الذي كان من المطلوب توجيهه لتلبية احتياجات عدد أكبر من المواليد والسكان. وفي هذا الصدد تبرز أهمية «تطوير خدمات الرعاية الأساسية وتنمية الأسرة» وذلك باستهداف خفض معدل خصوبة المرأة من ٢,٤١ طفل لكل سيدة (٢٠٢٤) إلى ٢,١ عام ٢٠٣٠، والعمل على الحفاظ على مُعدل إتاحة وحدات الرعاية الصحية الأولية - والتي تستمد منها الأسر الريفية خدماتها الصحية – عند ٠,٥ وحدة/ ١٠ آلاف نسمة عام ٢٠٣٠، وسد العجز من خلال العيادات المتنقلة والقوافل الطبية، وبما يساعد على خفض معدلات التردد على المستشفيات [جدول رقم (٥)].

ويُوضّح الشكل رقم (٢٦) التطوّرات الإيجابيّة التي تمت في خفض مُعدّل النمو السُكّاني، والذي كان قد بلغ أقصاه عام ٢٠٢٥ (٢,٥٪)، وتراجع بصفة مُطردة إلى ١,٣٪ عام ٢٠٢٤. وكذلك، يُوضّح الجدول رقم (٥) أهم المُستهدفات ذات الصلة بالنمو السُكاني والارتقاء بخصائص الأسرة المصريّة عام ٢٠٣٠، قياسًا بالوضع الراهن.

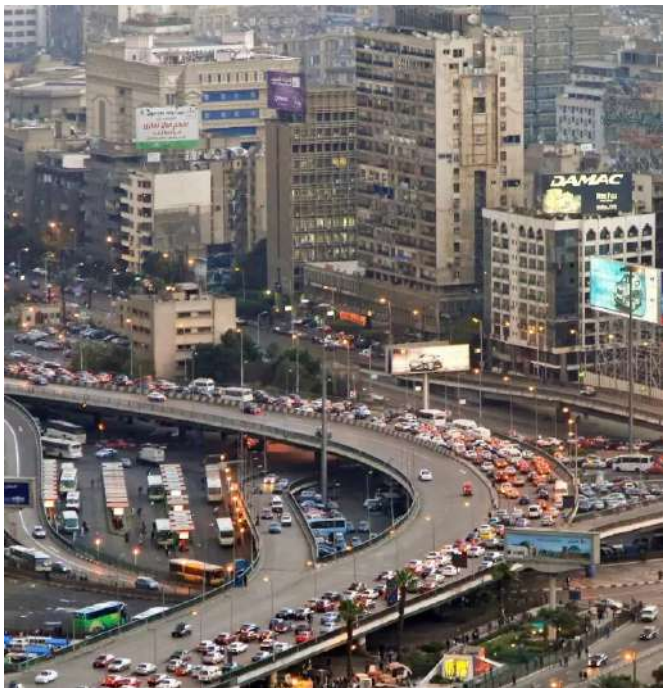

شكل ٢٤ تطوّر مُعدّل النمو السكاني خلال الأعوام من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢٤

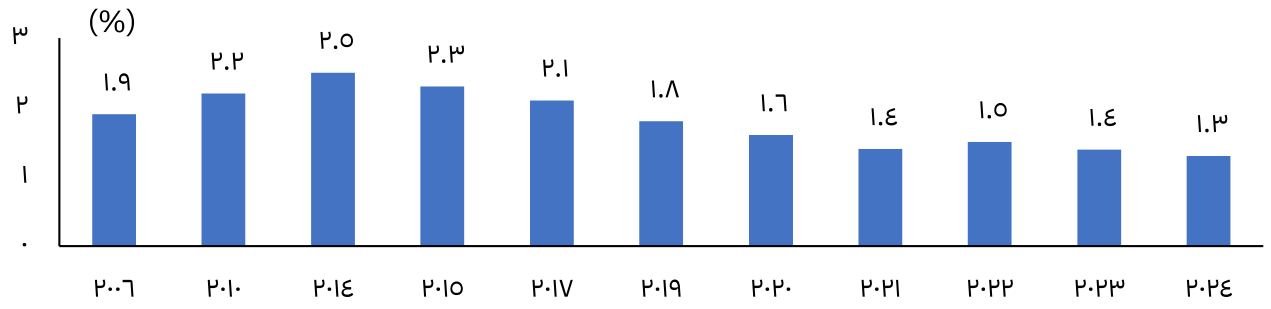

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

جدول ٥ أهم المستهدفات ذات الصلة بضبط النمو السكاني

البيان	أحدث بيان (٢٠٢١)	قيمة مستهدف ٢٠٣٠
معدل الانجاب الكلى (متوسط عدد المواليد لكل سيدة)	٢,٤١ (٢٠٢٤)	٢,١
معدل استخدام وسائل تنظيم الاسرة (٪)	٦٦,٤	٧٥
معدل توفر وسائل استخدام تنظيم الأسرة الحديثة (٪)	٦٤,٧	٧٢,١
الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة (٪)	١٣,٨	٦
نسبة السيدات اللاتي توقفن عن استخدام وسيلة تنظيم الأسرة في غضون ١٢ شهرا من بداية الاستخدام (حسب سبب التوقف) (٪)	٢٩,٨	٢٥
نسبة مستخدمات وسائل تنظيم الأسرة اللاتي تلقين معلومات من مقدم الخدمة عن الأعراض الجانبية المحتملة للوسيلة (٪)	٤٢,٢	٧٠
نسبة مستخدمات وسائل تنظيم الأسرة اللاتي تلقين معلومات من مقدم الخدمة عن كيفية التصرف في حالة حدوث أعراض جانبية (٪)	٢٨,٣	٥٥
نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥-١٧ سنة والمنخرطين في سوق العمل (٪)	٤,٩	٢
نسبة السيدات ١٥ عاما فأكثر اللاتي يشاركن في سوق العمل (٪)	١٥,٢	٣٠
نسبة السيدات اللاتي تتراوح أعمارهن بين (٢٠-٢٤) سنة واللاتي تزوجن قبل بلوغ سن الخامسة عشر (٪)	١,٨	٠
نسبة السيدات اللاتي تتراوح أعمارهن بين (٢٠-٢٤) سنة واللاتي تزوجن قبل بلوغ سن الثامنة عشر (٪)	١٥,٨	٨
نسبة السيدات اللاتي شاهدن أو سمعن رسائل عن تنظيم الأسرة من خلال وسائل الإعلام المختلفة (٪)	٥٥,٣	٧٥
نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-٢٩) سنة الذين سمعوا عن تنظيم الأسرة من خلال وسائل الإعلام المختلفة (٪)	٥١,١	٦١

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

يعد «ضبط النمو السكاني» على المستوى ذو أهمية، بحيث تعمل كافة المحافظات على استهداف تحقيق البرامج والمشروعات والخطط الموضوعة، بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية. وتكشف نتائج مؤشر «الحالة السكانية» الذي قامت بتركيبه وحسابه وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والذي يتضمن عدد ١٠ مشروعات فرعية «معدل النمو السكاني، معدل المواليد الخام، معدل الإنجاب الكلي، معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة، معدل وفيات الأطفال تحت ٥ سنوات، معدل التسرب من التعليم الأساسي، معدل الأمية، نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل، معدل البطالة، نسبة السيدات المستفيدات من قروض المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر» أن متوسط قيمة المؤشر على المستوى القومي بلغت ٦٨٪ (٢٠٢٤/٢٣) ومن المستهدف زيادة قيمة المؤشر لتصل على الأقل ٧٥٪ عام ٢٠٣٠ وذلك بالتركيز على تحسين وضع المؤشر في المحافظات ذات الأولوية (١١ محافظة يقل أدائها عن المتوسط القومي) [شكل رقم (٢٥)].

الأسرة، وتحسن مؤشرات الرضاعة الطبيعية والولادة الآمنة، مما يعكس نجاح مصر في تطبيق نهج استراتيجي متكامل لمواجهة التحديات السكانية.

أهمية مواصلة التوعية بمخاطر التدخين والإدمان على الصحة العامة:

تولي الحكومة أهميةً كبيرة لتعزيز البرامج الوقائية الصحية خاصةً في مجال مخاطر التدخين، وذلك بالنظر إلى أنه مسؤول عن ١١٪ من الوفيات في مصر (٢٠٢٢) ولزيادة معدل انتشار التدخين من ٢١٪ (٢٠١٨) إلى حوالي ٢٥٪ (٢٠٢٢) كما أن نسبة الانتشار بين الذكور تصل إلى ٥٠٪ مقارنةً بمعدل الانتشار بين الإناث (٠,٣٪)، وتكشف هذه الإحصائيات عن التحديات الصحية المتعلقة بالتدخين **وبما يستلزم أهمية خفض معدلات التدخين في مصر إلى ١٨,٤٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك للوصول إلى المعدلات المطبقة في بعض دول المقارنة (ماليزيا: ٢١٪).**

شكل ٢٥ مؤشر الحالة السكانية في مصر حسب المحافظات

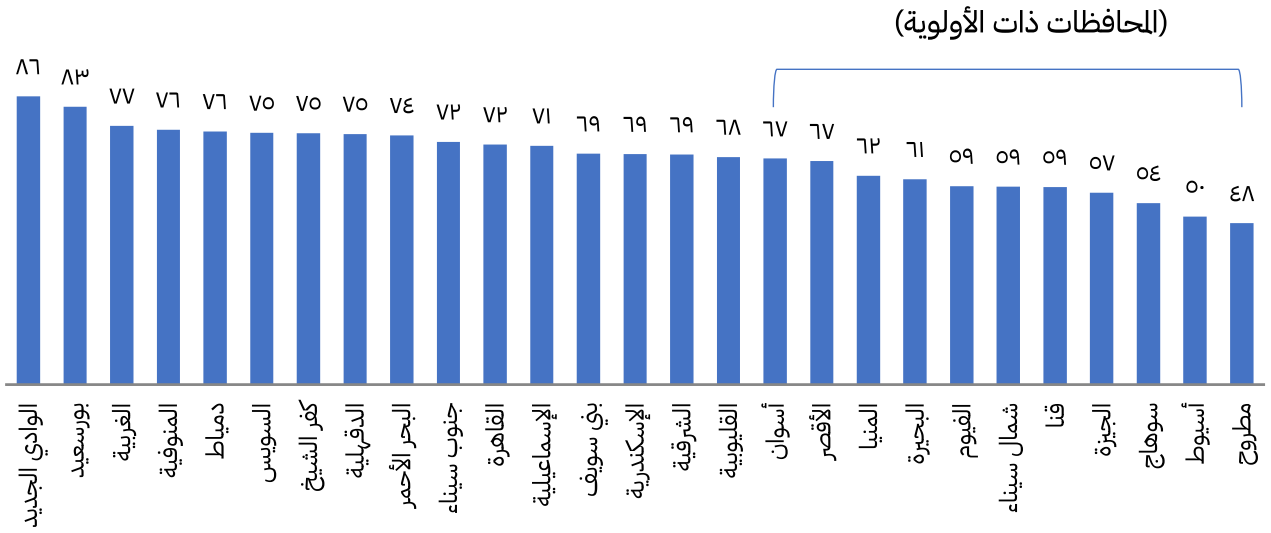

كما سيتم مواصلة تنفيذ «**مبادرة الألف يوم الذهبية**» كونها من أهم مُبادرات بناء الإنسان المصري، نظرًا لكونها تمثل منهجًا شموليًّا لأول ١٠٠٠ يوم من حياة الإنسان، وقد حققت المبادرة نتائج إيجابية ملموسة، مثل انخفاض مُعدلات الحمل غير المخطط له، وزيادة الاعتماد على تنظيم

إن تقديرات عبء السرطان المرتبط بالمخاطر في مصر يبلغ ٠,٢٤٥ وبما يعني أن ما يقرب من ربع وفيات السرطان ناتج عن عوامل الخطورة، حيث يعد «التدخين واستخدام الكحول ومؤشر كتلة الجسم المرتفع» أكبر المساهمين في ذلك، كما تشير الاتجاهات المتوقعة لإجمالي الحالات المعرضة للإصابة بسرطان

الثـدي والرئـة إلى زيـادة كبيرة بحلـول عـام ٢٠٤٠، حيـث يتضاعـف كلا النـوعين مـن السرطـان تقريبـاً، **وهو ما يُعزى إلى عوامل مساهمة النمو السكاني والشيخوخة والتغيرات في نمط الحياة والعوامل البيئية** [شكل رقـم (٢٦)].

وفي هـذا السـياق، تؤكـد السردية علـى أهمية مواصلـة جهـود التوعيـة بمخاطـر التـدخين علـى الصحة العامة، وكذا ضبط وترشيد واردات «التبغ» حيث بلغت قيمة واردات مصر من «التبغ» حوالي ٥١٦ مليون دولار عـام ٢٠٢٤ بنسبة نمو بلغت ٧٩٪ مقارنـةً بعـام ٢٠١٤، وذلـك مقارنـةً بـواردات تبلـغ في دولة مثل ماليزيا حوالي ١٩٣ مليون دولار وجنوب أفريقيا حـوالي ٢٣٥ مليون دولار [شـكل رقـم (٢٧) ورقـم (٢٨)].

شكل ٢٦ تطور نسبة المدخنين في مصر (بين الأشخاص من ١٥ سنة فأكثر)

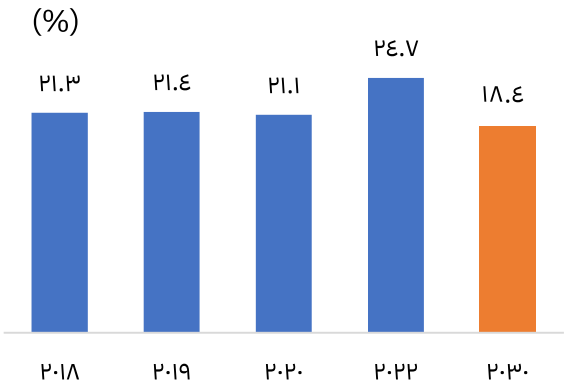

المصدر: تقرير GSTHR 2025

شكل ٢٧ مقارنة وضع مصر في مؤشر نسبة المدخنين مقارنةً ببعض الدول (٢٠٢٢)

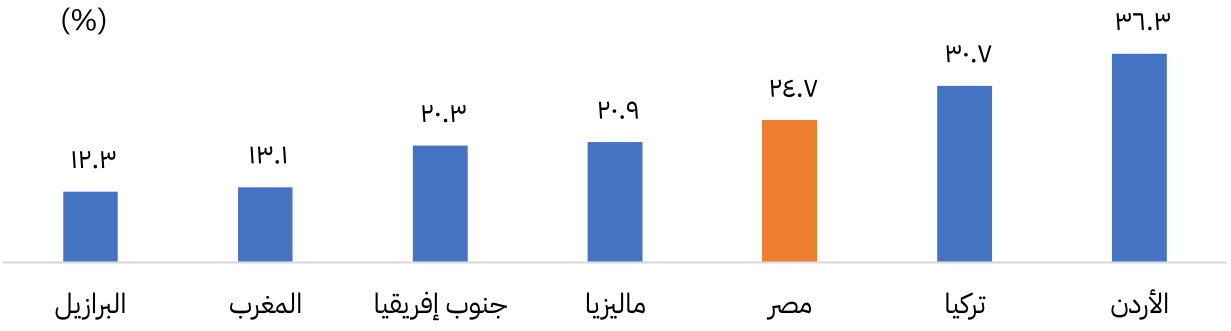

المصدر: تقرير GSTHR 2025

شكل ٢٨ مقارنة مصر ببعض الدول في مؤشر نسبة الوفيات الناتجة عن التدخين (٢٠٢٢)

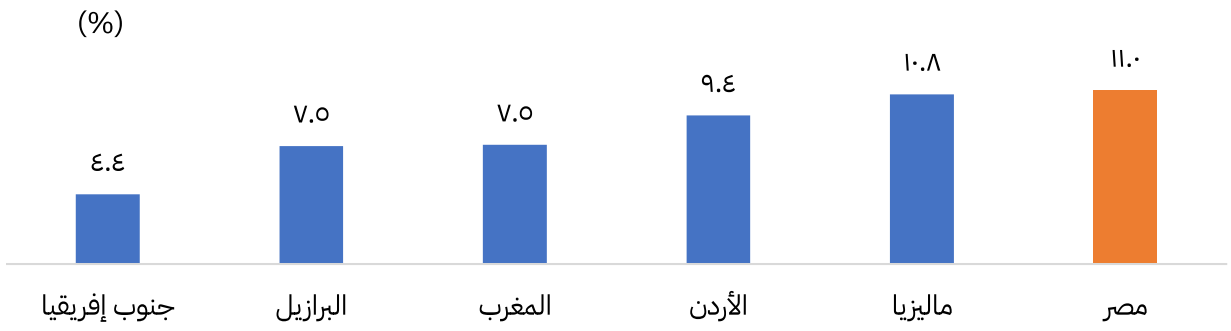

المصدر: تقرير GSTHR 2025

وفي هذا السياق، سيتم العمل على ما يلي:

- خفض نسبة تعاطي المخدرات في مصر من ٥,٩٪ (٢٠٢٠) – تبلغ ١٠٪ عام ٢٠١٥- لأقل من ٣٪ عام ٢٠٣٠.
- خفض نسبة إدمان المخدرات في مصر من ٢,٤٪ (٢٠٢٠) – تبلغ ٣,٣٪ عام ٢٠١٥ – لأقل من ١٪ عام ٢٠٣٠.

اتصالاً بذلك، من المستهدف زيادة معدل التغطية ببيوت التطوع لمعالجة الإدمان بالجامعات الحكومية من ١٨٪ (٢٠٢٥) إلى ٧٥٪، وزيادة معدل التغطية بمراكز الإدمان على مستوى المحافظات من ٢٦٪ (٢٠٢٥) إلى ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

كما تؤكد السردية أهمية حماية النشء من التدخين والمخدرات والمؤثرات العقلية، من خلال مواصلة الجهود التي بذلت في هذا الشأن، ومن بينها:

- جهود صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي والذي قام بتنفيذ العديد من الأنشطة للتعامل مع ظاهرة الإدمان بأشكاله المختلفة.
- جهود وزارة الصحة والسكان من خلال قطاع الطب الوقائي والصحة العامة في الحد من انتشار التدخين ومنها تقديم (٣١,٠١٢) ندوة لرفع الوعى الصحي للمواطنين بأخطار التدخين وتقديم خدمة المشورة من خلال الخط الساخن (١٦٨٠٥) والخط الموحد(١٠٥) لمساعدة المدخنين على الإقلاع عن التدخين حيث تم استقبال عدد (٧,٩٤٠) خلال الفترة من ١ يناير وحتى٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ .
- تضمين مكون علمي عن التدخين والمخدرات داخل المناهج التعليمية.
- تنفيذ دليل «اختار حياتك» بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني داخل ٢٠,٠٠٠ مدرسة سنوياً، بمتوسط استهداف ٢٠٠ ألف طالب وطالبة سنوياً.
- تنفيذ برامج التوعية داخل ٧٥٠ مركز شباب ونادى.
- إنشاء رابطة تضم ٣٢ ألف شاب وفتاة على مستوى الجمهورية وتدريبهم على برامج الوقاية من الإدمان.
- افتتاح ٤ بيوت للتطوع بجامعات (القاهرة – حلوان – سوهاج - الزقازيق) لاستهداف أكثر من ١٠٠ ألف طالب وطالبة يتم الاستعانة بهم لنقل رسائل التوعية للفئات الأصغر سناً.

وفي هذ السياق، تبرز أهمية مواصلة جهود الدولة المبذولة لتوفير فرص العمل اللائق ومواصلة خفض معدل البطالة بين الشباب والذي بلغ ١٠,٧٪ (٢٠٢٤/٢٣) مقارنةً بمعدل بلغ ٢٠٪ (٢٠١٤/١٣) وبحيث يصل بحلول عام ٢٠٣٠ إلى متوسط معدل البطالة القومي وفي حدود ٧٪، ورفع معدل التشغيل الإجمالي من ٤١٪ (٢٠٢٤) إلى ٤٥٪ عام ٢٠٣٠ وتوفير ١,٥ مليون وظيفة سنوياً عام ٢٠٣٠ مقارنةً بحوالي ٩٠٠ ألف فرصة عمل حالياً (٢٠٢٥/٢٤)، وذلك من منطلق تأثير ذلك على انخفاض مُعدلات «التدخين والإدمان» وبما يحسن الصحة العامة للشباب ويحافظ على السلم المجتمعي ويؤثر إيجابياً على الاقتصاد الوطني، ويرتبط بذلك أيضاً توفير فرص «التعليم، والتشغيل، والتدريب» حيث أنه وفق بعض التقديرات فإن نسبة الشباب الذين لا يستفيدون من هذه الفرص مجتمعة تبلغ ٢٣,٧٪ عام ٢٠٢٤ مقارنةً بنسب بلغت ١٩,٣٪ في البرازيل.

تطوير خدمات الصحة النفسية:

يحظى التوسع في إتاحة خدمات الصحة النفسية المتكاملة والتأهيل لمرضى الإدمان، بأهمية في أولويات الحكومة، نظراً لأهميتها في الارتقاء بجودة حياة المواطنين، ونشر الوعي بأهمية الكشف المبكر عن الاضطرابات النفسية، خاصة لدى الأطفال، في ضوء بعض التقديرات التي تشير إلى ارتفاع نسبة المصريين الذين يعانون من مستويات متفاوتة من الاضطرابات النفسية (المسح الوطني للاضطرابات النفسية، ٢٠١٧)، ومن بينهم نسبة ٠,٤٪ فقط يتلقون العلاج اللازم لحالاتهم، وتنتشر النسبة الأكبر في المناطق الريفية في ضوء النقص في الخدمات.

وبما يتسق مع هدف الاستراتيجية الوطنية للصحة

«تعزيز الصحة النفسية»، من المستهدف تغطية كافة المحافظات بنسبة ١٠٠٪ بمستشفيات الصحة النفسية في عام ٢٠٣٠ والتوسع في تقديم الخدمات ذات الصلة، ومضاعفة معدل إتاحة أسرة الصحة النفسية من معدله الحالي البالغ حوالي ٠,٠٤ سرير لكل ١٠٠ ألف نسمة، كما تستهدف الدولة ما يلي [شكل رقم (٢٩) ورقم (٣٠)]:

- مواصلة جهود خفض «معدل الوفيات الناتجة عن الانتحار» البالغة ٠,٠٣ لكل ١٠٠ ألف نسمة (٢٠٢٤)، والجدير بالذكر في هذا الصدد هو أن مصر تحتل المركز رقم ٥ عالمياً ضمن أقل الدول من حيث «مُعدل الوفيات الناتجة عن الانتحار».
- زيادة معدل إتاحة الموظفين بمجال الطب النفسي من ٥,٨٣ موظف (٢٠٢٠) إلى ٧,١٠ موظف عام ٢٠٣٠ وبما يعادل المعدل المحقق عام ٢٠١٧.
- زيادة معدل الأبحاث المنشورة في مصر عن «الصحة النفسية» من ٣,٢٧٪ (٢٠١٩) بحيث لا تقل عن ٥,٦٧٪ عام ٢٠٣٠ وبما يُعادل المعدل المحقق عام ٢٠١٣.
- دمج أخصائي الطب النفسي في تدريب أخصائي الصحة الأولية والأساسية، لتحسين تقييم مصر في هذا المعيار من ٣ نقاط (٢٠٢٠) إلى ٥ نقاط (٢٠٣٠).
- تفعيل مشاركة المجتمع المدني في توفير خدمات الصحة النفسية بزيادة عدد المستشفيات المجتمعية من (١) مستشفى إلى (٣) مستشفيات عام ٢٠٣٠.

تعد الصحة النفسية للأطفال عنصرًا أساسيًا في بناء جيل قادر على التعلم، والتكيف الاجتماعي، والمشاركة الإيجابية في التنمية، حيث تشير العديد من الدراسات إلى ارتفاع مُعدلات الاضطرابات النفسية

شكل ٢٩ معدل إتاحة أسرة الصحة النفسية (سرير/ لكل ١٠٠ ألف نسمة)

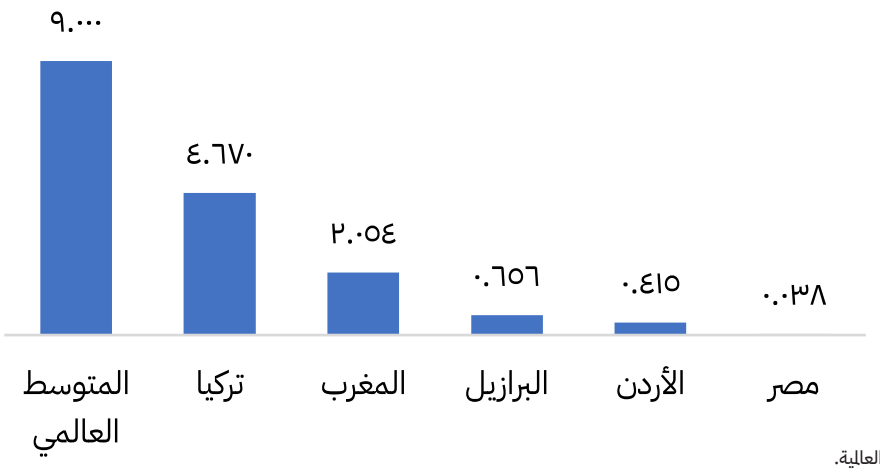

المصدر: منظمة الصحة العالمية.

شكل ٣٠ تطور مؤشر معدل الوفيات الناتجة عن الانتحار

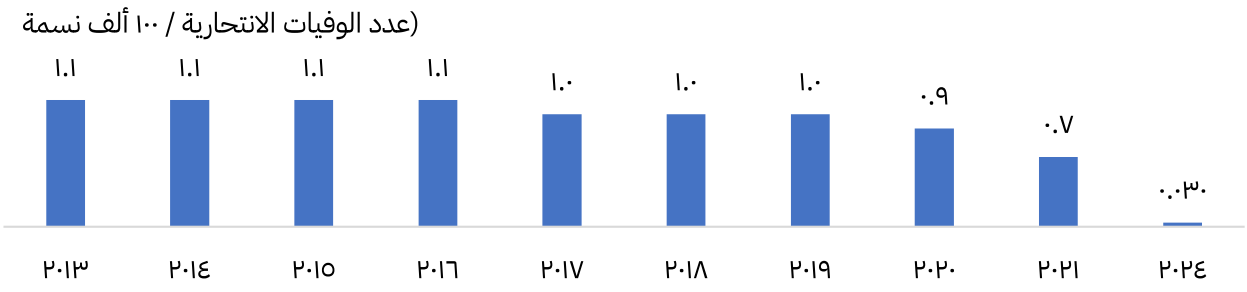

المصدر: بيانات منظمة الصحة العالمية (WHO 2024)، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

بين الأطفال نتيجة للضغوط الأسرية والمدرسية، والعنف، والفقر، وعدم توفر الدعم النفسي المناسب، وفي هذا السياق، من المستهدف العمل على زيادة عدد المدارس (حكومية وخاصة) التي لديها مشرف نفسي واجتماعي لتصل إلى ١٠٠٪، وتدريب ٨٠٪ من المعلمين على الصحة النفسية، كما يتم توجيه الطلاب الذين يعانون من مشاكل نفسية للعيادات صديقة الشباب والمراهقين وبما يعمل على خفض نسبة الأطفال الذين يعانون من اضطرابات نفسية من ١٨٪ إلى ١٠٪ وانخفاض مُعدلات السلوك العدواني بنسبة ٥٠٪ عام ٢٠٣٠.

مواصلة الجهود الرامية لزيادة مُعدلات الأمان على الطرق وخفض مُعدلات الحوادث:

نجحت الدولة المصرية في زيادة معدلات الأمان على شبكات الطرق والسكك الحديدية وذلك من خلال زيادة أطوال شبكة الطرق القومية المرصوفة بنسبة ٣٠٪ بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٤، كما زاد عدد كباري ومحاور النيل بنسبة ٣٤٪ وعدد الكباري والأنفاق بنسبة ٥٦٪، وزادت طاقة نقل الركاب ونقل البضائع بالسكك الحديدية بنسبة ٧١٪ و٣١٪ على التوالي، كما زاد عدد قطارات مترو الأنفاق ووسائل الجر الكهربائي بنسبة ١٠٧٪، ونتج عن ذلك خفض عدد وفيات حوادث الطرق بنسبة ٢٥٪ سنوياً وحوادث القطارات بنسبة ٧٦٪، كما تحسنت تنافسية مصر في مؤشر «جودة الطرق» من ١٢٢ عالمياً عام ٢٠١٣ إلى المركز رقم ١٨ عالمياً عام ٢٠٢٤ وبما يعكس نجاح الدولة المصرية في «خفض الوقت المستغرق في الانتقال، وخفض الوقود المستهلك وما يرتبط به من تكلفة، وخفض الانبعاثات الكربونية وما يرتبط بها من تحسن في الصحة العامة الناتج عن تحسين جودة الهواء» بشكلٍ ملحوظ، وقد ساعد في تحقق تلك الأهداف بشكلٍ كبير زيادة أطوال الطرق المغطاة بمنظومة كاميرات المراقبة، كما أنه بلا شك فإن توسع شبكة الطرق القومية قلل بشكلٍ كبير من تكلفة الازدحام المروري المقدر في القاهرة الكبرى فقط بحوالي ٨ مليار دولار عام ٢٠١٤ والذي كان متوقعاً أن يصل إلى ١٨ مليار دولار عام ٢٠٣٠ وفق تقديرات البنك الدولي في حالة بقاء الأوضاع على حالها [شكل رقم (٣١)].

وبلا شك، فإن تحسن جودة الطرق سيكون له كبير الأثر في خفض أعباء الإصابات في مصر، حيث تعد الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق مساهماً رئيسياً في عبء الإصابات في مصر، كما تعد حوادث المرور أحد أهم ٢٠ سبب للوفيات والإعاقة في مصر وفق بيانات عام ٢٠١٩.

واتصالاً بذلك، سيتم مواصلة الجهود المبذولة بما يعمل على ما يلي:

- مواصلة تحسن تنافسية مصر في المؤشر العالمي لجودة الطرق إلى رقم ١٦ عام ٢٠٣٠.
- مواصلة خفض مُعدل وفيات الطرق من ٤,٩ متوفي لكل ١٠٠ ألف نسمة (٢٠٢٤) إلى ما يقل عن ٣,٥ عام ٢٠٣٠، وخفض معدل حوادث القطارات من معدل بلغ ٠,٨٤ حادثة لكل مليون راكب عام ٢٠٢٤ إلى ٠,٦ حادثة عام ٢٠٣٠.
- تحسين رضا المواطنين عن خدمات النقل من ٧٨,٣٪ (٢٠٢٣) إلى ٩٠٪ على الأقل عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة أطوال الطرق الرئيسية المغطاة بكاميرات المراقبة لتقترب من ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠.

وتوافقاً مع ذلك أيضاً، سيتم مواصلة جهود تغطية شبكة الطرق الرئيسية بنقاط الإسعاف، وبما يعمل على تحقيق ما يلي:

- زيادة معدل عدد سيارات الإسعاف ليصل إلى سيارة واحدة لكل ٢٥ كم.
- زيادة مُعدل إتاحة مراكز الإسعاف (لكل ١٠٠ ألف نسمة) من ١,٦٢ مركز (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٢,١ مركز عام ٢٠٣٠.
- زيادة مُعدل إتاحة سيارات الإسعاف (لكل ١٠٠ ألف نسمة) من معدله الحالي البالغ ٣,١ سيارة (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٣,٩ سيارة عام ٢٠٣٠، وذلك بزيادة عدد سيارات الإسعاف والتي قد شهدت تطوراً ملحوظاً لتصل إلى ٣٢٦٤ سيارة مجهزة يعمل عليها أكثر من ١٣ ألف مسعف وسائق (٢٠٢٥/٢٤).

شكل ٣١ تطور نسبة الوفيات بسبب حوادث الطرق من جملة الوفيات

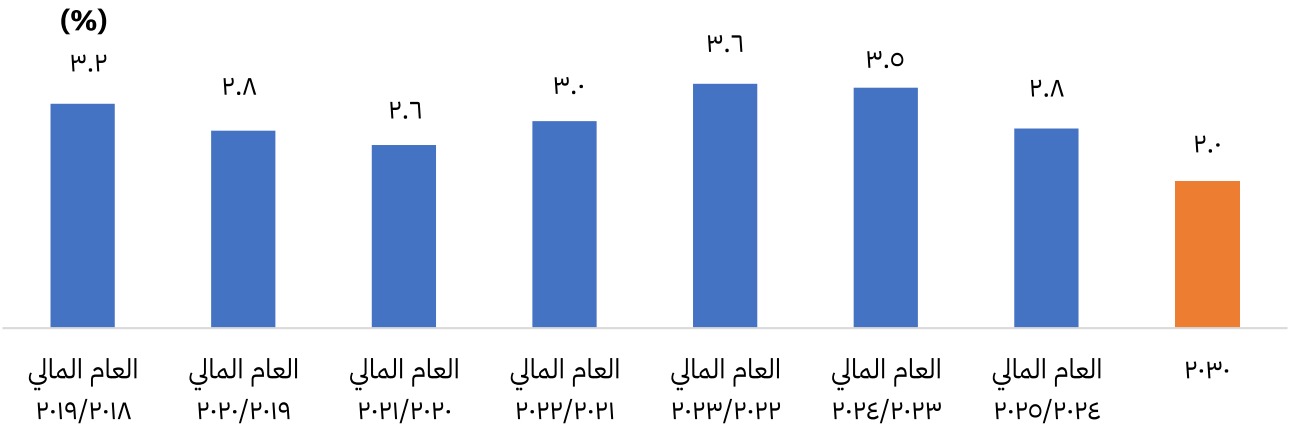

المصدر: منظمة الصحة العالمية.

شكل ٣٢ متطلبات خفض حوادث الطرق وزيادة معدلات الأمان

تحسين جودة ونوعية الهواء:

تؤكد السردية الوطنية للتنمية الشاملة أهمية خفض معدلات التلوث وتحسين جودة الهواء لتأثير ذلك على الصحة العامة للمواطنين، وبما يساهم في خفض نسبة الوفيات الناتجة عن أمراض الجهاز التنفسي من ٨,٨٪ عام ٢٠٢٤ - مقارنةً بنسبة بلغت حوالي ١٩٪ عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا- إلى ما يقترب من ٥٪ عام ٢٠٣٠، بالعمل على زيادة نصيب الفرد من المسطحات الخضراء من ١,٢ متر مربع (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٠ متر مربع عام ٢٠٣٠ وخفض متوسط تركيز ملوثات الهواء بنسبة ٧٩٪ بما يعزز جودة الهواء ويحسن البيئة الحضرية [شكل رقم (٣٣)].

كما تستهدف الحكومة في هذا السياق، تحسين رضا المواطنين عن تقليل التلوث (مركز بصيرة) من ٦١,٤٪ (٢٠٢٥) إلى ٧٥ ٪ عام ٢٠٣٠، وتحسين رضا المواطن عن خدمات البيئة (IDSC) من ٤٧,٧٪ (٢٠٢٣) إلى ٧٥٪ عام ٢٠٣٠.

شكل ٣٣ تطور نسبة الوفيات بسبب أمراض الجهاز التنفسي

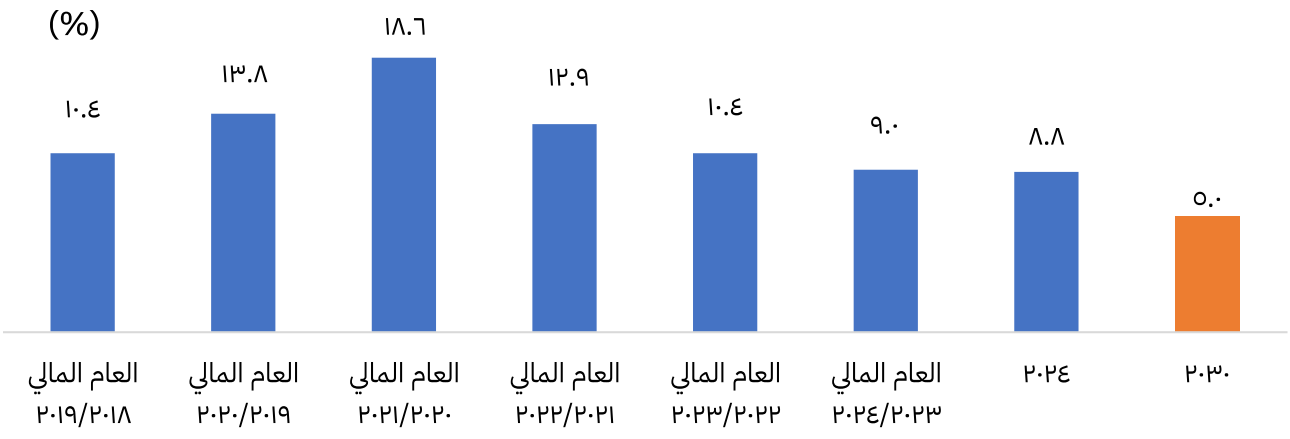

المصدر: منظومة المواليد والوفيات.

تحسين جودة ونوعية المياه:

تؤكد السردية الوطنية أهمية تحسين جودة ونوعية المياه وحمايتها من التلوث والإدارة المتكاملة لها، باعتبارها أحد ركائز تحقيق التنمية البشرية، وخفض معدلات الإصابة بالأمراض الناتجة عن هذا التلوث، من خلال التصدي لمشكلة الصرف الصناعي وتبني خطط إصحاح بيئي للمصانع واستخدام التكنولوجيات التي تحد منه.

وتستهدف السردية زيادة عدد الرحلات المستهدفة لرصد نوعية المياه بالبحرين الأبيض والمتوسط والبحيرات المصرية، والذي يبلغ حالياً ٣ رحلات (٢٠٢٥/٢٤)، وزيادة عدد المصانع المستهدف الانتهاء من خطط الإصحاح البيئي بها وصولاً للتوافق الكامل، وعدد المنشآت المرتبطة بالشبكة القومية لرصد نوعية مياه الصرف الصناعي على مستوى الجمهورية (يبلغ ٩٧ منشأة ٢٠٢٥/٢٤)، ومواصلة إحكام الرقابة والسيطرة على المنشآت التي تقوم بالصرف (مباشر – غير مباشر) على المسطحات المائية المختلفة (نهر النيل – البحيرات – البحار) (١٠٥ منشأة ٢٠٢٥/٢٤)، والانتهاء من مخطط إيقاف الصرف الصناعي المخالف لمصانع السكر على نهر النيل من خلال تنفيذ خطط الإصحاح البيئي بتلك المصانع، علاوةً على الانتهاء من تنفيذ مشروع إيقاف الصرف الصناعي على خليج السويس، والانتهاء من دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي للمنطقة الساحلية (الساحل الشمالي الغربي)، والانتهاء من دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي للمنطقة الساحلية (سفاجا - الغردقة).

الجدير بالذكر في هذا السياق، انخفاض نسبة الوفيات بسبب الأمراض ذات الصلة بتوفر المياه النقية وخدمات الصرف الصحي (الكوليرا، حمى التيفويد، الالتهاب الكبدي، الفشل الكلوي)، حيث تكشف منظومة المواليد والوفيات بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي عن انخفاض ملحوظ في نسبة الوفيات الناتجة عن أمراض الكبد من ٦,٨٪ عام ٢٠١٩/١٨ إلى نسبة ٣,٥٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ (وفيما يخص نسبة الوفيات الناتجة عن التهاب الكبد A يلاحظ عدم وجود أي حالات وفاة في السنوات الأخيرة مقارنةً بنسبة بلغ ٠,١٪ عام ٢٠١٩/١٨) فضلاً عن جهود الدولة في القضاء على «فيروس التهاب الكبد سي» لتصبح مصر الدولة الأولى عالمياً في الحصول على التصنيف الذهبي من منظمة الصحة العالمية مقارنة بنسبة انتشار بلغت حوالي ٩٪ عام ٢٠١٥، يضاف لذلك الحصول على «شهادة خلوّ من الملاريا». كما سيتم مواصلة خفض نسبة الوفيات الناتجة عن أمراض الكبد بحيث لا تتجاوز ٢,٥٪ من حالات الوفاة عام ٢٠٣٠.

كما انخفضت نسبة الوفيات الناتجة عن أمراض الفشل الكلوي من ٢,٥٪ عام ٢٠١٩/١٨ إلى نسبة ٢,٢٪ عام ٢٠٢٥/٢٤، وتستهدف السردية مواصلة انخفاض هذه النسبة بحيث لا تزيد عن ٢٪ من حالات الوفاة عام ٢٠٣٠ [شكل رقم (٣٤) ورقم (٣٥)].

شكل ٣٤ تطور نسبة الوفيات في مصر بسبب أمراض الكبد

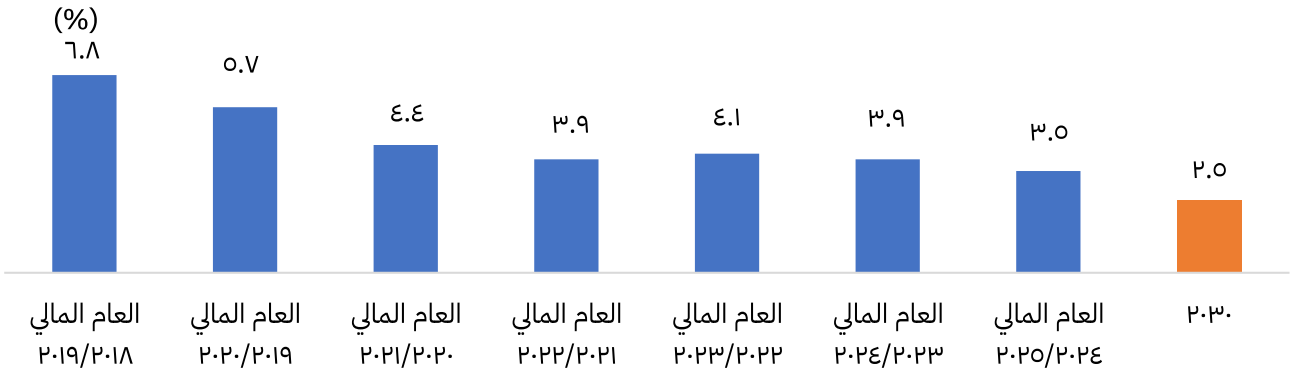

المصدر: منظومة المواليد والوفيات.

شكل ٣٥ تطور نسبة الوفيات بسبب مرض الفشل الكلوي

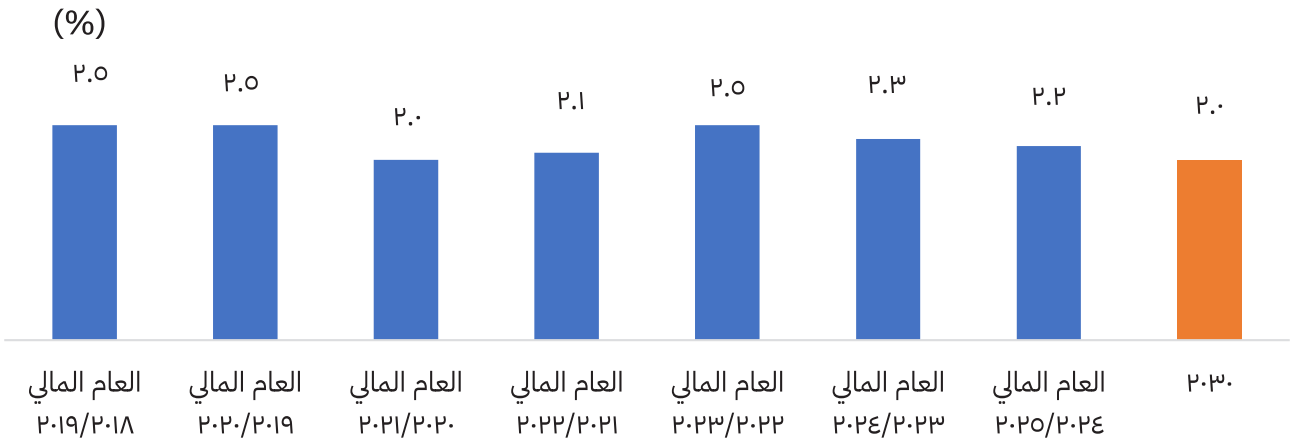

المصدر: منظومة المواليد والوفيات.

والجدير بالذكر أن تقليل العشوائيات والتلوث البصري والسمعي يُعزز الصحة الجسدية والنفسية، ويخفف التوتر والاضطرابات النفسية، وفي ذات السياق، يتم البناء على جهود الدولة المبذولة في مجال القضاء على مشكلة المناطق غير الآمنة (٣٥٧ منطقة) في مصر بنهاية ٢٠٢٥/٢٤ (كان مُخططاً تحقيق الهدف عام ٢٠٣٠) وتوفير مساكن بديلة للقاطنين بهذه المناطق بعدد ٣٠٠ ألف وحدة سكنية استفاد منها ١,٣ مليون مُستفيد، ويتصل بذلك خفض الكثافات السكانية من خلال زيادة نسبة مساحة الأراضي المستغلة والمعمورة من ٧٪ من مساحة مصر عام ٢٠١٣ إلى ١٣,٨٪ عام ٢٠٢٣ وصولاً إلى ١٤,٥٪ عام ٢٠٥٠ وبما يعمل تحسين جودة حياة المواطنين، وكذا خفض نسبة سكان العشوائيات (غير الآمنة وغير المخططة) من جملة سكان الحضر من ٣٧,٥٪ عام ٢٠٢٥ إلى ٣٥٪ عام ٢٠٣٠.

تطوير منظومة إدارة المخلفات لتحسين الصحة العامة:

تولي السردية الوطنية للتنمية الشاملة أهميةً خاصة للإدارة المتكاملة للمخلفات ورفع كفاءة منظومة إعادة التدوير والمعالجة بأنواعها المختلفة، نظراً لارتباطها بشكل مباشر بالصحة العامة وخفض معدلات الإصابة بالأمراض وتلوث المياه والهواء والتربة، من خلال مضاعفة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم تدويرها بطريقة سليمة بيئياً لتصل إلى٦٠٪ عام ٢٠٣٠، بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (الجيزة، مطروح، قنا، شمال سيناء، المنيا، الوادي الجديد، سوهاج، أسوان)، ومضاعفة معدل إتاحة سيارات النظافة على مستوى المحافظات ليصل إلى ٢,٧ سيارة لكل ألف طن مخلفات عام ٢٠٣٠، وزيادة معدل كفاءة جمع المخلفات البلدية على مستوى المحافظات

من ٧٤٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٩٥٪ عام ٢٠٣٠، بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (قنا، بني سويف، الغربية، القليوبية، الفيوم، سوهاج، الدقهلية، المنيا، الوادي الجديد، الإسكندرية، دمياط، السويس،)، وزيادة نسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم معالجتها حرارياً لتوليد الطاقة لتصل إلى ٢٠ عام ٢٠٣٠.

كما تستهدف الحكومة زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في إدارة منظومة المخلفات البلدية من ٦٠٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٨٠٪ عام ٢٠٣٠، وزيادة رضا المواطنين عن خدمات رفع القمامة ونظافة الشوارع من ٦٢,٧ نقطة (٢٠٢٣) إلى ١٠٠ نقطة عام ٢٠٣٠.

تحسين خصائص المسكن وجودة البيئة العمرانية الصحية:

تتبنى السردية الوطنية للتنمية الشاملة توجهاً شمولياً لمفهوم الرعاية الصحية ليشمل مواجهة علاج ومسببات الأمراض والوفيات، ومنها المرتبطة بتوفير المياه النقية المحسنة وتقديم خدمات صرف صحي آمنة ومستدامة، وذلك بالبناء على ما أنجزته الدولة في هذا المجال من خلال:

- زيادة نسبة التغطية بخدمات مياه الشرب من ٩٥٪ (٢٠١٤) إلى ٩٩٪ (٢٠٢٥/٢٤) نتيجة ارتفاع أطوال شبكات مياه الشرب بنسبة ٢٢٪ وطاقة محطات مياه الشرب بنسبة ١٠٪، وتستهدف السردية العمل على زيادة نسبة التغطية بحيث تصل إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠.

- ضمان جودة مياه الشرب، من خلال زيادة عدد عينات مياه الشرب التي يتم فحصها سنوياً بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ (بلغت عام ٢٠٢٥/٢٤ حوالي ٧,٥ مليون عينة)، ومضاعفة عدد معامل المياه المخصصة لفحص المياه (بلغت عام ٢٠٢٥/٢٤ حوالي ٥٦ معملاً)، وزيادة نسبة المعامل الحاصلة على شهادات الأيزو من ٢٤٪ عام ٢٠٢٤/٢٣ إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠.

- زيادة نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي في الريف من ١٢٪ (٢٠١٤) إلى ٦٠٪ (٢٠٢٥/٢٤) نتيجة ارتفاع أطوال شبكات الصرف الصحي بنسبة ٣١٪ وطاقة محطات الصرف الصحي بنسبة ٤٠٪، وتستهدف السردية زيادة معدل التغطية في الريف بحيث لا تقل عن ٨٥٪ عام ٢٠٣٠، وبحيث ترتفع في المناطق الحضرية من ٩٦٪ إلى ١٠٠٪.

- زيادة نسبة مياه الصرف المعالج من ٧٠٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٨٠٪ عام ٢٠٣٠ دعماً للاستدامة المائية وكفاءة الموارد.

واتصالاً، بذلك من المستهدف تطبيق خريطة الطريق (٢٠٢٥-٢٠٣٠) للتحول نحو البناء الأخضر في ضوء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للعمران والبناء الأخضر والمستدام، وذلك من خلال تطبيق منظومة حوافز وبرامج للتوعية وإطلاق منصة إلكترونية للمباني الخضراء، وتنفيذ المشروعات السكنية (الإسكان الاجتماعي) وفق معايير المباني الخضراء، وتطبيق معايير المباني الخضراء على جميع المباني الحكومية الجديدة، ومنح شهادات الكربون لبعض مشروعات القطاع الخاص في السوق الطوعي للكربون، ودعم المصانع لتطوير مواد ومنتجات خضراء محلية.

رفع قدرة المنشآت الصحية على التكيف مع تأثيرات التغيرات المناخية:

تؤكد السردية الوطنية للتنمية الشاملة أن المحددات الاجتماعية للصحة، مثل «الظروف المعيشية، والتعليم، والسكن، وجودة الهواء والمياه» تؤثر بنسبة ٨٠٪ على صحة الإنسان، متجاوزةً العوامل الوراثية، كما أن العمران الأخضر يقلل الأمراض من خلال بيئات نظيفة ومنظمة، كما أن المستشفيات الخضراء تتجاوز دور العلاج إلى بيئات استشفائية تعزز التعافي عبر تصميمات تعتمد «ألوان الشفاء، والإضاءة الطبيعية، والتهوية»، مما يقلل العدوى ويحسن جودة العمل، كما أن استخدام مواد بناء خضراء طبيعية يقلل البصمة الكربونية، مع ترشيد استهلاك الطاقة والمياه عبر الطاقة الشمسية وأنظمة إدارة مستدامة.

وفي هذا السياق، تستهدف الدولة مضاعفة عدد المنشآت الصحية الخضراء (خاصة وعامة) المعتمدة من شبكة المستشفيات العالمية الخضراء والبالغ

عددها حالياً ٥ منشآت، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الحوافز المشجعة للحصول على هذا النوع من الشهادات وكذا التوسع في تنظيم برامج التوعية، وفي سبيل تعزيز قدرة المنشآت الصحية على التكيف مع التغيرات المناخية، قامت وزارة الصحة والسكان (قطاع الطب الوقائي والصحة العامة) بإطلاق الإطار الاستراتيجي الوطني للتكيّف الصحي مع التغيرات المناخية (٢٠٢٤–٢٠٣٠)، وتستهدف السردية تنفيذ «الخطة التنفيذية الوطنية للتكيف الصحي مع التغيرات المناخية» بجميع محاورها، في ضوء أهميتها في تعزيز قدرة النظم الصحية لتكون أكثر قدرة على الصمود في مواجهة التحديات المناخية، وتوفير نظم صحية مستدامة منخفضة الكربون، وأهمية المراجعة المتكاملة لمخاطر المناخ وتتبع آثار الانبعاثات الكربونية على الصحة العامة، وتعزيز مشاركة الأطقم الطبية في زيادة الوعي المجتمعي بالتغيرات المناخية وتأثيراتها، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة، منها ما يلي:

- دمج معايير البناء الأخضر في مشروعات البنية التحتية الصحية (تجميع مياه الأمطار، الإضاءة الطبيعية، طاقة شمسية، نظم صرف صحي مرنة للتعامل مع السيول).
- استخدام تقنيات الصحة الإلكترونية أو الطب عن بعد.
- تدريب العاملين على ممارسات التشغيل المستدام وترشيد الطاقة.
- توسيع نطاق تكنولوجيات معالجة النفايات الطبية الصديقة للبيئة (الفرم والتعقيم).
- زراعة أشجار داخل وحول المنشآت الصحية.
- إعداد قوائم طعام غنية بالخضروات والحبوب الكاملة والبروتين النباتي وتقليل الاعتماد على اللحوم الحمراء ومنتجات الألبان، وتحسين أنظمة التنبؤ بالطلب على الوجبات لتقليل الفائض وخفض نفايات الرعاية الصحية.
- إدراج «الاستدامة البيئية» في مناهج التعليم الصحي والتمريض.
- المراقبة المتكاملة للمخاطر والإنذار المبكر والمراقبة الوبائية والبيئية (جودة الهواء، درجات الحرارة، الأمطار، الظواهر الجوية).

تنفيذ الإطار الاستراتيجي الوطني للصحة الواحدة لمعالجة أوجه الترابط بين صحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة

تولي وزارة الصحة اهتمامًا بالغًا بنهج «الصحة الواحدة»، باعتباره إطارًا استراتيجيًا متكاملًا يجمع بين صحة الإنسان وصحة الحيوان وسلامة البيئة في منظومة واحدة مترابطة. ويأتي هذا الاهتمام انطلاقًا من الإدراك العميق بأن أغلب الأمراض المستجدة والناشئة ذات منشأ حيواني، وأن حماية صحة الإنسان لا يمكن تحقيقها بمعزل عن متابعة صحة الحيوان وجودة البيئة المحيطة.

وفي هذا السياق، تعمل الوزارة على تعزيز التعاون بين القطاعات المعنية، مثل الطب البيطري، والبيئة، والمياه، والزراعة، لضمان رصد الأمراض مبكرًا ومنع انتشارها، ودعم نظم الإنذار المبكر، وتطوير مختبرات متقدمة قادرة على اكتشاف المسببات المرضية بدقة وسرعة.

توفير ظروف الصحة والسلامة المهنية للعاملين بالقطاع الخاص:

في إطار الجهود المبذولة لتوفير العمل المنتج واللائق ورفع كفاءة المشتغلين، تحرص السردية الوطنية على توفير متطلبات السلامة والصحة المهنية، وذلك من خلال مواصلة برامج التدريب والتدريب التحويلي للتوافق مع متطلبات السلامة والصحة المهنية ومد مظلة الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي لفئات العمالة غير المنتظمة ونشر ثقافة الوعي بأهمية السلامة والصحة المهنية.

وقد أولت الدولة المصرية اهتماماً كبيراً بالبرامج التدريبية ونشر الوعي بأهمية السلامة والصحة المهنية، وفي هذا الإطار، استفاد حوالي ١٧ ألف شخص من هذه البرامج، كما تم تنظيم ٦ أسابيع

السلامة والصحة المهنية، وتغطية كافة عمال البناء والتشييد والمقاولات بمظلة التأمين الصحي (٢٠٢٥/٢٤).

وتستهدف السردية خفض معدلات إصابات العمل والوفاه أثناء العمل نتيجة المخاطر الصناعية بنسبة لا تقل عن ٩٪ عام ٢٠٣٠.

تعزيز تنافسية الخدمات الصحية وتشجيع السياحة العلاجية:

قامت الدولة خلال الفترة الماضية بتنفيذ خطوات جادة وملموسة من شأنها وضع مصر على خريطة السياحة العلاجية العالمية، ومن هذه الجهود قيام هيئة الرعاية الصحية في بناء نموذج متميز في مجال السياحة العلاجية عبر مبادرة «نرعاك في مصر» والتي ساهمت في تعزيز مكانة مصر على خريطة السياحة العلاجية الإقليمية والدولية، حيث قدمت الهيئة خدمات طبية متقدمة لأكثر من ٣٠ ألف مريض دولي من ١٢٠ دولة بعائدات تجاوزت ٥ ملايين دولار وذلك بنهاية العام المالي ٢٠٢٥/٢٤.

وقد عزز من تنافسية مستشفيات هيئة الرعاية الصحية في خريطة السياحة العلاجية ما يرتبط بالاعتماد المحلي لعدد ٢٣ مستشفى تابعة لهيئة الرعاية الصحية، فضلاً عن الاعتماد الدولي لمستشفى شرم الشيخ الدولي من شبكة المستشفيات العالمية الخضراء واللجنة المشتركة الدولية (JCI) واتحاد المستشفيات العربية، واعتماد مراكز التدريب على الإنعاش القلبي الرئوي من جمعية القلب الأمريكية.

في هذا الصدد، تستهدف الدولة ما يلي:

- زيادة حجم السياحة العلاجية في مصر بحيث لا يقل عدد السائحين الوافدين لمصر بغرض العلاج عن ٣٠٠ ألف سائح عام ٢٠٣٠ (بما يشكل نسبة ١٪ من عدد السائحين الوافدين لمصر) وهو ما يضع مصر في مركز مقارب لنظيرها المحقق في الأردن وماليزيا والبرازيل، وذلك بالاستفادة من المزايا النسبية لانخفاض تكلفة العلاج في مصر مقارنة بغيرها من الدول وتحسن تنافسية وجودة الخدمات الطبية.
- كما تستهدف الحكومة تحسين ترتيب مصر في مؤشر السياحة العلاجية العالمي من المركز رقم ٢٦ عالمياً (٢٠٢٠) لتكون من أفضل ١٥ دولة بحلول عام ٢٠٣٠.
- مضاعفة عدد المستشفيات المدرجة ضمن التصنيف الألماني TEMOS للتميز في السياحة العلاجية، والبالغ حالياً ٨ مستشفيات (٢٠٢٥/٢٤) منها مستشفى واحدة ضمن تصنيف «منسق السياحة العلاجية» وذلك من بين ٥ مستشفيات مدرجة ضمن هذا التصنيف عالمياً.

وتؤكد السردية أهمية الاستغلال الأمثل لقدرات مصر في السياحة العلاجية والاستشفائية، بالنظر لتوافر مقومات طبيعية متنوعة (عيون، آبار، بحار، رمال)، وعديد من المراكز المخصصة للسياحة الاستشفائية، وتوافر كوادر طبية ذات سمعة عالية، وعديد من المستشفيات الحاصلة والمؤهلة للحصول على شهادات الاعتماد الدولي، والأسعار التنافسية في خدمات السياحة العلاجية.

تفعيل دور قطاع الصحة في تعزيز القوة الناعمة لمصر على المستوى الإقليمي:

تبرز أهمية مواصلة الجهود الرامية لتعزيز العلاقات بين مصر والدول الإفريقية، ففي المجال الصحي، قامت الدولة بتنفيذ مبادرة «علاج مليون أفريقي من فيروس سي» والتي في إطارها تم فحص ٦٠ ألف شخص وتقديم العلاج لعدد ٨٧٩ شخصاً في ثلاثة دول إفريقية «جنوب السودان، وتشاد، وإريتريا».

التنمية البشرية للنشء والشباب:

تؤكد السردية الوطنية للتنمية الشاملة على أهمية إتاحة وضمان جودة كافة خدمات التنمية البشرية المقدمة للأطفال في كافة المراحل العمرية (دورة الحياة)، خاصةً فيما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية التي تمكنهم في المساهمة بفاعلية في تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات الإنتاجية.

مواصلة تفعيل السياسات والتشريعات الداعمة للطفولة:

شهد الإطار التشريعي الخاص بالطفولة في مصر تطورات إيجابية في مجالات كثيرة، فقد أدخلت تعديلات على نصوص قائمة، بالإضافة إلى استحداث تشريعات جديدة من شأنها تعزيز حماية الطفل في مجالات متعددة. وقد أدت تلك التعديلات إلى دعم البيئة المكنة والحماية للطفل، وأيضا الحد من العديد من الظواهر السلبية مثل العنف ضد الأطفال، والهجرة غير الشرعية، وزواج الأطفال، وتحقيق العدالة التصالحية، وأيضاً دعم جهود التنسيق والتعاون بين الجهات المختلفة المعنية بالطفولة. وقد صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٣ بإعادة تنظيم المجلس القومي للطفولة والأمومة، وبتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ليصبح الآلية الوطنية المعنية بإنفاذ حقوق الأطفال والأمهات في مصر.

تحسين تنافسية مصر في مؤشرات حقوق الطفل:

تقدر نسبة السكان في مرحلة الطفولة ٣٦,٨٪ من إجمالي السكان طبقاً للتقرير الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل ٢٠٢٥ ، وتؤكد السردية في هذا الإطار حرص الدولة المصرية على الاهتمام بتنمية ورفاهية وحماية الطفولة، سواء من خلال توفير الإطار التشريعي والمؤسسي اللازم أو توفير الحقوق اللازمة لنماء الأطفال وازدهارهم، وذلك بما يعمل على تمكين جميع الأطفال في كافة المراحل العمرية من «البقاء، والنماء، والوصول إلى أقصى الإمكانات».

وفي هذا الإطار، سيتم مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين تنافسية مصر الدولية في مؤشر حقوق الطفل (منظمة حقوق الطفل العالمية)، حيث تقع مصر في المنطقة الخضراء لتحتل المركز رقم ٤٤ عالمياً (من بين ١٩٤ دولة) عام ٢٠٢٥ بقيمة مؤشر بلغت ٠,٧٧٥ نقطة، ولتحتل المركز الثالث على مستوى الدول العربية (بعد قطر والبحرين) وتستهدف السردية في هذا السياق، أن يرتفع ترتيب مصر مرة أخرى بحيث لا يقل عن المركز رقم ٢٨ عالمياً عام ٢٠٣٠ (مقارنة مرجعية لما تحقق بالفعل عام ٢٠٢٤)، وذلك بالعمل على ما يلي:

- تحسين الأوضاع الحالية لمؤشر «**الحياة**» البالغ ٠,٧٩٤ نقطة، وذلك بتكثيف السياسات التي تساهم في خفض نسبة وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات، وخفض نسبة وفيات الأمهات، وبما يساعد في زيادة متوسط العمر المتوقع عند الميلاد.

- تحسين الأوضاع الحالية لمؤشر «**الرعاية الصحية**» البالغ ٠,٩٧١ نقطة، وذلك من خلال تكثيف السياسات التي تساهم في خفض نسبة الأطفال أقل من ٥ سنوات الذين يعانون من الهزال ونقص الوزن، والحفاظ على نسبة التغطية بالتطعيمات الروتينية للأطفال من عمر (يوم – ١٨ شهر) لتكون أكثر من ٩٥٪، وتحسين نسبة السكان المتصلين بشبكات الصرف الصحي ومياه الشرب النقية. **وتجدر الإشارة إلى تحسن مصر في هذا المؤشر كثاني أفضل تحسن على مستوى العالم عام ٢٠٢٥ مقارنةً بعام ٢٠٢٤ حيث قفز ترتيبها من ٦٩ عالمياً إلى ٣٤ عالمياً.**

- تحسين الأوضاع الحالية لمؤشر «**التعليم**» البالغ « ٠,٧٠٩ نقطة»، وذلك من خلال زيادة عدد سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال الذكور والإناث، وخفض الفجوة النوعية في التعليم.

- تحسين الأوضاع الحالية لمؤشر «**حماية الطفل**» البالغ «٠,٨٩٥» نقطة، وذلك من خلال خفض نسبة عمالة الأطفال، وزيادة معدلات تسجيل المواليد (أقل من ٥ سنوات) من ٩٤,٨٪ عام ٢٠٢٤ إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠.

- تحسين الأوضاع الحالية لمؤشر « **بيئة حقوق الطفل**» البالغ «٠,٦٤٣» نقطة، وذلك من خلال تطبيق السياسات اللازمة لمنع التمييز، وتقوية التشريعات اللازمة، وزيادة مخصصات الموازنة العامة، وتوفير الآليات المناسبة لإشراك الأطفال في إبداء الرأي، وتعزيز المشاركة بين الدولة والمجتمع المدني، **وتجدر الإشارة إلى انخفاض تقييم مصر في هذا المؤشر بشكل ملحوظ بين عامي ٢٠٢٤**

و٢٠٢٥ الأمر الذي كان سبباً أساسياً في تراجع ترتيب مصر.

كما احتلت مصر المركز رقم ٤٢ عالمياً (٠,٦٩٥ نقطة) عام ٢٠٢٥ مقارنة بالمركز رقم ٦١ عالمياً في مؤشر «مخاطر المناخ على الأطفال» وذلك بتحسن ١٩ مركزاً، وتستهدف السردية في هذا السياق، أن تكون مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم، خاصةً في ضوء تكثيف جهود الانتقال العادل والتحول للاقتصاد الأخضر والوصول إلى نسبة ٧٠٪ استثمارات عامة خضراء تراعي التكيف والتخفيف من حدة التغيرات المناخية، وبما يعزز من فرص وصول الأطفال لحقوقهم الصحية والتعليمية بدون تأثر، وتؤكد السردية أهمية مواصلة جهود الدولة المبذولة للارتقاء بصحة الأطفال في كافة المراحل العمرية (بدايةً من مرحلة الحمل والولادة انطلاقًا لمرحلة التعليم في كافة مراحلة).

ضمان حقوق النشء والشباب في الرعاية الصحية المتكاملة:

تبرز أهمية ضمان حقوق الأطفال في الرعاية الصحية المتكاملة من منطلق أن الرعاية الصحية للطفل تبدأ من توفير البيئة الصحية والتغذية السليمة للأم في مرحلة الحمل، لتوفير ولادة آمنة لكل من الطفل والأم، من خلال:

الرعاية الصحية للأمهات:

تستهدف الدولة خفض معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠ ألف مولود حي) من ٤٩ حالة عام ٢٠٢١ إلى ٣٥ حالة عام ٢٠٣٠، وذلك بالعمل على زيادة نسبة الولادات بفريق طبي البالغة ٩٧,١٪ (٢٠٢١)، وزيادة نسبة الحوامل والمرضعات اللاتي حصلن على فيتامين (أ) البالغة ٣٥,١٪، وزيادة نسبة الحوامل والمرضعات اللاتي حصلن على أقراص الحديد البالغة ٦٦,٩٪ (٢٠٢١)، وخفض نسبة الحوامل اللاتي لديهن أنيميا (البالغة ٣٦,٢٪) [شكل رقم (٣٦)].

مع التركيز بشكل خاص علي التغذية المثلي بدايةً بالسن المدرسي الثانوي للفتيات مع التأكيد على توفير الرعاية المتكاملة للصحة الإنجابية والمباعدة الحقوقية بين الحمل المتعاقب من ٣-٥ سنوات للحفاظ علي صحة الأم والطفل في «الألف يوم الذهبية» (منذ بدء الحمل حتى إتمام الطفل عامه الثاني)، والتأكيد علي ضرورة استعداد الأم للحمل

شكل ٣٦ معدل الوفيات النفاسية (حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي)

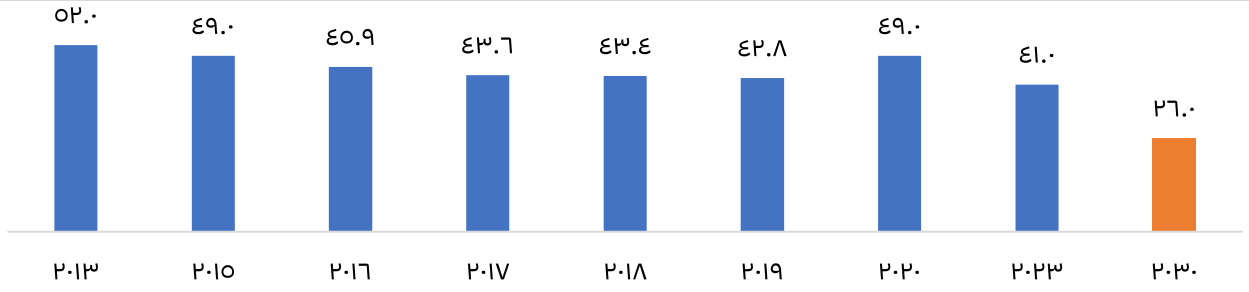

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

لمدة عام وضرورة التأكيد علي منع العنف الطبي على المرأة من خلال دعم الولادات الطبيعية والبعد عن القيصرية غير المبررة طبياً مما يضمن صحة الأم والطفل وتحقيق أقصى استفادة من هذه المرحلة التكوينية الحرجة.

وقد كان للمُبادرات الرئاسيّة دور فاعل في توفير الوقاية والرعاية الطبيّة والخدمات العلاجيّة والجراحات للأطفال بوتيرة سريعة وعلى نطاق واسع، منها مُبادرة الألف يوم الذهبيّة، والتي حقّقت نتائج إيجابيّة ملموسة في خفض مُعدّلات الحمل غير المُخطّط، وزيادة الاعتماد على خدمات تنظيم الأسرة، وتحسين مُؤشّرات الرضاعة الطبيعيّة والولادة الآمنة.

الرعاية الصحية للطفل في مرحلة الطفولة المبكرة:

تُعد مرحلة الطفولة المُبكّرة واحدة من أهم المراحل في عُمر الإنسان، نظرًا للصلة الوثيقة بين تلك المرحلة وبين تكوين شخصيّة الفرد بدنيًا ونفسيًا وفكريًا واجتماعيًا، بالإضافة إلى تأثيرها على نمط حياته الحالية والمُستقبليّة ومُمارساته السلوكيّة في المُجتمع.

ومن هنا، كان حِرص الدولة المصريّة على الاستثمار المُبكّر والفعّال في مرحلة الطفولة المُبكّرة بما يضمن التغذية السليمة والرعاية الصحيّة المُبكّرة وتنمية المهارات المعرفيّة والاجتماعيّة، وذلك من خلال أول «ألف يوم» من حياة الطفل، وباعتبارها فترة حاسمة تُشكّل حجر الأساس للنمو العقلي والجسدي السليم.

وقد حققت مصر خطوات جديرة بالثناء في الحد من سوء تغذية الأطفال، حيث انخفضت مُعدلات التقزم والهزال والنحافة لدى الأطفال دون سن الخامسة جميعها بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢١، حيث انخفض التقزم من ٢١٪ إلى ١٢,٨٪، كما توجد اختلافات إقليمية واضحة في انتشار التقزم، تتراوح من ١٠٪ في المناطق الحضرية في صعيد مصر إلى ١٦ ٪ في ريف الصعيد، كما انخفضت معدلات الهزال من ٨٪ إلى ٣٪ بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢١. علاوة على ذلك، انخفض انتشار حالات النحافة، من ٦٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٤٪ في عام ٢٠٢١ [شكل رقم (٣٧)].

شكل ٣٧ معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل ١٠٠٠ مولود حي

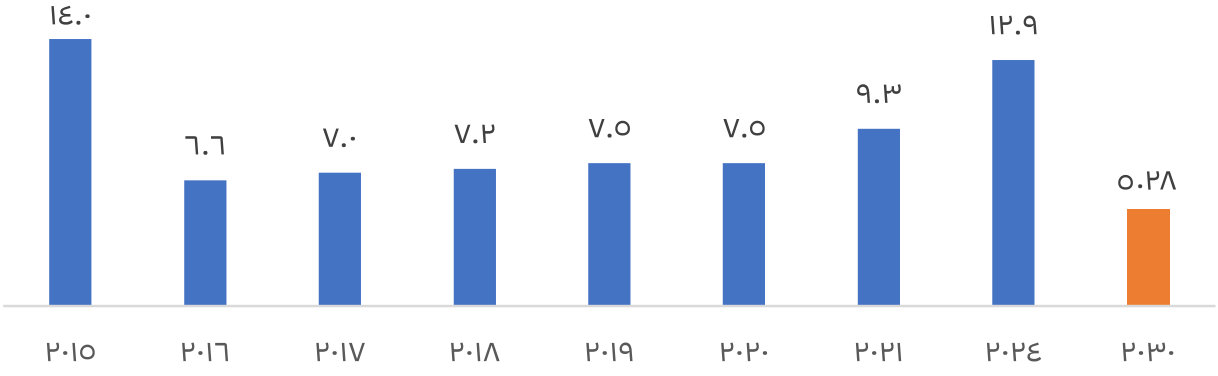

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتبرز أهمية تعزيز الرعاية الصحية والتغذوية والتطورية للطفل في مرحلة الطفولة المبكرة وتشمل الألف يوم الذهبية الأولى (الحمل وأول سنتين) والتالية (٣-٥ سنوات)، بما يضمن النمو البدني والذهني والمعرفي والنفسي السليم للطفل ويدعم تنمية الأسرة الشاملة طيلة مراحل العمر وصولاً لطول العمر الصحي مما يضاعف إنتاجية المواطن ويقلل تكلفة الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.

واستكمالاً لهذه الجهود، يتم تكثيف الجهود التي من شأنها ما يلي:

- خفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة من ١٢,٩ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي عام ٢٠٢٤ الى ٥,٢٨ وفاة عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة الأطفال في العمر (١٨ - ٢٩ شهراً) الذين تلقوا كل التطعيمات من ٩٠٪ (٢٠٢١) إلى ٩٥٪ عام ٢٠٣٠، وبما يعمل على خفض معدل وفيات الأطفال الرضع من ٢١,٦ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود عام ٢٠٢٤ إلى ١٧,٤ وفاة عام ٢٠٣٠.
- توفير الألبان العلاجية لتغطية ١٠٠٪ من الحالات المصابة بأمراض التمثيل الغذائي لأسباب وراثية.
- العمل على خفض نسبة التقزم بين الأطفال (أقل من ٥ سنوات) من ١٢,٨٪ (٢٠٢١) إلى ٨٪ عام ٢٠٣٠.
- خفض نسبة الهزال بين الأطفال (أقل من ٥ سنوات) من ٣,١٪ (٢٠٢١) إلى ٢٪ عام ٢٠٣٠.
- خفض نسبة فقر الدم بين الأطفال أقل من ٥ سنوات من ٢١٪ (٢٠٢١) إلى ١٠٪ (٢٠٣٠).
- خفض نسبة السمنة لدى الأطفال (أقل من ٥ سنوات) من ١٢٪ (٢٠٢١) إلى ٩٪ عام ٢٠٣٠، من خلال التوعية بطرق التغذية السليمة.

ومما ساهم في تحسين الحالة الصحيّة للأطفال، توجّه الدولة لتوفير التطعيمات الأساسيّة بالمجّان مثل التطعيمات ضد شلل الأطفال والدرن والالتهاب الكبدي والديفتيريا والتيتانوس، وكذا توفير الألبان العلاجيّة لتغطية الحالات المُصابة بأمراض التمثيل الغذائي، هذا بالإضافة إلى مُبادرات أخرى عديدة مُوجّهة للطفل، منها مُبادرة «الكشف المُبكّر عن ضعف السمع للمواليد»، ومُبادرة «الكشف المُبكّر عن الإصابة بالأمراض المُنتقلة من الأم للجنين»، ومُبادرة «علاج أطفال مرض الضمور العضلي الشوكي»، ومُبادرة «الكشف المُبكّر عن الأمراض الوراثيّة لحديثي الولادة»، ومُبادرة «دعم الصحّة النفسيّة والتدخّل المُبكّر لطيف التوحّد»، ومُبادرة «يوم جديد»، والتي تقدم حضّانات للمُبتسرين.

تعزيز صحة الطفل في مرحلة التعليم الابتدائي:

تبرز أهمية الاهتمام بتعزيز صحة الطفل في مرحلة التعليم الابتدائي من (٦-١١ سنوات)، وذلك بتوفير الآليات اللازمة لضمان خفض نسبة الأطفال (٥-٩ سنة) المصابين بأمراض سوء التغذية والأنيميا من ٢٩,٤٪ (٢٠٢١)، وخفض نسبة الأطفال (٦-١١ سنة) المصابين بأمراض سوء التغذية والأنيميا من ٣٠,١٪ (٢٠٢١)، وذلك من خلال تغطية ما لا يقل عن ٩٥٪ من طلاب الصف الأول لرياض الأطفال والأول الابتدائي والرابع الابتدائي بالفحص الطبي الدوري الشامل، ورفع كفاءة مهارات مسئولي الأطقم الطبية على القياسات الجسمانية، والاكتشاف المبكر لأمراض سوء التغذية، والتوسع في عدد الطلاب الذين يتم توعيتهم بأمراض سوء التغذية وكيفية الوقاية.

يذكر في هذا السياق، إطلاق الدولة لمبادرة «عيون أطفالنا مستقبلنا» لفحص وعلاج مشاكل الإبصار لطلبة المدارس الابتدائية، بهدف الفحص المبكر لنظر الأطفال من عمر ٦-١٢ سنة من طلبة المدارس الابتدائية وتوفير نظارات طبية للأطفال الذين يحتاجونها بناء على نتائج الفحص أو توفير خدمات تصحيحية مثل العلاج الطبي أو الجراحي بالمجان، وتؤكد السردية أهمية هذا النوع من المبادرات الذي يؤكد التكامل ما بين الصحة والتعليم.

الاهتمام بصحة المراهقين:

في ضوء النتائج التي تكشف عن زيادة نسبة النحافة بين المراهقين الإناث (١٠-١٤ سنة) من ١,٥٪ عام ٢٠١٤ إلى ٧,٥٪ عام ٢٠٢١، وبالنسبة للذكور من نسبة ١,٨٪ إلى ١٣,٥٪، تؤكد السردية أهمية وضع الآليات اللازم لمواجهة هذا التحدي، كما أنه رغم انخفاض نسبة

المراهقين الذين يعانون من السمنة لتصل لدى الإناث إلى ٢٠,٨٪ ولدى الذكور إلى ١٧,٧٪ إلا أنها لا تزال نسب مرتفعة مُقارنةً بالمعدلات العالمية، ومن المؤكد أن لها تداعيات مستقبلية على قدرة وإنتاجية الشباب، وفي ضوء ذلك من المستهدف خفض هذه المعدلات من خلال زيادة معدلات التوعية بأساليب التغذية الصحية.

واتصالاً بذلك، تؤكد السردية أهمية الوقاية من الأمراض النفسية في هذه الفئة العمرية، وذلك من خلال مواصلة زيادة عدد الأطباء وأطقم التمريض المدربين على أولويات المشكلات النفسية والتعامل معها، ورفع وعي الأهل بخطورة المشكلات النفسية والاهتمام بالصحة النفسية للشباب والمراهقين، والتوسع في تقديم خدمات الدعم النفسي للطلاب خلال مرحلة الامتحانات.

الرعاية الاجتماعية الصحية للأطفال والنشء:

تؤكد السردية أهمية مواصلة البرامج الصحية المقدمة للأطفال، والتي تشمل برامج تأمين صحي نوعية مثل **التأمين الصحي للأطفال دون سن الخامسة** الذي يضمن حصول جميع الأطفال على التطعيمات والرعاية والتغذية العلاجية مجانًا، و**التأمين الصحي للطلاب** الذي يوفر تغطية طبية شاملة لجميع المراحل التعليمية، و**تأمين إصابات العمل للأطفال** الذي يقدم تعويضات ورعاية طبية للأطفال المتعرضين لإصابات عمل، و**صندوق التأمين على الطلاب** الذي يضمن الدعم المالي والصحي في حالات الحوادث أو المرض أو الوفاة، وبرنامج **«عيون أطفالنا مستقبلنا»** الذي يقدّم فحوصات عيون مجانية للأطفال من سن ٦ إلى ١٢ عامًا.

وفي ضوء ذلك، تؤكد السردية أهمية إيلاء مزيد من الاهتمام لدعم التغذية المبكرة للأطفال، وتحسين مستوى التغذية العامة، خاصةً في ضوء أن حوالي ٤٠٪ من الأطفال (أقل من ١٥ سنة) تحت خط الفقر القومي، وهو ما يحد من قدرة الأطفال في الحصول على التغذية المناسبة، فرغم انخفاض نسبة التقزم إلا أنها لا تزال مرتفعة نسبياً (١٣٪)، كما أن نسبة انتشار السمنة تعد أحد التحديات التي تواجه ١٢٪ من الأطفال (فوق ٥ سنوات)، فضلاً عن أن ٤٣٪ من الأطفال يعانون من الأنيميا.

إتاحة خدمات التعليم للأطفال بجودة وتنافسية عالية:

يُعد التعليم ركيزة أساسيّة لتنمية الموارد البشرية، وزيادة الإدراك المعرفي لمواكبة مستجدات العصر ومُتطلبات التحوّل الرقمي والانتقال إلى الاقتصاد المعرفي، وللتفاعُل الإيجابي مع الثورات الصناعيّة والتكنولوجيّة الحديثة، وتعظيم الانتفاع بمُميزاتها، فضلًا عن تعزيز التنافسيّة الدوليّة في شتّى مجالات الحياة.

فالتعليم ذو الجودة العالية هو أساس ارتقاء الأمم وتقدم الشعوب. فالأمم لا تستطيع النهوض والتقدم إلا بالتعليم القائم على الثورة العلمية والتكنولوجية التي تعتبر أساسًا للاقتصاد القائم على المعرفة، فضلاً عن العوائد الأخرى غير الاقتصادية للتعليم، اللازمة لعملية التنمية. فالتعليم يمتد أثره المباشر وغير المباشر إلى العملية التنموية من الناحية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وتشير دراسة للصندوق النقد الدولي إلى أن زيادة متوسط سنوات التعليم بمقدار سنة واحدة تنعكس إيجابًا على المدى الطويل، إذ تسهم في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة تتراوح بين ٣٪ و٦٪، وتضيف ما بين ٠,٤ و١,٤ نقطة مئوية إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ووفقًا للبنك الدولي، فإن زيادة معدل التعلم بواقع سنة واحدة يمكن أن يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل إلى ١٢٪. فالتعليم يعمل على خلق المجتمعات الأكثر صحة، والأكثر غنى، والأكثر مساواة، وفي السياق ذاته، فإن التعليم يعد أداة هامة من أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر، فضلاً عن دوره في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة القدرة التنافسية.

ونظراً لأهميّة قطاع التعليم، تُولي الدولة اهتمامًا كبيرًا بتنمية وتطوير المنظومة التعليمية من خلال تخصيص الموارد لتخطيط وتنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات الرامية لتحسين جودة الخدمات التعليميّة، وتطبيق تقنيات التعليم الحديثة لرفع كفاءة وجدارة مخرجات العمليّة التعليمية، وتهيئة السبل لخلق جيل جديد يحظى بتعليم أفضل.

وفي إطار اهتمام الدولة المتواصل بإتاحة التعليم وتطويره، باعتباره ضرورة حتمية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، أولت على مدار السنوات الماضية، أهمية خاصة لإتاحة التعليم للجميع، ضمن مشروع تطوير التعليم (٢٠١٨)، ومن خلال تنفيذ عدة مسارات، تبنتها الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ بمحاورها الإستراتيجية الثلاث:

- إتاحة التعليم للجميع دون تمييز.
- تحقيق جودة التعليم والتعلم بما يتوافق مع المعايير الإقليمية والعالمية.
- تحقيق الاستدامة والتعلم مدى الحياة.

وقامت الوزارة بتنفيذ عدة أولويات أهمها، إنشاء وتطوير المدارس لخفض كثافات الفصول، خاصةً في القرى الأكثر احتياجاً ضمن المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة»، فضلاً عن التوسع في برامج محو الأمية وتطبيق الوسائل التكنولوجية في العملية التعليمية، والتغذية المدرسية، وتوفير أجهزة التابلت لطلاب الصف الأول الثانوي، والتوسع في إتاحة مدارس التعليم المتميز (مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا، والمدارس اليابانية، والمدارس المصرية الدولية).

وفيما يتعلق بإتاحة التعليم الابتدائي، وفي ضوء الجهود المبذولة لرفع معدل الاستيعاب الصافي إلى ١٠٠٪، عملت الدولة على التوسع في إتاحة المدارس خاصةً في المناطق المحرومة، فضلاً عن مدارس الدمج، وللنهوض بالتعليم في المرحلة الإعدادية عملت الدولة على توفير قوة تدريسية مدربة وكافية، وعلى درجة عالية من المهنية بما يضمن التنمية الشاملة للطلاب في المرحلة الإعدادية، والتركيز على المدرسة لتصبح محور إصلاح، وتحسين حقيقي لتحصيل الطلاب، ورفع مستوى تعلمهم، وخاصة في اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى إجادة إحدى اللغات الأجنبية، وإتاحة فرصة تعليمية جيدة داعمة للتعلم، وغير مرتفعة الكثافة.

وعلى صعيد النهوض بالتعليم الثانوي وإتاحته للجميع تعمل الدولة، من خلال الخطة الاستراتيجية للتعليم، على استيعاب الراغبين المؤهلين من خريجي

التعليم الإعدادي، واستيفاء الاحتياجات البشرية اللازمة للتعليم الإلزامي، وتدعيم قدرات المعلمين والقيادات المدرسية وكوادر التوجيه الفني في تطبيق منظومة تحديث التعليم الثانوي، وتطوير نظام الإدارة والمتابعة والتقويم، بما يضمن انضباط سير العملية التعليمية، وتحسين جودة الحياة المدرسية.

وفيما يتعلق بتعزيز إتاحة التعليم الفني، فقد انتهجت الدولة المصرية رؤية استراتيجية شاملة ومتكاملة لتحقيق ذلك وفق أحدث النظم والبرامج العالمية المتعارف عليها، وتهدف إلى زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين في الإعدادية الحاصلين على مجموع أعلى من ٨٥٪، وأيضًا زيادة نسبة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصهم، وزيادة نسبة مؤسسات التعليم الفني والمهني القائمة على الشراكة مع شركاء التنمية وأصحاب الأعمال.

وأعلن السيد رئيس الجمهورية عام ٢٠١٩ عاماً للتعليم، ووضع خريطة واضحة واستراتيجية شاملة لوضع التعليم في مكانته، باعتباره الجناح الثاني بعد الصحة لمنظومة بناء الإنسان المصري، وتضمنت استراتيجية الدولة لتطوير المناهج والارتقاء بجودة المنظومة التعليمية، أربعة محاور رئيسة وهي: تطوير نظام التعليم، وتعديل نظام الثانوية العامة، وفتح المدارس اليابانية، والمدارس التكنولوجية للتعليم الفني.

كما حرصت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية على دعم المعلمين وتحسين الأحوال المادية والمعيشية لهم ورفع كفاءتهم وتدريبهم على أحدث الأساليب التعليمية بما يمكنهم من أداء أدوارهم على نحو أفضل.

وعلى مدار السنوات الماضية، أولت الدولة اهتمامًا خاصًّا لتعليم ذوي الهمم، وإدماجهم بالعملية التعليمية، بما يتسق مع قانون حقوق الأشخاص ذوي الهمم رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨، والذي يهدف إلى حمايتهم، وتمتعهم تمتعًا كاملًا بجميع حقوق الإنسان ومن بينها الحق في التعليم على قدم المساواة مع الآخرين، وإعلان السيد رئيس الجمهورية عام ٢٠١٨ عاماً لذوي الإعاقة، وإنشاء المجلس القومي لذوي الإعاقة، ووضع الإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٢٦-٢٠٣١.

وتؤكد السردية أن العمالة المدربة والماهرة هي أهم عامل من عوامل الإنتاج وأحد أهم مدخلات عملية التصنيع؛ فالنمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على مستوى المهارات والكفاءات المتاحة في سوق العمل. والتنمية لا يمكن أن تتحقق دون وجود عنصر بشري فاعل ومنتج. ومن ثم، يُعد رأس المال البشري أحد الأصول الأساسية لأي اقتصاد، وإذا كان الهدف الاستراتيجي لأي دولة هو تحقيق نمو احتوائي مستدام وشامل للجميع، فإن هذا النمو لا بد أن يضمن المساهمة العادلة لكافة أفراد المجتمع ليس فقط في جني ثمار هذا النمو، وإنما في صناعة النمو ذاته، ويُعني ذلك، ضرورة مشاركة كافة فئات المجتمع في عملية التنمية من حيث المساهمة في العمل، فالعمل كما ذُكر أعلاه، هو حق أصيل لكل فرد في المجتمع.

تبرز أهمية تعزيز جهود الدولة في مجال إتاحة وتحسين جودة وتنافسية التعليم، لأثر ذلك الإيجابي على تحسين معدلات الإنتاجية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وخفض معدلات الفقر، خاصةً بالنظر إلى أن نسبة الفقر بين الأطفال (٠-١٤ سنة) تبلغ ٤٠٪ (عام ٢٠٢١)، كما أن هناك علاقة طردية بين «تعليم الفرد» و «مستوى معيشته» حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم، حيث أن أكثر من ثلث الأميين فقراء، وعلى النقيض ٤٪ فقط من الفقراء حاصلين على التعليم الجامعي فأكثر [شكل رقم (٣٨)].

شكل ٣٨ نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية

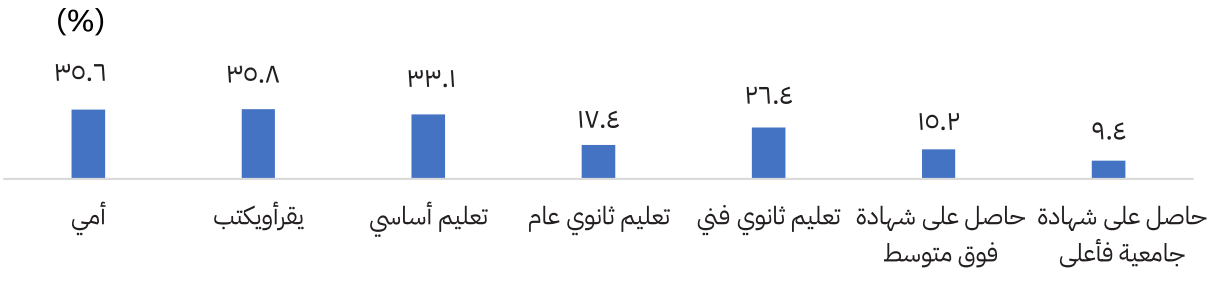

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الفقر، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩/٢٠٢٠.

مواصلة تفعيل الإطار القانوني والتشريعي الداعم للتعليم قبل الجامعي:

أكد الدستور المصري (٢٠١٤) وتعديلاته (٢٠١٩)، في بعض مواده (١٩، ٢٠، ٢١، ٨٠، ٢٣٨) أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية.

كما أكد أن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

ونصت المادة (٢٠) على أن «تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل».

وأشارت المادة (٨٠) إلى «لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي، كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر».

وبخصوص التعليم الجامعي، نصت المادة (٢١) على أن «تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية».

كما نصت المادة (٢٣٨) أن «تضمن الدولة تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى من معدلات الإنفاق الحكومي على التعليم والتعليم العالي والصحة والبحث العلمي تدريجياً، وتلتزم به كاملاً في موازنة الدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧».

كما يُنظم القانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، العملية التعليمية في مصر، والذي يتضمن إنشاء مجلس أعلى للتعليم قبل الجامعي برئاسة وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، يتولى مسؤولية رسم خطط وبرامج التعليم، كما يؤكد القانون على أن التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان، وأن التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلتزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه وذلك على مدى تسع سنوات دراسية.

وأشار القانون إلى أن مرحلة التعليم الثانوي تهدف إلى إعداد الطلاب للحياة جنباً إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي والجامعي, أو المشاركة في الحياة العامة, والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية، وتكون الدراسة ثلاث سنوات دراسية، وفيما يخص التعليم الفني، أشار القانون إلى أنه يهدف إلى إعداد فئة «الفني» في مجالات الصناعة، والزراعة، والتجارة، والإدارة، والخدمات، وتنمية الملكات الفنية لدى الدارسين.

وجاء القانون رقم (١٦٩) لسنة ٢٠٢٥ ليضيف التعليم الفني والتقني «الثانوي التكنولوجي» أو البكالوريا، ونص على أن تكون مدة الدراسة خمس سنوات للتعليم التكنولوجي المتقدم، وسنة واحدة أو سنتين للتعليم الثانوي المهني، مشيراً إلى أن يكون نظام البكالوريا نظاماً اختيارياً مجانياً يتقدم إليه من كان حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي، ولا يجوز التحويل منه أو إليه من أنظمة التعليم الثانوي الأخرى أثناء سنوات الدراسة.

كما يلعب قطاع التعليم دوراً محورياً في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال:

«البعد الاقتصادي»:

- ربط مناهج التعليم باحتياجات سوق العمل، وإعداد متعلم ومتدرب قادر على التفكير ومتمكن فنيًا وتكنولوجيًا، حتى يساهم بشكل فعال في الأنشطة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية.
- تحسين العملية التعليمية لتكون محفزة على الإبداع والابتكار وريادة الأعمال مع إدخال التكنولوجيا كعنصر تعليمي أساسي، مما يؤدي في النهاية إلى التنمية البشرية، وينعكس إيجابيًا على الاقتصاد.

«البعد الاجتماعي»:

- التوسع في التحول نحو التعليم الأخضر والمدارس الخضراء.
- تفعيل المشاركة المجتمعية في التوعية بمنظومة النظافة العامة والنهوض بها، من خلال المؤسسات التعليمية، للعمل معًا بشكل متجانس.
- دمج التثقيف بشأن المناخ في تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة.
- إعداد مناهج دراسية مستجيبة للمناخ وللبيئة، بما يضمن اكتساب قيم ومبادئ التنمية المستدامة لدى الطلاب من الأطفال والنشء والشباب، في المراحل التعليمية المختلفة.
- إشراك جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص فيما يتعلق بتخضير مبادرات التعليم.

«البعد البيئي»:

- تفعيل المشاركة المجتمعية في التوعية بمنظومة النظافة العامة والنهوض بها، من خلال المؤسسات التعليمية، للعمل معًا بشكل متجانس.
- دمج التثقيف بشأن المناخ في تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة.
- إعداد مناهج دراسية مستجيبة للمناخ وللبيئة، بما يضمن اكتساب قيم ومبادئ التنمية المستدامة لدى الطلاب من الأطفال والنشء والشباب، في المراحل التعليمية المختلفة.
- إشراك جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص فيما يتعلق بتخضير مبادرات التعليم.

توفير التمويل المناسب لتطوير منظومة التعليم:

تبرز أهمية توفير التمويل المناسب للارتقاء بمنظومة التعليم في مصر وتحقيق تنافسية وجودة مخرجاتها، وذلك بزيادة نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للتعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للوصول للمعدلات العالمية.

إتاحة الخدمات التعليمية في مرحلة رياض الأطفال:

تؤكد السردية أن مرحلة الطفولة المبكرة تُعتبر واحدة من أهم المراحل في عمر الإنسان، نظراً للصلة الوثيقة بين تلك المرحلة وبين تكوين شخصية الفرد بدنياً ونفسياً واجتماعياً، بالإضافة إلى تأثيرها على دوره الحياتي والمستقبلي، من هنا تأتي تنمية الطفولة المبكرة على رأس أولويات الحكومة المصرية بهدف تحقيق التنمية البشرية والنمو الاقتصادي المستدام، خاصةً بالنظر للعائد التنموي المرتفع للاستثمار في التعليم في مرحلة رياض الأطفال، حيث تشير التقديرات إلى أن كل ١ دولار استثمار في التعليم في هذه المرحلة ينتج عنه عائد من ٤٠-٦٠ دولار مكاسب يجنيها الطفل طوال حياته.

وتؤكد الدولة أهمية «**الاستثمار المبكر والفعال**» في الطفولة بما يشمل «ضمان التغذية السليمة، والرعاية الصحية المبكرة، وتنمية المهارات المعرفية والاجتماعية» وذلك خلال أول ١٠٠٠ يوم من حياة الطفل والتي تعد فترة حاسمة تشكل حجر الأساس للنمو العقلي والجسدي السليم، كما أن العامل الأكبر الذي يؤثر على الساعات التي تقضيها النساء في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر يتمثل في «وجود طفل دون سن الثالثة أو طفل في سن من ٣ إلى ٥ سنوات في الأسرة».

كما أن الاستثمار في رأس المال البشري يتطلب سياسات تعمل على تطوير وحماية صحة وتعليم ومهارات

الأطفال، وسياسات أخرى تعمل أيضاً على تسهيل الاستغلال الأمثل لقدراتهم ومن ثم زيادة المهارات والإنتاجية عند الدخول لسوق العمل، حيث أن بناء رأس المال البشري يحدث بشكل تراكمي، ويبنى على نتاج كافة المراحل العمرية، فالتعليم المبكر والتغذية السليمة للأطفال والنمو النفسي السليم يُعد بمثابة الأساس السليم لتعزيز القدرة على التعلم في سنوات الدراسة، والتي من خلالها يحصل الطلاب على مهارات القراءة والحساب والتفكير النقدي والمهارات الاجتماعية، وكل هذه المهارات مطلوبة بشكل كبير للحصول على الخبرة الفنية والاعتماد على النفس في التعلم خلال مرحلة التعليم الجامعي أو عند الالتحاق بسوق العمل.

وفي ضوء ذلك تؤكد الدولة أهمية التوسع في توفير خيارات عالية الجودة لرعاية الأطفال وبأسعار ميسورة للنساء وتفعيل دور القطاع الخاص (بما يتسق مع سياسة ملكية الدولة) والمجتمع المدني في ذلك لزيادة معدل القيد برياض الأطفال من ١٧,٣٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٢٠٪ عام ٢٠٣٠ بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (خاصةً الإسكندرية والسويس وسوهاج والإسماعيلية والقليوبية)، وذلك للوصول إلى المعدلات العالمية المقبولة (تركيا: ٥٨٪)، بالتأكيد على أهمية توفير مناهج متطورة تعمل على بناء فكر وثقافة وتنمية مواهب الطفل.

تحفيز القطاع الخاص على تقديم خدمات رعاية الطفولة والتعليم المبكر:

أظهرت مُؤشّرات التعليم، تحسّن مُستويات الخدمة التعليميّة المُقدّمة للأطفال في الفئة العُمريّة (٤ – ٦ سنوات)، حيث أبرزت توسّع الدولة في إنشاء رياض الأطفال، وحث الأهالي على إلحاق أطفالهم بها، وبخاصة من خلال التحويلات النقديّة المشروطة لبرنامج تكافُل وكرامة. وقد كشفت البحوث الميدانيّة التي أُجريَت في هذا الخصوص عن وجود ارتباط قوي بين التغذية السليمة والتعليم المُبكّر الجيّد للأطفال وبين النُضج الفكري والنفسي لهم وقُدرتهم على إطلاق ملكاتهم الفكريّة والإبداعيّة بعد تخطّي مرحلة الطفولة والدخول في طور الشباب. وأفادت هذه البحوث أهميّة هذين العاملين في تطوير وظائف الإدراك الحسّي، وكذلك مُساهمة الحماية من الأمراض المُعدية وتبِعات الفقر مع التعليم الجيّد المُبكّر برياض الأطفال في تحسين مُستوى التحصيل الدراسي في المراحل العُمريّة اللاحقة.

تؤكد السردية وجود فرص للاستثمارات الاجتماعية تدل على أهمية التوسع في الاستثمار في قطاع «رعاية الطفولة المبكرة» في مصر، فعلى المدي القصير (٢-٣ سنوات)، يقدر حجم هذه الفرص الاستثمارية في الأماكن الإضافية المطلوبة بحوالي ٢.٢ مليون مكان وقيمة استثمارات مطلوبة ما يقرب من حوالي ١٨ مليار جنيه، وهو ما يوفر ٤٥٩ ألف فرصة عمل، وعلى المدى الطويل (١٠ سنوات)، تقدر فرص الاستثمار في الأماكن الإضافية المطلوبة بما يقرب من ٩ مليون مكان بقيمة استثمارات مطلوبة ما يقرب من ٢٨٣ مليار جنيه، وذلك بما يساعد على زيادة معدل القيد برياض الأطفال من ١٧,٣٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٢٠٪ عام ٢٠٣٠ وذلك في ضوء استفادة القطاع الخاص من الفرص الاستثمارية المتوفرة في هذه الخدمات.

وتتبنى السردية مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها دعم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في مصر:

- تعزيز الشراكات والتحالفات مع شركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مجال إنشاء مراكز تنمية الطفولة المبكرة والحضانات، وذلك لسد العجز بين العرض والطلب المقدر بحوالي ٣٢٪ (٢٠٢٣/٢٢).
- مواصلة جهود تيسير شروط تراخيص الحضانات وتوسيع مُشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني خاصةً في المناطق الريفية والأكثر احتياجاً.
- الترخيص للمدارس الخاصة بفتح وتشغيل فصول تعليم لمرحلة الطفولة المبكرة والتوسع فيها.
- تعزيز قدرات العاملين بالحضانات لضمان جودة البرامج المقدمة للأطفال.
- بذل مزيد من التوعية لتغيير القيم الاجتماعية التقليدية التي لا تزال ترى في الرعاية المنزلية بديلاً كافياً عن التعليم المبكر النظامي.
- تصميم قاعدة بيانات متكاملة عن كافة الحضانات المسجلة والحضانات التي تعتمد وتطبق المعايير الوطنية للجودة.
- توفير مراكز تنمية طفولة مبكرة متنقلة فاعلة لخدمة المناطق المحرومة كآلية انتقالية لحين توفير الرعاية المؤسسية لخدمات الحضانة ورياض الأطفال، وعدد المستفيدين منها.
- تصميم موسوعة ثقافية لتنمية الطفولة المبكرة مصممة بأسلوب عصري ومنخفضة التكلفة.
- إنشاء مدونة سلوك أخلاقي مفعلة للعاملين في مجال الإعلام لتنمية الطفولة المبكرة.
- إنشاء نظام معلوماتي خاص بالطفولة المبكرة بوزارة الصحة والسكان مع ربطه بالمصادر الأخرى للبيانات الصحية كالمسح السكاني الصحي، وربطه أيضاً بأهداف التنمية المستدامة.
- تصميم اختبارات معينة تعد من قبل متخصصين تكشف عن مدي الإبداع والتميز بين الأطفال في مرحلة رياض الأطفال، وعدد الأطفال الذين صنفوا طبقاً لها أنهم مبدعين.
- تطوير مناهج رياض الأطفال «وربطها مع مرحلة الحضانة لدعم تضمين مكونات التربية الإيجابية في برامج التربية لخفض مستويات العنف في نطاق الأسرة/ المجتمع.

رفع معدلات القيد في مرحلة التعليم قبل الابتدائي:

رفع معدلات القيد الإجمالي للأطفال (ما قبل الابتدائي) في الشريحة العمرية ٤-٦ سنوات لتصل إلى ٣٥٪ عام ٢٠٣٠ مقارنة بنسبة بلغت عام ٢٠٢٥ نسبة ٢٢,٨٪، من خلال التوسع في عدد فصول رياض الأطفال بالمدارس، وزيادة نسبة القاعات المعتمدة من الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، وضمان حصول النسبة الأكبر من الأطفال على وجبات التغذية المدرسية. وفي هذا السياق، من المستهدف مضاعفة نسبة الطلاب الملتحقين بفصول ما قبل الابتدائي من جملة عدد الطلاب البالغة ٤,٩٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ [شكل رقم (٣٩)].

شكل ٣٩ تطور معدل القيد الإجمالي في التعليم ما قبل الابتدائي

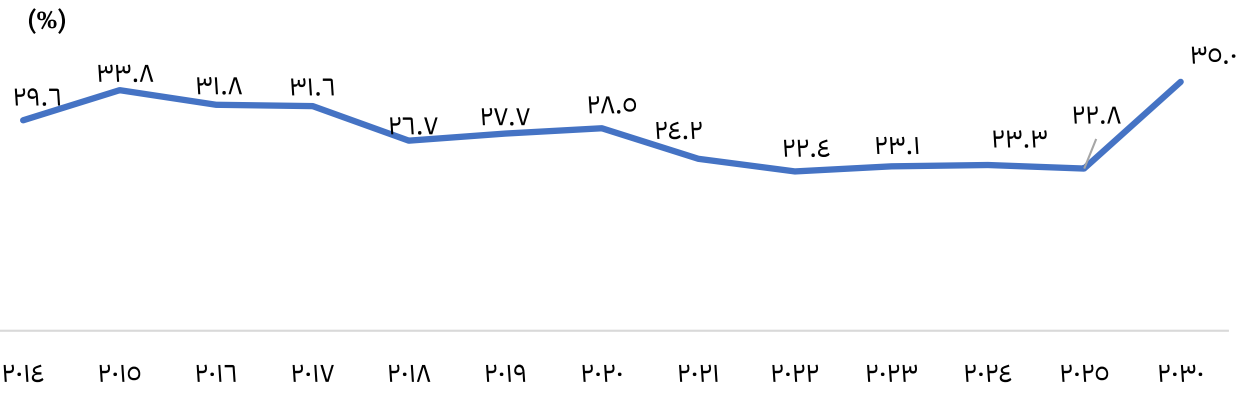

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

من المؤكد أن زيادة معدلات القيد بمرحلة ما قبل الابتدائي سيعمل على زيادة عدد سنوات الدراسة الفعلي، وبما يمكن من تحسين تنافسية وتقييم مصر في مؤشر التنمية البشرية العالمي، ويتكامل مع ذلك جهود خفض نسب التسرب من التعليم، وزيادة معدل إتمام الدراسة والذي ارتفع في مرحلة التعليم الإعدادي من ٧٦٪ (٢٠٢٠/١٩) إلى ٨٣,٧٪ عام ٢٠٢٢/٢١، وفي مرحلة التعليم الثانوي ارتفع من نسبة ٥٧,٢٪ إلى ٦٠,٧٪ خلال ذات الفترة (يبلغ في تركيا ٩٢٪وفي تونس ٨٠٪). وتستهدف السردية في هذا السياق، زيادة معدل إتمام الدراسة ليصل إلى ٩٧٪ في مرحلة التعليم الإعدادي وإلى ٩٠,٣٪ في مرحلة التعليم الثانوي.

وتؤكد السردية في هذا السياق، على ضرورة الاهتمام بجودة العملية التعليمية وزيادة مستويات تحصيل الطلاب، حيث أنه وفق مؤشر رأس المال البشري البالغ ٠,٤٩ في مصر عام ٢٠٢٠، يعني ذلك أنه من المتوقع أن يكمل الطالب ١١,٤ سنة دراسية بحلول سن الثامنة عشرة، إلا أن هذه السنوات تعادل فعلياً ٦,٥ سنة فقط عند تصحيحها بمراعاة مستوى التحصيل الفعلي للطلاب.

فعلاوة على ظاهرة التسرّب من التعليم، تعزُف شريحة كبيرة من الطُلاب عن الانتظام في الحضور المدرسي، اعتمادًا على الدروس الخصوصيّة أو الاشتراك في قاعات التدريس الخاصة (المراكز التعليميّة)، مع عدم الالتزام بالكُتُب المدرسيّة الحكوميّة، مما يُولّد تناقُضًا غريبًا بين ظاهرة ارتفاع كثافة الفصول من ناحية، وانخفاض أعداد الطلاب المُتواجدين بالفعل في المدارس، من ناحية أخرى. والظاهرة الأولى المُعبّرة عن الازدحام الطُلابي، مدلُولها انخفاض الكفاءة التحصيليّة للطلاب، والظاهرة الثانية، تعكِس هدر الأصول الرأسماليّة للمدارس، من حيث عدم استغلال الطاقات الكاملة للمُنشآت والمرافق المدرسيّة، فضلًا عن عدم الالتزام بالحضور المُنتظِم للمدرسة والقيام بتنفيذ الواجبات والتكليفات والاختبارات المطلوبة كشرط أساسي للحصول على شهادات إتمام الدراسة، ومن شأن التداعيّات السلبيّة سالِفة الذِكر، استمرار الفجوة بين سنوات الدراسة المُتوقّعة ومُتوسّط سنوات الدراسة الفعليّة [جدول رقم (٦)].

جدول ٦ الفجوة بين سنوات الدراسة المُتوقّعة وسنوات الدراسة الفعليّة

السنوات	الدراسية المُتوقّعة	الدراسة الفعليّة
٢٠٠٥	١١,٥	٣,٥
٢٠١٥	١٣	٥,٦
٢٠١٩	١٣,٣	٧,١
٢٠٢٠	١٣,٨	٧,٤
٢٠٢١	١٣,٨	٩,٦
٢٠٢٢	١٢,٩	٩,٨
٢٠٢٣	١٣,١	١٠,٠

المصدر: برنامج الأمم المُتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشريّة ٢٠٢٥.

إتاحة وضمان جودة وتنافسية الخدمات التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي:

عنيَت الدولة بتخصيص الموارد اللازمة لتخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات الرامية لتحسين إتاحة الخدمات التعليميّة والارتقاء بجودتها، وتطبيق تقنيّات التعليم الحديثة لرفع كفاءة وجدارة مُخرجات العمليّة التعليميّة، وتهيئة السُبُل لخلق جيل جديد من الشباب يحظى بتعليم أفضل.

وفي هذا السياق، سيتم مواصلة جهود الدولة المبذولة لخفض التسرب من التعليم وزيادة معدل القيد خاصةً في المناطق الريفية وبين الإناث، حيث تكشف البيانات عن زيادة مُعدل الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية بنسبة ٣,٥ نقاط مئوية بين عامي ٢٠١٥/١٤ و٢٠٢٥/٢٤ وارتفع معدل الانتقال عام ٢٠٢٥/٢٤ ليصل بين الإناث إلى ٩٨,٦٪ مقارنةً بالذكور بنسبة ٩٨,٥٪ ويأتي ذلك كثمرة لجهود الدولة في مجال تشجيع تعليم الفتيات على التعلم [شكل رقم (٤٠) ورقم (٤١)].

شكل ٤٠ تطور معدل الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية

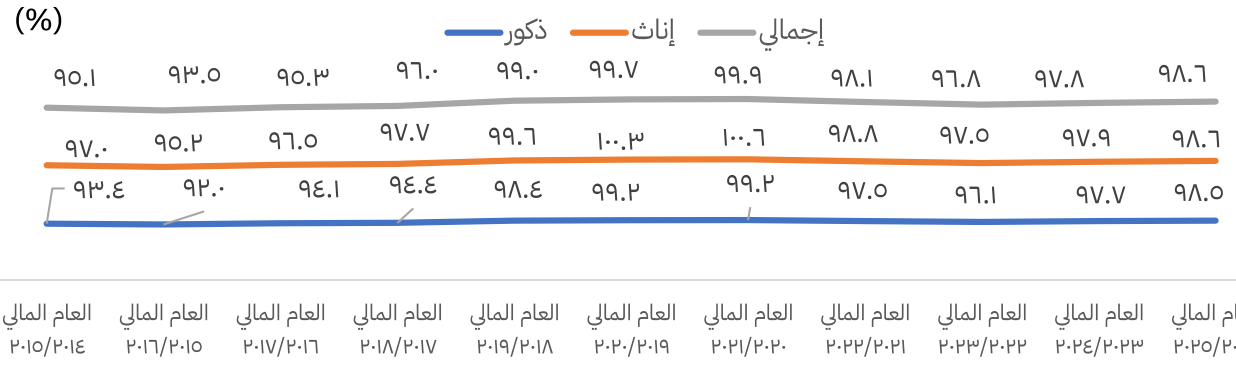

المصدر: كـتاب الاحصاء السنوي، وزارة التربية والتعليم.

شكل٤١ تطور معدل الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى الثانوية

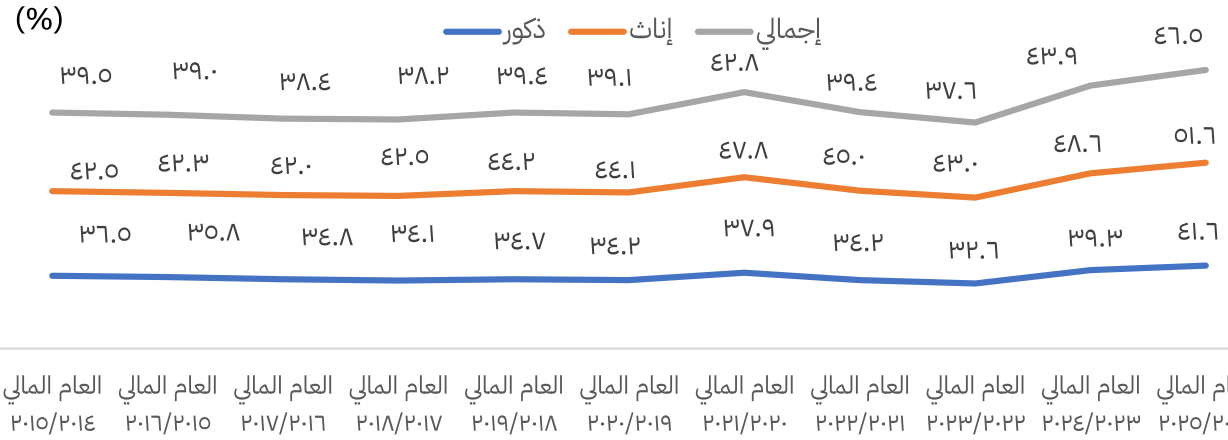

المصدر: كـتاب الاحصاء السنوي، وزارة التربية والتعليم.

- **تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية:**

لابد من تحسين جودة الخدمات التعليمية في المدارس، لزيادة درجة ثقة المواطنين في فعالية المنظومة التعليمية، وتخفيف الأثر المالي للتعليم على مستوى معيشة الأسر الفقيرة، خاصةً في ضوء أن الإنفاق على التعليم يستحوذ على نسبة ٥,٧٪ من إنفاق الأسرة في مصر (وفق نتائج مسح الدخل والإنفاق لعام ٢٠٢٠/١٩)، كما أن نسبة ٢٨,٣٪ من نفقات الأسر على التعليم توجه للدروس الخصوصية ومجموعات التقوية وتبلغ النسبة أعلاها في الريف لتصل إلى ٣٦٪، كما أن ٨٠٪ من طلاب الثانوية العامة يعتمدون على الدروس الخصوصية وتبلغ النسبة ٥٦٪ في مرحلة التعليم الابتدائي، ويتطلب ذلك ما يلي:

- ترسيخ المهارات التأسيسية في مجالي القراءة والكتابة والحساب، حيث أن التصدي لفقر التعلم يعد أولوية قصوى باعتباره ركيزة أساسية لاكتساب المهارات المستقبلية ومواكبة التغيرات المتسارعة في سوق العمل، وذلك من خلال وضع مناهج مبسطة وتقديم دورات تدريبية للمعلمين وتقديم حوافز لهم ترتبط بتحسين درجة التحصيل العلمي للطلاب، وفي هذا المجال تم تنفيذ البرنامج الوطني لتنمية مهارات القراءة والكتابة ٢٠٢٥-٢٠٢٧ للطلاب الضعاف بالصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية، واستهداف أن يتم خفض نسبة الطلاب غير القادرين على القراءة والكتابة والحساب (في سنة العاشرة) بنسبة ٥٠٪ عام ٢٠٣٠.

- الجدير بالذكر في هذا السياق، انخفاض مؤشر «فقر التعلم» في مصر بنسبة ٢٠٪ خلال خمس سنوات، فقد تحسن أداء مصر في التقييمات الدولية مثل PIRLS (بلغ ٣٧٨ درجة عام ٢٠٢١)، ورغم ذلك تظل مستويات التعلم في مصر أقل من إمكانات الدول المناظرة ذات الدخل المتوسط، وفيما يخص فجوات التعلم يُقدر مؤشر رأس المال البشري الصادر عن البنك الدولي أن الطلاب يفقدون ٥ سنوات دراسية بسبب ضعف مخرجات التعلم (٢٠٢٠)، كما أن طالبة من كل ٥ طالبات فقيرات لا تتمكن من الوصول للتعليم الثانوي، كما أن نصف المتسربات من التعليم يرجع السبب الرئيسي لتسربهن إلى الزواج المبكر. وفي ضوء ذلك، فإن الاستثمار في جودة التعليم سيعمل بشكل كبير في زيادة عائد التعليم خاصةً لدى الإناث في المناطق الريفية والأسر متواضعة الدخل.

- زيادة نسبة الطلاب في نهاية مرحلة التعليم الأساسي الذين يحققون متطلبات الحد الأدنى لمهارات مادة الرياضيات لتصل إلى ٥٨٪ مقارنةً بنسبة ٤٤,٦٪ (٢٠٢١)، وزيادة درجة مصر في اختبارات TIMSS إلى ٤٥٠ درجة في مادة الرياضيات عام ٢٠٣٠ وفي مادة العلوم إلى ٤٢٥ درجة بنسبة تحسن ٩٪ مُقارنة بدرجات بلغت في الأردن ٤٢٨ و٤٥٤ على التوالي، وبما يؤدي إلى تمكين الطلاب من إتقان المهارات الأساسية من خلال خطط تدريسية مُصممة حسب الاحتياجات الفعلية ودورات تدريبية قصيرة للمعلمين وتقديم حوافز مرتبطة بمعدلات الأداء، فضلاً عن التوسع في الاعتماد على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التعليم وتعزيز مهارات الطلاب، وبما يعمل على زيادة عدد ساعات التعلم، والاستغلال الأمثل للبنية التقنية التي وفرتها الدولة فيما يخص توفير أجهزت التابلت وخدمات الإنترنت من خلال تصميم بيئات تعلم ذكية تستجيب لاحتياجات الطلاب الفردية وتعزز دور المعلم وبما يفتح آفاقاً أوسع لتحسين رأس المال البشري.

- زيادة نسبة المدارس الحكومية الحاصلة على الاعتماد والجودة من ١٢٪ (٢٠٢٣/٢٢) إلى ما لا يقل عن ٣٠٪ عام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، توجد أهمية لتطوير منظومة الاعتماد والجودة وتوحيد المعايير المطبقة على المدارس الحكومية والخاصة والمجتمعية، وتوفير المنصات الالكترونية لتسهيل الحصول على مؤشرات الجودة بشكل دوري منتظم، وتقديم مزيد من الدعم والتطوير للمدارس ذات الإمكانيات الأقل، وتعزيز قدرات المعلمين بها، وتفعيل دور المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي في تنفيذ التقييمات الدورية.

- تحفيز الابتكار لدى الطلاب، وتشجيعهم على تطوير أفكار مبتكرة، من خلال تنظيم المسابقات في مجال الذكاء الاصطناعي لتمكينهم من فهم التطبيقات العملية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يعزز اهتمامهم وتفانيهم في هذا المجال.

- إعداد برامج توعية بالذكاء الاصطناعي في المدارس، حيث تدمج مصر الذكاء الاصطناعي ضمن المناهج الدراسية المدرسية، مع التركيز على المعرفة النظرية والتطبيقات العملية، مما يتيح للطلاب التفاعل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال البرمجة وتصميم المشاريع، وبالتالي تعزيز اهتماماتهم بالعلوم والتكنولوجيا وتنمية مهاراتهم الابتكارية. الجدير بالذكر في هذا السياق، إطلاق مبادرة رائدة بالتعاون مع اليابان عام ٢٠٢٥ لتقديم تعليم الترميز والذكاء الاصطناعي لطلاب الصف العاشر، تستهدف ٧٥٠ ألف طالب، ويتلقى الطلاب من خلالها دروساً في الترميز أربع مرات أسبوعياً، ولضمان التنفيذ الفعلي، تم زيادة الساعات الدراسية لاستيعاب المادة الجديدة، وتوفير الأجهزة اللوحية (التابلت) لمعلمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدريب مباشر للمعلمين من خبراء يابانيين، كما تم إدراج تطبيقات الذكاء الاصطناعي ضمن مناهج الصف الأول والثاني الثانوي بدء من العام الدراسي الحالي ٢٠٢٥/٢٦، وذلك في إطار رؤية الدولة للتحول الرقمي وتطوير التعليم وتلبية متطلبات سوق العمل، كما قام عدد (٢٣٦) ألف طالب بالانتهاء من إتمام المحتوي التدريبي علي منصة البرمجة والذكاء الاصطناعي اليابانية (كيريو).

شكل ٤٢ تطور درجة مصر في اختبارات الـTIMSS في مادة الرياضيات والعلوم (Grade 8)

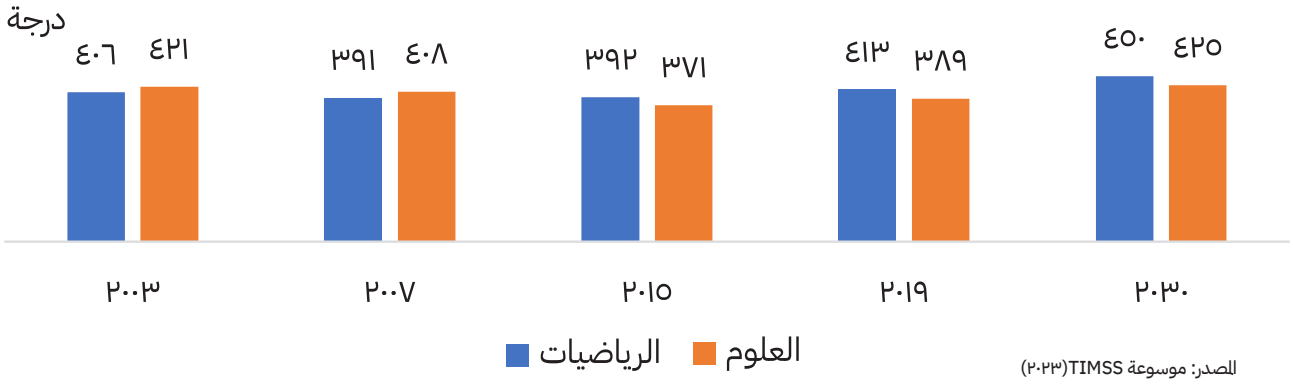

المصدر: موسوعة TIMSS(٢٠٢٣)

شكل ٤٣ معدل رضا المواطنين عن الخدمات التعليمية في مصر

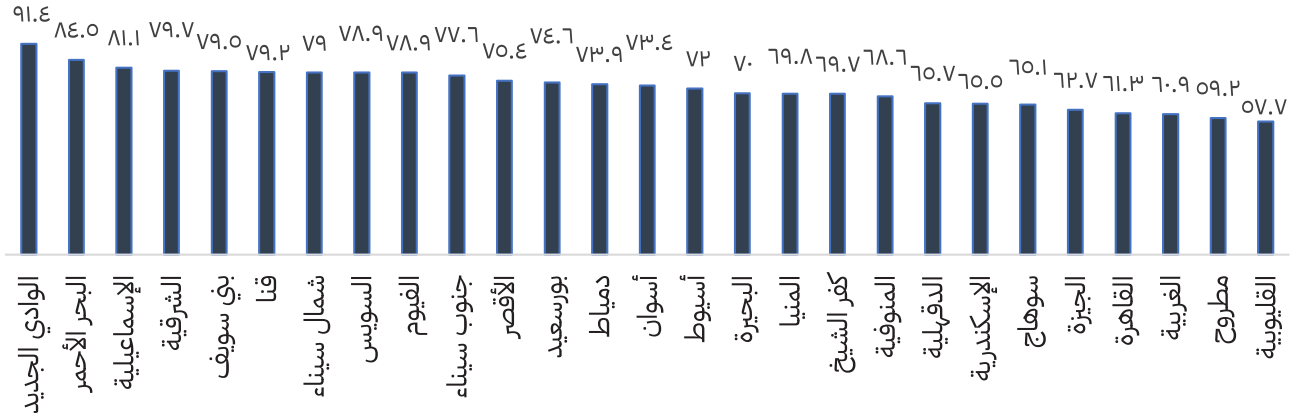

المصدر: «مؤشر تقييم الخدمات الحكومية»، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.

- مواصلة تحسين مؤشرات «رضا المواطنين عن الخدمات التعليمية» من ٦٩٪ (٢٠٢٣) إلى ما لا يقل عن ٧٥٪ عام ٢٠٣٠ بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (القليوبية، مطروح، الغربية، القاهرة، الجيزة، سوهاج)، وبحيث يتم توجيه الإدارات التعليمية في هذه المحافظات على معالجة أسباب ضعف مستوى رضا المواطنين [شكل رقم (٤٣)].

وفي ضوء الجهود المبذولة لضمان جودة مخرجات العملية التعليمية، تجدر الإشارة إلى القيام بمراجعة شاملة للساعات الدراسية، والتي نتج عنها زيادة إجمالي وقت التدريس من ٢٣ أسبوع إلى ٣١ أسبوع لكل عام أكاديمي، كما تم زيادة عدد الأيام الأكاديمية من ١١٦ يوم إلى ١٧٤ يوم خلال العام الأكاديمي ٢٠٢٦/٢٥، ومن المخطط الوصول إلى ١٨٥ يوم عام ٢٠٢٧/٢٦، وهو ما يعمل على زيادة فرص التعلم وتغطية المناهج الدراسية والصرامة الأكاديمية بما يضمن توافق نظام التعليم مع المعايير العالمية.

واتصالاً بذلك، ولمعالجة مشكلة انخفاض معدلات الحضور، تم تطبيق نظام صارم لمراقبة الحضور بشكل يومي، ويتم العمل حالياً على تطوير منصات حضور رقمية لتطبيقها في كافة المدارس، كما تم تعزيز نظام المتابعة والمراقبة والزيارات المدرسية غير المعلنة للتحقق من سجلات الحضور، كما تم دمج الحضور في الدرجات بنسبة ١٠٪ ضمن منظومة التقييم، ولتحسين البنية التحتية المدرسية تم إضافة ٥٤ ألف مقعد جديد، ونتيجة لذلك زادت معدلات الحضور من متوسط ٩٪ إلى ٨٥٪ عام ٢٠٢٤ و٨٧٪ عام ٢٠٢٥.

كما تم إنشاء وحدة ضمان الجودة بوزارة التربية والتعليم والتعلم الفني، بحيث تقوم بدعم المدارس في ضمان أن تلبي الخدمات التعليمية معايير التعلم الوطنية.

إتاحة خدمات التعليم قبل الجامعي للجميع:

استكمالًا لجهود «خفض كثافة الفصول في المدارس» تم حل مشكلة ارتفاع كثافة الفصول وزيادة أعداد الفصول الدراسية ،وتم الانتهاء من بناء عدد ١٥٠ ألف فصل في آخر عشر سنوات، ويتم بناء الفصول الجديدة أو إحلالها وتجديها بمعدل من ١٣ – ١٥ ألف فصل سنوياً، وكذا تم الاعتماد على أساليب مبتكرة إضافية لخفض كثافة الفصول في المدارس منها الاستغلال الأمثل للقاعات الدراسية والفراغات بالمدارس، وبما يعمل على خفض معدلات الكثافة من ٤٠ طالباً/ الفصل (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٣٠ طالباً عام ٢٠٣٠، بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية خاصة مرحلة التعليم الابتدائي، والمحافظات ذات الكثافات الأعلى مثل : «الجيزة، أسيوط، المنيا، سوهاج، الفيوم، القاهرة، قنا، بني سويف، القليوبية» [شكل رقم (٤٤)].

وتُظهِر البيانات الارتفاع المُطرد في مُتوسّط كثافة الفصول، خلال السنوات الماضية وهذه مُعضلة أساسيّة، وتُمثّل تحديًا قويًا أمام تطوير المنظومة التعليميّة نظرًا للعوامل الآتية:

- عدم توفّر مساحات كافية من الأراضي في المُحافظات مُكتظّة السُكّان التي يُمكن تخصيصها لبناء مدارس جديدة، مع تفضيل مُلاك الأراضي الخاصة استخدامها لأغراض أخرى، ولأنشطة اقتصاديّة تكون أكثر ربحًا.
- التزايُد المُتواصل في الطلب المدرسي والذي يُناهِز ٤٪ سنويًا في ظل تنامي الأعداد السُكّانيّة وتزايُد وعي الأسرة المصريّة بأهميّة التعليم كضرورة حتميّة في منظومة بناء الإنسان المصري، وبالتالي صعوبة مُواصلة الأعمال الإنشائيّة للمدارس بذات الوتيرة.

واتصالًا بذلك، يتعيّن زيادة أعداد الفصول بما يُراعي التوزيع المُتكافئ لها بما يتناسب مع الأعداد الطُلابيّة في مُختلف المراحل التعليميّة بالمُحافظات المُختلفة، والتوسّع في إتاحة الخدمات التعليميّة في المُحافظات الأقل حظًّا، وتوفير مزيدٍ من الأراضي لإقامة المُنشآت المدرسيّة وتحقيق الاستغلال الأمثل للفصول الدراسيّة والفراغات بالمدارس لخفض الكثافة، مع تشجيع القطاع الخاص على مزيدٍ من المُشاركة في بناء المدارس والإدارة والتشغيل، فرغم توسّع الدولة في إنشاء المدارس والفصول إلا أن الطلب مازال مُتزايدًا، مما يفرض أعباءً كبيرة على الدولة في تدبير المُخصّصات الماليّة المطلوبة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الجهود التي بُذلت لمعالجة مشكلة كثافة الفصول الدراسية والتي اعتمدت على تطبيق آليات مبتكرة قائمة على البيانات وفعالة من حيث الموارد وحققت تأثيراً أسرع وأكثر استدامة، والتي شملت «رسم خرائط للمساحات التعليمية الحالية داخل المدارس، وزيادة الأسبوع الدراسي إلى ٦ أيام دراسية، وإدخال الفصول الدراسية التناوبية، واستخدام الفصول الدراسية في المدارس الثانوية»، والتي نتج عنها إضافة ٩٨٧٤٤ فصل دراسي، وهو ما نتج عنه خفض كثافة الفصول والحفاظ عليها بحد أقصى ٤٩ طالباً في الفصل وبمتوسط بلغ ٣٨ طالباً خلال العام الأكاديمي ٢٠٢٥/٢٦.

كما تستهدف الحكومة زيادة مُعدل إتاحة فصول «**التعليم المتميز والتنافسي**» من إجمالي الفصول من ٧٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٠٪ عام ٢٠٣٠، من خلال التوسع في إنشاء المدارس «اليابانية – المتفوقين – النيل – الرسمية المتميزة اللغات والدولية»، والتوسع في توأمة المدارس الحكومية والدولية بما يساهم في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العام والخاص في مجالات الأنشطة والمناهج وتدريب المعلمين وكذلك رفع كفاءة البنية الأساسية [شكل رقم (٤٥)].

وارتباطاً بمعدل الإتاحة والجودة في إطار من العدالة والإنصاف لخدمات التعليم قبل الجامعي، تستهدف الحكومة زيادة نسبة أوائل الثانوية العامة من الوجه القبلي من جملة الأوائل من نسبتها البالغة ١١٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ وبما يتناسب مع نسبة الطلاب في محافظات الوجه القبلي.

- تبني معايير «البناء الأخضر» في بناء المدارس الجديدة خاصةً في محافظات الصعيد والمناطق ذات درجة الحرارة المرتفعة، وذلك بما يعمل على تحسين جودة العملية التعليمية المناسبة للطلاب خاصةً في المراحل التعليمية المبكرة.

شكل ٤٤ كثافة الفصول في مصر حسب المحافظات

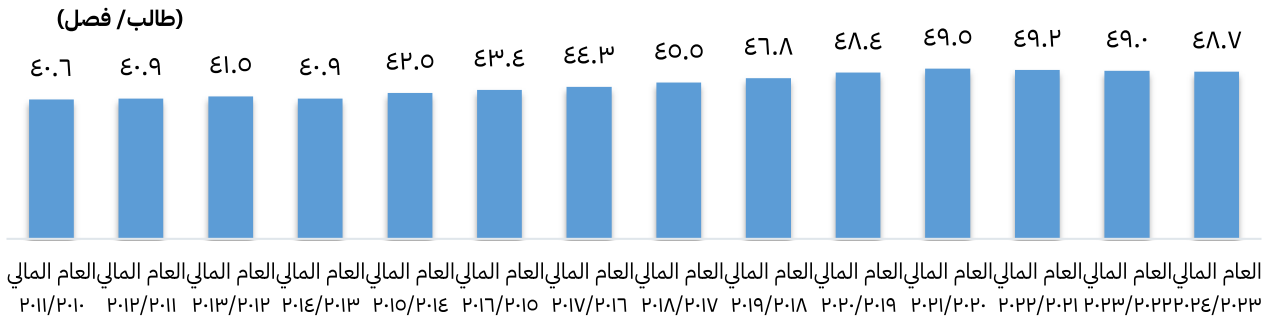

شكل ٤٥ تطور أعداد الطلاب والمعلمين في مصر

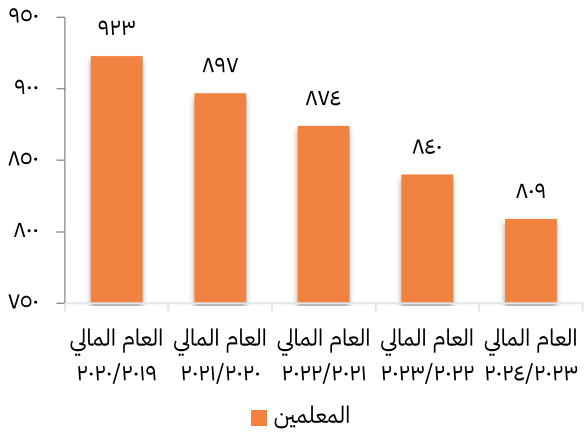

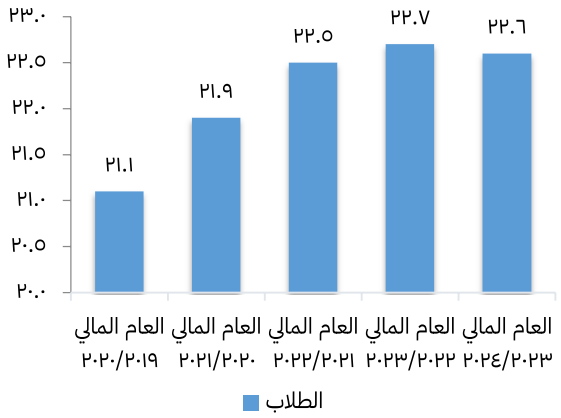

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، وزارة التربية والتعليم (٢٠٢٤).

تطوير منظومة التعليم الفني والتطبيقي:

رغم الاهتمام المُتزايد من جانب الدولة بتشجيع التعليم الفني، ورغم تزايُد احتياجات المُجتمع والصناع لخدمات العمالة المهنيّة في مُختلف التخصّصات، إلا أن مُؤشّرات مُعدّلات القيد بالتعليم الفنّي لا تعكِس ذات الدرجة من الاهتمام، في ظل شيوع الاعتقاد المُجتمعي بأن التعليم الفنّي أقل شأنًا واحترامًا من التعليم الأكاديمي العام، وتصحيحًا لهذا المفهوم، ودعمًا للتعليم الفنّي، فإنه يتعيّن تنمية الوعي المُجتمعي بأهمية التعليم الفني، وتوفير الحوافز المكانيّة لجذب الطلاب على الالتحاق به، مع تكثيف البرامج التأهيليّة والتدريبيّة، وإتاحة الموارد لتطوير المعامل والورش، وتطبيق المناهج العلميّة الحديثة، والربط المُبكّر للطلاب أثناء الدراسة بالمُنشآت الصناعيّة لإتاحة فُرص التدريب العملي والاحتكاك واكتساب المهارات من خلال الانخراط المُباشر في المُجتمع الصناعي، مما يُسهِم في زيادة فُرص العمل والتكسّب أمام خريجي التعليم الفنّي في سوق العمل.

تؤكد السردية أن الاستثمار في تحسين جودة التعليم الفني وتوسيع نطاقه الجغرافي والقطاعي يُسهم في تقليص الفجوة بين العرض والطلب على العمل، وتعزيز قدرة الشباب على الاندماج في سوق العمل الرسمي، وتوفير العمالة الماهرة. لذا قامت الدولة بإنشاء كل من «الهيئة القومية لضمان جودة واعتماد التعليم الفني والتقني (إتقان - ETQAAN)»، و «مركز تعزيز جودة التعليم الفني (CEQAT)»، و «أكاديمية معلمي التعليم الفني والتقني (TVETA)» بهدف توفير الإطار المؤسسي الداعم لمنظومة التعليم الفني والتقني.

كما أولت الدولة اهتماماً خاصاً بتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، حيث تم تفعيل مساهمته في تصميم المناهج الدراسية، وتوفير فرص التدريب العملي داخل المؤسسات الإنتاجية، ودعم إنشاء المدارس الفنية المتخصصة.

ومع التغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتنامي الطلب على مهارات جديدة تتلاءم مع التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر، فقد تبنت الدولة المصرية نهجاً إصلاحياً متكاملاً يستهدف إعادة هيكلة منظومة التعليم الفني، من خلال الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ وما تضمنه «الإطار الاستراتيجي للتعليم الفني ٢,٠»، وتوسيع نطاق المدارس التكنولوجية التطبيقية بالشراكة مع القطاع الخاص، والبرامج التدريبية المتخصصة وإنشاء مراكز تميز متخصصة في القطاعات الحيوية، وتسعى هذه الجهود إلى مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات الاقتصاد الرقمي والأخضر، ورفع مستوى كفاءة ومرونة القوى العاملة، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ودعم التحول نحو اقتصاد أكثر تنافسية وشمولية.

وتؤكد السردية أهمية زيادة التوعية وتحسين النظرة المجتمعية إلى أهمية التعليم الفني، ورفع مستوى كفاءة الخريجين منه، مع التوسع في التدريب المهني لتوفير العمالة المؤهلة، بما يتسق مع ما تضمنه البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في إطار تطوير منظومة التعليم الفني، وإنشاء مدارس جديدة بما يتوافق مع المناطق الصناعية والمشروعات القومية المنفذة حالياً، ويتضح ذلك من خلال تناول النقاط التالية:

- في إطار الاهتمام الحكومي بالتعليم الفني، فإن الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ تسعى إلى تخصيص برنامج مستقل يظهر مدى هذا الاهتمام الذي توليه الدولة بهذا القطاع وتركز الجهود عليه، وقد خُصص برنامج رئيسي للتعليم الفني يسمي (الارتقاء بمنظومة التعليم الفني).

- هذا علاوة على أن مشروع إصلاح التعليم المصري يتضمن أربعة أهداف رئيسية، ويتمثل أحد هذه الأهداف الرئيسية في جعل التعليم الثانوي الفني مسارا عمليا للتوظيف من خلال زيادة ملاءمة البرامج وزيادة مشاركة أصحاب العمل، ولتحقيق هذا الهدف، فقد صممت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إطارا ووضعت منهجية لتحديث مناهج التعليم الفني الحالية، كما تم استبدال جميع برامج التعليم الفني ببرامج قائمة على منهجية الجدارات، وتعمل الوزارة على وضع المناهج الجديدة بالشراكة مع أصحاب العمل لضمان أن تؤدي برامج التعلم إلى توفير الكفاءات التي يسعى إليها أصحاب العمل، من أجل تعزيز الروابط بين جميع أشكال التعليم والتدريب الفني والمهني من ناحية وأصحاب العمل من ناحية أخرى..

- تقوم الحكومة بإنشاء مجالس المهارات القطاعية وستعمل هذه الهيئات الوسيطة على تسهيل مشاركة أرباب العمل في هذا القطاع، وستوفر مراكز الخدمات التعليمية كجزء من دعمها لقطاع المهارات معلومات قيمة حول أنواع برامج التدريب الفني التي يطلبها أصحاب العمل، وسوف يقومون بتحديد المؤهلات المطلوبة لسوق العمل.

- علاوة على ذلك بالشراكة مع كبار أصحاب العمل لتطوير المهارات المتخصصة والخبرة المؤسسية لقطاع اقتصادي معين، وقد شجعت البرامج على تنفيذ نظام مزدوج للتعليم الفني (مدارس التعليم والتدريب المزدوج) في شكل منهج يجمع بين فترات التعلم في المدرسة وفترات التعلم في مكان العمل، وبالتالي زيادة صلة التعليم الفني بسوق العمل الحديث. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من شركاء التنمية قد قاموا بمواءمة دعمهم مع إصلاحات المناهج الدراسية في التعليم الفني .

- بلغ عدد مدارس التكنولوجيا التطبيقية حتى العام الحالي ٢٠٢/٥٢٠٢ عدد (٥١١ مدرسة) موزعة على عدد من محافظات الجمهورية، وحاليا لا يسدد الطلاب الملتحقون بمدارس التكنولوجيا التطبيقية رسوما، ويحصلون على راتب أثناء تدريبهم المهني بدعم مالي من رواد الصناعة وشركاء التنمية وأصحاب المصلحة، وتم توقيع بروتوكول تعاون مع الجانب الإيطالي لإنشاء عدد (٩٨) مدرسة تكنولوجيا تطبيقية تدخل الخدمة بشكل تدريجي خلال الفترات القادمة.

- أُدرج الاطار الاستراتيجي الخاص بالتعليم الفنى **٢,٠ ضمن الخطة الاستراتيجية للتعليم ٢٠٢٤-٢٠٢٩** لضمان أن يكون التعليم الفني محركاً رئيسياً

لتحقيق أهداف الدولة والتي تتعلق بمجالات وطموحات التعليم الفني، ويضم هذا الإطار الاستراتيجي للتعليم الفني ٢,٠ عدد (١١) ركيزة، وعدد من الأهداف الاستراتيجية والفرعية ومجموعة من المبادرات، تساهم بشكل مباشر في تلبية احتياجات سوق العمل والاقتصاد القومي، ومن خلال تحقيق هذا الإطار الإستراتيجي يمكن ضمان توافر خريجون مؤهلون لمتطلبات سوق العمل يحققوا طموحات وآمال أصحاب الأعمال ويساهموا بشكل حقيقي مباشر في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والمهارة، ويحققوا أهداف التنمية المستهدفة.

وتتمثل الركائز الرئيسية للإطار الإستراتيجي للتعليم الفني ٢,٠ فى العمل على:

١. تحسين هيكل التعليم الفني وجودته وتحسين المتابعة والتقييم.
٢. تحسين أهمية التعليم الفني بما يتماشى مع احتياجات السوق من خلال المناهج القائمة على الجدارات.
٣. تحسين أداء المعلمين والإداريين من خلال التطوير المهني المستمر.
٤. تحويل المدارس والأنظمة التعليمية من خلال شراكات القطاع الخاص وتوسيع نموذج التعلم القائم على العمل.
٥. تغيير الصورة الذهنية للتعليم الفني من خلال تحسين النظرة المجتمعية.
٦. توسيع قاعدة الالتحاق بالتعليم الفني.
٧. تطوير البحث العلمي وتعزيز التطبيقات التكنولوجية في التعليم الفنى.
٨. الاستفادة من أصول وموارد التعليم الفني لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الشراكات مع القطاع الخاص.
٩. تطوير البنية التحتية التكنولوجية لتمكين رقمنة التعليم الفني والتكنولوجي.
١٠. المساهمة في تعزيز الصناعات المحلية وتشجيع توطين التكنولوجيا.
١١. تدويل التعليم الفني لتأهيل الخريجين للعمل محلياً واقليمياً ودولياً طبقاً للمعايير.

وفي هذا الإطار، سيتم العمل على ما يلي:

- زيادة نسبة طلاب التعليم الفني من جملة طلاب التعليم الثانوي إلى ٥٥٪ عام ٢٠٣٠ مقارنةً بنسبة بلغت ٤٤٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ وخفض نسبة البطالة بين حملة المدارس الفنية من ٥,٧٪ إلى ما لا يزيد عن ٥٪، وخفض كثافات الفصول في المدارس الفنية من ٣٥ طالب عام ٢٠٢٥/٢٤ إلى ٣٠ طالب عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة خريجي مدارس التكنولوجيا التطبيقية المشتغلين والملتحقين بالتعليم الجامعي من ٨٢٪ عام ٢٠٢٣/٢٢ إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠.
- التوسع في إنشاء وتطوير المدارس الفندقية والسياحية وتجهيزها بوحدات محاكاة لخدمات الفنادق والمطاعم، بما يتيح للطلاب التدريب العملي على نماذج قريبة من بيئة العمل الفعلية، وإنشاء مراكز تميز في المحافظات السياحية، وهو الأمر الذي نتج عنه خلال السنوات الماضية زيادة نسب توظيف خريجي التعليم الفني السياحي وتراجع الاعتماد على العمالة الأجنبية في بعض مجالات الضيافة، وبما يعزز من قدرة قطاع السياحة على تحقيق عوائد اقتصادية أكبر ويضمن استدامة نموه.
- توجيه سياسات التعليم الفني تجاه إعداد كوادر فنية متخصصة في المهارات الحديثة والمعرفة التقنية المطلوبة للعمل بكفاءة في مجالات إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة.
- مواصلة جهود تحويل المدارس الفنية إلى مدارس تكنولوجيا تطبيقية بمواصفات قياسية عالمية واعتماد دولي للشهادات التي يحصل عليها الخريجون من هذه المدارس وذلك من خلال الشراكات الدولية لتمكين الخريجين من المنافسة عالمياً.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في دعم المدارس الفنية المتخصصة من خلال توفير الموارد المالية والتقنية، وتحديث المعدات والبرامج التعليمية، والبناء على الجهود التي بذلت في مجال تشجيع الشركات على تقديم دعم مالي وتقني لمدارس فنية متخصصة في مجالات مثل الطاقة المتجددة

وتكنولوجيا المعلومات، مما ساعد على تحسين جودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية حديثة ومتطورة، حيث أن هذا الدعم يُعزز من قدرة المدارس على تقديم تعليم في عالي الجودة يتماشى مع المعايير الدولية.

- تعزيز دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المدارس الفنية الزراعية في مصر، ويمثل ذلك خطوة استراتيجية نحو سعي الحكومة لتعزيز كفاءة القوى العاملة في القطاع الزراعي من خلال إدخال أحدث التقنيات والممارسات الزراعية الحديثة، مما يُعزز من جاهزية الخريجين لمتطلبات سوق العمل المحلي والدولي، ومن الجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يمثل أحد القطاعات ذات النسبة العالية من مشاركة النساء في القوى العاملة، حيث بلغت نسبة المشتغلين الإناث بقطاع الزراعة ١٨,٥٪ عام ٢٠٢٣. لذا، فإن تطوير المدارس الفنية الزراعية بالشراكة مع القطاع الخاص يُسهم بشكل مباشر في تمكين المرأة اقتصادياً، من خلال توفير فرص تدريب وتأهيل متقدمة، تعزز من قدراتها وتفتح أمامها آفاقا أوسع في سوق العمل الزراعي.

مواصلة الاستثمار في فعالية المعلمين:

تؤكد السردية أن الاستثمار في «**فعالية المعلمين**» يُمثل أحد أهم أعمدة تحسين جودة التعليم، وبحيث يشمل هذا الاستثمار «التدريب العملي المنهج المرتبط بالاحتياجات، والتوظيف القائم على الجدارة، ووضع معايير مهنية واضحة لمزاولة مهنة التعليم، وتقييم الأداء بشكل دوري».

اتصالاً بذلك، من المستهدف مواصلة تنفيذ خطة الدولة في تعيين مزيد من المعلمين لخفض عدد الطلاب لكل معلم من ٢٩ طالباً (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٢٠ طالباً لكل معلم عام ٢٠٣٠ - انخفض عدد المعلمين بين عام ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٤/٢٣ بـ ١٢٧ ألف معلم - بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (الجيزة، الفيوم، الإسكندرية، البحيرة، مطروح، القاهرة)، وبما يعمل على زيادة التفاعل الفردي مع الطلاب ويحسن فرص الطلاب في التعلم الفعال، وتوفير تدريب متخصص للمعلمين لتمكينهم من إتقان أحدث المعارف وأساليب التدريب في مجال الذكاء الاصطناعي، ونقلها بفعالية إلى الطلاب، بما في ذلك تنظيم ندوات وورش عمل دورية [شكل رقم (٤٦)].

الجدير بالذكر في هذا السياق، قيام الحكومة بمعالجة التحدي الخاص بنقص المعلمين خلال العام الأكاديمي ٢٠٢٥/٢٦ من خلال مجموعة من التدخلات الفورية وتدابير مستدامة طويلة الأجل:

التدخلات الفورية، وتتضمن:

- تقنين «أخصائي التدريس» و «أخصائي التعليم»: تم إعادة تكليف ١٠,٠٠٠ من كبار الخريجين من كليات التربية - الذين تم تعيينهم سابقًا كأخصائي تدريس بدون واجبات تدريس - لتدريس مواد تتوافق مع تخصصاتهم، مما يضمن استخدامًا أكثر كفاءة للخبرات، وقد تم تعديل الإطار المنظم للسماح لهؤلاء الأخصائيين بتولي أدوار التدريس. ونتيجة لذلك، تم دمج حوالي ١٠,٠٠٠ أخصائي مؤهل رسميًا في القوى العاملة التدريسية.
- تخصيص الموارد المالية: تم توفير التمويل لتوظيف

شكل ٤٦ تطور معدل إتاحة المعلمين للطلاب في مصر

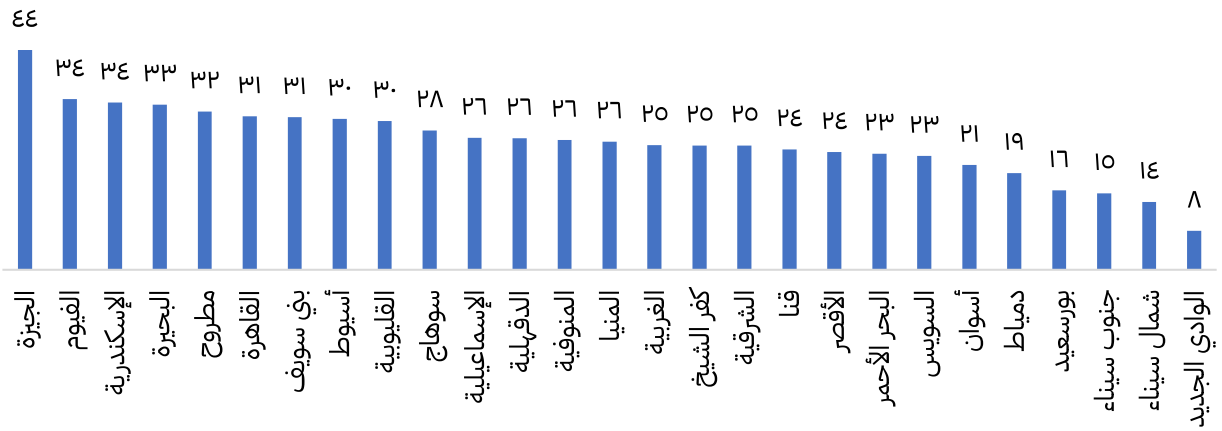

المصدر: تم الحساب بالاعتماد على بيانات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

١٦٧,٠٠٠ معلم على أساس تعاقدي.

- زيادة أجور المعلمين المتعاقدين: تم زيادة معدل الدفع للمعلمين المتعاقدين من ٢٠ جنيهًا مصريًا للحصة إلى ٥٠ جنيهًا مصريًا للحصة - زيادة بمقدار ٢,٥ ضعف.
- توسيع أدوار معلمي الفصول (Homeroom Teachers): سُمح لمعلمي الفصول بتدريس المواد الأساسية، لا سيما أولئك الذين تم تعيينهم بموجب عقود محددة المدة (حوالي ٣٠,٠٠٠ معلم).
- استخدام برامج الخدمة العامة: تم تعيين الخريجين من كليات التربية مؤقتًا في المدارس من خلال نظام الخدمة العامة لدعم تقديم التعليم.
- الحلول التقنية القائمة على البيانات: تم تبني نهجًا تقنيًا وقائمًا على البيانات لضمان الاستخدام الفعال للموارد البشرية. وقد كشف التحليل الشامل للساعات الدراسية للساعات الدراسية عن العديد من الفرص، وتم تخصيص بعض المعلمين لساعات تدريس أكثر من إجمالي الساعات الأكاديمية الأسبوعية، مما يشير إلى وجود تناقضات في البيانات، كما تم تكليف بعض المعلمين بتدريس مواد خارج تخصصهم، وكان العديد من المعلمين في إجازة سنوية أو تم تسجيلهم بشكل غير دقيق على أنهم يدرسون مادتين مزدوجتين، بينما تم تقديم مادة واحدة فقط في الممارسة العملية. ولمعالجة هذه المشكلات، تم إعادة هيكلة الساعات الدراسية، وإعادة توزيع المعلمين بناءً على مؤهلاتهم الفعلية ومجالات تخصصهم.
- تحسين الساعات الدراسية: تم تعديل مدة كل حصة من ٤٥ دقيقة إلى ٥٠ دقيقة، بينما ظل إجمالي الساعات الدراسية لكل مادة دون تغيير. في السابق، كان لكل مادة ١٢ حصة في الأسبوع؛ بدءًا من عام ٢٠٢٤، تم تعديل ذلك إلى ٨ حصص في الأسبوع. لم يؤثر هذا التعديل على إجمالي وقت التدريس، ولكنه قلل من عبء عمل المعلمين وحسّن كفاءة الجدولة الإجمالية.
- التوظيف الموسع: بعد هذه الإصلاحات، تم الاستمرار في مواجهة نقص متبق في المعلمين لسد هذه الفجوة بشكل أكبر، بالإضافة إلى المعلمين محددي المدة الذين تم توظيفهم بالفعل، تم توظيف ١٦٧ ألف معلم إضافي على أساس تعاقدي خلال العام الأكاديمي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.
- لامركزية التوظيف إلى مستوى المنطقة التعليمية، مما عزز المرونة المحلية، بينما رحبت المدارس بالزيادة في أعداد المعلمين، أشار بعض المديرين إلى تحديات لأن المعلمين المتعاقدين كانوا يقدمون تقاريرهم مباشرة إلى مكاتب المنطقة، مما حد من سلطة الإدارة على مستوى المدرسة. ولمعالجة ذلك، بدءًا من العام الأكاديمي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، تم تفويض سلطة توظيف المعلمين المتعاقدين مباشرة إلى مديري المدارس، مما منحهم استقلالية غير مسبوقة في قرارات التوظيف.
- **تعديلات الرواتب:** تم إقرار زيادة في المرتبات قدرها ١,٠٠٠ جنيه مصري لجميع المعلمين، اعتبارًا من نوفمبر ٢٠٢٥، مع خطط لمضاعفة هذا المبلغ في العام الأكاديمي التالي.

التدخلات المستدامة طويلة الأجل، وتتضمن:

- إعادة تفعيل صندوق التكافل الاجتماعي للمعلمين لتعزيز حزمة الحماية الاجتماعية.
- زيادة مُستمرة في أجور المعلمين المتعاقدين.
- إصلاح منظومة الحوافز، مما مكن المعلمين من الحصول على ٨٠٪ من الإيرادات الناتجة عن الفصول المدفوعة بعد المدرسة.
- مراحل التوظيف الرئيسية: تعيين ٣٦٢٤٨ معلم بعقد محدد المدة عام ٢٠٢٣، ومخطط تعيين ٩٠١٨٥ معلم إضافي بنهاية ٢٠٢٦، ومواصلة التوظيف للوصول إلى هدف ١٥٠ ألف معلم.
- تمديد الخدمة للمعلمين المتقاعدين: تم تمديد خدمة جميع المعلمين الذين يصلون إلى سن التقاعد حتى ٣١ أغسطس ٢٠٢٥، لتجنب نقص المعلمين خلال العام الأكاديمي.
- تعديل قانون التعليم رقم ١٣٩ (المادة ٨٨)، بما يسمح للمعلمين بتمديد مدة خدمتهم حتى ٣١ أغسطس من كل عام.

تطوير المناهج التعليمية وأساليب التعلم:

- اتصالاً بذلك، تؤكد السردية أهمية إشراك المعاهد البحثية المتخصصة في وضع وتطوير المناهج بما يتناسب مع المراحل العمرية المختلفة وبما يعكس توجهات رؤية الدولة التنموية ونشر فكر خدمة المجتمع، وأهمية التناسب بين المناهج الدراسية وعدد أيام الدراسة، وإضافة موضوعات ومناهج جديدة ترتبط بريادة الأعمال والتفكير الإبداعي، وتشكيل لجان متخصصة من رواد الصناعة لتطوير المناهج والتدريبات الفنية، واختيار موضوعات القراءة والنصوص في المناهج بمعرفة لجنة من كبار الأدباء والنقاد تتخير نصوصاً أدبية تشجع الطلاب على الإقبال على القراءة وتكون بعيدة عن التحيز أو التمييز بكافة أشكاله.

- ضرورة الاهتمام بتعليم الطلاب المهارات المختلفة في جميع مراحل التعليم، والعمل على تنميتها والمحافظة عليها واستغلالها، فتعزيز المهارات يؤدي إلى النمو الاقتصادي، كما أن التعليم الجيد يسهم في استثمار مهارات الطلاب من بداية المرحلة الابتدائية.

- أهمية استخدام التكنولوجيا بطريقة مفيدة من العملية التعليمية، حيث أن «المستقبل لن يكون لأولئك الذين يركزون فقط على استخدام التكنولوجيا، بل لمن يستفيدون بأقصى قدر من تأثير نظم التعليم».

- التبني الواسع لأنظمة STEM في تعزيز الثقافة العلمية لدى الطلاب، كما يشجع على تنمية مهارات التفكير الابتكاري وحل المشكلات الإبداعية، وهي مهارات جوهرية في مجال الذكاء الاصطناعي، وذلك في ضوء أن مصر نموذجًا رائدًا في إصلاح التعليم، لا سيما في مجال إعداد المناهج الدراسية في نظام STEM لتوفير أساس قوي لنشر ثقافة الإبداع والابتكار، وكذا إدخال مناهج تعليم البرمجة والذكاء الاصطناعي لطلاب الصف الأول الثانوي.

- إعداد مناهج متكاملة لتعليم الأطفال من سن ٦ إلى ١٨ سنة البرمجة والذكاء الاصطناعي، وبحيث تكون ضمن المواد الإلزامية.

- نشر ثقافة ريادة الأعمال لدى طلاب المدارس والجامعات والشباب وجميع المواطنين لترسيخ ثقافة العمل الحر لديهم، بما يشجّعهم على تحويل أفكارهم وابتكاراتهم إلى منتجات ومشروعات.

تحسين جودة التعليم بالمعاهد الأزهرية:

انطلاقاً من دور الأزهر الشريف كمؤسسة تعليمية ودعوية لها مهمة جليلة، تعمل الحكومة على تطوير التعليم الأزهري بما يتواكب مع متطلبات العصر، ورفع كفاءة الطلاب وتحصينهم ضد الأفكار المتطرفة، وتدريبهم على كيفية مواجهتها حتى يتمكنوا من تقديم رسالة الأزهر الوسطية في أكمل صورها.

وتكشف البيانات عن معدل نمو بلغ ١٥٪ في أعداد طلاب التعليم الأزهري (قبل الجامعي) خلال آخر ثلاث سنوات، مقارنةً بمتوسط بلغ ١,١٪ في نمو طلاب التعليم العام الحكومي، ولتصل نسبة طلاب التعليم الأزهري (بدون الخاص) من جملة طلاب التعليم قبل الجامعي من ٧,٥٪ عام ٢٠٢٠ إلى نسبة ١١٪ عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس الإقبال على الالتحاق بالتعليم الأزهري خاصةً في المعاهد الأزهرية الحكومية [شكل رقم (٤٧)]. الجدير بالذكر، نمو عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العام الخاص خلال ذات الفترة بمتوسط بلغ ٧٪، وهو ما يعكس توجه الطلب تجاه التعليم الأزهري (يستحوذ على ١١٪) والتعليم الخاص (يستحوذ على ١٠٪) بشكل أكبر من الطلب على التعليم الحكومي العام.

شكل ٤٧ تطور نسبة طلاب التعليم الأزهري من جملة التعليم قبل الجامعي (٪)

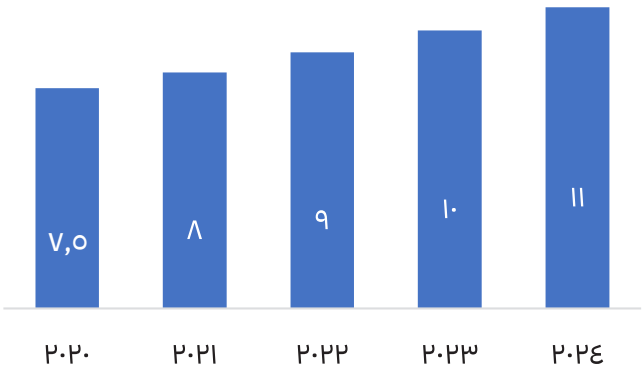

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والأزهر الشريف.

وتبرز أهمية مواصلة جهود تحسين جودة العملية التعليمية بالمعاهد الأزهرية، وذلك بزيادة نسبة المعاهد الحاصلة على الاعتماد والجودة من ٧٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ إلى ٣٠٪ عام ٢٠٣٠ وذلك بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (القاهرة، بني سويف، الجيزة، مطروح)، ويأتي ذلك في ضوء تزايد الطلب على الخدمات التعليمية للمعاهد الأزهرية خلال السنوات الماضية [شكل رقم (٤٨)].

شكل ٤٨ نسبة المعاهد الأزهرية الحاصلة على الاعتماد والجودة حسب المحافظات بنهاية عام ٢٠٢٥/٢٤

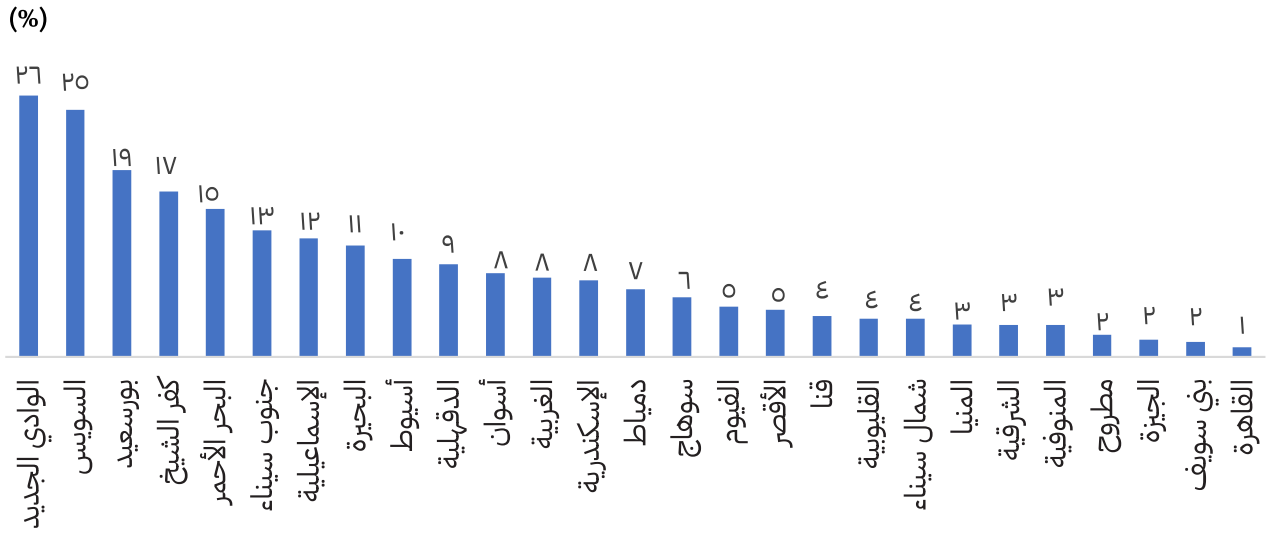

المصدر: الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

خفض مُعدلات تسرب الإناث من التعليم:

تؤكد السردية أهمية خفض مُعدل التسرب والأمية خاصةً في المناطق الريفية ومحافظات الصعيد لأثره الإيجابي على تحسن الوعي بأهمية الصحة العامة والتغذية السليمة وبما يتسق مع حرص الدولة على توفير سياسات تعليمية تراعي العدالة الجغرافية والاجتماعية، وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة ما يلي [شكل رقم (٤٩) ورقم (٥٠)]:

- أهمية مواصلة الجهود التي تبذلها الدولة لخفض معدل التسرب من التعليم لدى الإناث والتي نتج عنها انخفاض معدل تسرب الإناث من التعليم الابتدائي من ٠,٤٥٪ عام ٢٠١٥/١٤ إلى ٠,١٩٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ وصولاً إلى ٠,١٤٪ عام ٢٠٣٠، وانخفاض معدل تسرب الإناث من التعليم الإعدادي من ٤,١٤٪ إلى ٠,٥٢٪ وصولاً إلى ٠,٥٪ عام ٢٠٣٠. ويتعيّن في هذا السياق النظر أيضًا في خفض نِسَب التسرّب المُرتفعة من التعليم، وبخاصة بعد نهو مرحلة التعليم الأساسي، بسبب تفضيل الالتحاق بسوق العمل في سن مُبكّر أو لتفضيل البقاء في المنزل في حالة الفتيات، وبخاصة من الإناث في المناطق الريفيّة، ورغم تراجع مُعدّل تسرّب الإناث من التعليم الإعدادي في الأعوام الأخيرة، إلا أنها تُمثّل هدرًا للموارد البشريّة والاستثمارات التي سَبَق توجيهها لتحسين المُستوى التعليمي.

- مواصلة جهود الدولة المبذولة لخفض معدل التسرب من التعليم خاصةً في محافظات «أسيوط، شمال سيناء، مطروح، بني سويف، البحيرة، المنيا» وذلك لاعتبارها من أعلى المحافظات من حيث مُعدلات التسرب وبحيث لا تزيد عن ١٪ عام ٢٠٣٠.

الجدير بالذكر في هذا السياق، إطلاق برنامج وطني لمحو الأمية بالشراكة مع اليونيسيف، يستهدف محو أمية مليون طالب في ٢٠ محافظة لتعزيز مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية، وبنهاية سبتمبر ٢٠٢٥ استفاد ٥٠٠ ألف طالب من المرحلة الأولى في ١٠ محافظات، كما تم إطلاق المرحلة الثانية في نوفمبر ٢٠٢٥ والتي تستهدف ٥٠٠ ألف طالب في ١٠ محافظات أخرى. كما شارك ٢٥٠ ألف طالب فشلوا في تلبية متطلبات الحضور المدرسي في برنامج محو الأمية الصيفي.

شكل ٤٩ تطور مؤشر نسبة تسرب الفتيات من التعليم الابتدائي

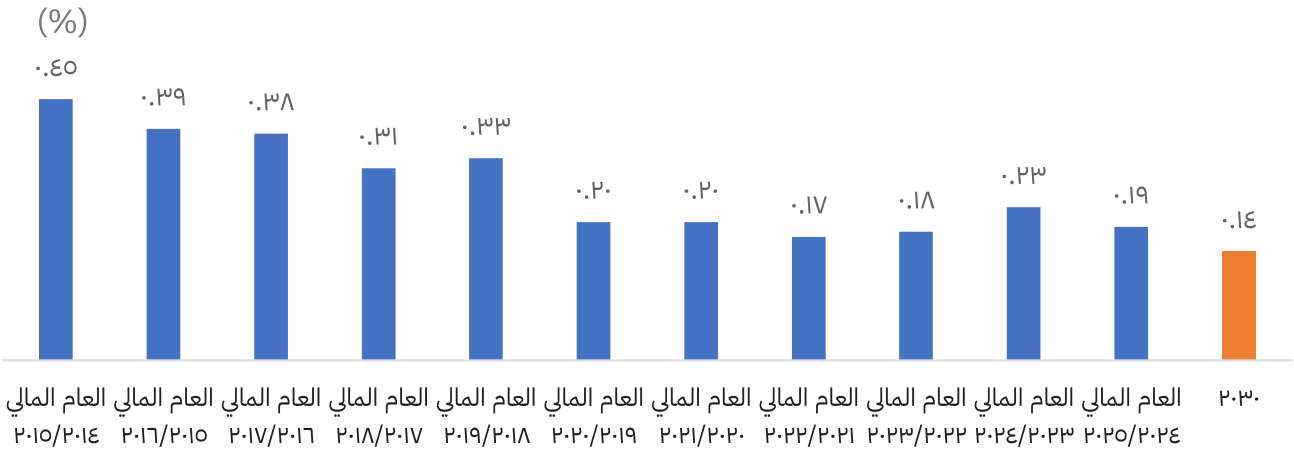

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

شكل ٥٠ تطور مؤشر نسبة تسرب الفتيات من التعليم الإعدادي

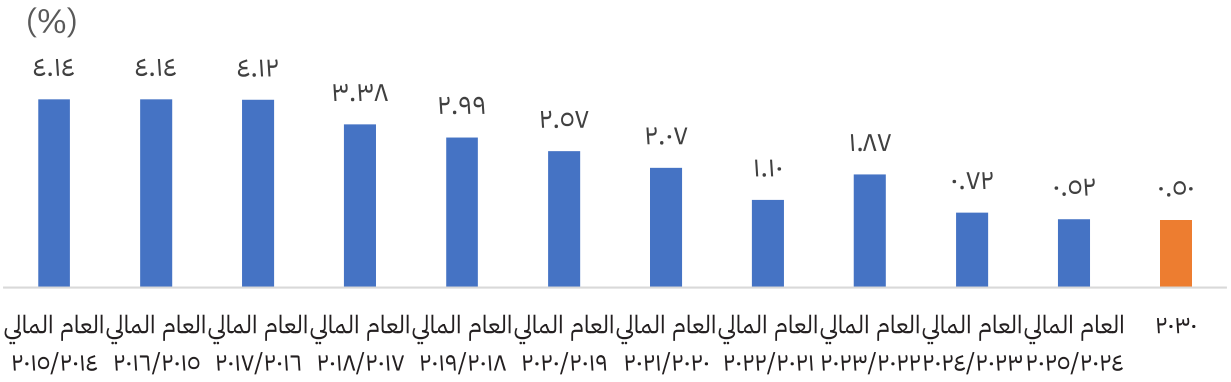

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

تشجيع الاستثمار الخاص في مجال الخدمات التعليمية:

في ضوء أهمية خفض كثافة الفصول وتوفير المدارس الملائمة لكافة شرائح المجتمع، تستهدف الدولة تعزيز مُساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية من ١٧٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلى ما لا يقل عن ٢٠٪ عام ٢٠٣٠، وبما يعمل على زيادة نسبة طلاب المدارس الخاصة من إجمالي الطلاب من ١٢,٧٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلى حوالي ١٥٪ عام ٢٠٣٠.

التوسع في إتاحة المدارس المجتمعية:

التوسع في إتاحة المدارس المجتمعية لتوفير خدمات التعليم خاصةً في المناطق المحرومة والنائية للطلاب المنقطعين عن التعليم، والبالغ عددها ٤٣٢٨ فصلاً دراسياً عام ٢٠٢٥/٢٤ يستفيد منها حوالي ١٢٥,٢ ألف طالباً بنسبة نمو بلغت ٢٦٪ مقارنةً بعام ٢٠١٤/١٣، وذلك بزيادة مساهمتها في تقديم الخدمات التعليمية من ٠,٥٪ من جملة عدد الطلاب إلى نسبة في حدود ١٪ عام ٢٠٣٠، وكذا العمل على خفض كثافة الفصول في هذه المدارس من ٢٩ طالباً/ الفصل (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٢٧ طالباً عام ٢٠٣٠ وزيادة عدد المعلمين بحيث يتحسن عدد الطلاب/ معلم من ٢٣ طالباً إلى ١٥ طالباً، وزيادة نسبة الطلاب الذين يجتازون اختبار الصف السادس الابتدائي من ٩٧٪ إلى ١٠٠٪ [شكل رقم (٥١)].

شكل ٥١ تطور نسبة طلاب التعليم المجتمعي من جملة الطلاب بالتعليم قبل الجامعي

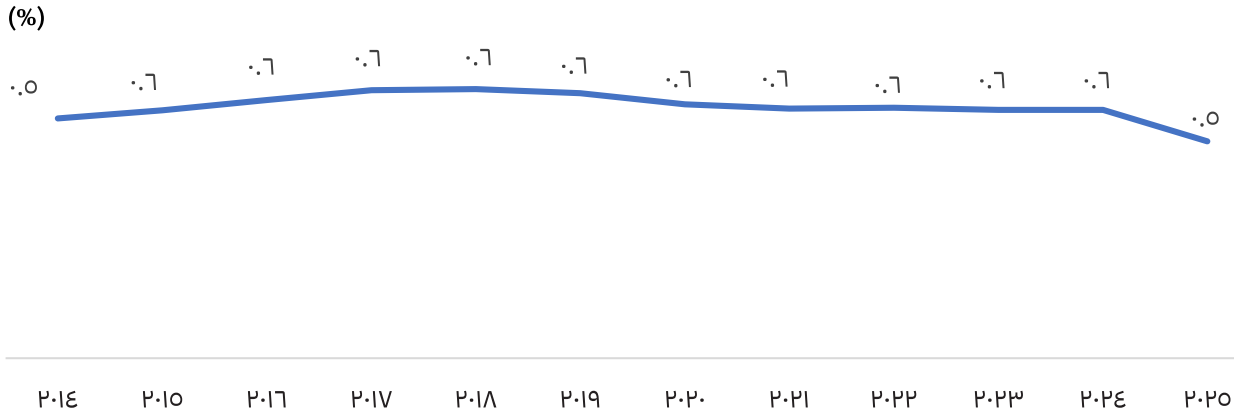

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

الجدير بالذكر أن نسبة ٧٤٪ من فصول المدارس المجتمعية تتركز في محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية، كما أن نسبة ٨٠٪ من الطلاب المستفيدين منها على مستوى الجمهورية يتركزون في هذا المحافظات، الأمر الذي يؤكد أهمية مواصلة دورها في تقديم الخدمات التعليمية في المناطق الأكثر احتياجاً.

تحسين منظومة التغذية المدرسية ودورها في الصحة العامة:

في إطار أهمية توفير التغذية السليمة لطلاب المدارس وكذا المواطنين الذين يتلقون علاجهم بالمستشفيات، ارتفع الإنفاق العام الموجه لبند «الأغذية» ليصل إلى ٨٠,٢ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١٥/١٤-٢٠٢٦/٢٥) كما ارتفعت المخصصات بنسبة ٩١٦٪ بين عامي ٢٠١٦/١٤ عام ٢٠٢٦/٢٥، وتستهدف الدولة مواصلة زيادة هذه المخصصات نظراً لدورها الإيجابي في تحسين الصحة العامة للطلاب وزيادة مستوى تحصيلهم الدراسية [شكل رقم (٥٢)].

شكل ٥٢ تطور المنصرف على دعم الأغذية

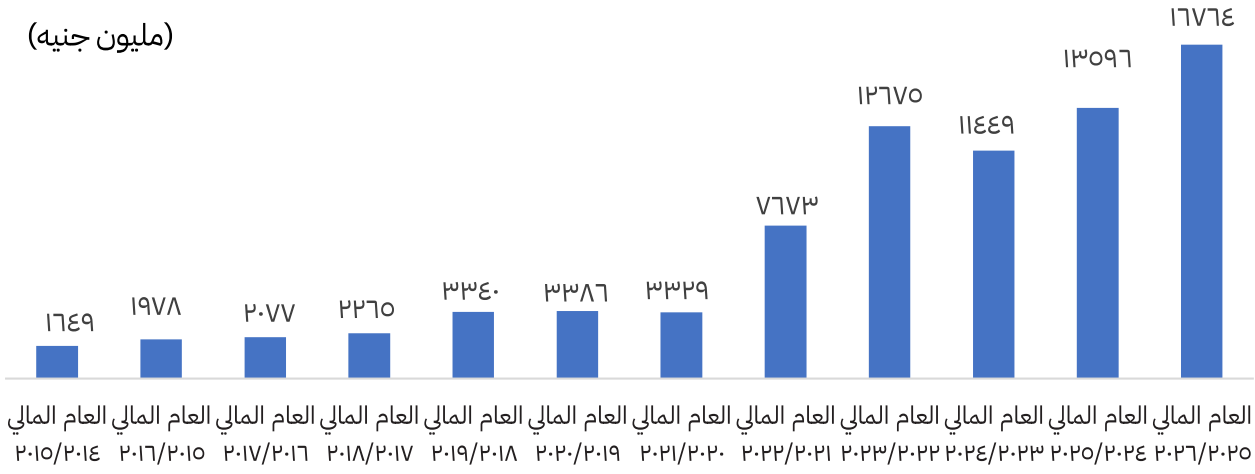

المصدر: وزارة المالية.

ملحوظة: تشمل التغذية للطلبة بالمدارس والأغذية للمستشفيات.

وتستهدف السردية زيادة نسبة الطلاب المستفيدين من «التغذية المدرسية» وخاصة المدعمة بالحديد للطلاب المصابين بالأنيميا البالغ عددهم عام ٢٠٢٥/٢٤ حوالي ١٣,٢ مليون طالب يشكلون نسبة ٥٨٪ من جملة الطلاب إلى نسبة لا تقل عن ٧٠٪ عام ٢٠٣٠، وذلك في ضوء الأثر الإيجابي لهذه الوجبات على تقليل معدلات التسرب من التعليم خاصةً في المناطق الأكثر احتياجاً، ودورها في زيادة معدل حضور الطلاب للمدارس وكذا تحسين صحتهم العامة.

كما تشير التقديرات إلى أن نسبة ١١٪ من وفيات الأطفال بسبب سوء التغذية، ولذلك جاري العمل على خفض نسبة الأطفال (دون سن الخامسة) الذين يعانون من سوء التغذية من ٢٪ (٢٠٢٠/١٩) إلى ١,٢١٪ عام ٢٠٣٠.

تحفيز مُمارسة الأطفال للنشاط الرياضي:

توسيع قاعدة مُمارسي الرياضة من الأطفال والنشء، عبر إطلاق مبادرات وطنية بأنشطة مخصصة للأطفال والشباب، وإنشاء بنية تحتية رياضية مناسبة لهم، وتفعيل حصص التربية الرياضية والمدارس الرياضية على مستوى المحافظات، وإطلاق المزيد من البطولات والفاعليات التي تستهدف الفئة العمرية للنشء مثل البطولات التي ينظمها الاتحاد المصري لرياضات الشارع واللياقة التنافسية للأطفال، وبما يعمل على زيادة نسبة الأطفال (٥ إلى ١٧ سنة) الذين يمارسون النشاط الرياضي من ٥٣,٣٪ إلى ما لا يقل عن ٧٥٪ عام ٢٠٣٠.

كما تم إعادة إطلاق دوري مدارس مصر، من خلال الاتحاد المصري للرياضة المدرسية، والذي يستهدف النشء بالمدارس، مما يعكس إيمان الدولة بأهمية الرياضة كجزء لا يتجزأ من العملية التعليمية، مما يعزز دور الرياضة المدرسية في بناء شخصية الطالب وتنمية قدراته البدنية والذهنية.

ومن أجل تعزيز ممارسة الرياضة بين الطلاب في مراحل التعليم الأساسي صدر قرار وزير التربية والتعليم والتعليم الفني رقم (٢٣٩) لسنة ٢٠٢٥ بشأن حافز التفوق الرياضي، حيث منح الطلاب والطالبات الحاصلين على بطولات أو دورات رياضية شهادة التفوق الرياضي بنهاية مرحلة التعليم الثانوي [شكل رقم (٥٣)].

شكل ٥٣ نسبة الأطفال الذين يمارسون النشاط الرياضي (٥ - ١٧ سنة) (٪)

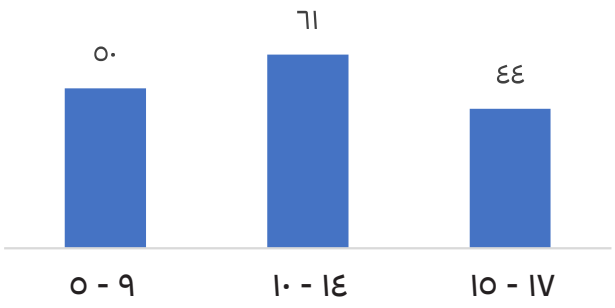

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقرير مسح ممارسة النشاط الرياضي للأسر المصرية عام ٢٠٢٣.

واتصالاً بذلك، وفي إطار أهمية التنسيق مع كافة الجهات ذات الصلة بالمجال الرياضي، من المستهدف وصول نسبة المدارس الخاصة والحكومية التي يتوفر بها ملعب رياضي إلى نسبة ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠، وتنظيم بطولات رياضية في نسبة ١٠٠٪ من المدارس الحكومية والخاصة سنوياً.

التعليم العالي والبحث العالي قاطرة التنمية البشرية:

يُعد التعليم العالي والبحث العلمي الركيزة الأساسية في بناء رأس المال البشري وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، ويمثل أحد المحركات الرئيسية للتحول نحو اقتصاد المعرفة وزيادة الإنتاجية وتوطين التكنولوجيا. وتعمل الدولة المصرية في السنوات الأخيرة على إعادة تشكيل خريطة التعليم الجامعي بما يتواءم مع متطلبات التنمية المستدامة، والاحتياجات الوطنية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز مكانة مصر العلمية إقليمياً ودولياً. لذا لا يعد تطوير الجامعات ومراكز البحث هدفاً تعليمياً فقط، بل هو ضرورة اقتصادية ملحّة ترتبط بخلق فرص عمل نوعية، وتحفيز الابتكار، ودعم الصناعة الوطنية، وبناء جيل قادر على الإبداع والمنافسة في عالم سريع التغيير.

واتصالاً بذلك، لم تتوان الدولة المصرية على مدار السنوات الماضية في دعم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وزيادة الإنفاق عليه باعتباره أحد أهم الركائز الأساسية للنهوض والتقدم وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وإدراكًا لأهميته في صناعة أجيال وقيادات المستقبل، وعليه فقد وضعت الدولة «الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي ٢٠٣٠»، والتي ترتكز على تحول الجامعات من مُستهلك للمعرفة إلى مُنتِج لها، وتحقيق الملاءمة بين التخصصات ومخرجات التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل على المستوى القومي.

ويُمثل الاستثمار في رأس المال البشري أحد المقومات الأساسية في بناء المجتمع، وهو من الحقوق الأصيلة للإنسان، كما يُعَدُّ جوهر عملية التنمية المستدامة؛ إذ يرتبط ذلك الاستثمار بمجموعة من المكاسب والعوائد الشخصية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة، والتي تجعل دوره أساسيًّا في تحقيق الأهداف المختلفة للتنمية بجميع أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

واعتمد المجلس الأعلى للجامعات في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٢، الإطار المرجعي الاسترشادي للتعليم الجامعي والعالي في جمهورية مصر العربية، ليكون المرجعية الأساسية في رسم وتخطيط سياسات التعليم الجامعي والعالي في مصر، برؤية متكاملة شمولية تعمل على ربط التعليم بالمتغيرات السريعة في العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي في ضوء المعايير العلمية والأكاديمية العالمية، ويعمل على ربط المناهج الدراسية الحالية بالكليات والمعاهد مع آليات التدريب والتأهيل لريادة الأعمال، في ضوء احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية وبما يلبي متطلبات الوظائف المستقبلية في ظل المتغيرات التكنولوجية، والتي تتماشي مع خطط الدولة الاستثمارية والاستراتيجية للتطوير قصيرة وطويلة الأجل، والتطور العلمي، والتكنولوجي الحالي والمستقبلي.

ويهدف الإطار المرجعي إلى تحويل دور الطالب إلى متفاعل نشط والأكاديميين إلى محفزين للإبداع، مما يُنشئ بيئة تعليمية مرنة تعزز التفكير النقدي والاندماج مع سوق العمل، وفقاً للاستراتيجية الوطنية التي تركز على تصميم برامج دراسية متكاملة تُعزز التعلم مدى الحياة وتدعم البحث، الأبتكار، والاستدامة.

وترتكز استراتيجية الدولة لتطوير التعليم العالي على عدة محاور:

- **التكامل:** ويتضمن دمج منظومة التعليم العالي مع احتياجات الدولة والمجتمع والمنظومة الإنتاجية، ويهدف إلى ربط البرامج الأكاديمية والخطط الاقتصادية والاجتماعية لكل إقليم جغرافي، بما يؤكد دور الجامعات كمحرك للتنمية.
- **التخصصات المتداخلة:** يركز على إعداد برامج بينية تجمع أكثر من تخصص لمواجهة مشاكل العصر المعقدة، ويشجع تصميم برامج تربط العلوم والتكنولوجيا و الاقتصاد والصحة وغيرها لمواكبة التطورات العالمية.
- **التواصل:** يهدف إلى تعزيز قنوات التواصل بين الجامعات والصناعة والمجتمع والجهات الحكومية، لضمان تحديث المقررات وربط البحث العلمي بسوق العمل.
- **المشاركة الفعالة:** تسعى الاستراتيجية لإشراك كافة الأطراف «الجامعات، والطلاب، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والهيئات الدولية» في تصميم وتنفيذ البرامج والبحوث.
- **الاستدامة:** تعزيز استدامة النظام التعليمي من خلال كفاءة التمويل، وتطوير البنية التحتية، وترشيد الموارد، وربط البرامج بأهداف التنمية المستدامة.
- **المرجعية الدولية:** وضع الجامعات المصرية على خريطة التعليم العالمية من خلال الجودة والاعتماد الدولي، والشراكات الأكاديمية، والتبادل الطلابي.
- **الابتكار وريادة الأعمال:** تشجيع البحث التطبيقي والابتكار داخل الجامعات، دعم ريادة الأعمال، إنشاء حاضنات ومسرعات أعمال، وتمكين الطلاب من تأسيس شركات ناشئة قائمة على المعرفة.

شكل ٥٤ المبادئ السبع للإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠

وفي هذا الصدد، فقد أولت الدولة المصرية اهتماماً كبيراً بإنشاء وتطوير الجامعات ووضعها في مراكز متقدمة مقارنة بنظيراتها في دول العالم، مع الوصول بجودتها إلى مستوى مُتميز، يكفُل تحقيق تنافسية أعلى لمُخرجات هذه المنظومة، سواء على مستوى الخريجين والباحثين، أو الأفكار والتطبيقات والمشروعات البحثية، التي تخدم احتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية، وخدمة قطاعات التنمية المختلفة بالدولة، وعليه فقد توسعت الدولة المصرية في إنشاء الجامعات بمختلف أنواعها الحكومية والخاصة والأهلية والدولية، لاستيعاب مزيد من الطلاب، وإتاحة فرص تعلم متنوعة، وكذلك التوسع في الجامعات التكنولوجية؛ لخدمة ودعم البحث العلمي، علاوةً على إنشاء عدد من فروع الجامعات الأجنبية في مصر بهدف تعزيز الصلات بين منظومة التعليم العالي في مصر ومثيلاتها في الدول المتقدمة، وإتاحة تعليم عالمي على أرض مصر، فضلاً عن تعزيز تنافسية التعليم في البلاد، عبر خطط متنوعة من بينها استقطاب جامعات علمية مرموقة لتدشين فروع لها في مصر.

ولم تكتفِ الدولة بالتوسع في إنشاء جامعات بل أضافت تخصصات وكليات جديدة بالتعليم العالي لتقديم خريجين لسد مستحدثات التنمية في سوق العمل؛ لربط الدراسة بسوق العمل؛ مما يُمكِّن الخريجين من سرعة الحصول على فرص عمل لائقة، فخلال الأعوام الماضية تم استحداث عدة تخصصات جديدة بالجامعات، منها: الهندسة النووية، الفيزياء الحيوية، علم التحكم الآلي، النمذجة، التحرير الجيني، النانو تكنولوجي، القياسات الحيوية، تحليلات الأعمال، الذكاء الاصطناعي، هندسة الميكاترونيكس، علوم البيانات، الهندسة الطبية الحيوية، الحوسبة الفائقة المتنقلة، البيانات الكبيرة للابتكار والعلوم، الطباعة ثلاثية الأبعاد، وغيرها من تخصصات جديدة تخدم سوق العمل.

وانطلاقاً من أهمية تحسين مخرجات العملية

التعليمية، وتحقيق العدالة في تقييم الطلاب، عملت الدولة على مدار السنوات الماضية على تطوير نظم التقويم والامتحانات بمنظومة التعليم العالي، من خلال إطلاق مشروع متكامل لتطبيق الاختبارات المُميكنة بمؤسسات التعليم العالي، وذلك بهدف التطبيق وتعميم استخدام الاختبارات المُميكنة بالحاسب الآلي لجميع طلاب الجامعات في جميع التخصصات، وإنشاء مراكز ووحدات للقياس والتقويم بمختلف الجامعات والكليات؛ لتطبيق وتعميم بنوك الأسئلة، والاستفادة من التطور التكنولوجي في نظم القياس والتقويم، وامتدت هذه الجهود لتشمل تطوير سياسات القبول بالجامعات، وفي خلال السنوات الماضية تم تطوير نظام تنسيق قبول الطلاب ليكون أكثر كفاءة، حيث تم تحويله إلى نظام إلكتروني، وهو ما جعله ينجح في قبول الأعداد المتزايدة كل عام.

واتصالاً بذلك، فقد نجحت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية في تدويل خدمات التعليم الجامعي والتحوّل من الإقليمية إلى العالمية، من خلال تغيير وتطوير فلسفة التعليم العالي واستراتيجياته، بالارتكاز على محورين رئيسيين، الأول هو التدريب أو الاستفادة من منصات الجامعات الدولية ومقرراتها وبرامجها لتدريب ورفع كفاءة الطلاب، والثاني من خلال الحصول على شهادات مزدوجة معتمدة من مصر من تلك الجامعات، حيث تم عقد شراكات متعددة لجامعات مصرية مع نظيراتها الأجنبية المصنفة دولياً، وإصدار القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن إنشاء وتنظيم فروع الجامعات الأجنبية، كخطوة مهمة في دعم عمليات التعليم، ويساعد القانون الدارسين في الحصول على شهادة الجامعة الأم من البلد الأصلي بدون مغادرة.

ومع تحوّل مصر نحو نموذج النمو الخاص بها نحو القطاعات القابلة للتداول، أصبحت مهارات القوى العاملة من المُحدّدات المُهمّة للقُدرة التنافسيّة والتوظيف. مما يُؤكّد ضرورة زيادة المعروض من المواهب ذات الكفاءة المُناسِبة والمهارات الرقميّة واللغويّة.

وتُمثّل الإصلاحات الأخيرة في التعليم العالي المصري خطوات مُهمّة نحو تحديث النظام ومُواءمته بشكل أوثق مع احتياجات سوق العمل. وتعكِس مُبادرات مثل إنشاء مراكز التطوير المِهَني والوظيفي في الجامعات، وإدخال مسارات مهنيّة وتقنيّة، بما في ذلك الجامعات التكنولوجيّة، وتعزيز المهارات التطبيقيّة وجاهزيّة القوى العاملة، ومع ذلك، فإن استمرار الجهود تظل أمرًا ضروريًا لتحقيق الرؤيّة الشاملة والاستجابة للأولويّات الاقتصاديّة المُتطوّرة في مصر.

وتبرُز الحاجة على وجه الخصوص إلى بناء نظام أكثر تنوّعًا يستجيب لاحتياجات سوق العمل، وهذا يتطلّب دمج التعليم والتدريب التِقَني والمِهَني في إصلاحات التعليم العالي، وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا لتحديث التعليم العالي في مصر، وتعزيز مُلاءمته لسوق العمل، مع ضمان المُساواة في الوصول إلى بناء نظام تعليمي عالٍ وفعّال.

كما يشهد التعليم الجامعي ظاهرة مُستجدّة تُشكّل تحديًا قويًا أمام جهود الدولة في تعزيز إمكانات مُخرجات التعليم العالي في دعم مُتطلّبات التنمية في مصر، وتتمثّل هذه الظاهرة في هجرة الكفاءات، حيث تُشير التقديرات إلى أن حوالي ٨٪ – ١٠٪ من القوى العاملة الحاصلة على تعليم عالٍ تُغادر البلاد بحثًا عن فُرص أفضل في الخارج، ورغم أهميّة ذلك من ناحية زيادة تحويلات العاملين بالخارج وزيادة حصيلة النقد الأجنبي، إلا أن هذه الظاهرة نتج عنها تفاقُم تحديّات النظام الصحي المحلي وزيادة الفجوة بين الطلب والعرض على الخدمات الصحيّة، وهذه الهجرة تُمثّل استثمارات ضخمة مُهدرة تم إنفاقها في تنمية رأس المال البشري، كما تُؤثّر سلبًا على جودة الخدمات العامة وفُرص الابتكار والنمو الاقتصادي المُستدام.

تحسين إتاحة وجودة وتنافسية مخرجات التعليم الجامعي:

تعتبر جودة التعليم الجامعي، حلقة الوصل التي تربط بين التعليم والمعرفة التقليدية والتطور التكنولوجي المتجدد والمتسارع، بما يضمن وجود بيئة مستدامة للمؤسسات التعليمية، ووضع برامج تحفيزية لتشجيع مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد الدولي مع

إيلاء أولوية لربط مناهج التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل، بما يساهم في تحقيق مجموعة من المستهدف بيانها كالتالي:

جدول ٧ تطور مؤشرات التعليم العالي

المؤشر	٢٠٢٢	٢٠٢٥	٢٠٣٠
الجامعات الحكومية	٢٧	٢٨	٣٠
الجامعات الخاصة	٢٨	٣٧	٥٥
الجامعات الأهلية	٢٠	٣٢	٤٠
الجامعات التكنولوجية	١٠	١٤	٢٧
أفرع الجامعات الأجنبية	٤	٩	٣٠
أعداد الطلاب (مليون طالب)	٣,٧	٤,١	٥,٥
أعداد الطلاب الوافدين (ألف طالب)	١٥٠	٢٤٥	٤٠٠

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

بالإضافة إلى العمل على:

- زيادة معدل القيد بمرحلة التعليم الجامعي والعالي من ٣٩,٥٪ عام (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٤٣,٧٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة معدل القيد في مرحلة «الماجستير والدكتوراة» من معدله البالغ ٣,٧٪، وبما يساهم في زيادة عدد سنوات التعلم وتحسين تقييم مصر في مؤشر التنمية البشرية العالمي، وبما يعمل على زيادة نسبة الحاصلين على الماجستير من ١٤,٢٪ عام ٢٠٢٣ إلى ٢٠٪ عام ٢٠٣٠، وفي ذات الوقت ضمان جودة المخرجات وربطها بسوق العمل.
- تغطية كافة المحافظات بالجامعات التكنولوجية مقارنةً مع معدل تغطية حالي يبلغ ٣٣٪.
- خفض معدل البطالة بين حملة المؤهلات العليا من ١٣,٧٪ (٢٠٢٤) إلى ٩٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة عدد الجامعات المصرية المدرجة في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم (شنغهاي) من جامعة واحدة (٢٠٢٤/٢٣) إلى ٧ جامعات عام (٢٠٣٠/٢٩)، والجامعات المدرجة في تصنيف «التايمز» من ٣٥ جامعة (٢٠٢٥) إلى ١٠٠ جامعة عام (٢٠٣٠).
- زيادة نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد والجودة من ٢٥٪ (٢٠٢٥) إلى ٩٠٪ (٢٠٣٠).
- مواصلة جهود تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي بين الذكور والإناث، والتي نتج عنها ارتفاع نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الجامعي من ٤٥,٦٪ عام ٢٠١٤ إلى ٤٩,٦٪ عام ٢٠٢٤ كنتيجة أساسية لإتاحة خدمات التعليم الجامعي في كافة المحافظات وتنويع البرامج التعليمية بما يتوافق مع احتياجات الإناث، والذي نتج عنه ارتفاع معدل القيد بالتعليم العالي للإناث إلى ٣٨,٦٪ عام ٢٠٢٤/٢٣ مقارنةً بمعدل بلغ للذكور ٣٦,٩٪ [شكل رقم (٥٥)].

شكل ٥٥ تطور نسبة الذكور والإناث المقيدين بالتعليم الجامعي (٪)

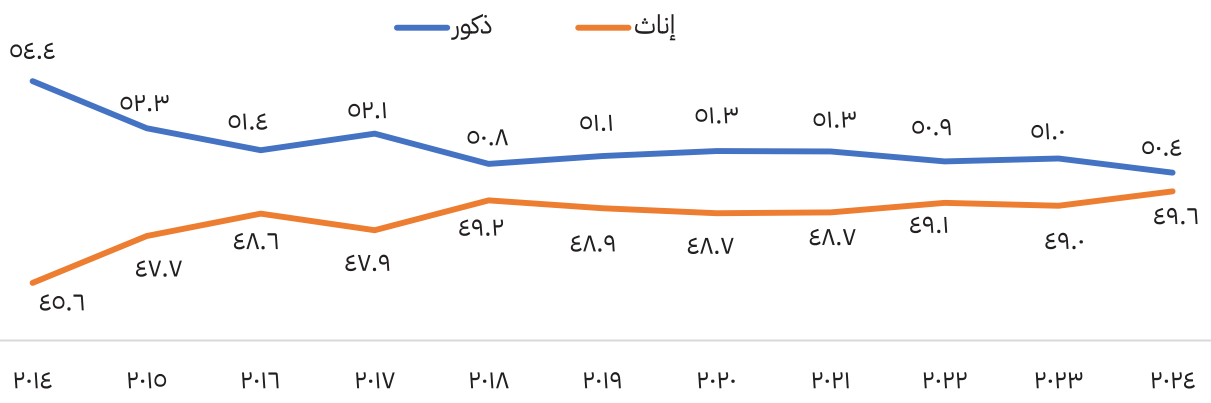

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

- زيادة معدل «عدد الطلاب/عضو هيئة تدريس» من ٢١,٦ طالباً عام ٢٠٢٥/٢٤ إلى ١٨ طالباً عام ٢٠٣٠، حيث توجد ضرورة لتعيين عدد أكبر من أعضاء هيئة التدريس بما يواكب الزيادة في عدد الجامعات الأهلية والتكنولوجية، لضمان التفرغ بدلاً من الاعتماد على الانتداب من جامعات أخرى [شكل رقم (٥٦)].
- أهمية تحديث وتطوير الجامعات الحكومية القائمة والاهتمام بتطوير المعامل والبنية التحتية.
- العمل على ربط الجامعات المصرية بشبكة اتصال موحدة، وربط الكليات المناظرة في كل الجامعات بشبكة إنترنت فيما بينها، لتبادل الخبرات والمعلومات، خاصةً في كليات الطب والكليات العملية، بما يساهم في تطوير أعضاء هيئة التدريس والإطلاع على أحدث المستجدات، كما يسهم في زيادة خبرة الخريجين الجدد ورفع مستواهم العلمي والعملي لخريجي الجامعات المصرية.
- تحسين جودة التعليم بجامعة الأزهر، في ضوء أن نسبة الطلاب الملتحقين بكلياتها يشكلون حوالي ١٤٪ من جملة طلاب الجامعات الحكومية، وذلك بالعمل على زيادة نسبة الكليات الحاصلة على الاعتماد والجودة من ٤١٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ إلى ٩٠٪ عام ٢٠٣٠.

شكل ٥٦ تطور عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس للجامعات الحكومية والأزهر

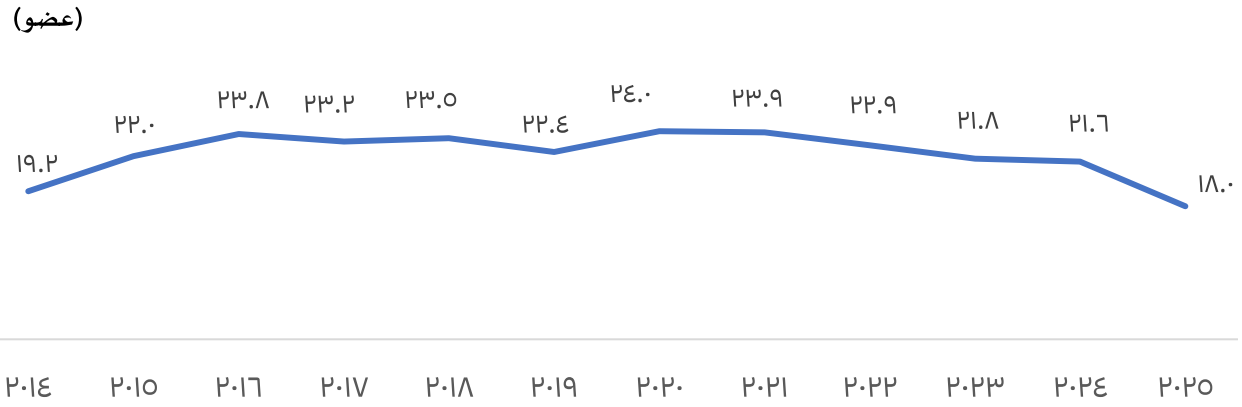

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

زيادة صادرات خدمات التعليم العالي:

لتعظيم الاستفادة من جهود الدولة المبذولة في إتاحة خدمات التعليم العالي بجودة وتنافسية عاليتين، جاري العمل على تسويق هذه الخدمات على المستوى الإقليمي والدولي وبما يعمل على زيادة نسبة الطلاب الوافدين من جملة الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي من ٢,٨٪ عام ٢٠٢٤/٢٣ إلى حوالي ٨,٥٪ عام ٢٠٣٠ وبما يعمل على زيادة الحصيلة الدولارية لهذه الصادرات الخدمية [شكل رقم (٥٧)].

شكل ٥٧ تطور نسبة الطلاب الوافدين من جملة الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي (٪)

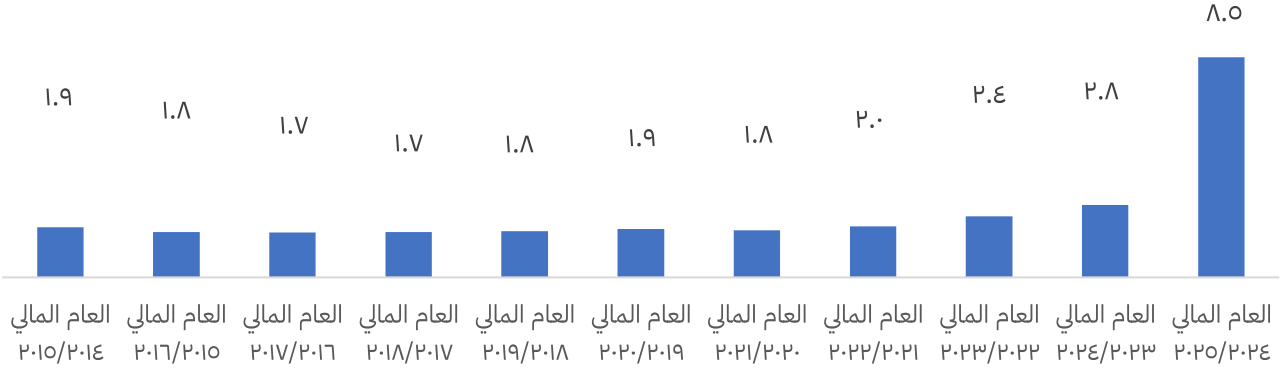

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

زيادة مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات التعليم العالي:

تعمل الحكومة على تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في تقديم خدمات التعليم الجامعي، حيث تستهدف زيادة نسبة الطلاب المقيدين في الجامعات الخاصة من إجمالي الطلاب من ٧٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلى ١٥٪ عام (٢٠٣٠/٢٩) [شكل رقم (٥٨)].

شكل ٥٨ تطور نسبة الطلاب بالجامعات الخاصة من جملة الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي (٪)

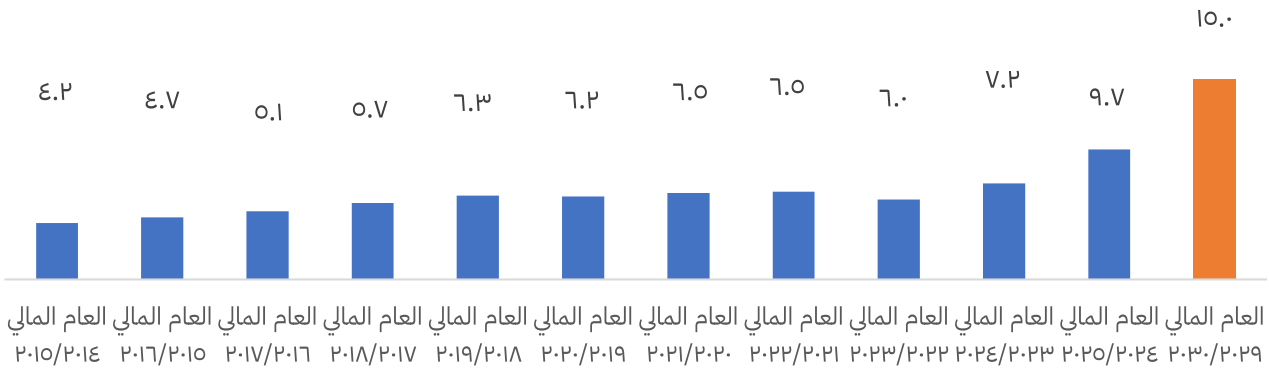

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

التوسع في دمج الاستدامة البيئية في الجامعات المصرية:

تستهدف الحكومة مواصلة جهود تطبيق الاستدامة البيئية في الجامعات المصرية، والتي نتج عنها زيادة عدد الجامعات المدرجة في تصنيف UI Green Metric من جامعتين فقط عام ٢٠١٣ إلى ٣٦ جامعة عام ٢٠٢٤ تشكل ٢٨٪ من الجامعات المصرية، وصولاً إلى ٥٠٪ عام ٢٠٣٠، وبما يساهم في تحسين الظروف الصحية والبيئية داخل الجامعات من خلال زيادة نسبة المسطحات الخضراء، وخفض البصمة الكربونية والمائية، والتوسع في إدخال نظم النقل المستدامة، وتطبيق منظومة لجمع وتدوير المخلفات.

مواءمة مُخرجات منظومة التعليم ومتطلبات سوق العمل:

شهدت القوى العاملة نموًا ملحوظًا خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث تجاوزت ٣٣,٦ مليون فرد في عام ٢٠٢٥/٢٤، بالمُقارنة بحوالي ٣١ مليون فرد عام ٢٠٢٣/٢٢. ورغم التزايُد المُطرد في عرض القوى العاملة الناجم عن النمو السُكّاني السريع، إلا أن الدولة حرِصت دومًا على توسيع الطاقة الاستيعابيّة لسوق العمل من خلال تسريع عجلة نمو الأنشطة الاقتصاديّة، وبخاصة الأنشطة كثيفة العمل، ومع توفير الدعم المُتواصل للمشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغَر، الأمر الذي أسفر عن تزايُد أعداد المُشتغلين ليُسجّل ٣١,٦ مليون فرد في عام ٢٠٢٥/٢٤ قياسًا بحوالي ٢٨,٨ مليون فرد عام ٢٠٢٣/٢٢. ونظرًا لتنامي مُستويات التشغيل بمُعدّلات أسرع مُقارنة بالقوى العاملة، فقد تراجعت مُعدّلات البطالة لمُستويات مُنخفضة سجّلت ٦,١٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ [جدول رقم (٨)]، وهو ما يُعد إنجازًا طيبًا قياسًا بمُعدّلات البطالة السابقة، والتي بلغت ٩,٦٪ عام ٢٠٢٠/١٩.

جدول ٨ تطوّر القوى العاملة والمُشتغلين والبطالة خلال الفترة (٢٠٢٣/٢٢ – ٢٠٢٥/٢٤) (ألف فرد)

البيـــــان	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٤/٢٣	٢٠٢٥/٢٤
قوّة العمل	٣٠٩٦٩	٣١٤٢٣	٣٣٦١٤
المُشتغلون	٢٨٨٠٠	٢٩٣٦٥	٣١٥٥٩
المُتعطّلون	٢١٦٩	٢٠٥٨	٢٠٥٥
مُعدّل البطالة (٪)	٧	٦,٥	٦,١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ورغم تحسّن المُؤشّرات الكليّة للتشغيل وتأثيراتها الإيجابيّة، من حيث خفض مُعدّلات البطالة في صورتها الإجمالية، إلا أن التعمّق في تحليل هيكل سوق العمل يُبرِز وجود اختلالات عديدة في هذا السوق، ترتبط بشكل مُباشر وصريح بمُخرجات منظومة التعليم، وما يُطلق عليه بالكفاءة الخارجيّة للنظام التعليمي، ويُمكِن رصد أهم هذه الاختلالات في الآتي:

أولًا: التفاوتات النوعيّة الكبيرة في مُعدّلات المُشاركة في العمل ومُعدّلات البطالة

- يُوجد تبايُن واضح في هذه المُعدّلات بين الذكور والإناث. فكما هو مُوضّح في الجدول رقم (٩)، فقد بلغ مُتوسّط مُشاركة الإناث نحو ١٥٪ - ١٦٪، مُقارنة بنسبة قاربت ٧٠٪ في حالة الذكور، دلالة على ضعف مُشاركة المرأة في قوّة العمل، ومن ثم في النشاطات الاقتصاديّة، وهو ما يُستدل عليه أيضًا ارتفاع مُعدّلات البطالة بين الإناث والتي سجّلت نحو ١٦٪ عام ٢٠٢٥/٢٤، مُقارنة بمُعدّل ٣٫٥٪ فقط في حالة الذكور، وهو ما يُمثّل هدرًا كبيرًا في الطاقات التشغيليّة للإناث، وبخاصة أن مُعدّلات التحاقهم بالجامعات تُعادِل المُعدّلات المُناظرة للذكور. ويُمكِن تفسير هذه الظاهرة جزئيًا – إذا ما استبعدنا تأثير الأعراف والعادات الاجتماعيّة السائدة، وبخاصة في المناطق الريفيّة التي تُفضّل الزواج المُبكّر للإناث وعدم الانضمام الاختياري لسوق العمل فيُمكن الاستدلال باعتبارات أخرى أكثر ارتباطًا بمُخرجات النظام التعليمي، منها تزايُد أعداد الخريجات في مجال العلوم الإنسانيّة بوجه عام، قياسًا بالعلوم الطبيعيّة، وهو ما يفوق مُتطلّبات سوق العمل، ومنها كذلك ما يتعلّق بنقص الكفاءات والخِبرات العمليّة لعدم حصولهن على البرامج التدريبيّة التمهيديّة اللازمة لالتحاقهن بالعمل [جدول رقم (٩)].

جدول ٩ مُعدّل المُساهمة في النشاط الاقتصادي حسب النوع من أعوام الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٥/٢٤) (٪)

العام/ مُعدّل المُساهمة في النشاط	ذكور	إناث	متوسط عام
٢٠١٩/١٨	٦٦,٩	١٥,٥	٤١,٩
٢٠٢٠/١٩	٦٥	١١,٧	٣٨,٩
٢٠٢١/٢٠	٦٧,٧	١٤,٥	٤١,٩
٢٠٢٢/٢١	٦٩	١٥	٤٢,٦
٢٠٢٣/٢٢	٦٩,٢	١٥,٥	٤٣
٢٠٢٤/٢٣	٦٩,٧	١٥,٩	٤٣,٤
٢٠٢٥/٢٤	٦٩,٨	١٩,٨	٤٥,٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، أعداد مُختلفة.

جدول ١٠ تطوّر مُعدّلات البطالة النوعيّة خلال أعوام الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٥/٢٤) (٪)

العام المالي	مُعدّلات البطالة			نسبة الفجوة النوعيّة (إناث/ ذكور) (نقطة مئويّة)
	ذكور	إناث	جُملة	
٢٠٢٠/١٩	٨,٥	١٦,٢	٩,٦	٧,٧
٢٠٢١/٢٠	٥,٧	١٥	٧,٣	٩,٣
٢٠٢٢/٢١	٥	١٧,٥	٧,٢	١٢,٥
٢٠٢٣/٢٢	٤,٨	١٧,٣	٧	١٢,٥
٢٠٢٤/٢٣	٤,٢	١٧,٣	٦,٥	١٣,١
٢٠٢٥/٢٤	٣,٥	١٥,٨	٦,١	١٢,٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، أعداد مُختلفة.

ثانيًا: انضمام نسبة كبيرة من صِغار وكِبار السن لسوق العمل:

- تبلُغ مُعدّلات المُساهمة ١٦,٥٪ لصِغار السن، ونحو ٢٥٪ لكِبار السن في الفئة (٦٠ – ٦٥ سنة) ونحو ١٤٪ في الفئة ٦٥ سنة فأكثر [شكل رقم (٥٩)].

شكل ٥٩ مُعدّل المُساهمة في النشاط الاقتصادي حسب الفئات العمريّة خلال الربع الرابع عام ٢٠٢٥/٢٤

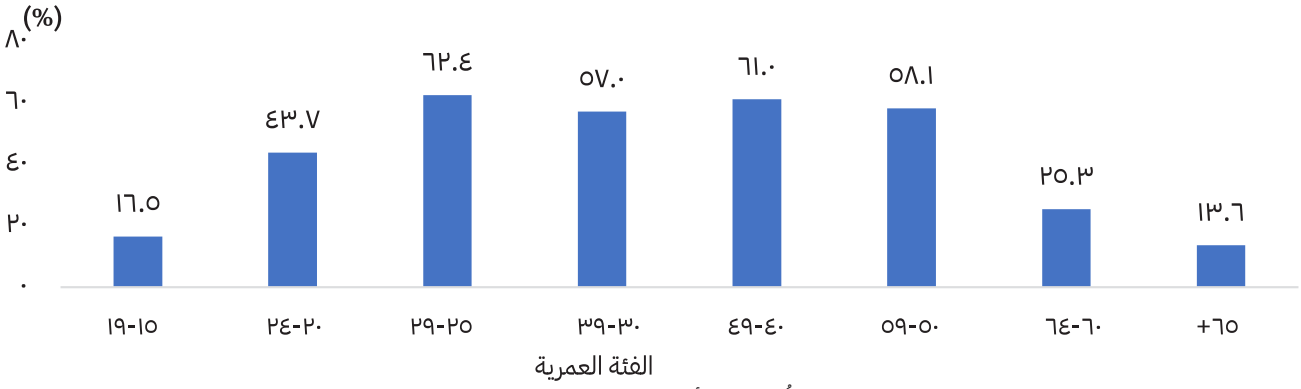

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القُوّة العاملة، (أبريل- يونيو ٢٠٢٥)

- وتعني هذه النِسَب المُرتفعة لمُعدّلات مُشاركة صِغار السن ارتفاع مُعدّل تسرّبهم من التعليم الجامعي، وتفضيلهم المُبكّر للالتحاق بسوق العمل، وبخاصة في الأعمال الحرفيّة، كما أن ارتفاع مُعدّل مُشاركة كِبار السن في سوق العمل، قد يعكِس قصورًا في التغطية التأمينيّة للفئات الأكبر سنًا (٦٥ سنة فأكثر)، والحاجة لمزيدٍ من الحماية والرعاية الاجتماعيّة، كما قد يكون لها تأثيرات سلبيّة على سلم التدرّج الوظيفي ومجالات الترقّي أمام الفئات الشابة.

ثالثًا: ارتفاع مُعدّلات البطالة في الفئة العُمريّة (٢٠ – ٢٤ سنة)، و(٢٥ – ٢٩ سنة)، وهي الفئات العُمريّة الشابة:

- تُشكّل الفئات العُمريّة الشابة أساس الهرم الوظيفي في سوق العمل، والتي يُفترض تزايُد إقدامها على العمل إثر التخرّج من الجامعات والمعاهد المصريّة، وتوفّر مُقوّماتها الوظيفيّة. وهذه الظاهرة – وإن كانت تعكِس مُزاحمة الفئات العُمريّة الأخرى في سوق العمل، ومنها صِغار وكِبار السن، كما سبق الذِكر – إلا أن أحد أسبابها الرئيسة يكمُن في عدم توافُق المُؤهّلات الدراسيّة للخرّيجين مع المُتطلّبات الوظيفيّة لسوق العمل، وبخاصة في ظل التحوّلات التقنيّة الحديثة، وتقدّم تطبيقات الحاسب الآلي وغيره من فنون الاتصال والمعرفة الحديثة التي تتطلّب تسريع إعداد طلبة الجامعات المصريّة على اكتسابها واستيعابها والاستعداد بالمُؤهّلات اللازمة للالتحاق بها، ونخُص بذلك أقسام العلوم الطبيعيّة كالطب والهندسة والصيدلة.

رابعًا: التركّز القطاعي للمُشتغلين في عددٍ محدود من القطاعات والأنشطة الاقتصاديّة

- تُشير بيانات التوزيع النسبي للمُشتغلين وفقًا للنشاط الاقتصادي خلال عام ٢٠٢٥/٢٤ تركّز نحو خُمس أعداد المُشتغلين في قطاع الزراعة، وسُدس العدد في قطاع تجارة الجُملة والتجزئة، ثم قطاعا التشييد والصناعة بنسبة ٢٥٪ معًا، مما يعني أن أربعة قطاعات تستوعب وحدها ما يربو على ٦٠٪ من جُملة المُشتغلين. وإذا أُضيف قطاع النقل والتخزين، ترتفع النسبة الإجمالية إلى ٧٠٪ [شكل رقم (٦٠)]، وهي أنشطة كثيفة العمل، ولا تحتاج غالبيتها لمهارات تخصّصية عالية، كالأنشطة الزراعيّة وأعمال التشييد والبناء، على نقيض القطاعات الأخرى التي تحتاج لمهارات تكنولوجيّة وتخصّصات مهنيّة دقيقة يُمكِن للجامعات المصريّة توفيرها من خرّيجي الكليّات والمعاهد المُتخصّصة.

شكل ٦٠ القطاعات الرئيسة المُستوعبة للمُشتغلين عام ٢٠٢٥/٢٤

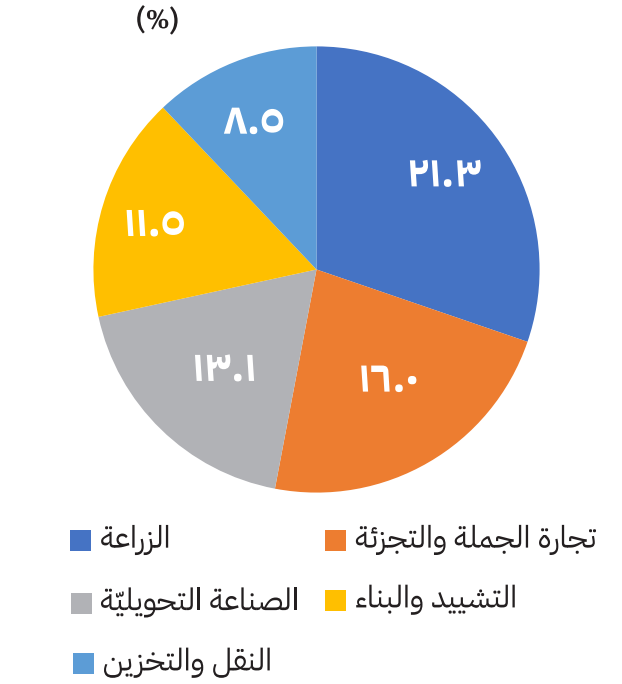

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القُوّة العاملة، (أبريل- يونيو ٢٠٢٥)

خامسًا: انتشار القطاع غير الرسمي:

- يستوعب سوق العمل في مصر نسبة كبيرة من العمالة في القطاع غير الرسمي، وتتفاوت التقديرات بشأن هذه النسبة، حيث تتراوح بين ٣٥٪ و٥٠٪، وهو ما يُقلّل الطلب المُؤسّسي على شهادات مهنيّة رسميّة، لذا تبرُز صعوبة تصميم برامج TVET لتُوازن بين التكوين التقني المطلوب للعمل الرسمي والعمل في اقتصاد غير رسمي غير مُوحّد المعايير.

سادسًا: الحاجة لتطوير نظام التعليم الفني والتكنولوجي:

- رغم إتاحة التعليم الفني في مصر على نطاق واسع لمن يختارون هذا المسار بعد التعليم الأساسي، مدعومًا بنماذج مُتخصّصة وتوسّع في الجامعات التكنولوجيّة، إلا أن هناك تراجُع ملحوظ في المُشاركين في التعليم الفني المُستمر وفي المُلتحقين بالعمل، ولا يزال عديد من المُتعلّمين الشباب يجدون صعوبة في تطوير المهارات الأساسيّة، مما يُؤدّي إلى ارتفاع مُعدّلات البطالة بين المُتعلّمين.
- ومع التسليم بأهميّة التعليم الفني والتكنولوجي ودوره المحوري في دعم سوق العمل، إلا أن هناك عِدّة تحديّات في هذا الشأن، منها الآتي:
  - الصورة الاجتماعيّة السلبيّة التي تُقلّل الإقبال عليه.
  - ضعف التجهيزات العمليّة في كثير من المدارس الفنيّة.
  - ضعف ارتباط التعليم الفني المُزدوج بسوق العمل الفعلي.
  - عدم مُواءمة المناهج لمُتطلّبات القطاعات الإنتاجيّة (الصناعة، الإنشاءات، الكهرباء، الخدمات، اللوجيستيّة) وعدم مُسايرتها للتحوّل الرقمي والأتمتة والذكاء الاصطناعي.
- نقص التمويل وعدم استدامته، مع محدوديّة الاستثمارات في البنية التحتيّة (المعامل، والورش)، وتأهيل المُدرّسين، مما لا يُوفّر التدريب العملي بالمُستوى المُطابق لمُتطلّبات السوق، وبخاصة مع غياب صناديق تمويل طويلة الأجل للتحديث التقني مما يُبطئ التحوّل إلى نماذج تعليم في مُطابقة للمُجتمع الصناعي.
- ضعف الشراكات المُستدامة مع الصناعة وغياب آليّات تحفيزيّة للشركات المُشاركة.
- غياب منظومة مُوحّدة لمعايير الكفاءة والاعتماد المِهَني والاعتراف بالشهادات.

سابعًا: انتشار ظاهرة البطالة بين حملة المُؤهّلات العليا:

- وفقًا للمُستوى التعليمي، بلغت نسبة المُتعطّلين من الفئات حاملة المُؤهّلات العليا (جامعي أو أعلى) نحو ١٢,٩٪ خلال الرُبع الرابع من عام ٢٠٢٥/٢٤، ومُقابل نحو ٧,٥٪ بين حملة المُؤهّل

فوق المُتوسّط وأقل من الجامعي، وكذلك المُؤهّل المُتوسّط الفني والذي قد سجّل نحو ٤,٢٪.

- وسجّلت مُعدّلات البطالة تصاعُدًا بين الحاصلين على شهادات الثانوية العامة، بلغت ١٠٪ عام ٢٠٢٥/٢٤، ومع تراجُعها في حالة كل من المُؤهّل فوق المُتوسّط والأميين، ومع تصاعُدها في حالة الحاصلين على كل من المُؤهّل الأقل من المُتوسّط وشهادة محو الأميّة [جدول رقم (١١)].

جدول ١١ مُعدّلات البطالة وفقًا لمُستوى التعليم خلال الربع الرابع من عامي ٢٠٢٤/٢٣ و ٢٠٢٥/٢٤ (٪)

الحالة التعليميّة	٢٠٢٤/٢٣	٢٠٢٥/٢٤
أمي	١,٢	٢
يقرأ ويكتُب وشهادة محو الأميّة	٤,٧	٢,٦
مُؤهّل أقل من المُتوسّط	٤	٥,١
ثانوية عامة وأزهريّة	٧	١٠,٢
مُؤهّل مُتوسّط فنّي	٥,٧	٤,٢
مُؤهّل فوق المُتوسّط وأقل من الجامعي	٧,٧	٧,٥
مُؤهّل جامعي وفوق الجامعي	١٣,٦	١٢,٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، أعداد مُختلفة.

- يتضّح من مُعدّلات البطالة حسب الحالة التعليميّة في الرُبع الرابع في عامي ٢٠٢٤/٢٣ و٢٠٢٥/٢٤ تحقّق أعلى مُعدّلات بطالة بين حملة المُؤهّلات الجامعيّة (١٣٪ - ١٤٪)، وأقلّها في الفئات الأميّة وفئة (يقرأ ويكتُب) (٢٪ - ٣٪)، كما يتضّح ارتفاع المُعدّلات لحاملي الثانوية العامة مُقابل تراجُعها بالنسبة لحاملي المُؤهّلات المُتوسّطة الفنية، ومع شبه استقرار مُعدّلات البطالة لحاملي المُؤهّلات فوق المُتوسّطة عند ٧,٥٪، والمُؤهّلات الأقل من المُتوسّط عند ٥٪.

- والظاهرة الجديرة بالمُلاحظة، أنه في عام ٢٠٢٤/٢٣، شكّل المُتعطّلون من حملة المُؤهّلات الجامعيّة نحو ٤٥٪ من جُملة المُتعطّلين، في حين كانت النسبة المُناظِرة في حالات المُستويات الأدنى من التعليم والأميّة مُنخفِضة، حيث شكّل المُتعطّلون من حاملي المُؤهّلات أقل من المُتوسّط نحو ٩٪ من جُملة المُتعطّلين، ومن يقرأون ويكتبون فقط نحو ٤٪، ونسبة المُتعطلين من الأميين ٢,٧٪، دلالة على أن حملة المُؤهّلات العليا يجدون صعوبة أكبر في الانضمام لسوق العمل، على عكس الفئات الأقل تعلّمًا أو الأميين. فحملة المُؤهّلات العليا يُعانون من ارتفاع مُعدّلات البطالة، بينما الفئات الأميّة وتلك الأقل تعليمًا تشهد مُعدّلات بطالة أكثر انخفاضًا، وهو ما يعني أمرين، أولهما ارتفاع مُعدّلات البطالة مع ارتفاع المُستوى التعليمي (علاقة طرديّة)، وثانيهما أن سوق العمل أكثر مرونة في استيعاب الفئات غير المُتعلّمة أو ذات الحد الأدنى من التعليم، وهو ما يجد تفسيره في انتشار العمالة بالقطاع غير المُنتظِم وتزايُد أعداد العمالة بالقطاعات الخدميّة، وبخاصة الخدمات الشخصيّة والأعمال التي لا تتطلّب كفاءات أو مهارات تعليميّة. وتتجلّى خطورة هذه الظاهرة فيما يترتّب عليها من هدر للاستثمارات التي وجِهَت للتعليم الجامعي وتنمية رأس المال البشري، فضلًا عن خطورتها في تحفيز خريجي الجامعات المصريّة على الهجرة للخارج بحثًا عن فُرص أفضل للعمل والدخل، وهو ما تعكسه مُؤخّرًا ظاهرة هجرة أعداد ليست بقليلة من الأطباء المصريين للعمل بالخارج، سواء في الدول العربيّة أو الأوروبيّة أو الولايات المُتحدة وكندا.

- وهذه الاختلافات في مُعدّلات البطالة بحسب المُستوى التعليمي تُشير بوجه عام إلى عدم توافُق مُخرجات المنظومة التعليميّة مع مُتطلّبات سوق العمل.

- ويُمكِن إيجاز أهم صور الاختلالات والفجوات القائمة بين مُخرجات التعليم الجامعي والبحث العلمي ومُتطلّبات سوق العمل في الآتي:

١) الفجوة بين حجم الخريجين وطلب سوق العمل، حيث يفوق عدد الخريجين الجامعيين سنويًا عدد الوظائف المُناسبة المُتاحة في سوق العمل بدرجةٍ كبيرة، في ظل التوسّع في القبول الجامعي، الأمر الذي يترتّب عليه ضغوطًا على سوق العمل، وما يُولّده من وفرة في العرض، مع نقصٍ في الطلب على التخصّصات التي لا تتوافق مع احتياجات الاقتصاد. وما يُسفِر عنه ذلك من تنامي البطالة بين حملة الشهادات.

٢) اختلالات هيكليّة داخل منظومة التعليم الجامعي، نتيجة هيمنة التخصّصات النظريّة على حساب المجالات التطبيقيّة والتكنولوجيّة، واستمرار التركيز على التوسّع الكمّي في الالتحاق بالجامعات – وبخاصةٍ الأدبية والنظرية – مع غياب التخطيط القائم على احتياجات سوق العمل.

٣) محدوديّة القُدرات التطبيقيّة وضعف البنية التحتيّة للتعليم العملي، مما يخلُق فجوة بين المهارات المُكتسبة نظريًا والمهارات اللازمة فعليًا للصناعة والخدمات الحديثة، خاصة في القطاعات عالية التقنية مثل الإلكترونيّات، الميكاترونيكس، تحليل البيانات، وتكنولوجيا المعلومات.

٤) اتساع الفجوة المُؤسّسية بين الجامعات والصناعة، مما يُؤدّي إلى غياب أو تراخي مُشاركة القطاع الخاص في صياغة التخصّصات أو توصيف الوظائف، وبالتالي عدم تغذية الجامعات بالتخصّصات والمهارات المطلوبة لتعديل وتكييف مناهجها على هذا الأساس.

٥) غياب نظام فعّال لمُتابعة سوق العمل وبيانات دقيقة عن احتياجاته، في ظل عدم توافُر آليّات مُنتظمة لجمع معلومات عن احتياجات سوق العمل من الوظائف والمهارات والتخصّصات الفنيّة والمِهنيّة.

٦) اختلالات هيكلية في سوق العمل ذاته، تُحِد من فُرص التوظيف، ومن أهمّها:

- **هيمنة القطاع غير الرسمي** الذي يستوعب نسبة كبيرة من العمالة – كما سَبَق الذِكر – ولكنه لا يطلب مهارات مُتقدّمة، وبالتالي لا يشجع الشباب على اكتساب تعليم عالي الجودة.
- **تركّز النمو الاقتصادي في قطاعات مُنخفضة الإنتاجيّة** (المُقاولات، التجارة، الخدمات الأساسيّة) بدلاً من قطاعات عالية التقنية التي تعتمد على مهارات جامعيّة أو تكنولوجيّة مُتقدّمة.
- **ضعف الطلب على العمالة الماهرة** مُقارنة بالعرض الكبير من الخريجين.
- **عدم توفّر نظام عام لتقييم المهارات** يربط شهادات الخريجين بمعايير مهنيّة مُعتمدة.

ثامنًا: اتساع التفاوتات في مُعدّلات البطالة بين الأقاليم الجُغرافيّة

- يُلاحظ من الجدول رقم (١٢) استقرار مُعدّلات البطالة في المُحافظات الحضريّة عند مُستوياتها المُرتفعة (١٢٪)، وكذلك في حضر الوجه البحري والوجه القبلي وحضر مُحافظات الحدود قياسًا بمُعدّلات البطالة بالريف المُناظِر، وهو ما يعكِس التفاوتات الكبيرة في المُعدّلات بين الحضر والريف، دلالة على قصور سوق العمل في المناطق الحضريّة عن استيعاب عرض القوى العاملة قياسًا بالتجمّعات الريفيّة التي تسمح طبيعة أنشطتها بامتصاص فائض العمالة في السوق، بصورة أو بأخرى، وإن كان ذلك على حساب مُستويات الإنتاجيّة.

جدول ١٢ مُعدّلات البطالة بالأقاليم الجُغرافيّة على امتداد الفترة (٢٠٢٣/٢٢ – ٢٠٢٥/٢٤) (٪)

الأقاليم الجُغرافيّة	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٤/٢٣	٢٠٢٥/٢٤
المُحافظات الحضريّة	١١,٧	١١,٥	١٢,١
حضر الوجه البحري	٨,٥	٩,٢	٦,٢
ريف الوجه البحري	٥,١	٤,٤	٢,٩
حضر الوجه القبلي	٩,٢	٨,٤	٩,٧
ريف الوجه القبلي	٤	٣,١	٣,٧
حضر مُحافظات الحدود	١٥,٩	١٣,٣	١٠,٦
ريف مُحافظات الحدود	٦	٧	٧,٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، أعداد مُختلفة.

آليّات مُواجهة الإصلاحات الهيكليّة في سوق العمل

- إدراكًا للاختلالات القائمة في سوق العمل، ولعدم التوافُق التام بين منظومة التعليم ومُخرجاتها ومُتطلّبات سوق العمل، فقد اعتمد المجلس الأعلى للجامعات في فبراير ٢٠٢٥ الإطار المرجعي الاسترشادي للتعليم الجامعي والعالي لمصر برؤية مُتكاملة شموليّة تعمل على ربط التعليم بالمُتغيّرات السريعة في العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي في ضوء المعايير العلميّة والأكاديميّة العالميّة، ويعمل على ربط المناهج الدراسيّة الحالية بالكليّات والمعاهد بآليّات التدريب والتأهيل لريادة الأعمال في ضوء احتياجات سوق العمل الحالية والمُستقبليّة، وبما يُلبّي مُتطلّبات الوظائف المُستقبليّة. ويهدِف الإطار المرجعي إلى تحويل دور الطالب إلى مُتفاعل نشِط ومُحفّز للإبداع، مما يُنشئ بيئة تعليميّة مرنة تُعزّز الاندماج في سوق العمل، وتُسهِم بصورة إيجابيّة في تصويب الاختلالات القائمة في سوق العمل.
- حرصًا من الدولة على التصدي للاختلالات القائمة في سوق العمل، فقد تبنّت إصلاحات وإجراءات تدخليّة لتصويب أوجه القصور الحاليّة، نذكر منها:
  - إجراء إصلاحات هيكليّة لتحوّل الاقتصاد نحو قطاعات أكثر إنتاجيّة عالية القيمة، وهو ما يترتّب عليه خلق وظائف مهاريّة حيويّة ويُقلّل من الاعتماد على القطاعات مُنخفضة الإنتاجيّة، ويأتي هذا التوجّه مُتوافقًا مع مُتطلّبات نموذج النمو الاقتصادي الحديث، والأولويّات التنمويّة القطاعيّة والتوجّه نحو التركيز على الأنشطة القابلة للتجارة والتداول.
  - استكمال بناء نظام وطني لمعلومات سوق العمل يُحقّق الربط بين التعليم والتوظيف من خلال إنشاء وتجهيز منصّات وطنيّة تربط الجامعات والمدارس الفنية والقطاع الخاص ووزارات العمل والتعليم لتوفير بيانات فوريّة عن الوظائف والمهارات المطلوبة.
  - ربط الجامعات المصريّة بمُؤسّسات ومراكز البحث العلمي لضمان تطويع المناهج التعليميّة بحسب المُستحدثات وتطوّرات البحث العلمي وفي المجالات التخصّصيّة العلميّة الدقيقة التي يتنامى الطلب عليها في سوق العمل، والتي شهِدَت تقدّمًا تكنولوجيًا وعلميًا سريعًا في الأعوام الأخيرة، ونذكُر على سبيل المثال في المجال الطبّي البحوث الطبيّة المعنيّة بالأمراض الوراثيّة، وأمراض الفيروسات، وتطوير اللقاحات والأمصال لمُواجهة حالات انتشار الأوبئة، وهو ما يتطلّب بدوره تكثيف الاهتمام بتطوير الجامعات الحكوميّة القائمة وتطوير المعامل والبنية التحتيّة.

- التوسّـع في البحـوث التكنولوجيّـة وربـط الجامعـات الـمصريّة بشـبكات اتصـال مُوحّـدة، وربـط الكليّـات الـمُناظِرة في سـجّل الجامعـات بشـبكة إنترنـت فيمـا بينهـا لتبـادُل الخـبرات وتبـادُل الـمعلومات، وربطهـا بالجامعـات والـمراكز البحثيّة الدوليّة للاستفادة من خِبراتها، وبخاصـة في مجـالات كليّـات الطـب والكليّـات العمليّة الأخرى ، بما يتوافق ومُتطلّبات سـوق العمـل.
- مُواصلة تحديث الـمناهج والتوسّـع في التدريب الـمزدوج وتطبيـق الإطـار الوطـني للـمؤهّلات في مجال التعليـم الفـني والتكنولوجي.
- تطويـر منظومـة التدريـب الـمُستمر مـن خـلال توفيـر الـمنح التدريبيّـة والتوسّـع في مراكـز تميّز للـمهارات الرقميّـة وبرامـج التأهيـل الـمهني.
- تشـجيع مُشـاركة القطـاع الخـاص (مراكـز تدريـب وتأهيـل وجامعـات خاصـة) في الفـروع والتخصّصـات العلـميّة ذات الصلـة)، وكـذا في إنشـاء الـمراكز البحثيّة، مع توفير حوافز ضريبيّة والحصـول علـى منـح دوليّـة.
- زيـادة الإنفـاق علـى التعليـم الجامعي وبخاصـةٍ الجامعـات التكنولوجيّـة، وكذلـك التوسّـع في الإنفـاق علـى البحـث العلمي والتطويـر تدريجيًـا للوصـول إلى ٢-٣٪ مـن الناتـج الـمحلي، مـع تخصيـص ميزانيّـات طويلـة الأجـل لـمشاريع اسـتراتيجيّة، مُقارنـة بالنسـبة الحاليّـة (١,٢٪ مـن الناتـج)، مـع ربـط جميـع أوجـه الإنفـاق بجـودة الـمُخرجات التعليميّـة، ومـع مُراعـاة توزيـع الاعتمـادات الاسـتثماريّة بـين الجامعـات ومراكـز البحـث في الـمُحافظات، لتقليـل الفجـوة بـين الـمناطق الجغرافيّـة.
- التوسّـع إنشـاء مراكـز تميّز بحثيّـة مُتخصّصـة في الـمجالات الاسـتراتيجيّة مثـل التكنولوجيـا الحيويّـة، الـذكاء الاصطناعـي، والطاقـة الـمُتجدّدة.
- تشـجيع ريـادة الأعمـال مـن خـلال حاضنـات الأعمـال والـمُسرّعات الجامعيّـة.
- التوسّـع في تطبيـق بـراءات الاختـراع ومُتابعـة الـمشاريع البحثيّـة حـتى تتحـوّل إلى مُنتجـات قابلـة للتسـويق.
- مُواصلة التنسيق بين الجامعات ومراكز البحث لتجنُـب الازدواجيّـة واسـتغلال الـموارد بكفـاءة لتعزيـز الثقافـة التعليميّـة البحثيّـة ومُؤشّراتهـا.
- إنشـاء نظـام تقييـم أداء للجامعـات وللبحـث العلمـي يرتبـط بالتمويـل والترقيّـات، ويقيـس جـودة التعليـم العـالي والأبحـاث ومُخرجاتهـا.
- التركيـز علـى إزكاء روح الإبـداع والابتـكار، مـع إدخـال التكنولوجيـا كعُنـصر تعليمـي أسـاسي لتحقيـق التميّز في كافـة مجـالات سـوق العمـل.
- وضـع إطـار اسـتراتيجي متكامـل لتنميـة سـوق العمـل بما يضمن تحقيق انتقال عادل وفعّال نحـو اقتصـاد منخفـض الانبعاثـات، مـع الحفـاظ علـى حقـوق العمـال وحمايـة الفئـات الأكـثر احتياجاً، مـن خـلال تبـني سياسـات شـاملة تعـزز الحمايـة الاجتماعيـة وتطـور الـمهـارات وتدعـم الابتـكار والتنميـة الاقتصاديـة الـمستدامة، وتعزيـز البنيـة الـمؤسسـية وتوفـير البيانـات والـمعلومـات اللازمـة لاتخـاذ القـرارات الصائبـة، بمـا يحقـق التـوازن بـين التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئيـة.
- إطـلاق نظـام وطـني لرصـد وتحديـث مسـوحات وبيانـات القـوى العاملـة، وتوفـير الإطـار الـمؤسسـي والتشـريعي الـلازم لبنـاء وتطويـر هـذا النظـام، بمـا يسـمح بإلـزام الـمنشـآت بتسـجيل البيانـات والـمعلومـات الدقيقـة.
- إصـلاح أنظمـة الحـد الأدنى للأجـور لتحقيـق العدالـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة في سـوق العمـل، ولتحسـين مسـتوى الـمعيشـة، علـى أن يكـون تعديـل الأجـور الدنيـا بشـكل دوري ليتناسـب مـع معـدلات التضخـم، وعلـى النحـو الـذي يعكـس التكاليـف الحقيقيـة للمعيشـة .

- التحول من نموذج التأمين التقليدي إلى الحماية الاجتماعية الشاملة، التي تضمن الحد الأدنى من الدخل والخدمات الأساسية للجميع، وتوسيع التغطية القانونية والفعلية لتشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والعاملين لحسابهم الخاص، والاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية كوسيلة للتنمية الاقتصادية وليس فقط كأداة للمساعدة.

- إصلاح نظم التأمينات الاجتماعية من خلال توسيع التغطية لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي من خلال آليات مرنة ومبسطة، وتحسين نظم الحوكمة والرقابة المالية، وإدخال أنظمة تقاعد مرنة ومحددة المساهمات لجذب العاملين الشباب.

- دمج العمالة غير الرسمية تدريجياً في الاقتصاد الرسمي ضمن أطر الحماية القانونية والاجتماعية، من خلال الحوافز الضريبية، والتأمينات، وتبسيط إجراءات التسجيل، وابتكار صيغ تعاقد مرنة مثل العمل الحر والمنصات الرقمية، بما يعزز الامتثال دون الإضرار بالأنشطة الاقتصادية الصغيرة.

- ربط السياسات الاستثمارية والتشغيلية بأهداف التنمية المستدامة من خلال توجيه الحوافز الاقتصادية والاستثمارات العامة والخاصة نحو القطاعات الخضراء والرقمية كثيفة التشغيل بما يضمن خلق فرص عمل لائقة، ويحقق التوازن بين الاعتبارات البيئية والاجتماعية، وذلك وفق نهج «التحول العادل» الذي أقرته منظمة العمل الدولية كإطار مرجعي شامل السياسات العمل في ظل التغير المناخي.

- إطلاق برامج إعادة تأهيل رقمية للعاملين في المهن والقطاعات الأكثر عرضة للذكاء الاصطناعي، وتطوير شراكات مع الجامعات ومراكز الأبحاث والقطاع الخاص لإعداد محتوى تدريبي معتمد في الذكاء الاصطناعي.

- إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي في خدمات التشغيل وإنشاء مرصد وطني للمهارات الناشئة، وتطوير أطر تنظيمية وتشريعية متقدمة لضمان استخدام أمن ومسؤول للذكاء الاصطناعي، تشمل حماية الخصوصية وحقوق الأطفال والعمال.

- تحفيز الأبحاث التطبيقية في الذكاء الاصطناعي داخل الجامعات لربط مخرجاتها بمتطلبات سوق العمل الرقمي، وتطوير حاضنات أعمال تربط الخريجين بالاقتصاد الرقمي، وتحفيز المشروعات الناشئة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

تحقيق العدالة الثقافية وتنمية المهارات والقدرات الإبداعية وترسيخ القيم المجتمعية:

انطلاقاً من أن «المواطن هو محور التنمية»، فإن تحقيق التنمية البشرية بمفهومها الشامل، تقتضي بالضرورة ترسيخ منظومة قيم ثقافية ومجتمعية إيجابية مُساندة، وأن يتسلح بالعلم والمعرفة ومهارات المستقبل، وأن تتاح لديه الفرصة للابتكار والإبداع، لذا تولي الدولة أهميةً لبناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف وعدم التمييز وتمكين المواطن المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع مُعطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري، وتأمين حقه في إنتاج وممارسة الثقافة، على أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية وقيمة مضافة للاقتصاد القومي وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً، وبما يعمل على تحويل المواطن من «مُتلقي للثقافة» إلى «صانع للثقافة».

كما يُعد قطاع الخدمات الثقافية من الركائز الأساسية لبناء الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء، بما يساهم في الحفاظ على التراث الحضاري وترسيخ منظومة القيم في المجتمع، فضلاً عن تعزيز القوة الناعمة لمصر دولياً.

كما يلعب قطاع الثقافة دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال زيادة مساهمة الصادرات

الثقافية في الناتج المحلي الإجمالي، وتشجيع الاستثمار في الثقافة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، ونشر الوعي بأهمية الحفاظ على المشروعات التنموية والاستراتيجية التي تنفذها الدولة، وتعزيز الهوية والانتماء الوطني من خلال توفير الخدمات الثقافية، خاصة في المناطق الأكثر احتياجاً، ولذوي الهمم، والمساهمة في محاربة التطرف ونشر قيم التسامح في المجتمع، وتعزيز القيم الإيجابية في المجتمع، وتحقيق العدالة الثقافية، مع إيلاء أولوية لمواجهة الممارسات الضارة بالمرأة في المجتمع، ونشر الوعي البيئي من خلال الأنشطة والفعاليات الثقافية، ودعم منتجات الحرف البيئية والتراثية.

موصلة الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الداعمة للعدالة الثقافية:

لاشك في أن الثقافة حق لكل مواطن تكفله الدولة وتدعمه بإتاحة الموارد الثقافية بجميع أشكالها للحفاظ على الهوية الثقافية بروافدها الحضارية المتنوعة، بما يتسق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أكد في مادته رقم (٢٧) أن» لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه »، وفي المادة ذاتها أن «لكل شخص الحق في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على إنتاج علمي أو أدبي أو فني من صنعه».

وتُعد الثقافة العنصر المُؤسس لهوية المجتمع المصري، وباعتبار أن ترسيخ الثقافة في صميم سياسات التنمية، وهي السبيل الوحيد لتحقيق التنمية البشرية الشاملة، فقد تم إدراج الثقافة لأول مرة في جدول الأعمال الدولي للتنمية المستدامة، وذلك ضمن أهداف التنمية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥.

وأكد الدستور المصري (٢٠١٤) أن الدولة تلتزم بالحفاظ على الهوية الثقافية المصرية بروافدها الحضارية المتنوعة، وكذلك المادة ٤٨ التي نصَّت على أن «الثقافة حق لكل مواطن، تكفله الدولة وتلتزم بدعمه وبإتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لمختلف فئات الشعب، دون تمييز بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافي أو غير ذلك. وتولي اهتماماً خاصاً بالمناطق النائية والفئات الأكثر احتياجاً.

وفي هذا السياق، اتخذت الدولة العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية، يُذكر منها:

- القانون رقم ١٣٨ لسنة ٢٠١٧ والذي يهدف إلى إتاحة المواد الثقافية في شتى مجالات الفنون والآداب ونشرها، ونص القانون على إعادة تنظيم المجلس الأعلى للثقافة، والذي نص على «تخطيط السياسة العامة للثقافة في حدود السياسة العامة للدولة، والتنسيق بين الأجهزة الثقافية في أوجه نشاطها المختلفة، لذا فهو بمثابة سبيل لإعداد استراتيجية جديدة فيما يتعلق بمجال رعاية المبدعين في الفنون والعلوم الاجتماعية.
- وافق مجلس النواب في أغسطس ٢٠٢٠ على مشروع القانون الذي تقدمت به وزارة الثقافة إلى مجلس الوزراء لاستحداث جائزة جديدة تحت مُسمى «جائزة الدولة للمبدع الصغير » تُمنح سنويًّا لمن يقدم منتجاً فكرياً أو مادياً مبتكراً، ولم يتجاوز عمره ١٨ عاماً في مجالات الثقافة والفنون.

وحققت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية، العديد من الإنجازات الرامية إلى ترسيخ الهوية الثقافة والحضارية وتعزيز القيم الإيجابية في المجتمع والعدالة الثقافية، حيث شرعت في تنفيذ عدة مبادرات لتعزيز هذه القيم من خلال مشروعات عديدة منها «سينما الشعب، عاش هنا، ذاكرة المدينة، حكاية شارع، ثقافتك في بيتك، المؤلف المصري».

ويُعد تحقيق العدالة الثقافية أحد المحاور الاستراتيجية لجهود الدولة المبذولة خلال السنوات الماضية، بهدف توزيع الخدمات الثقافية في مختلف ربوع الوطن بشكل متوازن، حيث تم تنفيذ كافة الفعاليات والأنشطة والمعارض الثقافية والفنية في مختلف محافظات الجمهورية.

ويمكن التأكيد على أن مصر هي قلب الثقافة العربية والإسلامية، لذا تم اختيار محافظة الأقصر كعاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠١٧، ضمن مشروع العواصم الثقافية العربية الذي تُشرف عليه «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» (ألكسو).

وفي إطار السعي للنهوض بقطاع الثقافة، قامت الدولة المصرية بتنفيذ العديد من المشروعات وإطلاق المبادرات المختلفة التي تُسهم في تحقيق تلك الغاية على مدار السنوات الماضية، حيث عملت على إحلال وتجديد بعض المنشآت الثقافية، ورفع كفاءة وإعادة تأهيل وتأمين البعض الآخر، إضافة إلى إدراج منشآت جديدة ضمن الخدمة الثقافية، فضلاً عن المشروعات الاستراتيجية، أبرزها مدينة الفنون والثقافة في العاصمة الإدارية الجديدة، والتي تعد بمثابة منارة للإبداع الفني والفكري والثقافي، وفقًا لأحدث المواصفات العالمية وأرقى التصميمات المعمارية، ومركز مصر الثقافي الإسلامي (مسجد مصر)، والذي يُعد أهم المشروعات التي تم إنشائها في العاصمة الإدارية الجديدة ليكون مركزاً إسلاميّاً يهدف إلى النمو الفكري والثقافي والديني والاجتماعي، ومحاربة الأفكار المتطرفة.

هذا، وقد تم تطوير العديد من المتاحف الثقافية، أبرزها متحف محمد محمود خليل بمحافظة الجيزة، ومتحف قيادة الثورة بمحافظة القاهرة، علاوةً على إحلال وتجديد العديد من المسارح ودور العرض السينمائي، منها مسرح ٢٣ يوليو بمحافظة الغربية، مسرح الغد بمحافظة الجيزة، كما تم إحلال وتجديد سينما موط في الوادي الجديد.

وفي الإطار ذاته، نجحت الدولة المصرية في تسجيل ١٠ عناصر على قوائم اليونسكو للتراث غير المادي وهم السيرة الهلالية، والتحطيب، والممارسات المرتبطة بالنخلة، وفنون الخط العربي، والنسيج اليدوي في صعيد مصر، الفنون المرتبطة بالنقش على المعادن «النحاس والفضة والذهب»، الأراجوز، الاحتفالات المرتبطة برحلة العائلة المقدسة، الممارسات الخاصة بالحناء وآلة السمسمية والتي تهدف إلى لفت أنظار العالم لتراث مصر العظيم، وكذلك رفع الوعي بأهمية التراث.

ويعد التكنولوجيا والإبداع يُعدان أحد الضمانات الرئيسية لنجاح خطط التنمية المستدامة، إذ يسهما في مواكبة أحدث التطورات العالمية، وتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لسوق العمل، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، وبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي الدولية، مع إيلاء أهمية لتحويل المعرفة والابتكارات لخدمات ذات قيمة اقتصادية مرتفعة بما يسهم في تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة.

ومن هذا المنطلق، الارتقاء بجودة العملية التعليمية، يساهم في تحقيق التنمية البشرية للشباب، ويجعلهم متميزين في مجالات سوق العمل المختلفة، من خلال استحداث أنماط تعليمية وتقنية تكنولوجية تواكب الثورة الصناعية الرابعة، ومواكبة المعايير العالمية في التعليم والتعلم، فضلاً عن تطوير المنظومة المؤسسية للبحث العلمي، ورعاية الموهوبين خاصةً في مجال الابتكار، كل ذلك في إطار بيئة علمية أكاديمية تشجّع الابتكارات والاستكشافات.

كما تبرز أهمية تعميق التنمية التكنولوجية، وتحسين جودة النظام البحثي والتكنولوجي، فضلاً عن العمل على الارتقاء بتصنيف مصر في المؤشرات الدولية على غرار مؤشر الابتكار العالمي، ومؤشر المعرفة العالمي، وتعظيم الاستفادة من شركاء التنمية لتوفير المنح لمجالات البحث العلمي ودعم القدرات وعقد الشراكات مع الجهات البحثية الدولية، وإيجاد شراكات دولية مع الجهات البحثية المختلفة للعمل على نقل الخبرة والتكنولوجيا من خلال برامج توأمة مع الجهات المناظرة.

وفي السياق ذاته، تولي الحكومة أولوية لتحقيق العدالة الرقمية بتوفير الإنترنت بأسعار تلائم جميع فئات المجتمع في كل المناطق الجغرافية، وإتاحة القدرة والكفاءة اللازمة لجميع الأفراد للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات، ونشر ثقافة الأمن السيبراني ورفع درجة الوعي بالمهارات اللازمة للتعامل مع العالم الرقمي والحفاظ على المعلومات، والتوسع في إنشاء حاضنات للمشروعات الصغيرة في مجال الأمن السيبراني، ومواصلة برامج تعزيز القدرات الرقمية، وتعزيز تعليم النشء البرمجة وعلوم

البيانات والذكاء الاصطناعي والمبادرات الخاصة بخفض الأمية الرقمية، والتوسع في إنشاء مدارس «WE» للتكنولوجيا التطبيقية بمختلف محافظات الجمهورية، للوصول إلى مجتمع رقمي وآمن ومُستدام، مع ضمان حماية البيانات وخصوصية المستخدمين.

كما أنه في ضوء ما شهدته العمليات الإنتاجية من تغيرات، نتج عنها توقع اختفاء العديد من الوظائف الحالية، بينما تنشأ وظائف جديدة في المستقبل من بينها الوظائف الخضراء، جاري تعزيز جاهزية الدولة لهذه التغيرات من خلال تطوير الهياكل الإنتاجية وتحديث المهارات والكفاءات المطلوبة لمواكبة متطلبات المستقبل. وفي هذا الإطار، تؤكد اقتصاديات المعرفة على أن الإنسان يظل المحرّك الأساسي لجميع عمليات التطور التكنولوجي، مما يستدعي الاستثمار في تطوير الإمكانات البشرية وبناء القدرات وربطها باحتياجات التنمية. ومن خلال زيادة الإنفاق على التعليم، ورفع مستوى كفاءة الخريجين من المدارس الفنية والجامعات، والتوسع في التدريب المهني، لتوفير العمالة المؤهلة للوظائف الجديدة، الأمر الذي يسهم في خلق فرص عمل لائقة ويعزز الابتكار في العملية الإنتاجية.

ويعد الاستثمار في بناء المهارات الرقمية والتكنولوجية ضمن توجه أوسع نحو التحول الرقمي، حيث أن النمو الاقتصادي يتطلب موارد بشرية قادرة على التعامل مع التكنولوجيا، وكذا الاستفادة من البنية التكنولوجية الحديثة التي نفذتها الدولة خلال السنوات الماضية، وبما يعمل على سد الفجوة الرقمية بين الأفراد والأسر والشركات والمناطق الجغرافية على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بتعزيز فرص الوصول إلى التكنولوجيا واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، كما أن الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير المهارات المستقبلية بما يتماشى مع احتياجات الأسواق المتغيرة يعد أداة استراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سوق العمل العالمي يواجه تحديات ناتجة عن التغيّر التكنولوجي، وتزايد الميكنة والتقنيات الجديدة

والتحول الرقمي، وسيترتب على ذلك اختفاء أعداد كبيرة من الوظائف الشائعة وظهور وظائف جديدة، ويتطلب ذلك مزيداً من الاستثمار في العنصر البشري وتبني نظم التعليم التي تحفز المعرفة والابتكار، لإعداد الشباب بالمهارات والفرص اللازمة للمستقبل.

مواصلة الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الداعمة لتعزيز الابتكار والإبداع:

قامت الدولة المصرية بالعديد من الخطوات خلال السنوات الماضية لتعزيز الابتكار والإبداع والتكنولوجيا والبحث والعلمي، وأطلقت مجموعة من الاستراتيجيات والمبادرات في هذا الإطار، يُذكر منها:

- **الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠١٩):** من خلال مسارين، الأول يتعلق بتهيئة بيئة محفزة وداعمة للتميز والابتكار في البحث العلمي، بما يؤسس لتنمية مجتمعية شاملة وإنتاج معرفة جديدة تحقق ريادة دولية، من خلال تحديث منظومة القوانين والتشريعات واللوائح الحاكمة لإدارة عملية البحث العلمي وسياساتها، ودعم قضايا الملكية الفكرية والضوابط المهنية، وصياغة هيكل تنظيمي فاعل لمنظومة البحث العلمي يحدد المسئوليات والمهام والعلاقات البينية بين جميع الأطراف المعنية بالبحث العلمي، ودعم وتنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية للارتقاء بالبحث العلمي، والارتقاء بجودة البحث العلمي ودعم الاستثمار فيه، ونشر الثقافة العلمية العالية في المجتمع وربط التعليم بالبحث العلمي لتكوين عقلية علمية تدعم التفكر العلمي، وتعزز ثقافة البحث العلمي لدى الطالب.

أما المسار الثاني يتعلق بإنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا للمساهمة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية، من خلال تمكين التطبيقات التكنولوجية، وتطوير وبناء القدرات في العلوم البينية والمتداخلة والمستقبلية، مثل النانو تكنولوجي والبيو تكنولوجي والمعلوماتية الحيوية، وعبور الفجوة الرقمية والمعلوماتية، وتمكين تكنولوجيا المعلومات والاتصال لبناء مجتمع متطور وحديث، ورسم أفقه المستقبلية.

- **الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (٢٠٢١):** والتي تتضمن ٦ برامج رئيسية، أهمها تعزيز ثقافة المجتمع حول الأمن السيبراني بالتركيز على البرامج التوعوية للطلاب والبرامج المتخصصة بالعاملين في مجال الأمن السيبراني، وتشجيع البحث العلمي وتعزيز الابتكار والنمو، بالتركيز على إنشاء حاضنات للمشاريع الصغيرة في مجال الأمن السيبراني، وزيادة عدد مقدمي خدمات الأمن السيبراني، وزيادة عدد خدمات الأمن السيبراني المقدمة للسوق المصرية.

وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية، تم التعاون مع كبرى الشركات العالمية، بدءًا ببرامج لخلق الوعي وبناء القدرات في علوم الذكاء الاصطناعي، وحتى الوصول إلى برامج عالية القيمة، كما تم إطلاق «منصة خاصة للذكاء الاصطناعي»، تحت مظلة المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي لتكون البوابة الرسمية لجمهورية مصر العربية في مجال الذكاء الاصطناعي، علاوةً على تأسيس «مركز الابتكار التطبيقي»، الذي يهدف إلى استخدام أنسب التكنولوجيات لتطوير حلول مبتكرة للتحديات الوطنية الرئيسة.

- **استراتيجية مصر الرقمية لصناعة التعهيد** (٢٠٢٢): التي تركز على عدة أهداف، منها تنمية المواهب وتعزيز القدرات الرقمية.
- **الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٢٣):** بهدف تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في دعم مسار الابتكار وريادة الأعمال، من خلال دعم البحث العلمي نحو الابتكار والبحث في مسار اكتشاف المبدع، وتأسيس حاضنات أعمال ومراكز ابتكار، ودعم ريادة الأعمال ودمجها في برامج التدريس.

كما قامت الدولة المصرية بتوفير الإطار التشريعي الداعم لتعزيز الابتكار والابداع والتكنولوجيا، حيث تم إصدار قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٨، الذي يُعد بمثابة خارطة طريق لربط جهود البحث العلمي بالاحتياجات التنموية والاقتصادية للدولة، وتوفير بيئة قانونية محفزة تضمن حقوق الباحثين والمبتكرين، وتنظم آليات تمويل وتسويق الابتكارات.

وجاء إنشاء هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STDF) عام ٢٠١٩ بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ٢٠١٩، كخطوة رائدة نحو دعم البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار وتمويله وتحفيزه، والربط بين البحث العلمي وتنمية المجتمع، اتساقاً مع الأولويات التي تحددها الدولة في هذا الشأن.

وتم إطلاق «منصة مصر الرقمية» عام ٢٠٢٠، التي تُعد البوابة الرسمية للخدمات الحكومية المصرية المتكاملة، لتوفير الخدمات بأسلوب مُيسر متطور، وصولاً لخلق قيمة أعلى للمواطنين بتكلفة أقل، عبر نظام رقمي متكامل، كما تم إطلاق مبادرة «مجمعات الإبداع» لتمكين الإبداع وريادة الأعمال من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المناطق التكنولوجية الموجودة بالمحافظات المصرية.

يأتي ذلك في إطار حرص الدولة على رفع القدرة التنافسية للكفاءات المصرية، وإطلاق مجموعة متكاملة من المبادرات التي تهدف إلى خلق كوادر رقمية داعمة لصناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والابتكار والإبداع، وتأهيل الشباب للحصول على فرص عمل متميزة، وتعزيز قدراتهم التنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية؛ حيث تم وضع استراتيجية متكاملة لبناء القدرات تدمج بين أسلوب التدريب المباشر والتعلم عبر منصات رقمية، فضلاً عن مبادرة «فرصتنا ..رقمية»، بهدف تعزيز مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ مشروعات التحول الرقمي للجهات الحكومية؛ مما يدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ للمساهمة في تنفيذ المشروعات القومية الضخمة في مجال التحول الرقمي.

واستكمالاً للجهود فقد قامت الدولة بإطلاق العديد من الحملات التي تستهدف نشر ثقافة ريادة الأعمال وإعداد رواد أعمال مؤهلين وقادرين على الإبداع والابتكار، والتخطيط الاستراتيجي للشركات الناشئة. وعلى رأس هذه الحملات حملة «ابدأ مستقبلك» و «مبادرة مليون ريادي»، عام ٢٠٢١.

توفير بيئة العمل المرنة:

سيتم العمل على تعزيز قدرة سوق العمل في مصر على التعامل مع التغيرات التي قد يحملها المستقبل المنظور خاصةً فيما يخص تداعيات تغير المناخ واتساع نطاق تطبيق الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال مأسسة سوق العمل وتنظيمه بشكل أكبر، ووفق مؤشر «مرونة العمل العالمي» الصادر عن مؤسسة whiteshield بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية، والذي يقيس قدرة أسواق العمل على امتصاص الصدمات والتكيف معها والتعافي منها (الأزمات الاقتصادية، والاضطرابات التكنولوجية، والتغيرات الجيوسياسية) وذلك بالحفاظ على العمالة وعلى استقرار الدخل والإدماج، تحتل مصر المركز رقم ٧٢ عالمياً عام ٢٠٢٣ حيث احتلت المركز ٤٢ عالمياً في «الترتيب في القدرات الهيكلية» والمركز ٩٢ في «الترتيب في القدرات الدورية»، ومن المستهدف تحسين تنافسية مصر لتحتل المركز ٥٥ عالمياً عام ٢٠٣٠.

دعم الجاهزية للذكاء الاصطناعي:

تؤكد الدولة على أهمية مواصلة الجهود في مجالات توفير خدمات الإنترنت وأمن الشبكات والبنية التحتية للتجارة الالكترونية وتوفير الأطر التنظيمية الواضحة وذلك لضمان التبني الآمن والفعال للذكاء الاصطناعي، وكذا ضمان تكامل المهارات البشرية مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة وبما يمكن الدولة من الاستفادة من الآثار الإيجابية للذكاء الاصطناعي. وفي هذا السياق، احتلت مصر المركز ١١٩ عالمياً عام ٢٠٢٤ في مؤشر «جاهزية الذكاء الاصطناعي» الصادر عن صندوق النقد الدولي، وذلك بتقييم بلغ ٠,٣٩ (من ١) ومقارنةً بمتوسط عالمي بلغ ٠,٤٧ ومتوسط بلغ في اقتصادات الأسواق الناشئة حوالي ٠,٤٦، ومن المستهدف تحسين التقييم بحيث لا يقل عن ٠,٥ بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك بمواصلة جهود تحسين البنية التحتية الرقمية والابتكار والتكامل الاقتصادي ورأس المال البشري وسياسات سوق العمل وتوفير الأطر القانونية.

وفي هذا السياق، جاري تعزيز الجهود الرامية لتنمية الطلب على المهارات الرقميّة والمعرفة، حيث أصبح النجاح الوظيفي في مُعظم القطاعات مرهون بامتلاك واكتساب مزيدٍ من المهارات الرقميّة والمهارات

الليّنة، مثل العمل الجماعي والاتصال والتكيّف، كما يُهيئ التقدّم الفني خلق وظائف جديدة في مجالات عِدّة تشمل الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء، وغيرها من الوظائف الحديثة، على النحو المُوضّح بالجدول رقم (١٣).

جدول ١٣ الوظائف التي سيخلقها الذكاء الاصطناعي على المدى المتوسط (٣-٥ سنوات)

الوظيفة	الوصف
مدير عمليات الذكاء الاصطناعي (AI Operations Manager)	يُشرف على دمج تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في العمليات اليومية
الرئيس التنفيذي للذكاء الاصطناعي (Chief AI Officer - CAIO)	يضع الاستراتيجيات الشاملة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في المؤسسة
مدير منتج ذكاء اصطناعي (AI Product Manager)	يضمن تطوير منتجات فعالة قائمة على الذكاء الاصطناعي تلبي احتياجات العملاء.
مسؤول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (AI Ethics Officer)	يضمن الاستخدام الأخلاقي وغير المتحيز للذكاء الاصطناعي
مدير امتثال الذكاء الاصطناعي (AI Compliance Manager)	يتابع توافق الذكاء الاصطناعي مع القوانين
مراجع محتوى الذكاء الاصطناعي (AI Content Reviewer)	يصحح المحتوى الذي تولده أنظمة الذكاء الاصطناعي.
مصمم محادثات ذكاء اصطناعي (Conversational AI Designer)	يبتكر حوارات طبيعية يتواصل بها المساعدون الآليون مع العملاء
مدرب نماذج ذكاء اصطناعي (AI Model Trainer)	يعمل على تحسين أداء النماذج عبر البيانات
مدرب أساسيات الذكاء الاصطناعي محو الأمية (AI Literacy Educator)	يُدرب الموظفين على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي
مهندس بيانات اصطناعية (Synthetic Data Engineer)	يولد بيانات اصطناعية لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي
متخصص تصميم توليدي (Specialist Generative Design)	يستخدم هذه التكنولوجيا لابتكار حلول تصميمية متطورة.
متخصص دمج الذكاء الاصطناعي (AI Integration Specialist)	يدمج أدوات الذكاء الاصطناعي في الأنظمة الحالية ويُدرب الفرق الضمان انتقالها بين الأدوات والأنظمة بسلاسة
خبير التخصيص (Personalization Expert)	يصمم تجارب مخصصة للعملاء باستخدام تحليلات الذكاء الاصطناعي والسلوك الفردي.
محلل مشاعر العملاء (Sentiment Analyst Customer)	يحلل مشاعر العملاء لتحسين الخدمة وتعزيز رضاهم وولائهم.

المصدر: Mit Technology Review

ووفقًا لتقرير مُستقبل الوظائف الصادر عن المُنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠٢٥، من المُتوقّع خلق وظائف جديدة صافية (بعد استبعاد الوظائف التي سيتم الاستغناء عنها)، نتيجةً للتحوّل الهيكلي في سوق العمل تُقدّر بنحو ٧٨ مليون وظيفة خلال الفترة (٢٠٢٥ – ٢٠٣٠)، بما يُعادِل ٧٪ من إجمالي الوظائف الحالية، منها ١١ مليون وظيفة جديدة نتيجة تحديث تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وحدها.

زيادة مُساهمة الصناعات الثقافية في الاقتصاد الوطني:

تلعب الثقافة دور في تنمية الإنسان المصري من خلال ترسيخ مجموعة من القيم الإيجابية المحورية، كما تأتي الصناعات الثقافية على رأس محركات العمل الثقافي، كما يمتد نطاق الثقافة ليشمل التراث بكافة أشكاله المادي وغير المادي، حيث تمثل الصناعات التراثية جزء أصيل من الصناعات الثقافية، وفي هذا الإطار سيتم مواصلة الإجراءات التي نتج عنها زيادة نسبة مساهمة «أنشطة الفنون والإبداع والتسلية» من الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٣٪ عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٢,٣٪ عام ٢٠٢٣/٢٢ وصولاً إلى ما لا يقل عن ٥٪ عام ٢٠٣٠، وكذا زيادة نسبة الصادرات الثقافية من جملة الصادرات المصرية غير البترولية من ١٪ (٢٠٢٣) إلى ٢٪ على الأقل عام (٢٠٣٠/٢٩) [شكل رقم (٦١)].

شكل ٦١ هيكل صادرات مصر الثقافية

وفي ذات السياق، تستهدف الحكومة دعم وتشجيع الصناعات الإبداعية والثقافية، وذلك من خلال ما يلي:

- تعزيز ودعم الشراكات الحكومية والأكاديمية والقطاع الخاص في مجال البحث والتنمية في المجالات ذات الصلة بالقطاع الإبداعي والرقمنة.
- أهمية توحيد كل جهود المؤسسات المصرية من أجل تنظيم عملية إنتاج الصناعات الثقافية والإبداعية ضمن تجمعات إنتاجية متكاملة، يمكن منها القيام بعملية تصدير المنتجات الثقافية والإبداعية بشكل رسمي بما يضخ كميات معتبرة من العملة الصعبة في شرايين الاقتصاد الوطني، فضلاً عن وقف كل الممارسات الاحتكارية التي تمارس بالفعل في عدد من الصناعات الثقافية والإبداعية لغياب الجهود المنظمة لعمل تلك الصناعات.
- أهمية إنشاء تعاونيات ثقافية كونها تساعد في تسريع وتيرة الحراك الثقافي، وتكون بمثابة قناة تسويقية للمنتجات الإبداعية المختلفة، بما يحقق فكرة تمكين المبدعين والعدالة الثقافية، وهذا يؤدي بالتراكم إلى حماية الهوية المصرية، وتعزيز القوى الناعمة، والارتقاء بالذوق العاميين.
- أهمية إدراج مناطق تركّز الصناعات الإبداعية والثقافية في مصر في جداول الزيارات السياحية، وكذلك افتتاح منافذ بيع لتلك المنتجات في الأماكن السياحية المختلفة.
- تطوير البنية التشريعية بحيث تدعم قطاع الصناعات الإبداعية من جهة، وتحفز مزاولة الأنشطة القائمة على الابتكار من جهة أخرى، على أن تكفل التشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية للمبدعين ورواد الأعمال، فضلاً عن تعزيز الوعي بأهمية الاستثمار في القطاع الإبداعي، وبدوره بالغ الأهمية في النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .
- استقطاب المبدعين وأصحاب المواهب والمؤسسات والشركات الإبداعية ومنحهم حزمًا من التسهيلات اللازمة، من أجل تمكينهم من تأسيس مشاريعهم الإبداعية في بيئة أكثر مرونة تضمن لهم استغلال إبداعاتهم في الفرص الاستثمارية المتاحة.

- إطلاق عدد من الجوائز في مجالات الإبداع والابتكار وريادة الأعمال في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية على المستويين الفردي والجماعي.
- تكثيف الترويج للصناعات الإبداعية والثقافية في مصر من خلال الترويج الإلكتروني والمعارض الخارجية والبعثات الترويجية وتنظيم لقاءات مع رواد الأعمال والمصممين.
- أهمية توثيق ونشر تجارب فناني الحرف التراثية والإبداعية، وخصوصاً كبار السن منهم، لعرض تجاربهم وخبراتهم ورواية قصصهم، وتقديم بعض الدروس العامة، ونشرها على مواقع الفيديو على سبيل التوثيق وكأحد نشاطات التسويق العامة لتلك الصناعات.
- افتتاح معارض دائمة للفنون المصرية المختلفة خارج مصر بالتنسيق مع جميع السفارات المصرية بالخارج، بمساعدة الجاليات المصرية في كل دولة.
- دعم وتسهيل خروج المبدعين وأعمالهم للمشاركة في المعارض الدولية وفق جدول سنوي محدد موضوع مسبقاً.
- افتتاح منافذ بيع دائمة للصناعات الإبداعية في قصور الثقافة ومراكز الشباب، وإنشاء مراكز متنقلة للغرض ذاته، وتطوير أية أماكن ومراكز تمارس فيها الحرف التراثية ضمن مظلة وزارة الثقافة المصرية.
- توفير وسائل نقل مدعمة لنقل المنتجات الإبداعية المصرية بين كافة المحافظات لنشر الثقافة داخلياً.

واتصالاً بذلك، يتم تشجيع الحرف التراثية من خلال مجموعة متنوعة من الآليات وبما يعمل على زيادة قيمة الصادرات من الحرفة اليدوية لتصل إلى ٦٠٠ مليون دولار، وزيادة نسبة المنتجات اليدوية في السوق المحلية إلى ٧٠٪، وبما يعمل على زيادة فرص العمل الجديدة بحوالي ١٢٠ ألف فرصة عمل.

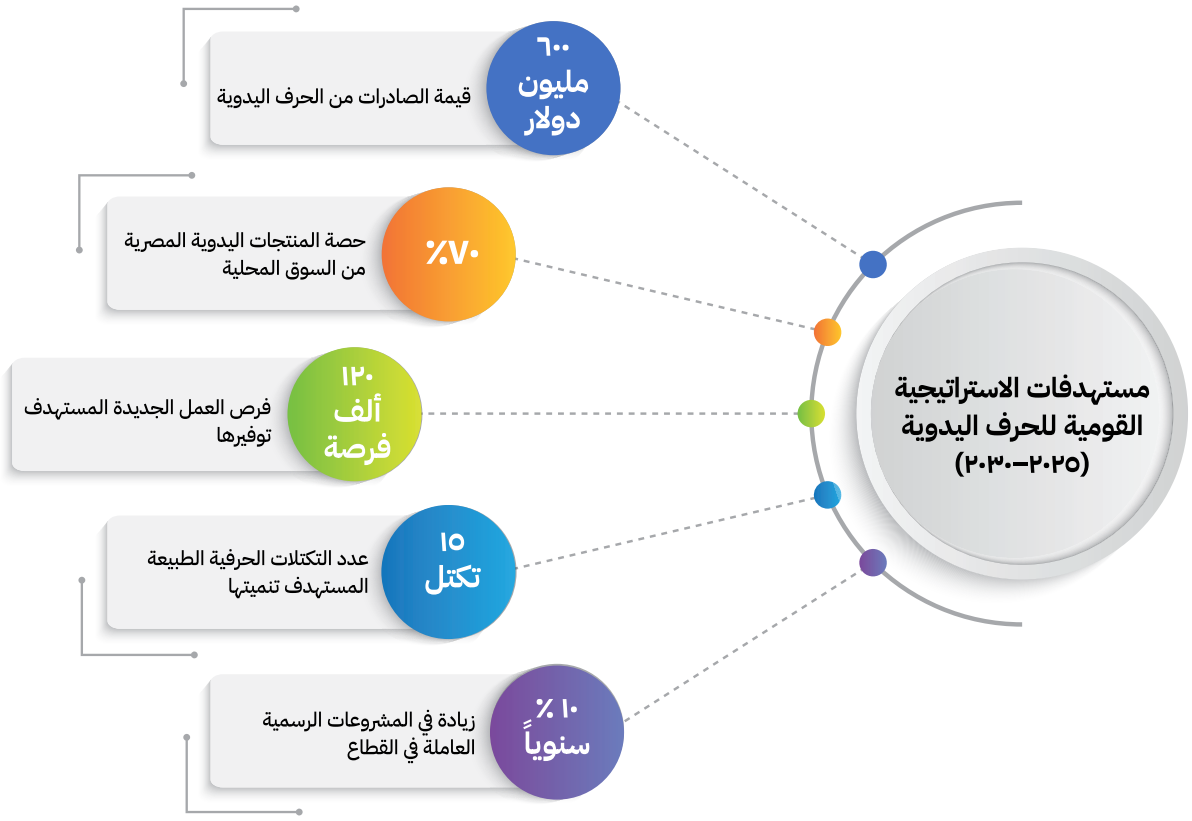

كما يتم الارتقاء بالسياحة الثقافية في مصر، من خلال تبني مجموعة متنوعة من الآليات التي تعمل على مواصلة تحسين أداء مصر في مؤشر الموارد الثقافية العالمي والذي احتلت فيه مصر المركز رقم ٢١ عالمياً عام ٢٠٢٤ [شكل رقم (٦٢)]، ومن بين هذه الآليات:

- تعزيز التعاون مع الجهات السياحية المختلفة للارتقاء بالسياحة الثقافية في مصر – تشكل نسبة ٤٠٪ من النشاط السياحي في فرنسا- والاستفادة من الموارد الثقافية المتنوعة المتوفرة لدى الدولة المصرية والتي تشمل المتاحف المتخصصة والمعالم التراثية والثقافية (مثال: مسار العائلة المقدسة، مواقع روايات نجيب محفوظ في القاهرة التاريخية).
- تشجيع المتاحف والمؤسسات الثقافية لإقامة أنشطة بالجامعات والمدارس والأندية المختلفة للترويج للبرامج والأنشطة الثقافية مع إعفاء جميع طلبة المدارس من رسوم ارتياد المتاحف والمناطق الأثرية طوال العام.
- تسهيل إجراءات التصوير السينمائي العالمي بالمواقع المصرية وكذلك تخفيض نفقاته بما يساعد على نشر التراث المصري والثقافة المصرية على نطاق عالمي أوسع ويعمل في ذات الوقت على زيادة الدخل القومي والترويج السياحي العالمي.
- عودة مهرجان «القاهرة للجميع» والتوسع في إطلاق مسابقات القراءة والرسم والإلقاء الشعري والتمثيل المسرحي للأطفال وكذلك المهرجانات التراثية بين الأقاليم المصرية المختلفة.
- إتاحة بيع تذاكر المسرح والسينما والمتاحف الكترونياً بصورة أسهل وأكبر، جنبا إلى جنب مع البيع المباشر.
- دعم التواصل الثقافي مع الدور الأفريقية وشمال شرق المتوسط.
- التوسع في إطلاق أسماء كبار الأدباء والشعراء على الشوارع والميادين.

شكل ٦٢ تطور أداء مصر في مؤشر «الموارد الثقافية» ضمن تنافسية السياحة والسفر

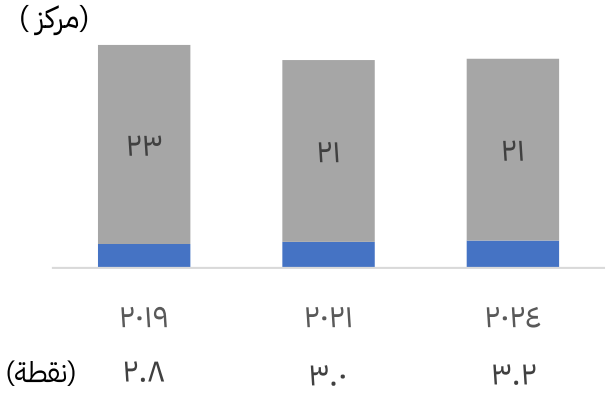

المصدر: مؤشر «تنمية السفر والسياحة»، تقارير التنافسية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي.

تطوير المؤسسات الثقافية وتفعيل دورها في بناء الوعي المجتمعي:

إن تحقيق العدالة الثقافية يُعد من الركائز الأساسية لبناء الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء، بما يساهم في الحفاظ على التراث الحضاري وترسيخ منظومة القيم في المجتمع، من خلال ضمان إتاحة الخدمات والأنشطة الثقافية للجميع، فضلاً عن تعزيز الريادة الثقافية وقوة مصر الناعمة على كافة المستويات (العربية، الإقليمية، الدولية).

كما أن بناء ثروة بشرية تكون مصدر قوة مضافة لمصر، حيث يمكن أن تحقق الريادة والمنافسة إقليميًا وعالميًا في مختلف مجالات الإبداع العلمي والأدبي والفني والثقافي والرياضي، بما يتسق مع الجهود المبذولة لتعزيز القوة الناعمة لمصر، من خلال تنظيم برامج للتبادل الثقافي بالشراكة مع المؤسسات الثقافية العالمية، وتوسيع نطاق المنح الدراسية والشراكات الأكاديمية.

وفي هذا السياق، جاري تحقيق ما يلي:

- تغطية كافة المحافظات بالمكتبات المتنقلة (بالتركيز على محافظات الإسكندرية – السويس – كفر الشيخ – الغربية – بني سويف – الفيوم – سوهاج – شمال سيناء – جنوب سيناء)، والمسارح المتنقلة (بالتركيز على محافظات الفيوم، كفر الشيخ، بني سويف، سوهاج،

الغربية، السويس، جنوب سيناء، دمياط، المنيا، القليوبية، مطروح، قنا، بورسعيد)، ودور العرض السينمائي.

- زيادة معدل التغطية بالمكتبات العامة من ١,٤ مكتبة لكل ١٠٠ ألف نسمة (٢٠٢١) إلى ١,٨ مكتبة لكل ١٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٣٠، مع ميكنة كافة المكتبات بالمحافظات والمراكز الإدارية الريفية بحيث تكون متصلة بالمكتبات الرقمية المختلفة.
- زيادة معدل إتاحة النسخ المطبوعة من الكتب والكتيبات من ٧٧ نسخة لكل ١٠٠ نسمة (٢٠٢٢) إلى ٨٠ نسخة لكل ١٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٣٠.
- زيادة معدل المراكز الثقافية من ٣,٣ مركزاً لكل ١٠٠ ألف نسمة (٢٠٢٢) إلى ٣,٧ مراكز لكل ١٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٣٠، وتفعيل بيوت وقصور الثقافة في المحافظات الحدودية والصعيد خاصةً في محافظتي شمال وجنوب سيناء.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات السينما إلى ٩٠٪، وفي تقديم خدمات المكتبات المتخصصة من ٢١٪ (٢٠٢١) إلى ٤٥,٤٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة عدد المهرجانات الدولية الثقافية المنظمة في مصر من ٣ مهرجانات (٢٠٢١) إلى ٦ مهرجانات على الأقل عام ٢٠٣٠.
- زيادة عدد عناصر التراث الثقافي غير المادي المسجلة في منظمة اليونيسكو من ١٠ عناصر (٢٠٢٥) إلى ١٤ عنصر على الأقل عام ٢٠٣٠.
- تحسين أداء مصر في مؤشر «التراث الثقافي العالمي» البالغ ٤,٩ نقطة عام ٢٠٢٥ (من ١٠ نقاط).

وفي هذا السياق، سيتم تحقيق العدالة الثقافية، من خلال مجموعة من الآليات، منها ما يلي:

- إطلاق مبادرة قومية لرعاية وتدريب المواهب، بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية للتدريب وكبار نجوم وفناني الوطن، من خلال عقد عدة ورش وتدريبات فنية متخصصة في المجالات المختلفة. تحت إشراف هؤلاء الفنانين، وذلك لتدريب كوادر من الموهوبين في المحافظات المختلفة يتولى كل منهم تدريب وتنفيذ عروض في محافظتهم لآخرين، ومن ثم توفير الفرصة للموهوبين في المشاركة في أعمال فنية وتلفزيونية، ومهرجانات إقليمية ودولية.
- قيام الدولة بتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص للمؤسسات والساحات الثقافية الخاصة (على غرار ساقية الصاوي) في كل المجتمعات العمرانية والمدن الجديدة وتخصيص أراضي لها مع تيسيرات في السداد وتخفيضات في الأسعار، وكذلك دعم أسعار خدمات المرافق بها. تشجيعاً لزيادة أعداد هذه الساحات والمؤسسات لدورها في إحياء وتطوير المشهد الثقافي.
- استغلال الساحات العامة في إقامة فاعليات فنية وثقافية بالتعاون مع طلبة المعاهد والجامعات التخصصية في مجالات الفنون.
- تخفيض الأعباء المالية التي تحصل على المسارح والتي أدت نسبتها المرتفعة إلى انصراف المنتجين عن إنتاج أعمال مسرحية، وهو ما يؤكد على رعاية الدولة لفنون المسرح ومنحها الدعم اللازم.
- إنشاء عدد من المدارس للمسارات المرتبطة بالفنون بعد المرحلة الإعدادية لتدريس فنون المسرح والموسيقى والسينما والبالية لتؤهل للجامعات والمعاهد العليا فيما بعد. دون الاضطرار للمرور بمرحلة الثانوية العامة أو غيرها لفئة للموهوبين ممن يريدوا الالتحاق بهذا المجال على أن تقام في محافظات مختلفة.
- زيادة عدد المسارح وتشغيل المتعطل منها، وإقامة المسارح المكشوفة بشكل موسع خاصة في القرى حيث ملائمة المناخ المصري المعتدل لذلك، وأيضاً قلة التكلفة الاقتصادية مقارنة بالمسارح الأخرى، بجانب إنشاء والتوسع في التوجه للسينما المكشوفة لما تستمتع به مصر من أماكن أثرية وطبيعة خلابة (سينما الشاطئ، سينما السيارات).

- توثيق العروض المسرحية وحفظها في أرشيف متخصص سواء كانت عروض مسرحية ثقافة جماهيرية أو قصور ثقافة أو مسرح جامعي لتشجيع الفرق المسرحية بالاهتمام بجودة مخرجاتها والفوز باهتمام ورعاية الدولة.
- التوسع في مسرحة المناهج والتأكد من تطبيقها في جميع الإدارات التعليمية، وبث هذه العروض على قنوات مدرستي وغيرها من القنوات التعليمية.
- النظر في إتاحة أفضل الأسعار لاشتراكات الناشرين لتشجيع صغار الناشرين وتغليظ عقوبات القرصنة الرقمية والمادية للكتب المزيفة والمسروقة.
- سرعة استكمال رقمنة دار الكتب المصرية.
- التوسع في مبادرة سينما الشعب لتقدم بشكل مدعم أكثر، ودعم السينما المستقلة التي تقدم المواهب.

وقد تم خلال عام ٢٠٢٥/٢٤ تنفيذ مجموعة من الأنشطة والفعاليات في مجالات «تعزيز قيم الوعي بخطورة الإدمان» والتي استفاد منها حوالي ١١,٩ ألف مستفيد، و «التوعية بخطورة الزيادة السكانية» والتي استفاد منها حوالي ١٠,٢ ألف مستفيد، و «دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع» والتي استفاد منها حوالي ٨٩,٣ ألف مستفيد، فضلاً عن تنفيذ عدد ٤ برامج لاكتشاف مواهب ذوي الهمم وتكوين فرق فنية منهم لدعم الثقافة للجميع، كما يتم العمل على:

- توعية المواطنين بأساليب التغذية السليمة، وأهمية تغيير العادات الغذائية الضارة، خاصةً رفع وعي الأمَّهات بالطرق الصحية لتغذية الأطفال، ومن ثمَّ تقليص حالات السمنة وأمراض سوء التغذية والأنيميا والحد من الهزال والتقزم.
- رفع الوعي ونشر المعلومات عن خدمات تنظيم الأسرة، وإتاحة الحاجات غير الملباة، طبقًا لاحتياجات المناطق المختلفة.
- رفعي الوعي بالممارسات الضارة بالفتيات (مثال: ختان الإناث وزواج الأطفال) في جميع المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية والدينية، ورفع الوعي القانوني في ضوء صدور القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات لتشديد العقوبة المقررة لجريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث «ختان الإناث» بجعلها جناية بدلا من جنحة.
- توعية الأُسر بسُبل الكشف المبكر عن الإعاقات، وتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة نفسيًا واجتماعيًا وثقافيًا وجسمانيًا للاندماج في المجتمع، واستيعابهم في النظام التعليمي وداخل المنظومة الثقافية، وتوفير فرص عمل ملائمة لهم تتناسب مع إعاقاتهم الحركية أو الذهنية.

تنمية القدرات ودعم الإبداع الرقمي وخفض الفجوة الرقمية:

تولي الدولة أولوية لرفع درجة الوعي بالمهارات اللازمة للتعامل مع العالم الرقمي وإتاحة فرص استثمارية جديدة في قطاع الاتصالات، وأهمية الاستمرار في جهود التمكين التكنولوجي ومحو الأمية الرقمية وتعزيز المهارات الرقمية لموظفي الدولة والمواطنين وتعزيز تعليم النشء والشباب البرمجة وعلوم البيانات والذكاء الاصطناعي وتعزيز المهارات المتعلقة بوظائف المستقبل، وفي هذا السياق، جاري:

- التوسع في إنشاء مدارس «WE» للتكنولوجيا التطبيقية، بما ينعكس على تغطية كافة المحافظات بهذه المدارس عام ٢٠٣٠ مقارنةً بمعدل تغطية بلغ ٧٠٪ عام ٢٠٢٤/٢٣، وزيادة نسبة الطلاب الحاصلين على الاعتماد الدولي من ٧٠٪ إلى ٩٥٪ على الأقل، وزيادة نسبة الخريجين الملتحقين بالتعليم العالي من ٧٥٪ إلى ٨٨٪، وزيادة نسبة الخريجين الملتحقين بسوق العمل من ٣٤,٤٪ إلى ٦٨٪.
- التوسع في تغطية المحافظات بمراكز الإبداع من ٤٨٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠، فضلاً عن استكمال مدينة المعرفة وتعزيز دور جامعة مصر للمعلوماتية لزيادة قدرتها الاستيعابية لعدد أكبر من الطلاب الملتحقين بها.

- مضاعفة أعداد المتدربين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتصل إلى مليون متدرب بحلول عام ٢٠٣٠.
- التوسع في مراكز الحوسبة السحابية الوطنية ومراكز البيانات، والوصول إلى متوسط سرعة تحميل الإنترنت في حدود ٦٠ ميجابايت، وتوفير خدمات الجيل الخامس.

وفي ضوء توقع نمو سوق تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في العالم من حوالي ٢٠٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣ إلى أكثر من ١,٨ تريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠، تستهدف الحكومة ما يلي:

- استفادة ٢٦٪ من القوى العاملة و٣٦٪ من السكان من أدوات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته والمنتجات المدعومة به في الحياة اليومية عام ٢٠٣٠.
- تشجيع البحث العلمي في مجال الذكاء الاصطناعي بنشر ما يزيد عن ٦٠٠ بحث، وتوفير ٣٠ ألف خبير محلي، وتوفير نظام تأهيلي بشهادات معتمدة بحلول عام ٢٠٣٠.
- توفير بيئة تنظيمية قوية للذكاء الاصطناعي بتحفيز رأس المال المخاطر في مجال الأمن السيبراني ليصل إلى ١٥٠ مليون دولار، وبحيث تعمل في المجال أكثر من ٢٥٠ شركة، والوصول لأكثر من ٣٦٪ من المجتمع يعترفون بتطور الذكاء الاصطناعي، وتطبيق الذكاء الاصطناعي في أكثر من ١٠٪ من الشركات بحلول عام ٢٠٣٠.
- توفير تمويل وطني لمجالات الأمن السيبراني في حدود ٤٣٠- ٦٨٠ مليون دولار عام ٢٠٣٠.

كما تؤكد السردية أهمية مواصلة جهود الدولة المبذولة في إتاحة فرص التعليم الفني والتكنولوجي ذات الصلة بوظائف المستقبل، حيث ارتفعت نسبة الطلاب المقيدين بالكليات التقنية من ٠,٩٪ عام ٢٠١٥/١٤ إلى ٢,٦٪ عام ٢٠٢٤/٢٣، وتستهدف السردية مُضاعفة هذه النسبة لتكون في حدود ٥٪ عام ٢٠٣٠، وذلك بالعمل على توفير فرص التعلم أمام الفتيات خاصةً في محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية خاصةً في ضوء انخفاض نسبة الإناث من جملة الطلاب المقيدين من ٣٣,٤٪ عام ٢٠١٥/١٤ إلى ٢٨,٢٪ عام ٢٠٢٤/٢٣ وبما يدل على اتساع الفجوة النوعية في فرص التعلم التقني [شكل رقم (٦٣)].

شكل ٦٣ تطور نسبة الطلاب المقيدين بالكليات ذات الصلة بوظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

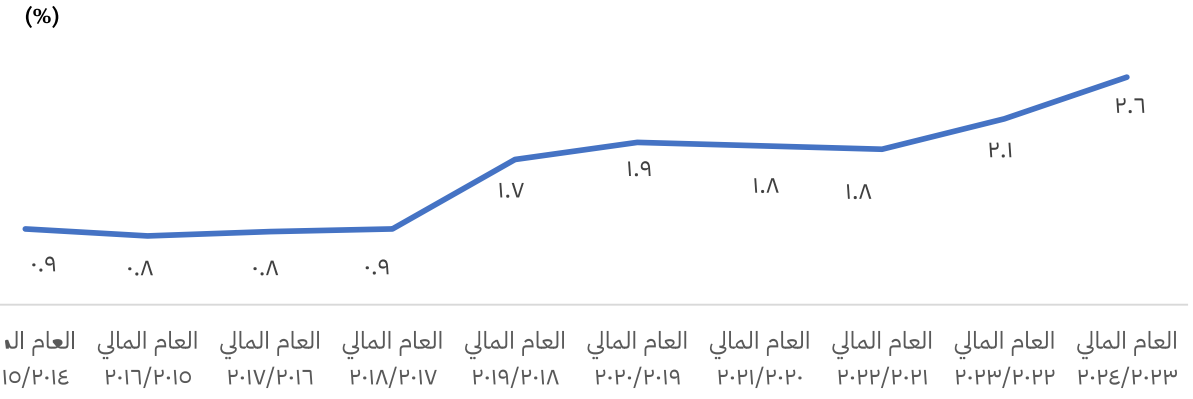

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ملحوظة: المنهجية وفقاً لحساب مُعدل تطور عدد الطلاب المقيدين بكليات (الحاسبات والمعلومات والذكاء الاصطناعي والهندسة التكنولوجية) من إجمالي عدد الطلاب المقيدين بكل سنة.

كما ترتكز السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية على أهمية التطوير المؤسسي بهدف الارتقاء بكفاءة الأداء الداخلي للجهات الحكومية، من خلال استكمال المنظومة الآلية الموحدة للتحول الرقمي، والتطوير المستمر للمنظومة الإلكترونية لتعزيز الربط بين قواعد بيانات الجهاز الإداري للدولة، وإيلاء أهمية لاستكمال تطوير شبكة البنية التحتية الرقمية، واستكمال ربط كافة المباني الحكومية بشبكات الألياف الضوئية

والتوسع في تقديم خدمات الإنترنت فائق السرعة في كافة المحافظات خاصةً الريفية، بما ينتج عنه تحقيق المستهدفات التالية:

- زيادة نسبة الأفراد مستخدمي الإنترنت من ٧٦٪ (٢٠٢٤) إلى نسبة ٩٠٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة مستخدمي الإنترنت في التعاملات الحكومية إلى ٥٠٪ عام ٢٠٣٠، مقارنة مع ٣٣,٦٪ عام ٢٠٢٤/٢٣.
- زيادة تقييم مصر في المؤشر الدولي «تنمية تكنولوجيا المعلومات» الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات من ٧٧,٩٪ عام ٢٠٢٥ إلى ٩٠٪ عام ٢٠٣٠ وذلك بالعمل على تحسين مؤشرات «الاتصال الشامل، والاتصال الهادف».
- تحسين وضع مصر في مؤشر «الاقتصاد الرقمي» الصادر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي من المركز رقم ٩ عام ٢٠٢٤ إلى المركز رقم ٤ عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة المدارس الحكومية في مرحلة التعليم الابتدائي التي تستخدم الكمبيوتر في التدريس من ٨٤,١٪ (٢٠٢٤) إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠، والمدارس الثانوية من ٨٧,٤٪ إلى ١٠٠٪، مع التأكيد على أهمية تكثيف الاستفادة من هذه الأجهزة في العملية التعليمية، حيث أنه وفق نتائج مسح أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩) فإن نسبة مساهمة استخدام أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في زيادة درجة التحصيل العلمي والفهم بدرجة كبيرة تبلغ ٤١٪ فقط بسبب محدودية استخدام الأجهزة في العملية التعليمية.

وقد بذلت الدولة جهودًا حثيثة خلال السنوات الماضية بهدف خفض الفجوة الرقمية بين كافة المناطق بالتركيز على المحافظات الريفية، وبلا شك كان للمشروع القومي لتنمية الريف المصري «حياة كريمة» دور مهم في هذا المجال، حيث تم بنهاية عام ٢٠٢٥/٢٤ توصيل شبكات الإنترنت فائق السرعة لعدد ٩٤٠ قرية نتج عنها ارتفاع عدد المشتركين في خدمة الإنترنت فائق السرعة بقرى المرحلة الأولى بنسبة ٥٥٪، ليصل عدد المشتركين إلى ٤٠٠ ألف مشترك، وبزيادة ١٤٢ ألف مشترك جديد مقارنةً بالوضع قبل «حياة كريمة»، منهم ١٨٪ بمحافظات الصعيد، وفي هذا السياق، سيتم زيادة عدد القرى المستفيدة ليصل إلى ١٤٦٦ قرية بنهاية العام المالي ٢٠٢٦/٢٥.

وتؤكد الدولة أهمية توافر خدمات الاتصالات الشاملة لجميع المواطنين داخل الدولة، والعمل على معيار «التوفر» بتوفير شبكة اتصالات تغطي كافة المناطق الجغرافية، ومعيار «إمكانية الوصول» من خلال الوصول غير التمييزي للخدمات لجميع المستخدمين بغض النظر عن موقعهم الجغرافي والجنس، ومعيار «القدرة» على تحمل التكاليف وتسعير الخدمات،

شكل ٦٤ دور مبادرة «حياة كريمة» في خفض الفجوة الرقمية

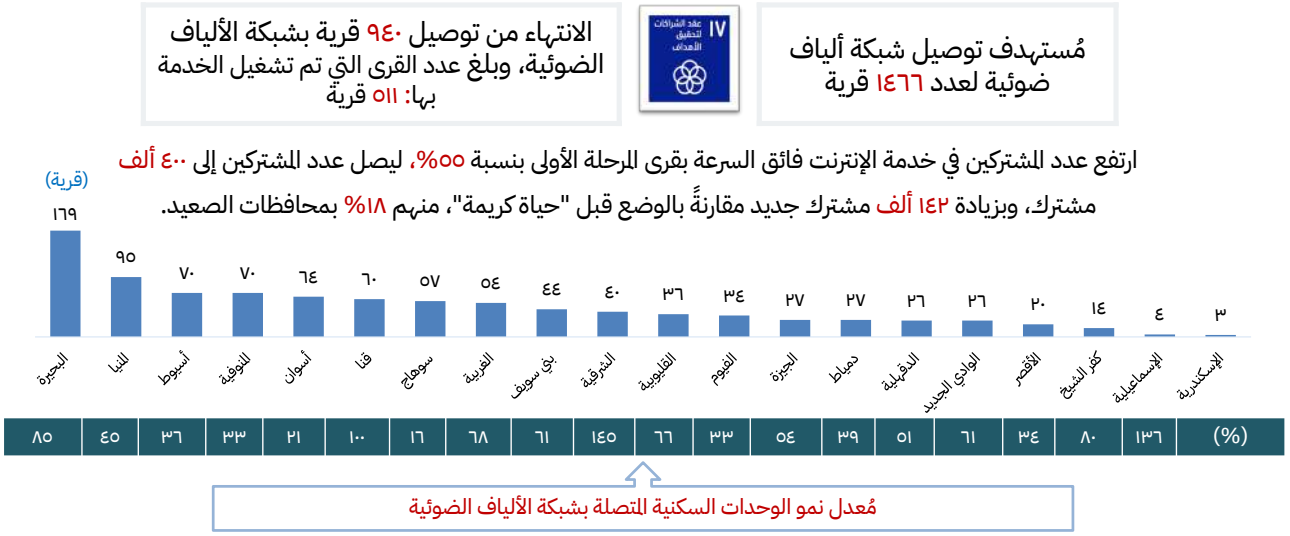

وفي هذا السياق، يمكن تعميم المبادرات ذات الصلة بخفض تكلفة الاشتراك بخدمات الإنترنت في القرى المستفيدة من مبادرة «حياة كريمة»، **وبحيث يتم ربط «تكلفة الاشتراك في باقة الإنترنت الثابتة» بمؤشر «نصيب الفرد من الدخل القومي»، حيث تبلغ النسبة الحالية حوالي ٢,٤٪ مُقارنةً بنظيرتها في تركيا (١,٥٪) وماليزيا (٢,٢٪).**

تطوير منظومة البحث العلمي والابتكار:

قامت الدولة خلال الفترة الماضية بتنفيذ العديد من الإنجازات، ومنها:

- تلعب أكاديميّة البحث العلمي والتكنولوجيا دورًا محوريًا مُنذ عام ٢٠١٤ في قيادة منظومة البحث والابتكار في مصر، من خلال شراكات مع جامعات ومراكز بحثيّة داخل مصر وخارجها ضمن «تحالُفات إقليميّة».
- تم إطلاق صندوق رعاية المُبتكرين والنوابغ بموجب قانون رقم ١ لسنة ٢٠١٩ لدعم وتمويل المُبتكـــرين، وهو ما أتاح دعمًا ماليًا/معنويًا للباحثين والمُبتكـرين.
- تم إطلاق «مُؤشّر الابتكار الوطني» عام ٢٠٢٣، ثم إصدار «السياسة الوطنيّة للابتكار المُستدام» عام ٢٠٢٥، لتهيئة بيئة مُؤسّسيّة تُشجّع البحث والابتكار.
- وفي مجال الإنتاج والتعاون العلمي والنشر الدولي، تم إنجاز الآتي:
  - نجحت مصر في نشر أكثر من ١١٦ ألف بحث دولي خلال الفترة (٢٠١٩ – ٢٠٢٤).
  - تعاونت مصر مع ٢١٣ دولة حول العالم في أبحاث مُشتركة، وبخاصةٍ في مجالات العلوم الزراعيّة والكيمياء والطاقة والرياضيّات والعلوم الهندسيّة والطبيّة.
- وتمثّلت أبرز المجالات التطبيقيّة والمشروعات البحثيّة في الآتي:
  - مشروعات في الزراعة والصحراء، مثل «مزرعة بحثيّة نموذجيّة بمنطقة المُغرة».
  - الطاقة الشمسيّة: في إطار التعاون مع معمل مصري – صيني في سوهاج.
  - مشروعات تحلية المياه، باستخدام الطحالب وإنتاج السماد العضوي.
  - إنشاء وحدة لاستخلاص زيت الزيتون بطاقة إنتاجية ١٥٠ كجم/ساعة.
- التوسّع في إنشاء شبكات بحثيّة وطنيّة مُتخصّصة، مثل الشبكة القوميّة للمعاشات والشبكة القوميّة للعلوم النوويّة، والتكنولوجيا الحيويّة، والمعلوماتيّة الحيويّة، والشبكة القوميّة للمتاحف ومراكز العلوم.
- تعزيز البحث التطبيقي وربط البحث بالصناعة، مثل دعم مشاريع في التكنولوجيا الحيويّة والإنتاج الحيواني.
- جاءت خمسة مراكز بحثيّة مصريّة ضمن العشرة الأوائل في تصنيف SCImago Research Group لعام ٢٠٢٣.
- زيادة عدد المنشورات المصريّة المُفهرسة في قواعد بيانات دوليّة (مثل Scopus) من ١٥ ألف منشور في عام ٢٠١٣ إلى ما يُناهِز ٤٥ ألف منشور في عام ٢٠٢٢.
- إدراج ١١٠٦ عالمًا مصريًا ضمن جامعة ستانفورد خلال عام ٢٠٢٤ في قائمة «أفضل ٢٪ من علماء العالم»، بحسب تصنيف يُجرى بالتعاون مع شركة Elsevier.

ومع ذلك، تظل هناك تحديّات أساسيّة يتعيّن مُواجهتها لتحقيق مزيد من التقدّم، منها توفير التمويل اللازم للبحث العلمي، وتطوير البنية التحتيّة والربط بين البحث العلمي والصناعة، وعدم اتساع سوق الابتكار أو بيئة الأعمال الداعمة رغم ظهور شركات ناشئة، والحاجة إلى مزيدٍ من التنسيق بين الجامعات والمراكز البحثيّة والصناعيّة والجهات الحكوميّة لتذليل مُعوقّات التطبيق.

وبوجه عام، يلزم لتطوير البحث العلمي في مصر، توفير حزمة من الإجراءات تشمل زيادة التمويل وتخصيص ميزانيّات كافية، وتوفير البنية التحتيّة

(مكتبات، قواعد بيانات، أدوات بحث)، وتطبيق حوكمة فعّالة تضمن الشفافيّة، وتُحفّز الكفاءات، وربط البحث باحتياجات المُجتمع وقضايا التنمية، بالإضافة إلى الاهتمام بالكوادِر البشريّة وتدريبهم وتوفير الدعم المادي والمعنوي لهم وتشجيع الباحثين المصريين بالخارج على العودة للعمل في مصر، مع توفير الإمكانيّات اللازمة لهم، بالإضافة إلى تسهيل التعاون بين الجامعات والمُؤسّسات البحثيّة، والاستفادة من الخِبرات الدوليّة مع مُراعاة الخصوصيّة المحليّة، ومنح مُؤسّسات البحث العلمي استقلاليّة أكبر في اتخاذ القرارات وتكييف السياسات مع احتياجاتها.

وفي هذا السياق، تولي الحكومة أهمية كبيرة للتكنولوجيا والابتكار باعتباره عنصراً أساسياً للوصول إلى نمو اقتصادي مرن ومتسارع من خلال اكتساب أفكار منتجات وطرق إنتاج جديدة ونشرها في السوق المحلي، وتؤكد السردية أهمية تعزيز الاستثمار وتوجيه البحث العلمي نحو الابتكار وريادة الأعمال، ورعاية الموهوبين خاصة في مجال الابتكار، وتعزيز الريادة الدولية في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي، وربط مؤسسات التعليم العالي مع قطاعات الأنشطة التنموية، لتطوير أساليب إنتاجية جديدة قائمة على الابتكار والإبداع، حيث أن تشجيع البحث والتطوير يُعد أحد آليات بناء الإنسان، وتستهدف السردية في هذا السياق ما يلي:

- تحسين ترتيب مصر في مؤشر النشر العلمي الدولي (سيماجو) إلى المركز ٢١ عالمياً في عام ٢٠٣٠، مقارنةً مع المركز ٢٥ عام (٢٠٢٤/٢٣)، وذلك من خلال مواصلة تحفيز النشر العلمي ومضاعفة عدد الأبحاث الدولية المنشورة للباحثين المصريين في الدوريات العالمية.
- تحسين ترتيب مصر في مؤشر الابتكار العالمي إلى المركز ٧٠ عام ٢٠٣٠، مقارنةً مع المركز ٨٦ عام (٢٠٢٥) من بين ١٣٩ دولة، والجدير بالذكر أن مصر تحتل المركز رقم ٨ ضمن مجموعة الدولة ذات الدخل المتوسط الأدنى وعددها ٣٧ دولة، وذلك من خلال العمل على استهداف ما يلي [شكل رقم (٦٥)]:
  - العمل على زيادة نسبة خريجي كليات العلوم والهندسة من جملة الخريجين، والتي انخفضت من حوالي ١٨٪ عام ٢٠٢٣ إلى حوالي ١١,٩٤٪ عام ٢٠٢٤.
  - مواصلة زيادة معدل الباحثين للسكان من معدله البالغ ٨٤٥ باحث لكل مليون نسمة عام ٢٠٢٣.

شكل ٦٥ تطور ترتيب مصر في مؤشر الابتكار العالمي

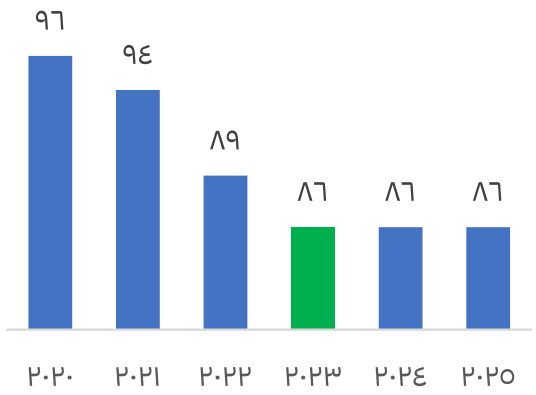

المصدر: WIPO.

- مواصلة زيادة نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي، والبالغ ١,٠٣٪ عام ٢٠٢٣.
- زيادة تقييم الجامعات المصرية المدرجة في تصنيف QS والذي ارتفع بنسبة ١٢,٨٤٪ عام ٢٠٢٤ لأعلى ثلاث جامعات مصرية مدرجة في التصنيف (جامعة القاهرة، الجامعة الأمريكية، جامعة عين شمس).
- زيادة صافي الصادرات عالية التقنية والتي انخفضت بنسبة ١١٪ عام ٢٠٢٣ لتصل إلى ٦٤٨ مليون دولار، لتشكل نسبة ٠,٩٪ من جملة الصادرات، ومضاعفة نسبة الصادرات الإبداعية البالغة ١,٢٪ من جملة الصادرات عام ٢٠٢٥ [شكل رقم (٦٦)].

شكل ٦٦ تطور أداء مصر في مؤشر صافي الصادرات من السلع عالية التقنية كنسبة مئوية من إجمالي التجارة السلعية

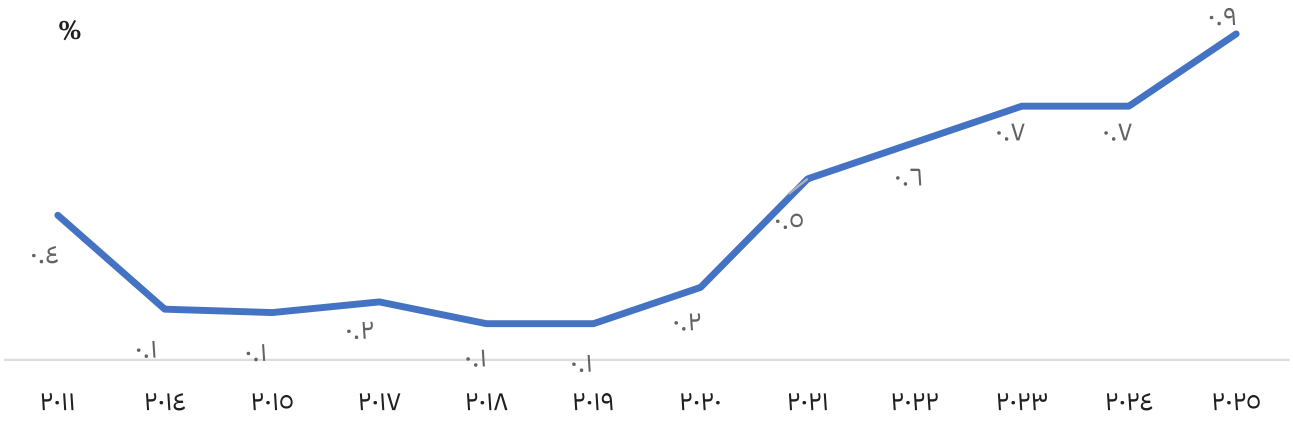

المصدر: Global Innovation Index

- زيادة التصنيع عالي التكنولوجيا والذي انخفض بنسبة ٥٧٪ عام ٢٠٢٣ ليصل إلى ٢٨,٨٧ مليار دولار.
- تحسين ترتيب مصر في مؤشر طلبات براءات الاختراع المقدمة إلى مكاتب براءات الاختراع من المركز ٥٢ عام ٢٠٢٤/٢٣ إلى المركز ٤٧ عام ٢٠٣٠.
- مواصلة زيادة معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بضخ مزيد من الاستثمارات الخاصة.
- زيادة استهلاك الطاقة النظيفة منخفضة الانبعاثات الكربونية.

شكل ٦٧ تطور عدد طلبات براءات الاختراع مقارنة ببعض الدول ونسبتها من الإجمالي العالمي

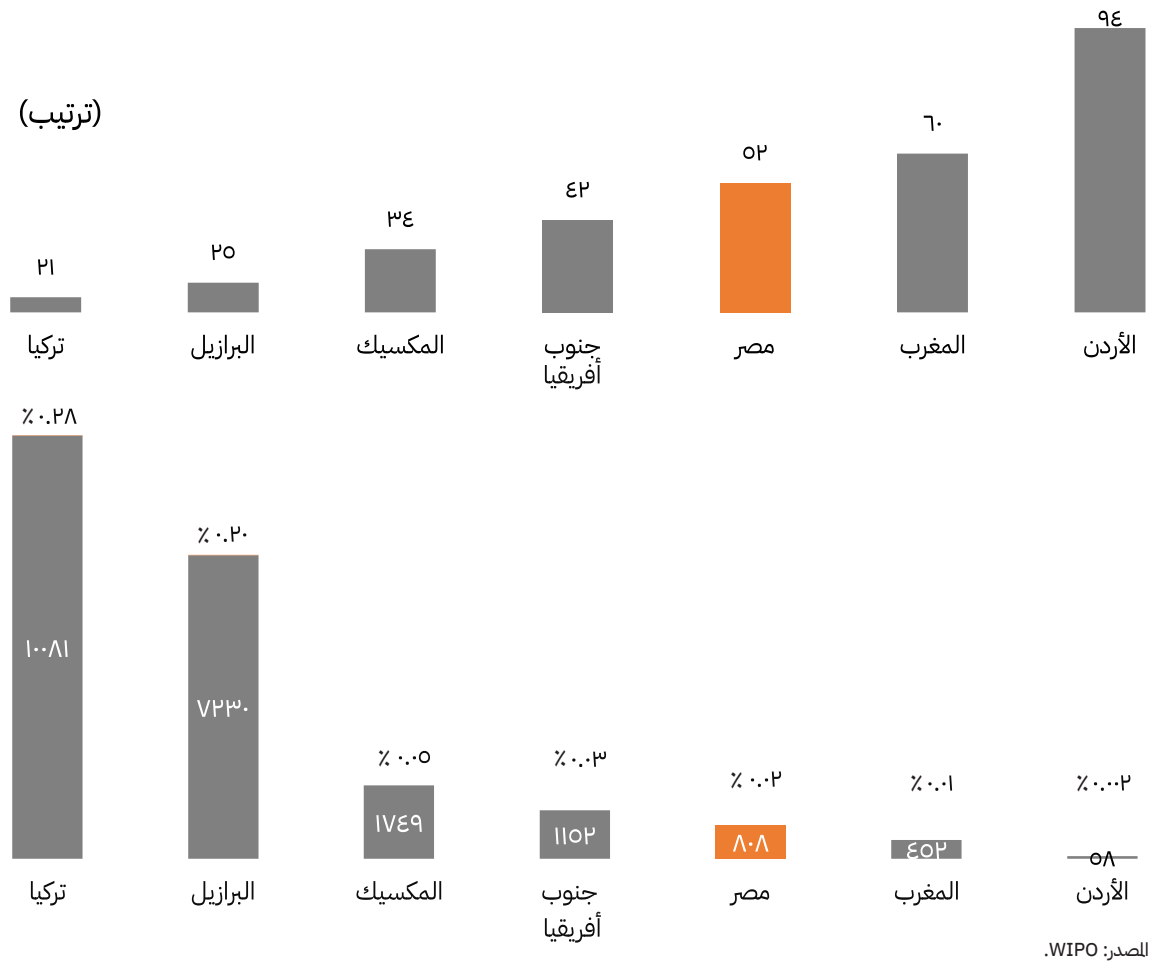

المصدر: WIPO.

- مواصلة الجهود التي نتج عنها تحسن ترتيب مصر في المؤشرات الفرعية للابتكار (حالة تنمية التكتلات: المركز الثامن عالمياً بنسبة ٨٩٪، حجم السوق: المركز ١٧ عالمياً، نسبة الإنفاق على السوفت وير من الناتج المحلي الإجمالي: ٣١ عالمياً بنسبة ٠,٤٪، تنوع الصناعة المحلية: المركز ٣٤ عالمياً بنسبة تنوع تبلغ ٩١,٥٪، نسبة الشباب من جملة السكان: ٣٣ عالمياً، نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي: ٤١ عالمياً بنسبة ١٪، تقييم أفضل ٣ جامعات في تصنيف QS والبالغ ٢٨,٢٪).

شكل ٦٨ تطور أداء مصر في مؤشر صادرات السلع الإبداعية كنسبة مئوية من إجمالي التجارة السلعية

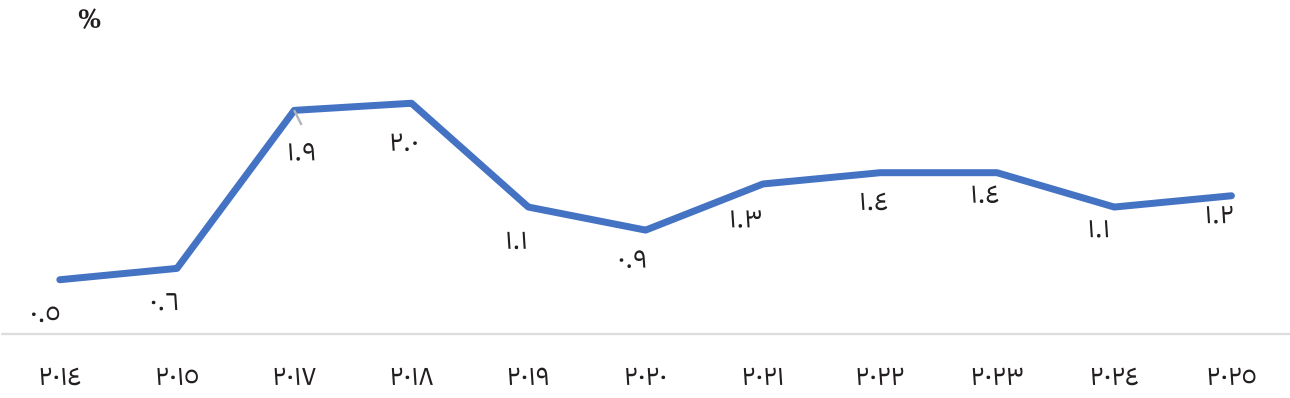

المصدر: Global Innovation Index

ولضمان تحقيق هذه المستهدفات، سيتم مواصلة الجهود المبذولة في هذا المجال، خاصةً ما يلي:

- زيادة عدد الحاضنات التكنولوجية ومراكز التميز ومكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا، والتوسع في برامج «الابتكار، علماء الجيل القادم، جامعة الطفل»، وذلك في ضوء أهمية تفعيل قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم 23 لسنة ٢٠١٨.
- مضاعفة عدد المشروعات البحثية المشتركة بين الجامعات ومراكز البحوث المصرية من جهة والجامعات ومراكز البحوث الأجنبية من جهة أخرى.
- مضاعفة مشروعات التوأمة بين الجامعات المصرية ومراكز البحوث المصرية ونظيرتها الأجنبية، وخصوصاً تيسير التعاون العلمي مع الجامعات العربية.
- مضاعفة عدد المشروعات البحثية الممولة من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تحمل تكلفة البحث العلمي.
- التقييم المستمر لمؤسسات ومراكز البحث العلمي، مع وضع معايير محلية للتقييم تأخذ في اعتبارها مساهمة البحث العلمي.
- نشر ثقافة ريادة الأعمال لدى طلاب الجامعات.
- تعزيز دور الجامعات والمراكز البحثية في تطوير الأساليب الزراعية باستهداف المحاصيل الأكثر تكيّفًا مع تغيّر المناخ، ووسائل ترشيد استخدام المياه، وتعزيز التنوع المحصولي.
- دعم الشراكات بين قطاع الأعمال والمؤسسات الأكاديمية، للاستفادة من الابتكارات الأكاديمية بما ينعكس إيجابيًا على سوق العمل.
- إنشاء شبكة معلوماتية متكاملة للعمل الثقافي توفر الإتاحة الكاملة للمعلومات المتعلقة بالثقافة والتراث، وتسهم في حمايتها وتوثيقها ورقمنتها.
- إنشاء منصات لتسهيل التعاون وتبادل المعرفة بين المؤسسات الصناعية والأكاديمية والبحثية في مجال الذكاء الاصطناعي، لتوفير مساحة للباحثين وخبراء الصناعة وواضعي السياسات للتلاقي وتبادل الرؤى والتعاون في المشاريع والمبادرات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.
- زيادة عدد الباحثين المتخصصين في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال تقديم منح بحثية وفرص تمويل وخلق بيئة داعمة للبحث.

- السعي لأن تصبح مصر مركزًا عالميًا لاستضافة مؤتمرات وفعاليات الذكاء الاصطناعي لجذب أبرز الخبراء والباحثين والمتخصصين في الصناعة من جميع أنحاء العالم وتوفير منصة لنشر المعرفة وتعزيز التواصل.
- تعزيز نظام بيئي حيوي للأبحاث إلى أن تصبح مركزًا عالميًا للأبحاث المتقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي بهدف إجراء أبحاث تحويلية في مجال الذكاء الاصطناعي في البلاد.
- إنشاء مركز لرواد الذكاء الاصطناعي يهدف إلى تمكين الباحثين والمطورين ورواد الأعمال في مجال الذكاء الاصطناعي من التعاون والابتكار، ويمكن لهذه المراكز توفير الموارد اللازمة، مثل منشآت الأجهزة المتطورة، وقواعد البيانات، وتمويل الأبحاث، بالإضافة إلى فرص التعاون مع قطاع الصناعة لدعم المبتكرين في تحويل أفكارهم إلى منتجات حقيقية، مما يعزز تطوير مجال الذكاء الاصطناعي في مصر.

تأهيل الموارد البشرية ورفع كفاءة المؤسسات الحكومية:

تؤكد السردية أهمية مواصلة الجهود الرامية للوصول إلى «جهاز إداري حكومي كفء وفعال، يتسم بالمهنية والشفافية والعدالة والاستجابة، ويقدم خدمات ذات جودة، ويخضع للمُساءلة، ويُعلي من رضا المواطن، ويساهم بقوة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة ورفعة شأن الأمة المصرية»، ومن المؤكد أن تحسين إنتاجية العاملين بالجهاز الإداري للدولة يسهم بشكل كبير في دعم إنتاجية الاقتصادي الوطني وتحسين أوضاع التنمية البشرية.

وفي هذا السياق، تؤكد السردية أن استدامة التقدم وتحقيق التنمية يتطلب تأهيل الموارد البشرية وتعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية لتنسيق التنفيذ وتحقيق الكفاءة والفاعلية في الأداء الحكومي.

وفي مجال «**تطوير ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة**»، تستهدف الحكومة ما يلي:

- مواصلة تحسين أوضاع العاملين بالدولة وسد الفجوات في القطاعات التي تتطلب توفير العمالة اللازمة لتشغيل الأصول الاستثمارية خاصةً في الصحة والتعليم، ومُراعاةً التوازن بين عدد العاملين بالجهاز الإداري بما يتناسب مع عدد المواطنين للوصول إلى هدف ٤٠ مواطن لكل موظف عام ٢٠٣٠ مُقارنةً بمعدل بلغ ٢٤ مواطن عام ٢٠٢٤.
- مُضاعفة مُخصصات التدريب الموجهة لتحسين إنتاجية العاملين بالجهاز الإداري للدولة لتكون في حدود ١٪ من جملة المصروفات العامة عام ٢٠٣٠ مع التركيز على مهارات المستقبل وقياس أثر برامج التدريب التي يتم تنفيذها لضمان تحقيق العائد التنموي الناتج عنها.
- مواصلة الجهود المبذولة لضبط الهياكل التنظيمية وإحداث التوازن في عدد الوزارات والوحدات الإدارية لترشيد الإنفاق العام وزيادة الكفاءة الإدارية.
- تحسين ترتيب مصر في مؤشر «فعالية الحكومة» الصادر عن البنك الدولي، من ٤٢٪ عام ٢٠٢٣ إلى ٥٠٪ على الأقل عام ٢٠٣٠، وبما يعمل على تحسين جودة الخدمات العامة وجودة الخدمة المدنية وجودة صياغة السياسات وتنفيذها.

شكل ٦٩ تطور نسبة مخصصات التدريب من الإنفاق الحكومي في مصر

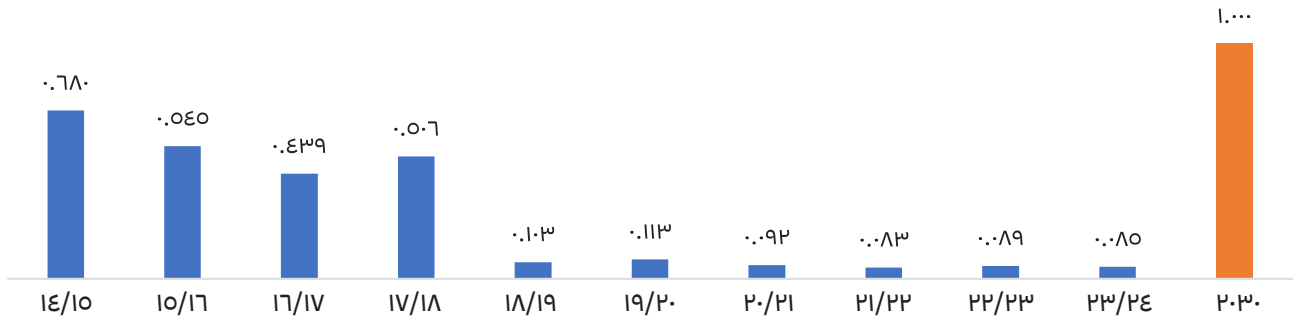

المصدر: وزارة المالية

مواصلة جهود تطوير الخطاب الديني المستنير:

لقد أدركت الدولة المصرية عبر تجربتها الطويلة والدقيقة أن الخطاب الديني المستنير يُمثل أحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية الشاملة، ليس فقط كأداة توجيه ديني، بل كمنهج متكامل لبناء الإنسان، وترسيخ منظومة القيم، وصناعة بيئة مجتمعية صحية قادرة على مواجهة التحديات الفكرية والسلوكية.

إن هذه الرؤية الوطنية لم تقتصر على النظر إلى الدين كرمز أو شعائر، بل اعتبرته قوة فاعلة ومحركة للتنمية والاستقرار الاجتماعي، ومكونًا جوهريًّا للأمن الفكري الذي يمثل أساس أي عملية تنموية ناجحة.

وفي هذا السياق، تؤكد السردية أهمية ترسيخ القيم الأخلاقية والسلوكية الأساسية للتنمية البشرية، مثل:

- الانضباط والمسؤولية واحترام القانون.
- غرس قيم العمل والإنتاج والإبداع.
- تعزيز روح الولاء والانتماء الوطني.

كما تسعى إلى مكافحة الفكر المتطرف واللامبالاة والسلوكيات السلبية، بما يهيئ بيئة صالحة للتنمية، ويحد من الظواهر التي تعيق بناء الإنسان، وتخلق تحديات اجتماعية وفكرية تعرقل مسيرة التطور والتقدم.

وتؤكد السردية الوطنية أن الأمن الفكري هو العمود الفقري لأي مجتمع قادر على التطور والتنمية، ولهذا يتم التركيز على:

- تعزيز الوعي الديني السليم لمواجهة الفكر المتطرف والانحرافات.
- محاربة الشائعات، والتطرف، والسلوكيات التي تعرقل التنمية.

لقد أثبتت التجربة الوطنية المصرية أن الخطاب الديني المستنير ليس مجرد خطاب شعائري، بل أداة فكرية واجتماعية وتنموية، تعمل على:

- بناء الإنسان.
- ترسيخ القيم.
- حماية الأمن الفكري.
- دعم المبادرات الاجتماعية والتنموية.
- الاستثمار في الكوادر البشرية.

وهو بذلك يتحول إلى رافعة للتنمية الشاملة، تضمن استقرار المجتمع، وتحقق التنمية البشرية، وتؤسّس لجيل قادر على استكمال مسيرة الحضارة، ومواجهة كل التحديات الفكرية، والسلوكية، والاجتماعية.

مواصلة الإصلاحات التشريعية الداعمة لخطاب ديني مستنير:

١. الإصلاحات التشريعية:

- قانون تنظيم الفتوى الشرعية:

في إطار جهود الدولة المصرية المستمرة لمكافحة التطرف الديني، وضبط العمل الدعوي، وحماية المجتمع من سموم الفكر المتطرف، صدر قانون رقم ٨٦ لسنة ٢٠٢٥ لتنظيم الفتوى الشرعية،ويُعَد هذا القانون خطوة تاريخية، وجوهرية، وحاسمة في مسيرة الدولة المصرية.

وتؤكد السردية الوطنية أن هذا القانون أتى ليضع إطارًا قانونيًا واضحًا لإصدار الفتاوى الشرعية، ويحدد الجهات المخولة بذلك، ويقر آليات مراجعة ومساءلة دقيقة، بما يضمن سلامة الفتوى وحماية الأمن الفكري للمجتمع.

وأدركت الدولة أن ترك العمل الإفتائي دون تنظيم ومراقبة أحد أخطر التحديات التي واجهت التنمية البشرية، إذ استغله المتطرفون في السابق لإصدار فتاوى مضلِّلة عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، هدفت إلى زرع الفرقة، وتشويه الوعي الديني، وتعطيل برامج التنمية الاجتماعية والتعليمية، وتقويض الانتماء الوطني، وإضعاف قيم الوسطية والاعتدال.

وبالتالي، يمثل القانون حاجزًا استراتيجيًا أمام الفوضى الفكرية، ويصون التنمية البشرية من خلال توجيه العمل الدعوي وفق مبادئ الاعتدال، وتعزيز الانتماء والقيم الأخلاقية، وحماية الأجيال من سموم التطرف الفكري والسلوكي، وصناعة وعي متوازن قادر على المساهمة في التنمية وصناعة الحضارة.

وثيقة تجديد الخطاب الديني أساس التنمية البشرية الشاملة:

تؤكد الحكومة المصرية - بخبرتها التاريخية ورؤيتها الواقعية للتحديات التي تواجه الدولة - أن تجديد الخطاب الديني ليس ترفًا فكريًا ولا تحسينًا تجميليًا للغة الدعوة والوعظ، بل هو ضرورة أمن قومي، وركن محوري من أركان صيانة الدولة وحماية المجتمع، فقد أثبتت التجارب القريبة والبعيدة أن ترك الخطاب الديني دون ضبط أو تطوير أدى إلى حالتين شديدتي الخطورة:

- نشوء خطاب ديني متطرف، يُشوّه النصوص، يُحرّض على العنف، ويستخدم الدين لخدمة أهداف هدامة لا علاقة لها برسالته ولا مقاصده.
- تفشي سلوكيات وانحرافات قيمية واجتماعية، تُضعف تماسك المجتمع، وتُربك الهوية، وتُنشئ نوعًا آخر من التطرف المضاد: تطرف لا ديني، يناهض القيم والأسرة والأخلاق.

وبين طرفي هذا الاختلال، تراجع الخطاب الديني التقليدي، وأصبح مأزومًا، مضطربًا، غير قادر على تقديم إجابات صحيحة ومعاصرة لقضايا المجتمع، وفقد كثيرًا من قدرته على حماية العقول، أو دعم حركة التنمية، أو التعامل مع أسئلة العصر. ومن هنا جاءت السردية الوطنية، التي التقطت طبيعة اللحظة، وأدركت أن الدولة لا يمكن أن تمضي قُدمًا في بناء الإنسان والتنمية الشاملة دون أن تملك خطابًا دينيًا جديدًا:

- واضح الهدف.
- راسخ العلم.
- سليم المنهج.
- معاصر اللغة.
- قادر على صناعة وعي جمعي رشيد.
- ومحصّن ضد التطرف والانحراف.

وهكذا صار تجديد الخطاب الديني واجبًا وطنيًا، لا مجرد مهمة دعوية، وصار جزءًا من معادلة الأمن، والاستقرار، والتقدم.

لماذا يمثل الخطاب الديني المستنير شرطًا لازمًا لنجاح التنمية البشرية؟:

التنمية البشرية ليست برامج اقتصادية أو خططًا حكومية فقط؛ بل هي - أولًا - مشروع لبناء الإنسان: وعيًا، وفكرًا، وقيمًا، وسلوكًا، وإدراكًا للذات، والآخر، والدولة. ولا يمكن لأي دولة أن تُحدِث نهضة حقيقية دون تأسيس منظومة قيمية تحصّن المجتمع من:

- التطرف.
- الفوضى.
- الإشاعة.
- العنف.
- العبث بالهوية.
- الانحرافات الأخلاقية.
- الاستهتار بالقانون والنظام.
- ثقافة الكسل وتضييع الوقت.
- ضعف الوازع الأخلاقي والوطني.

وكل هذه المجالات يتداخل فيها الخطاب الديني مباشرة، لأنه الخطاب الأكثر نفوذًا في وجدان الناس، والأقرب إلى تشكيل الضمير الجمعي. ومن ثم فإن الخطاب الديني المستنير قادر على:

- ترسيخ قيم العمل والإنتاج والانضباط.
- دعم قيم الأسرة، والانتماء، والمواطنة، والرحمة.
- مواجهة التطرف بتجفيف منابعه الفكرية.
- مكافحة السلوكيات الضارة التي تعطل التنمية.
- تعزيز الوعي الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي للمواطن.
- تحقيق الأمن الفكري الذي يشكل أساس الأمن القومي.

وهكذا يتحول الخطاب الديني من مجال نصائح عامة إلى قوة إنتاج معرفي، واجتماعي، تشارك في بناء المواطن الصالح، الذي تعتمد عليه الدولة في نهضتها.

٢. الإطار الإستراتيجي للوثيقة الوطنية لتجديد الخطاب الديني:

جاءت الوثيقة الوطنية لتجديد الخطاب الديني بصفة استراتيجية دولة، لا مجرد خطة وزارة. وقد صيغت بتكليف مباشر من السيد رئيس الجمهورية، وأعدتها وزارة الأوقاف بالتعاون مع:

- نخبة من العلماء والمفكرين.
- الأكاديميين والخبراء.
- وزارات الدولة.
- الهيئات الوطنية.
- مؤسسات الأمن القومي.

وهذه الوثيقة ليست ورقة تنظيرية، بل ميثاق وطني شامل يحدد:

- الفلسفة التي يقوم عليها التجديد.
- أدواته.
- مجالاته.
- آلياته.
- أدوار المؤسسات.
- ارتباطه بالأمن الفكري، والتنمية البشرية.
- وتمثل الوثيقة - حرفيًّا - الإطار الجامع الذي تلتزم به مؤسسات الدولة كافة في:
- ضبط الخطاب الديني.
- تجديد مناهجه.
- تطوير أدواته.
- ودمج العمل الديني في المشروع الوطني لبناء الإنسان.

إنها وثيقة تؤسِّس لنهج جديد، يُعيد ربط القيم الدينية بمنظومة التقدم، ويجعل من الخطاب الديني عاملًا مساعدًا للتنمية، لا عائقًا لها.

كيف تُحقق الوثيقة الأمن الفكري للدولة؟:

تقوم الوثيقة على رؤية جوهرها أن الأمن الفكري هو الشرط السابق على الأمن السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، وأن: التطرف، الشائعات، الفوضى المعرفية، الانحرافات، استغلال الدين، وتوظيف النصوص خارج سياقها هي أخطر التهديدات التي تُربك الدولة، وتُعطل جهود البناء، وتُزعزع الثقة العامة.

مساهمة الوثيقة في تحقيق الأمن الفكري تتم عبر أربعة محاور رئيسة:

- ضبط مصادر الخطاب الديني: بحيث لا يتحدث في الدين إلا المؤهلون علميًا وفكريًا.
- تجفيف منابع التطرف: من خلال تقديم خطاب وسطي علمي راسخ، يرد على الشبهات، ويكشف الغلو.
- حماية المجتمع من الانحرافات القيمية: عبر تعزيز منظومة الأخلاق والسلوك والتماسك الأسري.
- صناعة وعي جديد: يربط بين الدين والدولة، بين النص والمقصد، بين الإيمان والعمل، بين العبادة والعمران.

وبهذا تصبح الوثيقة درعًا معرفيًا وقيميًا يحمي المجتمع من الأفكار الهدامة، ويمنع تحويل الدين إلى سلاح ضد الدولة أو المجتمع.

الوثيقة كمنهج عمل ملزم لمؤسسات الدولة:

تتميز الوثيقة بأنها لم تُعدّ ليُستفاد منها داخل وزارة الأوقاف فقط، بل هي وثيقة: وطنية- شاملة- عابرة للقطاعات- تُحدد التزامات واضحة على كل مؤسسة في الدولة، بما يخدم تجديد الوعي العام، ومنها:

- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني: تطوير مناهج القيم والفكر.
- الهيئات المسؤولة عن الإعلام: ضبط المحتوى الديني، والإعلامي.
- وزارة الشباب والرياضة: بناء وعي الأجيال، وبناء الشخصية.
- وزارة التضامن الاجتماعي: معالجة الانحرافات الاجتماعية.

- الثقافة: إعادة تأسيس الهوية الثقافية الوسطية.
- الجامعات: دعم البحث العلمي المتعلق بالفكر الديني.
- المؤسَّسات الأمنية: دعم مكافحة التطرف، وحماية المجتمع.

وهكذا تُصبح الوثيقة إستراتيجية دولة لبناء الإنسان المصري، في ضوء قيم الدين الصحيح، والوعي الوطني العميق.

الوثيقة ودورها في حماية مسار التنمية البشرية الشاملة:

تتفاعل الوثيقة مع مفهوم التنمية البشرية من زاويتين متكاملتين:

- **الزاوية الأولى: حماية التنمية:**

عبر مواجهة التحديات الفكرية والسلوكية التي تهدم:

- قيمة العمل.
- قيمة الانضباط.
- الإيمان بالإنتاج.
- تقدير الوقت.
- روح المسؤولية.
- احترام القانون والنظام.

- **الزاوية الثانية: دعم التنمية عبر:**

- بناء وعي مجتمعي يدعم رؤية الدولة.
- تعزيز القيم الإيجابية.
- دعم الأسرة.
- تكوين مواطن صالح وواعٍ.
- مواجهة الانحرافات التي تستهلك المجتمع، وتستنزف الدولة.
- محاصرة التطرف الذي يعطل الاستثمار، والتنمية، والاستقرار.

وبذلك تصبح الوثيقة ليست فقط مشروع تجديد للخطاب الديني، بل مشروعًا وطنيًا لتأمين التنمية البشرية استدامة استقرارها.

٣. ضبط العمل الدعوي في المساجد ووسائل الإعلام: ركيزة أساسية للخطاب الديني المستنير:

تُدرك السردية الوطنية أن العمل الدعوي في المساجد ووسائل الإعلام ليس مجرد نشاط ديني، بل هو أحد الأعمدة الرئيسة التي تُبنى عليها منظومة القيم، والوعي المجتمعي. ومن هنا جاء ضبط هذا العمل وتنظيمه وفق أسس علمية وقانونية كضرورة وطنية، إذ أن أي فوضى أو خلل في الخطاب الديني يؤدي إلى تشويه الوعي، وزرع الأفكار المتطرفة، وتقويض الانتماء الوطني، وإضعاف قدرة الأفراد على المشاركة الفاعلة في المجتمع.

ولذلك، تعد القوانين المنظمة للعمل الدعوي، وعلى رأسها قانون تنظيم ممارسة الخطابة والدروس الدينية في المساجد وما في حكمها رقم ٥١ لسنة ٢٠١٤، خطوة استراتيجية لضمان أن تكون المساجد، ووسائل الإعلام منابر للوعي المستنير، ونشر القيم الأخلاقية، وتعزيز الهوية الوطنية، وحماية المجتمع من الانحرافات الفكرية والسلوكية.

ويؤسِّس القانون إطارًا واضحًا للخطاب الدعوي، يحدِّد من له الحق في الإلقاء، ويراقب المحتوى الدعوي لضمان الاعتدال والوسطية، ويضع آليات للمحاسبة على التجاوزات.

ويكتسب ضبط العمل الدعوي أهميته الكبرى من تأثيره المباشر على التنمية البشرية الشاملة، إذ إن الخطاب الديني المنضبط والمستنير:

- يعزز القيم الأخلاقية والسلوكيات الإيجابية لدى الأفراد، فينشأ جيل متوازن، قادر على اتخاذ قرارات واعية ومسؤولة.
- يحمي الشباب والأجيال الناشئة من الانحرافات الفكرية والسلوكية، بما يرسخ بيئة آمنة للتعليم، والعمل، والإبداع.
- يدعم الانتماء الوطني والوعي الحضاري، مما يرفع من قدرة المجتمع على المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية الشاملة.
- يحفز المشاركة المجتمعية الإيجابية، ويحوِّل المساجد

ووسائل الإعلام إلى أدوات فعالة لصناعة الإنسان القادر على المساهمة في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

وتؤكد السردية الوطنية أن ضبط العمل الدعوي في المساجد ووسائل الإعلام ليس هدفًا دينيًا فحسب، بل هو أداة استراتيجية لتحقيق التنمية البشرية الشاملة، حيث يُصبح الخطاب الديني وسيلة لتعزيز الأمن الفكري، والاستقرار الاجتماعي، والقيم الأخلاقية، والقدرة على المشاركة في بناء المجتمع، وصناعة الحضارة الحديثة.

٤. تدريب الأئمة والخطباء والواعظات وتأهيلهم: ركيزة أساسية للتنمية البشرية الشاملة:

أدركت السردية الوطنية أن الكوادر الدعوية تمثل أداة فاعلة في نشر الوعي الديني المستنير، ولذلك اهتمت بـ:

- تأهيل الدعاة، وتدريبهم على المهارات العلمية، والمنهجية.
- تحويلهم إلى عناصر فاعلة في العملية التنموية، حيث يصبح كل داعية جزءًا من منظومة تجديد الفكر، ونشر الثقافة، وترسيخ القيم.
- تمكينهم من مواجهة الانحرافات الفكرية، والسلوكية في المجتمع، بما يعزز التنمية البشرية.

وذلك لأن الخطاب الديني المستنير والفاعل لا يتحقق إلا من خلال كوادر مؤهلة علميًا، وفكريًا، ومهاريًا، قادرة على التواصل مع جميع فئات المجتمع، ومعالجة القضايا المجتمعية بكفاءة، ومواجهة الانحرافات الفكرية والسلوكية.

ولذلك أطلقت الدولة مجموعة متكاملة من البرامج التدريبية والتأهيلية التي تستهدف الأئمة، والخطباء والواعظات في مختلف المحافظات، سواء في المساجد، أو المؤسسات الدينية، أو المنابر الإعلامية، بما يضمن تقديم خطاب ديني متوازن، يسهم في تنمية الإنسان والمجتمع.

أهداف هذه البرامج في إطار التنمية البشرية الشاملة:

- رفع الكفاءة العلمية والدينية: تعميق الفهم الديني وفق منهج الوسطية والاعتدال، وتمكين الأئمة والخطباء من التعامل مع المستجدات الفكرية، والاجتماعية، بما يعزز وعي المجتمع.
- تنمية المهارات الدعوية والتواصلية: صقل مهارات الخطابة، والإلقاء، والحوار، والإقناع؛ لضمان وصول الرسالة الدينية بفاعلية لجميع فئات المجتمع.
- معالجة المشكلات المجتمعية، والانحرافات السلوكية: توفير أدوات عملية لمواجهة التفكك الأسري، الإدمان، الانتحار، الشذوذ، والإلحاد، بما يسهم في بناء جيل متوازن نفسيًا، وسلوكيًا.
- تأهيل الأئمة والخطباء والواعظات للابتكار والإبداع: تمكين الأئمة والخطباء من تصميم برامج مجتمعية مبتكرة، وإدارة الفعاليات الدعوية، بما يدعم التنمية البشرية عبر المشاركة الفاعلة في المجتمع.
- استخدام الأدوات التكنولوجية، والإعلامية: توظيف المنصات الرقمية، ووسائل الإعلام؛ لنشر الخطاب المستنير، وتوسيع نطاق التأثير التربوي والدعوي بشكل متوازن وآمن.

منهجية التدريب:

- برامج متعددة المستويات: تشمل التدريب النظري، والعملي، وورش العمل الميدانية؛ لاكتساب الخبرة العملية.
- تخصُّصات متنوعة: دمج المهارات الشرعية، والنفسية، والاجتماعية، والإعلامية، والتقنية.
- متابعة وتقييم مستمر: قياس أثر البرامج على أداء الأئمة والخطباء؛ لتطوير الأداء وضمان جودة التدريب.

أثر هذه الجهود على التنمية البشرية:

تسهم هذه البرامج في ضبط الخطاب الديني داخل المساجد، ووسائل الإعلام، وخلق جيل من الأئمة، والخطباء، والواعظات القادرين على توعية المجتمع، حماية الشباب، تعزيز القيم الوطنية والدينية، ومواجهة التطرف الفكري والسلوكي.

ومن ثم يصبح الخطاب الديني أداة مباشرة للتنمية البشرية الشاملة، إذ يسهم في بناء الإنسان المتوازن، والمجتمع الواعي، ويعزز الأمن الفكري، والاستقرار الاجتماعي، وهو ما يشكل حجر الزاوية؛ لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الفردي والمجتمعي.

٥. خطبة الجمعة: ركيزة إستراتيجية للتنمية البشرية الشاملة

تؤكد الدولة أن خطبة الجمعة لم تعد مجرد خطاب ديني أسبوعي يُلقى على المنبر، بل أصبحت أداة إستراتيجية مركزية في تجديد الخطاب الديني، وصناعة الوعي الجمعي، وتحقيق تكامل حقيقي بين المؤسسات الدينية، والتعليمية، والإعلامية، والثقافية، ضمن مشروع وطني شامل، يهدف إلى إعادة بناء الإنسان المصري على أسس عقلية، وروحية، ووطنية، متماسكة.

لهذا قررت الدولة الوطنية أن تتحول خطبة الجمعة من خطاب ديني محدود إلى بذرة فكرية وثقافية أسبوعية، تنطلق من المسجد إلى المدرسة، ومن المنبر إلى الشاشة، ومن الأئمة إلى الإعلاميين، ومن الورقة إلى التطبيق الرقمي، ومن النص إلى الفعل، والوعي والسلوك، بما يضمن وصول الرسالة إلى أوسع فئات المجتمع، وتعزيز تأثيرها في واقع الناس.

الرؤية والمنهجية الجديدة:

تعتمد صياغة خطبة الجمعة في هذه الرؤية على خطبتين متكاملتين:

- **الخطبة الموحَّدة على مستوى الجمهورية:** تُنتج وفق خطة خمسية استراتيجية، تمت بعد مشاورات موسعة مع مفكرين، وعلماء، ومؤسسات علمية رصينة ومتخصِّصة، ورصد دقيق لاحتياجات المجتمع، ومتابعة التحديات الفكرية، والسلوكية، والاجتماعية، وتخاطب القضايا الجامعة التي تمس وجدان الشعب المصري: العقيدة، الأسرة، الانتماء الوطني، العمل، البيئة، القيم، والمفاهيم المغلوطة.
- **الخطبة المحلية:** تُصاغ بالتعاون بين مديريات الأوقاف، والمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، بناءً على رصد أسبوعي للقضايا المحلية. تعكس نبض الشارع، وتسهم في معالجة الهموم المستجدة للمواطنين، بما يحقق التوازن بين توحيد الكلمة في القضايا الجامعة، ومرونة الكلمة في القضايا المتغيرة.

المحاور الاستراتيجية للخطبة:

- **مواجهة التطرف الديني:** تحليل أسباب ظهور الفكر المتطرف، واستعراض منهجية علمية لمواجهته، ونشر قيم الرحمة والوسطية، مع تقديم نماذج من السيرة النبوية في التسامح والانتماء.
- **مواجهة التطرف اللاديني، والانحرافات السلوكية:** معالجة كل مظاهر التراجع القيمي والسلوكي، مثل الإلحاد، الإدمان، الانتحار، الزواج غير المشروع، التسرُّب من التعليم، الغش، القمار، التسوُّل الإلكتروني، والاستهلاك المفرط.
- **بناء الإنسان المصري:** تعزيز الشخصية الوطنية المتوازنة، من خلال قضايا التطوع، غرس الأمل، تعميق الحس الوطني، ومواجهة الفقر، والأمية، واليأس.
- **صناعة الحضارة:** تحرير العقول، تنمية الوعي، تحقيق المقاصد الشرعية والوطنية، والانفتاح الحضاري المسؤول، بما يسهم في النهضة المجتمعية والتقدم الحضاري.

الإطار الزمني للخطة الخمسية:

- السنة الأولى: ٦٠٪ من الخطبة لمواجهة التطرف، و٤٠٪ لبقية المحاور.
- السنة الثانية إلى الرابعة: توزيع متساوٍ لكل محور بنسبة ٢٥٪.
- السنة الخامسة: ٦٠٪ لصناعة الحضارة، و٤٠٪ لبقية المحاور، لضمان تعزيز النهضة الثقافية والفكرية.

التكامل الرقمي والإعلامي:

تعمل المنصة الرقمية لوزارة الأوقاف على تحويل خطبة الجمعة إلى منصة معرفية وتفاعلية متعددة

القنـوات، تشـمل:

- نشر نص الخطبة الرسمي الموحد.
- تقديـم مقـالات تحليليـة موسـعة مـن زوايـا دينيـة، تشريعيـة، نفسـية، اجتماعيـة، لغويـة، تاريخيـة، ثقافيـة، وطنيـة، إعلاميـة، وتربويـة.
- توفـير دلائـل إرشـادية، ونمـاذج تطبيقيـة، ومقترحـات أسـلوبية للأئمـة والخطبـاء.
- عـرض مبسـط وعميـق لجمهـور النـاس، ومـواد متقدمـة للمفكريـن، والإعلاميين.
- إنتـاج محتـوى رقمـي متنـوع: فيديوهـات قصيـرة، موشـن جرافيـك، كبسـولات معرفيـة، للتواصـل مـع مختلـف شرائـح المجتمـع.

دائرة التفعيل المؤسسي:

- ربـط الخطبـة بالمؤسَّسـات التعليميـة، والثقافيـة، والإعلاميـة، بحيـث تتحـول الكلمـة الملقـاة علـى المنبـر إلى حركـة وعـي مجتمعـي مسـتمرة طـوال الأسـبوع.
- تلخيـص مضمـون الخطبـة في المـدارس، والجامعـات، ونشرهـا في الإعـلام العـام والخـاص، وربطهـا بالأنشـطة المجتمعيـة؛ لضمـان ترجمـة الخطـاب الديـني إلى سـلوك عملـي، وإيجـابي.
- اسـتخدام التطبيقـات الرقميـة؛ لاسـتقبال أسـئلة الجمهـور، والتفاعـل المبـاشر معهـم، مـع توفـير محتـوى مترجـم ومتعـدد المسـتويات.

الرصد والتقويم:

أقامـت وزارة الأوقـاف منظومـة متابعـة ثلاثيـة بالتعـاون مـع مراكـز بحثيـة متخصصـة لرصـد أثـر الخطبـة، تحليـل الانطباعـات العامـة، وتطويـر المحتـوى باسـتمرار. هـذا النهـج يحـوّل الخطبـة مـن فعـل ديني تلقائي إلى خطـاب حـي، قابـل للقيـاس والتطويـر، ويضمـن تحقيـق التـأثير المرجـو في المجتمـع والـذي يحقـق الأثـر علـى التنميـة البشريـة الشـاملة.

تعـد خطبـة الجمعـة مـن أهـم ركائـز التنميـة البشريـة الشـاملة، إذ تسـهم في:

- ترسـيخ القيـم الأخلاقيـة والاجتماعيـة، وتعزيـز الانتمـاء الوطـني والديـني.
- بنـاء الإنسـان المـصري المتـوازن فكريًـا وروحيًـا واجتماعيًـا، القـادر علـى الإبـداع والمشـاركة في تنميـة مجتمعـه.
- حمايـة الشـباب والأجيـال الجديـدة مـن الفكـر المتطـرف، والانحرافـات السـلوكية.
- دعـم الأمـن الفكـري والاسـتقرار المجتمعـي، بمـا يسـهم في تعزيـز التنميـة الاقتصاديـة، والاجتماعيـة، والثقافيـة.

إن خطبـة الجمعـة، بهـذا المعنى، ليسـت مجـرد منبر ديني، بـل أداة اسـتراتيجية شـاملة لبنـاء الإنسـان، وصناعـة المجتمـع والحضـارة، وتحقيـق التنميـة الشـاملة علـى أسـس علميـة، وفكريـة، وروحيـة متكاملـة.

٦. مكافحة الفكر المتطرف: ركيزة حماية التنمية البشرية الشاملة:

تعـتبر السرديـة الوطنيـة مكافحـة الفكـر المتطـرف مجـرد إجـراء وقـائي، بـل منظومـة اسـتراتيجية شـاملة تسـتهدف حمايـة الإنسـان، وصيانـة وعيـه، وترسـيخ أمنـه الفكـري، باعتبـاره الأسـاس الأول لـكل جهـود التنميـة البشريـة. فالتطـرف - كمـا أثبتـت التجربـة القريبـة والبعيـدة - لم يكـن يومًـا اختلافًـا فكريًـا بسـيطًا، بـل كان أداةً خـطيرة اسـتغلت هشاشـة الوعـي، وتعـدد الهويـات الدينيـة والطائفيـة، لإشـعال صراعـات تمـزق المجتمعـات مـن الداخـل، وتعيـق مسـارات التنميـة، وتسـتنزف طاقـة الدولـة وقدرتهـا علـى البنـاء.

كيـف اسـتغل الفكـر المتطـرف التعـدد الطائفـي لضرب اسـتقرار الدولـة؟:

اسـتغلت الجماعـات المتطرفـة السـمة الطبيعيـة للمجتمـع المصري- تعـدده الـديني والثقـافي والاجتماعـي - لكنهـا لم تتعامـل معـه كتعـدد ثـري، بـل حولتـه إلى وقـود للتحريـض، والعنـف الطائفـي، عبر:

- الدعـوة إلى الكراهيـة، واسـتحلال الدمـاء والأمـوال: حيـث روّجـت خطابًـا تكفيريًـا

يصنّف الناس، ويحاكم نواياهم، ويستبيح حقوقهم الإنسانية، مما يفتح الباب للفوضى والانقسام.

- إذكاء الصراع الطائفي: من خلال تصوير المواطنة كتهديد للدين، وخلط المفاهيم، وصناعة معارك وهمية حول بناء دور العبادة وممارسة الشعائر، بهدف ضرب وحدة الشعب.
- تحويل الخلافات الطبيعية إلى صدامات وجودية: فأي تنوع بشري يصبح في قاموس التطرف "حربًا عقائدية"، وهو ما يخدم أجندات خارجية تريد دولًا بلا استقرار ولا تنمية ولا تماسك.

لذلك تُدرك السردية الوطنية أن التطرف الفكري هو أخطر أدوات الجيل الرابع من الحروب، لأنه يجند العقول من الداخل، ويدمر وحدة المجتمع، ويعطل التنمية قبل أن تبدأ.

وكانت خطة الدولة في التعامل مع الفكر المتطرف تعمل على مقاومة التطرف وتفكيك بنيته، فتميزت التجربة المصرية بأنها لم تكتفِ بمواجهة التطرف أمنيًا أو عسكريًا، بل صاغت رؤية متكاملة تمزج بين الضبط التشريعي، التأهيل الدعوي، المواجهة الفكرية، الحضور المجتمعي، والسيطرة الرقمية.

دعمت الدولة المصرية قيم المواطنة والتعايش، وأطفأت جذوة الطائفية عبر خطاب ديني وسطي، يشرح حقيقة الدين، ويكشف زيف التطرف، وأدارت بحكمة كبرى ملف بناء دور العبادة، فأفقدت الجماعات المتطرفة أخطر أدواتها التحريضية، كما أعادت بناء الخطاب الديني من الداخل وذلك عبر برامج تدريب وتأهيل واسعة للقيادات الدينية، تُعنى بالمهارات الفكرية، والوعي المجتمعي، والتواصل الحضاري، وتفكيك الشبهات، والتعامل مع الفضاء الإلكتروني.

المناطق الحدودية... مواجهة التطرف في نقاط الاشتعال:

إدراكًا لخطورة الأطراف الملتهبة والمناطق الحدودية، كمناطق استهداف دائمة للجماعات المتطرفة، فقد خصّصت الدولة لها قوافل دعوية متتابعة، علماء وخطباء من أصحاب الكفاءة، دعمًا تربويًا وفكريًا مستمرًا، وبرامج مجتمعية لرفع الوعي وبناء الثقة. وبهذا لم تُترك هذه المناطق فرائس لخطاب التطرف، بل أصبحت جزءًا من منظومة الأمن الفكري للدولة.

المواجهة داخل الجامعات والمدن الجامعية... الجبهة الجديدة في حماية الوعي:

رغم نجاح الدولة في تجفيف منابع التطرف في المساجد، أدركت التجربة مؤخرًا أن المدن الجامعية تمثل واحدة من أخطر المحاضن التي تستهدفها الجماعات المتطرفة، لأنها:

- تحتضن الشباب في أخطر مراحل التكوين الفكري.
- توفر بيئة مغلقة تسمح بالتأثير دون رقابة.
- كانت تاريخيًا مجالًا خصبًا لنشاط التنظيمات السرية.

ولذلك تتجه الدولة اليوم نحو مرحلة أكثر عمقًا عبر:

- إحكام السيطرة الفكرية على المدن الجامعية عبر ضبط مساجدها، ومتابعة الأنشطة الدعوية داخلها، ومنع غير المتخصّصين من اعتلاء منابرها.
- تدريب وتأهيل قيادات دعوية مخصّصة للعمل في الجامعات؛ ليكونوا قادرين على مخاطبة الشباب بلغتهم، ومواجهة الشبهات العلمية، والفكرية، وإفشال محاولات التجنيد والاستقطاب.
- دمج العمل الدعوي بالعمل الإرشادي والتربوي داخل الجامعة؛ ليصبح الإمام عنصرًا في بناء وعي الطالب، لا مجرد خطيب يؤدي وظيفة، وهذه الخطوة - بوصفها الأحدث في التجربة الوطنية - تؤسس لمرحلة جديدة من حماية الوعي في قلب المؤسسات التعليمية.

٧. القضاء على المنافذ الفكرية للتطرف... من المساجد إلى الفضاء الإلكتروني:

لقد كشفت التجربة الإنسانية خلال العقدين الأخيرين أن الجماعات المتطرفة كانت - وبلا مبالغة - أسبق من غيرها في إدراك خطورة الفضاء الإلكتروني وتأثيره، فاستغلته قبل أن تدرك الدول حجمه، أو تحدد ضوابطه.

فقد برعت هذه الجماعات في توظيف وسائل التواصل الاجتماعي، وشبكة الإنترنت توظيفًا منظمًا ومُموَّلًا ضمن أجندات خارجية، تستهدف ضرب استقرار الدول، وتفكيك مجتمعاتها، وإشاعة الفوضى الفكرية، والدينية فيها.

ولم يكن هذا التوظيف عشوائيًّا، بل كان قائمًا على خطط متقنة في صناعة الدعاية، ونشر خطاب الكراهية، وبث الشبهات في عقول النشء والشباب، فضلًا عن استخدام المنصات الرقمية في تجنيد العناصر، وتوجيههم فكريًا، وتدريبهم على العنف، وتغذيتهم بسرديات عدائية تهدف أساسًا إلى العصف بالدول من الداخل.

وقد استطاعت هذه الجماعات - بفضل الدعم الخارجي الذي تلقته، وتمويل جهات استخباراتية معادية - أن تجعل الإنترنت ساحة حرب كاملة، لا تقل خطرًا عن ساحات الصراع العسكري، مُستغلةً سرعة الانتشار، وانعدام الحواجز، وإمكانية الوصول إلى الملايين، مما جعل الفضاء الرقمي في كثير من الدول هو المدخل الأكبر لتهديد الأمن الفكري، والاجتماعي، وإعاقة مسارات التنمية البشرية.

لكن الدولة المصرية التقطت هذا الخطر مبكرًا، ولم تترك الساحة الرقمية فريسةً لهذه الجماعات، بل تحركت بخطة متكاملة تجمع بين الأمن الفكري، والوعي المجتمعي، والتأهيل الديني، والضبط القانوني، والعمل الإلكتروني المنظم.

فأصبح الفضاء الإلكتروني مجالًا للمواجهة الفكرية، لا ساحة للتجنيد؛ وميدانًا للتنوير، لا منصة للغلوّ؛ ووسيلة لدعم التنمية، لا لتعطيلها.

وفي مقدمة هذه الجهود برزت المؤسسات الدينية المصرية – الأزهر ودار الإفتاء ووزارة الأوقاف – التي طورت أدواتها الرقمية تطويرًا غير مسبوق، وبخاصة وزارة الأوقاف المصرية، التي دشّنت أكبر وأضخم منصة دينية رسمية في الوطن العربي، منصة تُعد اليوم السدّ الإلكتروني الأهم والأقوى أمام محاولات التطرف، واختراق المجتمع، وقد نجحت هذه المنصة في تقديم:

- محتوى علمي موثوق يواجه الشبهات لحظة بلحظة.
- فيديوهات ومحاضرات رقمية تشرح الدين الصحيح بوضوح وجمال.
- دورات تدريبية إلكترونية يستفيد منها الأئمة والخطباء داخل مصر وخارجها.
- حملات توعوية تستهدف الشباب، والجامعات، والمدن الجامعية تحديدًا، بعدما أثبتت التجربة أنها كانت من أهم المحاضن التي حاولت الجماعات المتطرفة اختراقها تاريخيًا.
- إنتاجًا رقميًا ضخمًا يُعد الأول من نوعه في تاريخ العمل الديني الحديث.
- وهكذا لم تعد مواجهة الفكر المتطرف تتم فقط في المساجد أو المدارس، بل أصبحت مواجهة شاملة تمتد إلى الفضاء الإلكتروني ذاته، المكان الذي حاولت الجماعات المتطرفة أن تجعله وكرًا لها، فتحول - بفضل جهود المؤسسات الدينية المصرية - إلى فضاء للحكمة، والعلم، والاعتدال.
- وبذلك أسهمت الدولة المصرية - عبر مؤسساتها الدينية والفكرية - في تحصين الوعي، وحماية النشء، وتعزيز الأمن الفكري، وهو ما انعكس مباشرة على دعم مسار التنمية البشرية الشاملة، وتوفير البيئة المستقرة التي لا يمكن لأي مشروع تنموي أن ينهض دونها.

مكافحة التطرف... ضمانة للأمن الفكري، ومنطلق للتنمية البشرية

إن محاربة الفكر المتطرف ليست دفاعًا عن الدين فقط، وليست إجراءً أمنيًا فحسب، بل هي أساس التنمية البشرية، لأنها:

- تحمي عقل الفرد من التلاعب.
- توفر بيئة مستقرة للإبداع والعمل.
- تقضي على الخوف والكراهية.
- تعزز الثقة والانسجام الاجتماعي.
- تتيح للدولة التركيز على التنمية لا مكافحة الفوضى.

وبذلك يصبح الخطاب الديني المستنير - في التجربة الوطنية المصرية - ليس مجرد خطاب، بل إستراتيجية دولة؛ لصناعة الإنسان الواعي، القادر على حماية وطنه، والمشارك في بنائه، والمحصّن ضد التطرف، والمهيأ للاندماج في مشروع التنمية الشاملة.

الخطاب الديني المستنير: درع المجتمع في مواجهة الانحرافات السلوكية، وحامل مشروع التنمية البشرية، فالانحرافات السلوكية - كالإدمان، التفكك الأسري، اللامبالاة، العنف، الفراغ القيمي، الاستهلاك المفرط، الانحراف الجنسي، الإلحاد المتطرف، والانخلاع عن قيم العمل والمسؤولية - ليست مجرد أخطاء فردية. إنها ظواهر اجتماعية متشابكة، تؤثر مباشرة على رأس المال البشري: تقلّل من الإنتاجية، ترفع تكلفة الرعاية الصحية، والاجتماعية، تضعف ثقة المواطن بالمؤسسات، وتشتت موارد الدولة من التنمية إلى المعالجة.

مع الانفتاح الإعلامي والثقافي، وتسارع شبكات التواصل، تظهر أنماط سلوكية جديدة تروّج لقيم مغايرة لهويتنا، وأحيانًا تُستغل هذه القنوات من قبل جهات معادية لتفكيك الانتماء الوطني، وقتل روح العمل. لذلك، فإن مجابهة هذه الانحرافات أصبحت شرطًا مسبقًا لنجاح أي مشروع تنموي.

وتؤكد السردية الوطنية أن الخطاب الديني عندما يكون مستنيرًا، ومنضبطًا علميًا، ومنهجيًا، يمتلك ميزات لا تملكها أدوات أخرى:

- نفاذه إلى الضمير والوجدان: الدين يشكل ضمير الأفراد والجماعات، والرسالة الدينية المقبولة تبني حواجز داخلية ضد الانحراف.
- شرعيته الأخلاقية: النص الديني، إذا فُهم وفق منهج عقلاني وسياقي، يعطي أُطرًا أخلاقية قوية، تمنح السلوك معنىً وقيمة.
- قدرة الخطاب على التأثير الاجتماعي الواسع: المنابر، المساجد، الخطب، والدورات الدينية تصل إلى فئات واسعة، بما في ذلك الأكثر عرضة للانحراف.
- القدرة على الربط بين الإيمان والعمل: الخطاب المستنير يجعل من العبادة دافعًا للإنتاج والعمل الخيري والمواطنة الفاعلة، لا مبررًا للانسحاب أو التبرير السلبي.

لهذه الأسباب يصبح الخطاب الديني — حين يتجدد ويصاغ بأسلوب علمي معاصر — حجر الزاوية في إعادة تشكيل السلوك العام وتهيئة بيئة ملائمة لتنمية الإنسان.

آليات التأثير: كيف يواجه الخطاب المستنير الانحرافات السلوكية عمليًا؟:

يمكن تلخيص الآليات في مسارات مترابطة:

أ. التوعية المعرفية والإرشاد العقدي:

- تفنيد الأفكار المغلوطة والشبهات التي تقود إلى سلوكيات ضارة.
- شرح المقاصد الشرعية: لماذا النصوص تُفهم هكذا، وكيف تخدم القيم الإنسانية.
- تقديم بدائل عقلانية ورشيدة للحلول السلوكية (مثلاً: بدائل للترويح الآمن بدل الإدمان).

ب. بناء القيم والفضائل العملية:

- ربط التدين بالعمل والإنتاج والمسؤولية الأسرية والاجتماعية.

- تعزيـز الفضائـل: الانضبـاط، الصـدق، الكفـاح، العطـاء، والاحـترام المتبـادل.
- عـرض نمـاذج قـدوة محليـة ووطنيـة تواكـب خطـاب القيـم.
- ج. الوقاية المجتمعية عبر المؤسسات:
- إدمـاج الرسـائل في المـدارس والجامعـات والنـوادي ومراكـز الشـباب.
- برامـج إرشـادية أسريـة لتقويـة الروابـط ومنـع التفـكك.
- شراكـة مـع القطـاع الصحي في برامـج معالجـة الإدمـان والاضطرابـات السـلوكية.

د. التدخّل المباشر والإرشادي:

- جلسـات إرشـاد فـردي وجماعـي في المسـاجد والمراكـز الثقافيـة.
- برامـج إعـادة تأهيـل نفسـية واجتماعيـة للمُنحرفـين السـلوكيين.
- مبـادرات مجتمعيـة لتقويـة شـبكات الدعـم المحلـي.

هـ. المواجهة الرقمية والتنوير الإعلامي:

- إنتـاج محتـوى رقمـي (فيديوهـات قصـيرة، بودكاسـت، إنفوجرافيـك) يفضـح المغالطـات ويقـدم رسـائل بديلـة.
- استخدام منصات رسمية وإعلانية لاستهداف فئات الشباب والأسر.
- اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي لرصـد المحتـوى الضـار وإزالتـه، ونشـر الـردود العلميـة في الوقـت الحقيقـي.
- وتعمـل السرديـة الوطنيـة في مواجهـة الانحرافـات السـلوكية بالعمـل المؤسـسي المتكا مـل :
- وزارة الأوقـاف: صياغـة الخطـاب، تدريـب الأئمـة والخطبـاء، وإدارة المنابـر.
- وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم الفـني والجامعـات: إدراج قيـم مدروسـة في المناهـج، وتنظيـم أنشـطة مدرسـية وجامعيـة تحـول الخطـاب إلى سـلوك.
- وزارة الصحـة والسـكان: برامـج عـلاج وتأهيـل للإدمـان والأمـراض النفسـية المرتبطـة.
- وزارة الشـباب والرياضـة: فضـاءات بديلـة، برامـج تمكـين، وريـادة مجتمـع مـدني للشـباب.
- الإعلام والاتصالات: حملات توعوية، وتنظيم المحتـوى، وتعـاون للقضـاء علـى الحمـلات المـضرة.
- الجهـات الأمنيـة والقضائيـة: ضبـط منابـر التحريـض وسياسـات ردع واضحـة ضـد التجـاوزات.

وهنـا تبرز مبـادرات وطنيـة مثـل «صحّـح مفاهيمـك» كأمثلـة علـى تناغـم هـذه الشراكات: منظومـة حـملات متكاملـة في المسـاجد والمـدارس والجامعـات والنـوادي ووسـائل الإعلام، مدعومـة بمحتـوى رقمـي وتدريـب عملـي للفاعـلين.

- اسـتهداف الفئـات الحسّاسـة: الشـباب والجامعـات والأسرة
- الشـباب: هـم الأكـثر تسرّبًـا إلى أنمـاط سـلوكية ضـارة، ولذلـك يجـب أن يكـون الخطـاب جذابًـا وحديثًـا وقائمًـا علـى المنهـج العلمـي والمهـارات الحياتيـة.
- المـدن الجامعيـة: محاضـن فكريـة بحاجـة إلى رقابـة فكريـة واعيـة: ضبـط الأنشـطة، تأهيـل المرشـحين للعمـل الدعـوي داخـل الحـرم، وتشـغيل برامـج تفاعليـة.
- الأسرة: التدخـل الأسري عـبر برامـج دعـم الأبـوة والأمومـة، ودورات للحيـاة الزوجيـة، واستشـارات أسريـة؛ لأن الأسرة هـي الـدرع الأول.

و. أدوات حديثـة: الـذكاء الاصطناعـي والمنصـات الرقميـة كحليـف:

- رصد المحتوى: خوارزميات ترصد مصطلحات تحريضية أو ترويجية للانحراف.
- الرد الآلي: شات بوت ومحتوى تلقائي يقدم تفنيدًا علميًا للشبهات.
- تخصيص الرسالة: استخدام بيانات ديموغرافية لاستهداف الرسائل الملائمة لكل فئة.
- توفير موارد تعليمية: محتوى تفاعلي موجه للمدارس والجامعات.
- منصة وزارة الأوقاف، في هذا السياق، تمثل نموذجًا رائدًا: موسوعة رقمية، مركز تدريب إلكتروني، أداة ضبط رقمي، ومنصة محتوى تستهدف جميع الفئات وتتعامل مع الثراء المعلوماتي بعلمية ومصداقية.

وتدرك السردية الوطنية أن الخطاب الديني المستنير لا يُعطي الإنسان مجرد وعود أخروية، بل يمنحه أدوات حياته اليومية: كرامته، مسؤوليته، طموحه، وروحه الوطنية.حين يتحول الخطاب إلى رسالة عملية تربط بين الإيمان والعمل — تتجاوز الشعارات إلى السلوك — فإنه يساهم في تحرير طاقات المجتمع الكامنة، ويُعيد بناء الفرد الصالح القادر على المشاركة في نهضة الوطن.

وهنا تكمن عظمة المسألة: مكافحة الانحرافات السلوكية ليست هدفًا محدودًا، بل هي استثمار طويل الأجل في الإنسان نفسه؛ لأن الإنسان السوي هو عماد التنمية الحقيقية.

الخطاب الديني المستنير: ركيزة الثقة والأمل ومحرك التنمية:

إن الخطاب الديني المستنير في قناعة السردية الوطنية ليس مجرد وعظ وإرشاد؛ بل هو أداة فكرية وثقافية واستراتيجية تسعى لبناء الإنسان، وصيانة المجتمع، وتعزيز قيم الانتماء، وترسيخ الثقة بالنفس والقدرة على العمل والإنتاج. فهو يولّد الأمل ويحفز الطاقات، ويصبح قوة دافعة للتنمية البشرية الشاملة، حيث يربط بين القيم الدينية الأصيلة، والوعي المجتمعي المعاصر، ومتطلبات التقدم الحضاري.

في هذا السياق، تؤكد السردية الوطنية المصرية أن الاهتمام بالنشء والشباب وتحصينهم فكريًا ودينيًا هو محور استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة. فالمعرفة الدينية الصحيحة، والممارسة السليمة للقيم، والقدوة الإيجابية، تشيع الفكر المستنير الذي يبني ولا يهدم، يعمر ولا يخرب، يطور ولا يدعو للتخلف.

حماية النشء والشباب: الكتاتيب والمراكز الثقافية:

أحد أبرز أدوات السردية الوطنية في هذا المجال كانت مبادرة عودة الكتاتيب، التي أصبحت محاضن علمية ودينية متكاملة، تهدف إلى:

- تقديم المعرفة الدينية الصحيحة وفق منهج مستنير.
- صيانة النشء من الانحرافات الدينية واللادينية على حد سواء.
- بناء شخصية مصرية سوية، متزنة فكريًا وأخلاقيًا، قادرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية، وصناعة الحضارة.
- انتزاع دور الكتاتيب من يد الجماعات المتطرفة التي حاولت تجنيد النشء والشباب لأهداف هدامة.

إضافة إلى ذلك، تهتم السردية الوطنية بتطوير المراكز الثقافية الإسلامية ومراكز إعداد المحفظين، لتكون بيئات تربوية متقدمة، تجمع بين التلقين الديني والتفكير النقدي والمهارات المجتمعية، بما يعزز قدرة الشباب على مواجهة التحديات الفكرية والسلوكية.

القدوة الحسنة ونماذج النجاح:

تدرك الدولة أن القدوة العملية ونماذج النجاح تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل وعي الشباب وتحفيزهم. لذلك، تم إطلاق مسابقات وطنية لاكتشاف العقول العبقرية والمبتكرة، وعرض منتجاتهم واختراعاتهم، ومساعدتهم على تسويقها. تهدف هذه المسابقات إلى غرس قيم الإبداع، والعمل الجاد، والمسؤولية الوطنية في نفوس الشباب، مع خلق إحساس بالفخر والإنجاز.

مبادرة «دولة التلاوة»: إعادة الثقة في الإنسان المصري:

في إطار هذا التوجه، جاءت مبادرة دولة التلاوة لتكون رمزًا لاستعادة الثقة في قدرات الإنسان المصري وابتكاره:

- أعادت المبادرة الاعتبار للمهارات الفردية والإبداعية، وربطها بالهوية الوطنية والدينية السليمة.
- شجعت النشء والشباب على تبني القيم الدينية المستنيرة كمصدر للقدوة والإلهام.
- أسهمت في ترسيخ فكرة أن الدولة المصرية لا تعيش على أمجاد الماضي فقط، بل تمتلك شبابًا قادرًا على استكمال مسيرة الحضارة والحفاظ على الهوية والتميز.
- نجحت المبادرة في بث الثقة والفخر لدى الشباب، بما يعزز مشاركتهم الإيجابية في المجتمع ويجعلهم عناصر فاعلة في عمليات التنمية والتطوير.

الأثر الاستراتيجي للخطاب الديني المستنير:

عبر هذه المبادرات، يحقق الخطاب الديني المستنير أهدافًا استراتيجية على عدة مستويات:

- الأمان الفكري: حماية المجتمع من الانحرافات الدينية والسلوكية.
- تمكين الشباب: بناء قدراتهم الفكرية والاجتماعية بما يجعلهم عناصر فاعلة في التنمية.
- تعزيز الانتماء الوطني: ربط الشباب بالقيم والأخلاق والهوية المصرية الأصيلة.
- دعم التنمية البشرية الشاملة: إعداد أفراد قادرين على الإسهام في المجالات الصحية، الاقتصادية،الاجتماعية،التعليمية،والثقافية.
- صناعة القدوة ونشر الإبداع: عرض النماذج العملية والمشاريع المبتكرة، مما يحفز على التفوق والإنتاجية.

إن الخطاب الديني المستنير، المصاغ بعناية علمية وفكرية، لا يعمل فقط على منع الانحراف الفكري والسلوكي، بل يخلق بيئة معرفية وأخلاقية متكاملة تعزز الثقة بالنفس، وترسخ قيم العمل والابتكار، وتغرس حب الوطن والالتزام بالقيم.

ومن خلال مبادرات مثل الكتاتيب، مراكز إعداد المحفظين، المسابقات الوطنية، ومبادرة دولة التلاوة، تجسّد السردية الوطنية المصرية كيف يمكن للخطاب الديني أن يكون رافعة حضارية، وأداة حماية للأجيال، ومحركًا للتنمية البشرية الشاملة، مستفيدًا من كل الوسائل الفكرية، المؤسسية، والمجتمعية المتاحة لتحقيق هذا الهدف.

تنمية الوعي البيئي:

وضعت السردية الوطنية للتنمية الشاملة مسألة بناء الوعي البيئي لمواجهة تحديات تغير المناخ على رأس أولوياتها، بالنظر إلى أن مواجهة تغيرات المناخ تتطلب مشاركة جميع طوائف المجتمع بما فيها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وليست الجهات الحكومية فقط، لنشر الوعي حول العمل المناخي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز قيم العمل التطوعي، بما يتسق مع أهداف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، التي أكدت أن زيادة الوعي تساهم في تحقيق الجاهزية للتعامل مع أي أخطار محتملة تعامل صحيح، كما أنها تصدر جيل يمتلك الوعي الكافي عن أبعاد القضية وبالتالي يتمكن من زيادة فاعلية الآليات المطلوبة للتصدي لتبعات التغيرات المناخية وإمكانية مشاركتهم كجزء فعال في الاقتصاد الأخضر ووعيهم لأهمية المشروعات المقامة لتخفيف آثار التغير المناخي وكذلك التكيف خاصةً مع توقع زيادة المخاطر مستقبلًا.

وتستهدف السردية الوطنية تكثيف جهود التعاون بين كافة الجهات المعنية لبناء الوعي البيئي وتفعيل المشاركة المجتمعية، وتوفير الأدوات التي تمكن وتزود الشباب بالمعرفة والتعليم البيئي والمهارات الخضراء اللازمة لمواجهة التحديات البيئية، وكذا أهمية تشجيع وتحفيز فرص الاستثمار الأخضر وتعزيز ريادة الأعمال المستدامة، وتمكين الشباب وتحفيزهم على الابتكار

وتطوير الأعمال، وأيضاً منحهم الفرصة في المشاركة في وضع السياسات المناخية في إطار تشاركي وبناء، وذلك من خلال تنفيذ حزمة متكاملة من البرامج والمبادرات الطموحة لنشر الوعي بأهمية الاستدامة البيئية، ويذكر منها:

- مبادرة شباب بلد (النسخة الوطنية من مبادرة جيل بلا حدود للأمم المتحدة)، والتي تم إطلاقها أثناء فعاليات منتدى شباب العالم عام ٢٠٢٢، بهدف تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري وما يتضمن ذلك من تمكين الشباب في ٥ مجالات أساسية: التعليم (يتضمن ذلك التعليم الفني والمهني)، التوظيف وريادة الأعمال، التدريب ورفع المهارات، تعزيز الوصول للخدمات التكنولوجية والرقمية، تحفيز المشاركة الاجتماعية الإيجابية (العمل التطوعي). الجدير بالذكر، أنه تم افتتاح المقر الرئيسي لأكاديمية «شباب بلد» بمركز شباب الجزيرة بالقاهرة في ديسمبر ٢٠٢٥.

- المسابقة الدولية ClimaTech Run والتي تمثل برنامج متعدد المراحل يستهدف رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا والفنانين الرقميين الذين يتشاركون شغفًا جماعيًا بالاستدامة ومستقبلًا أفضل للجميع، وشهدت النسخة الأولى مشاركة أكثر من ٤٢٢ شركة، من أكثر من ٦٦ دولة حول العالم، ومن قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا والأمريكيتين وأستراليا، كما قدم أكثر من ١٦٦ فنانًا من ٥٥ دولة حول العالم أعمالهم في مسار الفن الرقمي، وتم تخصيص جوائز للشركات الناشئة العاملة في القارة الأفريقية.

- مبادرة سفراء التنمية المستدامة «كن سفيرًا» والتي تستهدف تعزيز وعي الشباب بأهمية التنمية المستدامة وأبعادها، وقد تم إطلاق ٣ دفعات من المبادرة استفاد منها ٣٠٠٠ شاب بنهاية عام ٢٠٢٥/٢٤.

- مبادرة «العقول الخضراء»، التي تهدف إلى نشر فكر التنمية المستدامة وتغير المناخ بين الطلاب، بالتعاون مع كبرى المؤسسات الدولية في هذا المجال، من خلال تنظيم ورش العمل والبرامج المتخصصة والتي استفاد منها أكثر من ١١ ألف طالب في مختلف المراحل التعليمية.

- مبادرة التوعية بالتنمية المستدامة والحوكمة ورؤية مصر ٢٠٣٠، التي تستهدف شباب الجامعات والموظفين الحكوميين، واستفاد منها أكثر من ١٢٠٠ شاب وفتاة.

- مبادرة «المشروعات الخضراء الذكية» والتي تستهدف تحفيز الشباب على تبني حلول مستدامة لتحديات التنمية المستدامة، وقد استفاد من برامج تعزيز القدرات التي تم تقديمها من خلال المبادرة ١١ ألف مستفيد، وتقدم للمبادرة أكثر من ١٧ ألف مشروع، ووفر ذلك فرصة كبيرة لتنمية أعمال هذه المشروعات.

- مبادرة «القرية الخضراء»، والتي تهدف إلى تحويل قرى «حياة كريمة» إلى قرى خضراء ومستدامة، ولأول مرة على مستوى المنطقة العربية ودول أفريقيا والشرق الأوسط تحصل ٥ قرى ريفية قائمة على شهادة «التجمعات الريفية الخضراء» من المجلس العالمي للأبنية الخضراء، وتوفر المبادرة فرصة كبيرة لتطبيق أفضل الممارسات الدولية في توطين التنمية المستدامة وفرصة لتعزيز قدرات المسئولين في المحافظات على تبني هذه الممارسات كأسلوب عام للتخطيط المحلي، كما تمنح فرصة كبيرة لمشاركة الشباب في التعلم من جلسات الحوار البيئي التي يتم تنظيمها في كل قرية وفي المشاركة الفاعلة في تطوير مجتمعاتهم المحلية.

- تكثيف الأنشطة التوعوية ضمن المبادرة الرئاسية «اتحضر للأخضر»، والبالغة ١٤٧٠ نشاط في عام (٢٠٢٥/٢٤)، وزيادة عدد المقررات التي تعدها وزارة البيئة في مجالات التغير المناخي والتنوع البيولوجي والتصحر، والتي يتم دمجها في المقررات الدراسية (المدارس، الجامعات).

تعزيز دور التنمية الشبابية والرياضية في الاقتصاد الوطني والتنمية البشرية:

لا شك في أن الشباب هم عماد الدولة المصرية وأساس قوتها، وطريقها نحو النهوض والتقدم، لذلك فقد حرصت على دعمهم بشتى السبل، والعمل على مشاركتهم في جميع مجالات التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد. وتمكينهم سياسيًّا، واقتصاديًّا، ومجتمعيًّا، بما يُحقق العدالة الاجتماعية ويضمن مشاركتهم في تنمية المجتمع.

الواقع أن هذا الاهتمام غير المسبوق، جاء تطبيقًا لمبادئ الدستور المصري لعام ٢٠١٤، وتحديدًا المادة (٨٢) والتي تنص على أنّ «الدولة تكفل رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية، والعلمية، والنفسية، والبدنية، والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.»

واتصالاً بذلك، فقد حرصت الدولة على نشر ثقافة ممارسة الرياضة داخل المجتمع بين الشباب والمواطنين؛ حيث تُعدُّ الرياضة أحد المحاور الرئيسة لتحقيق أهداف استراتيجية الدولة من خلال التنمية الرياضية للمجتمع، حيث شهدت الهيئات الرياضية والشبابية الوطنية تطويرًا واضحًا، شمل التوسع في تطوير وإنشاء عدد كبير من مراكز الشباب والملاعب المختلفة، وتطوير بيوت الشباب لاستقبالهم في جميع المحافل، ورفع كفاءة المدن الشبابية. حيث قامت الحكومة المصرية بالعديد من المشروعات الإنشائية للبنية التحتية الشبابية والرياضية، ومن أبرز هذه المشروعات، إنشاء المدينة الرياضية بالعاصمة الإدارية الجديدة»، والتي تُعدُّ من أهم المشروعات في مجال **الدعم الرياضي؛ بالإضافة إلى إنشاء وتطوير العديد** من المدن الرياضية والشبابية بالعديد من محافظات الجمهورية منها: المدينة الرياضية ببورسعيد، والمدينة الشبابية والرياضية بالأسمرات بمحافظة القاهرة، وتطوير المدينة الشبابية بالغردقة، فضلاً عن إنشاء وتطوير العديد من الصالات المغطاة مثل إنشاء الصالة المغطاة بإستاد الجيش ببرج العرب بالإسكندرية، وتطوير الصالة المغطاة بإستاد القاهرة الدولي، بالإضافة إلى تطوير العديد من الصالات المغطاة بالأندية الرياضية.

وتُسهم ممارسة الرياضة في تعزيز الصحة العامة للمواطنين من خلال ممارسة الرياضة والأنشطة الترويحية وأنشطة اللياقة البدنية الأمر الذي ينعكس على صحتهم البدنية والنفسية ويُعزز إنتاجيتهم الاقتصادية، وعلى الجانب الاجتماعي تسهم الرياضة في الترفيه ونشر القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة بين المجتمع ونبذ العنف والتطرف. وفي هذا الإطار نصت المادة رقم ٨٤ من الدستور المصري «ممارسة الرياضة حق للجميع، وعلى مؤسسات الدولة والمجتمع اكتشاف الموهوبين رياضيا ورعايتهم، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتشجيع ممارسة الرياضة».

وتولي الدولة أهميةً بالغة لتشجيع ممارسة الأنشطة الرياضية، حيث تعد رافداً هاماً من روافد تعزيز العلاقات بين الشعوب، كما تعد آلية لترسيخ القيم ونبذ العنف والتطرف ونشر التسامح، إلى جانب كونها أداة هامة ومورد أساسي لدعم جهود التنمية في المجتمع وإعداد الأجيال الجديدة، كما تساهم بشكل إيجابي في تمكين الشباب والمرأة والأفراد والمجتمعات وفي تحقيق الأهداف الطموحة في مجالات الصحة والتعليم، ومن هذا المنطلق تعد مرآة للمجتمع تعكس حاضر الشعوب ومستقبلها.

وتؤكد السردية مبدأ أن الرياضة ليست ترفاً اجتماعياً، بل صناعة متكاملة ذات أثر مباشر في الناتج المحلي الإجمالي، فكل منشأة رياضية جديدة، وكل بطولة يتم تنظيمها، وكل شركة تعمل في الخدمات الرياضية، تسهم في خلق دورة اقتصادية تشمل قطاعات «البناء، والنقل، والإعلام، والسياحة، والتجارة»، ومن ثم تستهدف الدولة أن يتحول القطاع إلى رافد اقتصادي مستدام يدعم النمو ويوفر فرص التشغيل، مع رفع مساهمة الرياضة في الناتج المحلي الإجمالي.

كما تؤكد السردية أن الاستثمار في الشباب هو الاستثمار الأهم والأطول أثراً في مسار التنمية، فالشباب يمثلون ٦٠٪ من سكان مصر، وهم طاقة إنتاجية واقتصادية

هائلة يمكن توجيهها نحو الابتكار وريادة الأعمال، من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في مجالات الرياضة واللياقة البدنية والتكنولوجيا الرياضية والإدارة الرقمية للمنشآت، إلى جانب توفير برامج تدريب وتأهيل متخصصة في مجالات التسويق والإدارة الرياضية والتمويل والتجارة الإلكترونية [شكل رقم (٧٠)].

شكل ٧٠ الهرم السكاني في مصر عام ٢٠٢٣

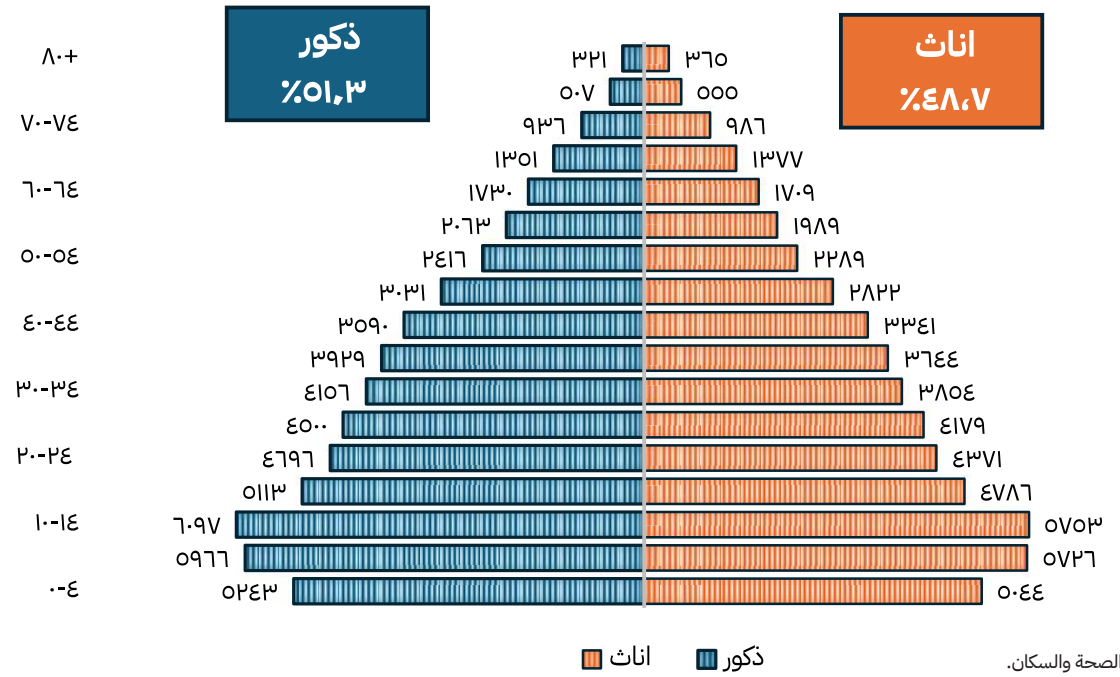

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

كما تسعى الدولة إلى تحويل مراكز الشباب إلى منصات اقتصادية مجتمعية تدعم التشغيل المحلي، وتوفر مساحات عمل وفرص تدريب للشباب، وتتيح لهم تطوير مشروعات خدمية ورياضية صغيرة مدرة للدخل، وقد تم بالفعل البدء في تطبيق نماذج ريادة محلية في محافظات مختلفة، استهدفت تعزيز فرص العمل للشباب في مجالات التدريب والصيانة والخدمات الترفيهية، مما يعكس التحول في فلسفة عمل مراكز الشباب من كونها «منشآت خدمية» إلى «منشآت منتجة ومشغلة».

وفي ضوء النجاحات التي حققتها الدولة في استضافة البطولات والأحداث الرياضية الكبرى، تؤكد السردية أن الرياضة أصبحت أداة فعالة للدبلوماسية الاقتصادية، تستخدم لترويج الاستثمار، وتنشيط السياحة، وتحسين الصورة الذهنية لمصر عالمياً، فالحدث الرياضي لم يعد مجرد نشاط تنافسي، بل مشروع اقتصادي متكامل يدعم التشغيل، ويعزز التدفقات المالية، ويعمق الشراكات الدولية في مجالات التسويق والرعاية والخدمات الرياضية.

مواصلة تفعيل الإطار التنظيمي والقانوني للاستثمار الرياضي في مصر:

يمثل الاستثمار الرياضي أحد أهم محاور التطور في قطاع الرياضة المصري خلال العقد الأخير، إذ أصبح أحد الأدوات الفاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعظيم العائد من البنية التحتية الرياضية والشبابية التي تمتلكها الدولة. وقد وضعت التشريعات المصرية إطارًا قانونيًا متكاملًا ينظم إنشاء وإدارة الشركات العاملة في مجال الخدمات والاستثمار الرياضي، بما يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية للدولة ومتطلبات الحوكمة وحماية حقوق المستثمرين.

ويستند الإطار القانوني للاستثمار الرياضي إلى مجموعة من التشريعات الرئيسية، في مقدمتها قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ الذي مثل نقلة نوعية في الفكر القانوني بإدراج مفهوم الاستثمار الرياضي ضمن أحكامه، وفتح الباب أمام القطاع الخاص لإنشاء شركات تقدم خدمات رياضية وفق ضوابط محددة، إلى جانب قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته، فضلًا عن القرار الوزاري

رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر عن وزير الشباب والرياضة لتنظيم الترخيص لشركات الخدمات الرياضية.

تحفيز شركات الخدمات الرياضية:

تنص القوانين المنظمة على أن شركات الخدمات الرياضية تؤسس في شكل شركة مساهمة، أو ذات مسؤولية محدودة، أو شركة شخص واحد، أو شركة توصية بالأسهم، وذلك وفقًا لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. ويشترط أن تحصل هذه الشركات على موافقة الجهة الإدارية المركزية (وزارة الشباب والرياضة) قبل ممارسة نشاطها، وأن تساهم الجهة الإدارية بنسبة لا تقل عن ٥١٪ من رأس المال في حالة الشركات التابعة للهيئات الرياضية، ما لم توافق الجمعية العمومية للهيئة على تخفيض هذه النسبة. كما يجوز طرح أسهم هذه الشركات للاكتتاب العام أو قيدها في البورصة المصرية، بشرط ألا يؤثر ذلك على نشاطها الأساسي أو على سلامة الأعضاء والمستفيدين من خدماتها.

ويحظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة الشركة الرياضية وعضوية مجلس إدارة الهيئة الرياضية التي تم إنشائها، حفاظاً على استقلالية القرار الإداري وضمان الشفافية. كما تتمتع الشركات الرياضية بجميع الإعفاءات والامتيازات المقررة بموجب قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧، ويلزم المشرع هذه الشركات بإعداد سجل طبي دوري للاعبين المسجلين لديها حفاظًا على صحتهم وسلامتهم ومنع انتشار العدوى بينهم.

ويصدر وزير الشباب والرياضة قراراً ينظم قواعد منح الترخيص لهذه الشركات، وإجراءات إيقاف أو سحب الترخيص حال المخالفة، على ألا تتجاوز رسوم الترخيص ٥٪ من رأس المال المصدر وبحد أقصى ٢٠ مليون جنيه مصري.

دعم الشركات العاملة في مجال الاستثمار الرياضي:

تنشأ الشركات العاملة في مجال الاستثمار الرياضي وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، ويمكن أن تتخذ أياً من الأشكال القانونية «الشركة المساهمة، أو شركة التوصية بالأسهم، أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة، أو شركة الشخص الواحد».

وتمنح هذه الشركات جميع الحوافز الاستثمارية الواردة في قانون الاستثمار، سواء كانت مقامة قبل صدوره أو بعده، وتشمل:

١. الإعفاء من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت لمدة خمس سنوات من تاريخ القيد في السجل التجاري.

٢. الإعفاء من رسوم تسجيل الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشروع، بالإضافة إلى إعفاء جمركي موحد بنسبة ٢٪ على الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة للمنشآت الرياضية.

٣. التمتع بالحوافز الخاصة بالمشروعات المقامة في المناطق الأكثر احتياجا للتنمية، بخصم ٥٠٪ من التكاليف الاستثمارية من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، وخصم ٣٠٪ للمشروعات في باقي أنحاء الجمهورية.

٤. كما يحق لهذه الشركات التمتع بالحوافز الإضافية المنصوص عليها في المادة (١٣) من قانون الاستثمار، إذا استوفت شروط وضوابط التنمية المتكاملة في القطاع الرياضي.

ويشمل نطاق النشاط الاستثماري الرياضي إنشاء وتشغيل وإدارة الأندية الخاصة، والأكاديميات الرياضية والمراكز البدنية ومراكز اللياقة، والأندية الصحية، وإدارة الألعاب الرياضية، والخدمات التسويقية والإعلامية والإدارية، بما يضمن تكامل الأنشطة الرياضية مع بقية مكونات الاقتصاد الوطني.

تفعيل ضمانات الاستثمار الرياضي:

حرص المشرع المصري على توفير ضمانات قوية لحماية المستثمرين في القطاع الرياضي، حيث نص قانون الاستثمار على أن القرارات الصادرة من الجهات الإدارية المختصة بالشأن الاستثماري يجب أن تكون مسببة ومعلنة للمستثمرين فور صدورها، مع حقهم في التظلم أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة (٨٣) من القانون. كما لا يجوز لأي جهة إدارية إلغاء التراخيص أو سحب الأراضي المخصصة للمستثمرين إلا بعد إنذار رسمي مسبق يمنح المستثمر مهلة لا تقل عن ستين يوماً لتصحيح المخالفة، وإلزام الجهة الإدارية بأخذ رأي الهيئة العامة للاستثمار قبل إصدار القرار النهائي.

كذلك لا يجوز لأي شركة مزاولة النشاط الرياضي أو الاستثماري الرياضي إلا بعد الحصول على ترخيص رسمي من وزارة الشباب والرياضة، التي تُحدد رسوم الترخيص وفق نوع الشركة ونشاطها، على ألا تتجاوز النسبة المقررة في التشريعات ذات الصلة وبحد أقصى ٢٠ مليون جنيه.

مواصلة تطوير البنية المؤسسية والتنظيمية:

يقوم الإطار التنظيمي للاستثمار الرياضي في مصر على تناغم مؤسسي بين وزارة الشباب والرياضة والهيئة العامة للاستثمار، والجهات المحلية المعنية، لضمان توحيد الإجراءات وتيسير منح التراخيص والتخصيصات، وتعمل وزارة الشباب والرياضة على إعداد لوائح تنفيذية وقرارات تنظيمية توضح شروط الترخيص، وآليات الرقابة، وضوابط سلامة اللاعبين، وآليات حماية البيئة داخل المنشآت الرياضية.

كما يجري العمل على إدماج الاستثمار الرياضي ضمن الخريطة الاستثمارية الوطنية التي تصدرها وزارة الاستثمار، بما يسمح بتوجيه الاستثمارات نحو المحافظات الأكثر احتياجاً، وتعزيز التنمية المكانية المتوازنة، وتمكين القطاع الخاص من المساهمة في تطوير البنية التحتية الرياضية.

تعظيم دور الخدمات الشبابية والرياضية في الاقتصاد الوطني:

يعد قطاع الرياضة يعد أحد محركات النمو والتنمية الاقتصادية، وليس مجرد نشاط ترفيهي أو خدمي محدود الأثر، فخلال السنوات الأخيرة، ترسخت في مصر فلسفة جديدة ترى الرياضة كصناعة اقتصادية متكاملة تدار بمعايير الكفاءة والإنتاجية، وتسهم بفعالية في الناتج المحلي الإجمالي وتوليد فرص العمل، فضلاً عن دورها في دعم الصحة العامة وتعزيز الانتماء الوطني وتحقيق الرفاه المجتمعي.

كما أن تعزيز ممارسة الرياضة وتحفيز الأفراد له فوائد عديدة خاصة على الحالة الصحية للأفراد، فتساهم الرياضة في تقليل خطر الإصابة بالعديد من الأمراض الخطيرة مثل السكتة القلبية وأمراض القلب، والتقليل من خطر الإصابة بمرض السكري ومنع الإصابة بمرض ارتفاع ضغط الدم، وارتفاع الكوليسترول، وهشاشة العظام، والتهاب المفاصل، مما يُحسن الوضع الصحي للأفراد، إذ تُعدّ ممارسة الرياضة من أهم الوسائل الوقائية والعلاجية، وبالتالي تقليل أعباء الإنفاق على الرعاية الصحية وتحسين الإنتاجية الفردية والمجتمعية، **وتشير التقديرات إلى أن نسبة الأفراد في مصر الذين أثرت مُمارسة الرياضة بالإيجاب على حالاتهم الصحية ٨٨,٣٪ عام ٢٠٢٣، حيث نتج عن ممارسة الرياضة تحسين اللياقة البدنية لنسبة ٨٠٪ من الأفراد الممارسين للرياضة وتحسين الحالة النفسية لنسبة ٤٢٪ وتحسين صحة العظام بنسبة ٢٤٪.**

شكل ٧١ الوضع الحالي لممارسة الرياضة في مصر

المصدر: تقرير مسح ممارسة النشاط الرياضي للأسرة المصرية ٢٠٢٣ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما تخلق الرياضة فرصًا اقتصادية مباشرة وغير مباشرة من خلال تنمية الصناعات الرياضية والسياحية المرتبطة بها، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الصحية والرياضية. وبذلك، لا يقتصر أثر الرياضة على تحسين الصحة الفردية فحسب، بل يمتد ليشكل أحد محركات التنمية الاقتصادية المستدامة ويُسهم في تخفيف الضغوط الواقعة على نظم الرعاية الصحية العامة.

وفي ضوء ذلك من المستهدف زيادة نسبة مساهمة قطاع الرياضة (يشمل المؤسسات الرياضية المباشرة، وسلاسل الإمداد التي تشمل الإعلام والسياحة والخدمات التجارية والتعليمية والصناعات الداعمة للرياضة والتدريب والرعاية الصحية والأنشطة الترفيهية) من ١,٣٤٪ عام ٢٠٢٤/٢٣ إلى ما لا يقل عن ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي وكذا مُضاعفة الصادرات الرياضية (بند رقم ٩٥ في النظام التجاري المُنسق) من ٩,٥ مليون دولار إلى ما لا يقل عن ٢٠ مليون دولار عام ٢٠٣٠.وتؤكد السردية في هذا السياق، أهمية إطلاق مبادرات للصناعات الرياضية للاستفادة من فرص الاستثمار الرياضي [شكل رقم (٧٢)].

في الإدارة الرياضية، والتسويق التحليل الاقتصادي الرياضي التكنولوجيا الرياضية، والطب الرياضي، ما يضمن وجود قاعدة بشرية قادرة على قيادة التطوير الاقتصادي للقطاع.

اتصالاً بذلك، تؤكد الدولة وجود العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاع «**الألعاب والرياضات الإلكترونية**» والذي يمكن أن يساهم في توفير مزيد من فرص العمل وتنويع الهيكل الاقتصادي، خاصةً في ضوء الجهود التي قامت بها الدولة في مجال التحول الرقمي وريادة الأعمال الرقمية، حيث حيث أن نسبة ٣٠,٥٪ من أفراد المجتمع يمارسون الألعاب الإليكترونية (٢٠٢٤/٢٣) وبلغت النسبة ٣٥,١٪ للذكور مقابل ٢٥,٦٪ للإناث.

وتؤكد الاستراتيجية أهمية تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تعظيم الاستفادة من أصول المنشآت الشبابية والرياضية وتحويلها إلى موارد مالية مستدامة تسهم في دعم الأنشطة والخدمات المقدمة للشباب، وذلك من خلال مواصلة تنفيذ مشروعات «الطرح الاستثماري لمراكز الشباب والمدن الشبابية والأندية

شكل ٧٢ تطور الميزان التجاري الرياضي

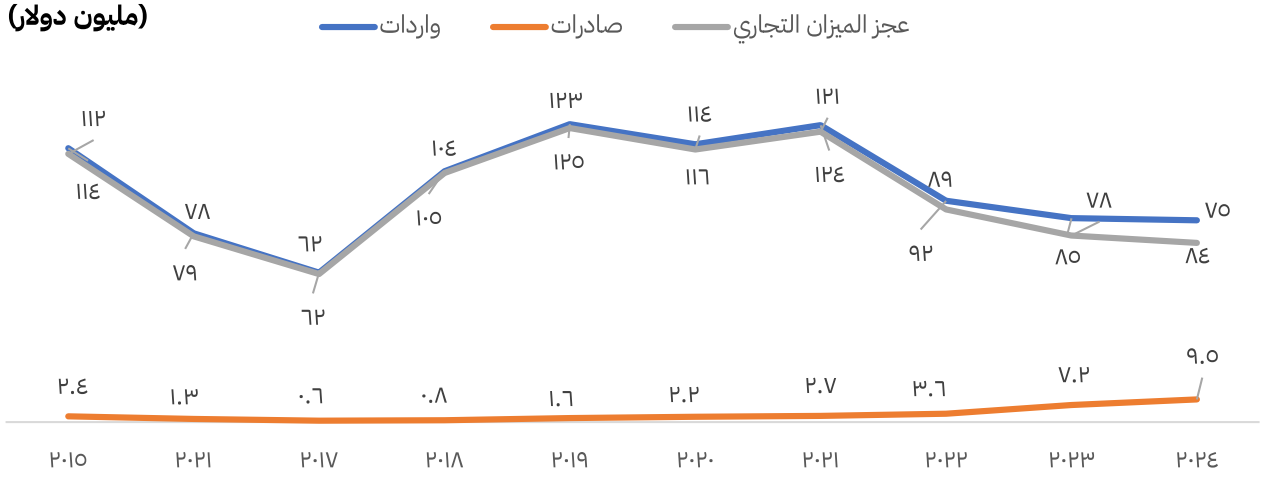

المصدر: خريطة التجارة العالمية.

كما تستهدف الدولة توطين صناعة الرياضة في مصر من خلال تشجيع الإنتاج المحلي للمعدات والملابس والأدوات الرياضية، ودعم الشركات الوطنية العاملة في هذا المجال، بما يعزز القدرة التنافسية ويخلق فرصا للتصدير الإقليمي. كما تؤكد تطوير منظومة التعليم والتدريب الرياضي لإعداد كوادر متخصصة

الرياضية والبنوك وماكينات الصرف الآلي» والذي شكل تحولاً نوعياً في فكر إدارة الأصول الشبابية من الاعتماد على التمويل الحكومي إلى نموذج اقتصادي قائم على الاستثمار والإدارة الذاتية الرشيدة، والذي تم من خلاله طرح آلاف المشروعات بقيمة إنشائية تجاوزت ١٣,٣ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١٩/١٨-٢٠٢٥/٢٤) وبلغ

مقابل حق الانتفاع لهذه المشروعات حوالي ١٦,٩ مليار جنيه ليرتفع العائد الاستثماري التراكمي ليصل حوالي ٣٠,٢ مليار جنيه وبما يعد قفزة نوعية في منظومة التمويل الذاتي للقطاع الشبابي والرياضي.

وفي هذا الإطار، تستهدف الدولة تحقيق معدل نمو سنوي في قيمة العوائد الاستثمارية السنوية لمشروعات الطرح الاستثماري من ٢٨٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ما لا يقل عن ٣٥٪ سنوياً عام ٢٠٣٠.

تعزيز قوة مصر الناعمة في المجال الرياضي:

يبرز الواقع العملي الأثر الإيجابي لاستضافة مصر للبطولات والأحداث الرياضية الكبرى على تحفيز الاقتصاد الوطني وتنشيط الأسواق المحلية. فقد أصبحت البطولات القارية والعالمية التي تنظمها مصر – سواءً في كرة اليد، أو السباحة، أو الدراجات، أو الرياضات الجماعية – أحد أهم أدوات الدبلوماسية الرياضية. فاستضافة حدث دولي كبير تخلق حالة من الحراك الاقتصادي تشمل قطاعات متعددة: السياحة، والنقل الجوي والبري، والفنادق، والمطاعم، والإعلام، والإنتاج الفني، والإعلان، والتجارة، وتكنولوجيا المعلومات، فضلًا عن أثرها الممتد على صورة الدولة الذهنية ومكانتها التنافسية. هذه الأحداث أصبحت بمثابة منصات اقتصادية مصغرة تحرّك السوق، وتوفّر فرص عمل مؤقتة ودائمة، وتُسهم في رفع الطلب على الخدمات المحلية، وتُعزز من جذب الاستثمارات الأجنبية في مجالات التسويق والرعاية والبنية التحتية الرياضية.

وقد شهدت الرياضة المصرية تفوقًا ملحوظًا على الصعيد العالمي، حيث تصدرت مصر التصنيفات العالمية في ٤ اتحادات رياضية وتقدمت في تصنيف ١١ اتحادًا رياضيًا دوليًا، واستضافت ٣٩ مقرًا للاتحادات الرياضية القارية والعربية، مع تولي ٣٥ مصريًا رئاسة اتحادات رياضية دولية، كما عزز من مستويات التمكين الرياضي للشباب امتلاك مصر للعديد من المنشآت القادرة على استضافة أي حدث رياضي عالمي، وهو ما أثبتته بنجاحها في استضافة أكثر من ٣٢٥ بطولة دولية وقارية وعربية (منها ٧٧ بطولة دولية عام ٢٠٢٥/٢٤)، إلى جانب مشاركة مصر في دورات الألعاب الأولمبية منذ عام ١٩١٢ حصدت خلالها عدد كبير من الميداليات، بالإضافة إلى الطفرة التي شهدتها مصر خال السنوات القليلة الماضية في حجم وتنوع المنشآت الرياضية والبرامج والأنشطة وانتشارها بمختلف محافظات الجمهورية الأمر الذي انعكس على إحراز مصر تقدم في مؤشر «تقدم الشباب العالمي» لعام ٢٠٢٢، والذي يقيس أداء الدول في الوفاء باحتياجات ومتطلبات الشباب، وتقدمها بذلك عن متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [شكل رقم (٧٣)].

شكل ٧٣ تطور عدد البطولات الدولية التي استضافتها مصر

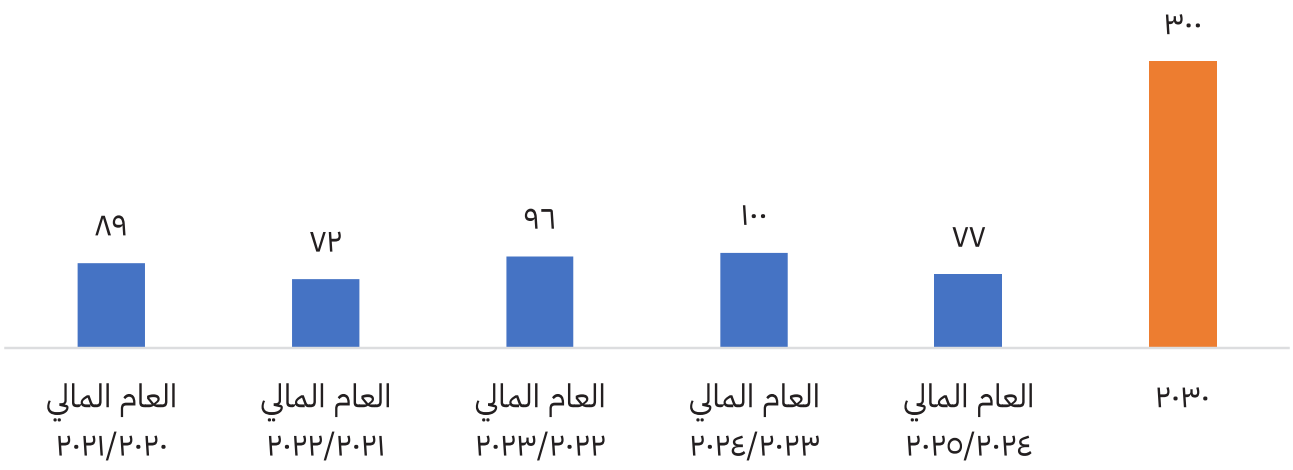

المصدر: وزارة الشباب والرياضة.

ومن هذا المنطلق، تستهدف الدولة زيادة عدد البطولات والأحداث الرياضية الدولية والقارية التي تستضيفها مصر لتصل إلى ٣٠٠ بطولة وحدث دولي وقاري وربطها بالسياحة الرياضية عام ٢٠٣٠، وكذا استهداف استضافة دورة الألعاب الأفريقية ٢٠٢٧ وتعزيز الجاهزية والمنافسة على استضافة دورة الألعاب الأولمبية ٢٠٣٦ أو ٢٠٤٠ وكأس العالم لكرة القدم ٢٠٣٨ أو ٢٠٤٢ .

ونتيجة للجهد العلمي في التخطيط للارتقاء بالأداء الرياضي والمنافسة، بلغ إجمالي عدد الميداليات الحاصل عليها اللاعبون والمنتخبات القومية المصرية عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ عدد ٢٣٣٧ ميدالية [شكل رقم (٧٤)].

شكل ٧٤ تطور عدد الميداليات التي حصدها اللاعبون والمنتخبات المصرية (أوليمبي وغير أوليمبي)

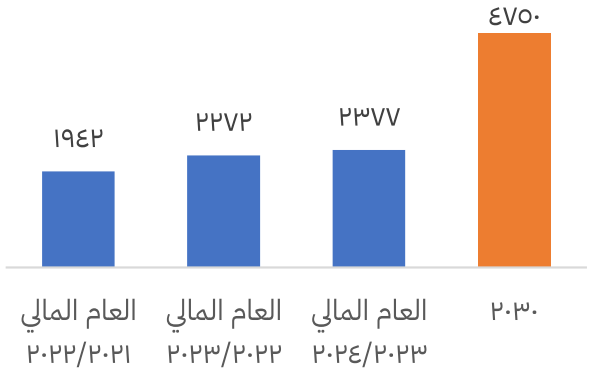

المصدر: وزارة الشباب والرياضة.

وفي هذا السياق، تستهدف الدولة ما يلي:

- إتاحة المنشآت الرياضية والشبابية بكافة أنواعها بشكلٍ يتناسب مع الكثافات السكانية بشتى المناطق الجغرافية، وبما يعمل على تعزيز ممارسة الرياضة والأنشطة البدنية، وإقامة مجتمع رياضي حيوي، ومن المستهدف الوصول بمعدل إتاحة الخدمات الرياضية إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠ على مستوى المحافظات، وكذا زيادة عدد البطولات والأحداث الرياضية الدولية والقارية التي تستضيفها مصر لتصل إلى ٣٠٠ بطولة وحدث دولي وقاري عام ٢٠٣٠ وربطها بالسياحة الرياضية، وزيادة معدل إتاحة المراكز الشبابية إلى ١٢٠ مركز لكل مليون مواطن عام ٢٠٣٠، وبما يعمل على زيادة نسبة مساهمة قطاع الرياضة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٪ ونسبة ممارسة الرياضة إلى ٥٠٪ من السكان عام ٢٠٣٠.
- دعم ورعاية قدامى الرياضيين من إداريين ولاعبين وحكام ورجال إعلام رياضي وكبار المشجعين، لتوفير حياة كريمة لهذه الفئات بعد الاعتزال.
- دعم الألعاب الفردية لاكتشاف المواهب القادرة على تمثيل مصر في المسابقات والبطولات الدولية والاهتمام بالأبطال الأولمبيين.
- دعم وتنشيط السياحة الرياضية من خلال تنظيم معسكرات ومؤتمرات في الأماكن السياحية، واستضافة الفعاليات الرياضية الكبرى في المواقع الأثرية لإبراز معالم مصر الحضارية.

كما تؤكد السردية على أهمية تطبيق معايير الاستدامة في المنشآت الرياضية لحماية البيئة من خلال تبني مجموعة من ممارسات الاستدامة في المنشآت الرياضية وبما يشمل استخدام الطاقة الشمسية، ومياه الأمطار والمياه الرمادية والاعتماد على مواد بناء صديقة للبيئة، وإدارة النفايات بشكل فعال، وتوفير مواقف للدراجات والسيارات الكهربائية وتشجيع النقل المستدام، وتنظيم حملات توعية للمواطنين والرياضيين، وبما يعمل على تحسين جودة الحياة الصحية في المؤسسات الشبابية والرياضية.

العدالة الاجتماعية وتعزيز دور الاقتصاد الرعائي في التنمية الاقتصادية:

تمثل التنمية البشرية أحد المحاور الجوهرية لأجندة الدولة المصرية في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة، باعتبارها المسار الأكثر فاعلية لتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء رأس المال البشري وتحويل الفئات الأولى بالرعاية إلى شركاء فاعلين في عملية التنمية. وتقود وزارة التضامن الاجتماعي هذا المسار من خلال منظومة متكاملة تجمع بين الحماية الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي، والاستثمار في النهج القائم على دورة حياة الإنسان، ودعم الفئات

الخاصة، والحفاظ على تماسك الأسرة المصرية، بما يعكس انتقال الدولة من نموذج الحماية والرعاية إلى نموذج الاستثمار في البشر.

وتعتمد الاستراتيجية الوطنية للتنمية البشرية على ثلاث ركائز تنفيذية مترابطة:

أولاً، الحماية الاجتماعية المستدامة: عبر برامج الدعم النقدي المشروط وغير المشروط التي تستهدف الفئات الأكثر احتياجًا، بما يضمن الحد الأدنى من الحماية المعيشية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

ثانيًا، التمكين الاقتصادي: من خلال المنظومة المالية الاستراتيجية للتمكين، ومنصة "تمكين"، والتي تُدمج القادرين على العمل من مستفيدي الدعم في أنشطة إنتاجية وخدمات الشمول المالي الرقمي والإقراض المتناهي الصغر والتدريب والتسويق، بهدف تحقيق التخارج التدريجي والانتقال من الاعتماد إلى الاعتماد الذاتي.

ثالثًا، الاستثمار في النهج القائم على دورة حياة الإنسان: عبر منظومة متكاملة للتدخلات التنموية تمتد من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة الشيخوخة، حيث تشمل تطوير منظومة الحضانات، وتحسين جودة خدمات الرعاية والتغذية والتنشئة الإيجابية، وتوسيع برامج حماية الأطفال المعرضين للخطر والرعاية البديلة، وصولًا إلى تمكين الشباب وذوي الإعاقة عبر مسارات التدريب والتأهيل والتوظيف وتعزيز دمجهم الاقتصادي والاجتماعي باستخدام الحلول الرقمية ومنصات التشغيل الوطنية. كما يتضمن هذا النهج تطوير خدمات رعاية المسنين عبر تحديث مؤسسات الإيواء، وتنفيذ برامج الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية المتكاملة، ودعم الدمج المجتمعي النشط للمسنين من خلال أنشطة التأهيل والبرامج الإنتاجية البسيطة، بما يضمن الحفاظ على كرامتهم، وتحسين جودة حياتهم، وتعظيم مساهمتهم المجتمعية في إطار منظومة حماية تنموية شاملة تغطي كافة مراحل العمر.

وتشمل آليات التنفيذ تطبيق حوكمة مؤسسية تشاركية تربط بين الوزارات والهيئات الوطنية والقطاع المصرفي والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الدوليين، مدعومة بإنشاء قواعد بيانات وطنية موحدة ومنصات رقمية متكاملة تدعم كفاءة الاستهداف وشفافية المتابعة واتخاذ القرار القائم على الأدلة. كما يمثل التحول الرقمي أداة رئيسية لتعظيم الأثر وتحسين الكفاءة التشغيلية للخدمات الاجتماعية عبر منصات "تمكين"، و"تأهيل"، و"مودة"، وبطاقات الدعم الذكية.

وقد أسفرت هذه السياسات عن نتائج تنموية ملموسة تمثلت في التوسع في مظلة الحماية الاجتماعية المقترنة بمسارات التخارج إلى التمكين الاقتصادي، وتعزيز فرص التشغيل والدمج لذوي الإعاقة عبر المنظومة الوطنية للتأهيل والتوظيف، وتحسين جودة وتغطية خدمات الطفولة المبكرة عقب تنفيذ الحصر الوطني الشامل وتطوير الأطر التنظيمية لجودة الحضانات. كما تم تدعيم المنظومة بإجراءات وتشريعات إصلاحية نوعية، من بينها قانون الضمان الاجتماعي الجديد، ومشروع قانون الرعاية البديلة، فضلًا عن البرامج الوطنية للحفاظ على كيان الأسرة المصرية، بما يعزز الاستقرار الاجتماعي بوصفه أحد ركائز التنمية البشرية المستدامة.

وتؤكد هذه النتائج نجاح توجه الدولة نحو بناء نموذج تنمية بشرية مستدام وشامل يقوم على حماية وتمكين المواطن عبر مراحل حياته كافة، وتحويل الدعم الاجتماعي إلى أداة استثمار فاعلة في رأس المال البشري، بما يعزز العدالة الاجتماعية، ويرفع الإنتاجية الوطنية، ويدعم مسار الدولة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

الحماية الاجتماعية:

ترتكز منظومة الحماية الاجتماعية في مصر على الالتزامات الدستورية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وأجندة التنمية الوطنية، بما يرسّخ مسؤولية الدولة في ضمان الحماية الاجتماعية كحق أصيل للمواطن. ويُعد قانون الضمان الاجتماعي الجديد رقم ١٢ الصادر في أبريل ٢٠٢٥ أحد أهم التشريعات المفعِّلة للمادة (١٧) من الدستور، إذ وسّع نطاق الخدمات المقدّمة للأسر والأفراد الأولى بالرعاية، وحوّل المساعدات الاجتماعية إلى حق قانوني قائم على برامج دعم نقدي مشروطة وغير مشروطة، وآليات استهداف دقيقة، وربط الحماية الاجتماعية بالتمكين الاقتصادي

للتحول من الاعتماد إلى الإنتاج. وتوفّر رؤية مصر ٢٠٣٠ الإطار الأشمل لتعزيز العدالة الاجتماعية، حيث ركزت نسختها الأولى على خفض الفقر وتكافؤ الفرص، فيما أكدت النسخة المحدثة على توسيع التغطية وتحسين الكفاءة والدمج الشامل للفئات الهشة بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

وعلى مستوى الإنفاق، ارتفعت مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من ١٦٪ من إجمالي الإنفاق العام في ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ١٨,٨٪ في ٢٠٢٢/٢٠٢١ ثم ٢٠,٨٪ في ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ بإجمالي ٤٥٤,١ مليار جنيه مصري، القيمة الفعلية التي زادت إلى ٥٢٩,٧ مليار جنيه في ٢٠٢٤/٢٠٢٣، ثم إلي ٧٤٢,٦ مليار جنيه مصري في العام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، منهم ٥٤ مليار جنيه للصرف علي الدعم النقدي، بزيادة قدرها ٣٢٪ عن سابقتها، ليصل متوسط قيمة الدعم للأسرة الواحدة ٩٠٠ جنيه، بحد أدني ٧٠٠ جنيه وحد أقصي قد يصل إلى ٤,٠٠٠ جنيه للأسرة الواحدة حال حصولها على دعم ببرنامجي تكافل وكرامة لفئات مستحقة لها في ذات الوقت. وعلى هذا النحو يكون قد شهد إجمالي تمويلات الدعم النقدي من الموازنة العامة للدولة تطورًا كبيرًا على مدار السنوات العشر السابقة بزيادة قدرها ١٠٠٠٪ من قيمة الدعم النقدي المقدرة بـ ٥ مليارات جنيه في العام المالي ٢٠١٣-٢٠١٤.

ويستهدف برنامج «تكافل» (٥٦٪ من إجمالي المستفيدين) الأسر من الأرامل والمطلقات والمهجورات وزوجات المساجين من اللاتي لديهن أطفال تحت خط الفقر وأبناء حتى ٢٦ سنة، في الوقت الذي يستهدف فيه برنامج «كرامة» (٤٤٪ من إجمالي المستفيدين) الأيتام (٢٪ من مستفيدي «كرامة») وكبار السن ٦٥ عامًا فأكثر (٢٧٪ من مستفيدي «كرامة») وذوي الإعاقة (٦٣٪ من مستفيدي «كرامة») والنساء اللاتي بلغن ٥٠ سنة بدون زواج (٠,٣٪ من مستفيدي «كرامة»)، بالإضافة إلى الأرامل والمطلقات والمهجورات اللاتي **ليس لديها** أطفالًا (٨٪ من مستفيدي «كرامة»). وتضاعف بمرور السنوات عدد مستفيدي الدعم النقدي من ١,٧ مليون أسرة في عام ٢٠١٥ إلى ٤,٧ مليون أسرة في عام ٢٠٢٥ (٥٧ إناث، ٢٥٪ ذكور)، في الوقت الذي تخارج وخرج منهم حتى تاريخه ٣,٣٦ مليون أسرة، ليصل إجمالي عدد الأسر المستفيدة التي حصلت الذي حصلت على الدعم النقدي في هذه الفترة ٨,١ مليون أسرة مستفيدة (٣١٪ من تعداد سكان الجمهورية المقدر بـ ٢٦ مليون أسرة).

وشهد العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ ارتفاعاً كبيراً في قيمة المخصصات المالية لبرامج المساعدات المالية الأخرى التي كان على رأسها صرف ١٦٢,٩٦٦,٧٤١ جنيهاً لمستفيدي معاش الطفل الذين وصل عددهم إلي ٢٦,٦٩٣ طفلا، وبلغ إجمالي المنصرف لحالات الإغاثة ١٢٩,١٢٣,٣٢٨ جنيها لعدد مستفيدين بلغ ٤,٥٤٥ مستفيداً (من المتضررين من الأزمات)، وبلغ عدد المستفيدين من المساعدات الاستثنائية ٥٩,٦١٩ مستفيداً بموازنة مساعدة بلغت ٢٨,٧٨٧,٣٨٠ جنيها (دعم لمرة واحدة للأسر والأفراد لمواجهة نفقات التعليم والمرض والولادة والجنازات)، وبلغ عدد المستفيدين من أسر المقاتلين ٤٤٢ مستفيداً، بموازنة مساعدة بلغت حوالي ٦٨٥,٥٩٩ جنيهاً، وتم تقديم مساعدات التوطين لعدد ٢,٣٨٦ مستفيداً، بإجمالي مساعدات نقدية بلغت ١٠,٦٣٥,٧٢٣ جنيهاً، وتم تقديم مساعدات التصحر لعدد ٣٣,٦٩٨ مستفيداً، بإجمالي مساعدات بلغت حوالي ١٢,٠٦٣,٨٨٤ جنيهاً، وبلغ عدد المستفيدين من التعويضات ١٢٠ مستفيداً، بإجمالي مساعدات بلغت ١٨٢,٢٥٠ جنيهاً.

وكان من أهم استراتيجيات الاستثمار في رأس المال البشري التي تميز بها برنامج الدعم النقدي تكافل إلزام الأسر المستفيدة بالمشروطية التعليمية التي وصلت نسبة التزام الأسر بها إلى ٧٧٪ بحضور أبنائها الدراسة في مراحل التعليم قبل الجامعية المختلفة بنسبة حضور لا تقل عن ٨٠٪ من أيام الدراسة، بينما يلتزم الأبناء في التعليم الجامعي بالنجاح في سنوات الدراسة المختلفة. والتزمت أسر برنامج تكافل في ذات الوقت بالمشروطية الصحية بنسبة ٩٠٪ بذهاب الأمهات إلى وحدات الرعاية الصحية الأولية للحصول على خدمات متابعة الحمل والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتطعيم الأطفال ومتابعة النمو وغيرها من الخدمات العلاجية والتوعوية المختلفة، وذلك بمعدل مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر.

وتراعي وزارة التضامن الاجتماعي في ذات الوقت

ضمان أعلى مستويات تكامل خدمات الحماية الاجتماعية التي تحصل عليها ذات الأسر المستفيدة من الدعم النقدي لتوفير أعلي معدلات الاستقرار والدعم لهذه الأسر على النحو الذي يوفر لها بيئة تخارج من الفقر وانتقال من تلقي المساعدات النقدية إلى الإنتاج والاستقلالية في أقرب وقت. ويأتي على رأس خدمات الحماية الاجتماعية المكملة التي يتم توفيرها للأسر المستفيدة منح شرائح الدعم المالي المضافة التي يقدمها برنامج «الألف يوم الأولى في حياة الطفل» للأسر التي لديها أطفال من حديثي الولادة إلى سن عامين، إلى جانب الخدمات التموينية من السلع والخبز التي تقدمها وزارة التموين والتجارة الداخلية، وخدمات الرعاية الصحية التي تقدمها هيئة التأمين الصحي الشامل، وخدمات الرعاية الصحية لغير القادرين التي تقدمها وزارة الصحة والسكان، إلى جانب الإعفاء الكامل من مصروفات الدراسة ما قبل الجامعية لكافة أطفال الأسر في التعليم الابتدائي أو الاعدادي أو الثانوي، وخدمات دعم تكافؤ الفرص التعليمية التي تقدمها الوزارة لطلبة التعليم ما بعد الجامعي. ويأتي كذلك على رأس الخدمات الداعمة التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي لتحسين المستوي المعيشي لكل أفراد الأسر المستفيدة خدمات التمكين الاقتصادي على النحو الذي يعود بالنفع وارتفاع المستوي المعيشي وتحسين مؤشرات التنمية لدى هذه الأسر المستفيدة وكل أطفالها.

وتستحوذ محافظات الصعيد على نسبة ٥٥٪ من إجمالي عدد المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة، في الوقت الذي حازت فيه ذات المحافظات على ٦٠٪ من إجمالي قيمة المساعدات النقدية التراكمية التي تم صرفها منذ بداية البرنامج في يناير ٢٠١٥ حتى تاريخه.

وقد أثبتت دراسات تقييم الأثر التي تم إجرائها للبرنامج على فترات مختلفة تأثير البرنامج الإيجابي على استهلاك الأسر ومساعدة الفقراء على التعايش مع ارتفاع الأسعار حيث ثبت زيادة استهلاك الأسر المستفيدة بنسبة ٨,٤٪ مقارنة بالأسر غير المتلقية للدعم. وتحقق النجاح في وصول ١٠٠٪ من أطفال أسر تكافل بالتعليم، وزادت قيمة الاستهلاك الغذائي الشهري بنسبة ٨٠,٤٪، وانخفض احتمال تعرض الأسر المعيشية المستفيدة للبقاء تحت خط الفقر بمقدار ١٢٪، وتراجع الاحتياج العلاجي بنسبة ٣٠,٧٪ بالنسبة للأطفال دون سن السادسة، بالإضافة إلى انحسار ظاهرتي التقزم والهزال بمعدلات ملحوظة، وارتفاع الدرجات المعيارية التي تعبر عن النسبة بين الوزن والطول والتي تقيس الوضع التغذوي للأطفال تحت سن ستين شهرًا على المدى القصير. ونجحت الأسر بالغة الفقر في ذات الوقت في سداد ديونها واكتساب المرونة بشكل أكبر في مواجهة الصدمات.

وكان البرنامج سبباً في زيادة إنفاق الأسر على الغذاء والمستلزمات المدرسية والانتقالات من وإلى المدرسة. ونجحت أسر تكافل كذلك في استثمار النقود في مجموعات متنوعة من الأصول الإنتاجية المختلفة مثل الأجهزة والحيوانات.

وعلاوة على ذلك، قامت وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع عدد من الوزارات والجهات الوطنية والمنظمات الأممية بتطوير إطار استراتيجي لبرامج الحماية الاجتماعية في مصر تمهيداً لإطلاقه. ويهدف الإطار إلى بناء شبكة أمان اجتماعي شاملة تسهم في الحد من الفقر، وحماية الفئات الأولى بالرعاية من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وذلك في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ويرتكز الإطار على التوسع في إتاحة مظلات الحماية للفئات غير المشمولة، وتحسين كفاءة استهداف المستحقين، وضمان استدامة الخدمات الاجتماعية، بما يعزز الأمن الاجتماعي والاقتصادي للأسر المصرية. وترتكز محاور إطار الحماية الاجتماعية على تقديم **الدعم النقدي المشروط وغير المشروط** من خلال برنامجي تكافل وكرامة لتحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة وربط المساعدات بالانتظام في التعليم والرعاية الصحية، والتوسع في **منظومة التأمينات الاجتماعية والمعاشات** بما يضمن حماية الفئات غير المشمولة ودمج العمالة غير المنتظمة، وتنفيذ **برامج التمكين الاقتصادي** عبر التدريب والتشغيل وإتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بهدف تحويل مستفيدي الدعم إلى عناصر منتجة اقتصاديًا، وتقديم **خدمات**

الرعاية الاجتماعية والحماية للأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا العنف والكوارث والتدخل في حالات الطوارئ والصدمات الاقتصادية للحد من آثارها الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الأسري والاقتصادي. ويعتمد الإطار على التطوير المستمر لنظم الاستهداف والحوكمة الرقمية وقواعد البيانات، وتعزيز الشراكات مع الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لضمان تعظيم الأثر الاجتماعي وتحقيق العدالة في توزيع الخدمات والدعم.

المنظومة المالية الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي:

تصدر أعمال التمكين الاقتصادي لوزارة التضامن الاجتماعي إعلان رئيس مجلس الوزراء قرار رئاسة وزارة التضامن الاجتماعي لـ «المنظومة المالية الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي»، وذلك بالتزامن مع إصدار قانون الضمان الاجتماعي الجديد رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٥، ولا سيما المادتين (٦) و(٣٨)، المنظومة التي تم استحداثها لتكون الذراع التنفيذي للتخارج التدريجي للمستفيدين من برنامج «تكافل وكرامة» واستهداف الأسر الأكثر فقراً عبر إدماج القادرين على العمل في أنشطة اقتصادية وربطهم بمنتجات تمويل وتأمين وادخار واستثمار وتشغيل رقمية مصرفية وغير مصرفية، بهدف الوصول إلى مجتمع يتمتع فيه جميع الأفراد نساءً ورجالًا بفرصة الاستقلال المالي والمشاركة الفاعلة.

وتعتمد المنظومة على توحيد جهود الشركاء الرئيسيين هم: البنك المركزي المصري، وهيئة الرقابة الإدارية، والهيئة العامة للرقابة المالية، ووزارة المالية، ووزارة العمل، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والمجلس القومي للمرأة، بالإضافة إلى بنك مصر والبنك الزراعي المصري وجهاز المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والبريد المصري وصندوق دعم الصناعات وبنك ناصر الاجتماعي، إلى جانب المؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع والمؤسسة العامة للتكافل الاجتماعي والتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي والاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والجمعية الشرعية والنداء ومؤسسة ساويرس وCEOSS وDTA وبرنامج «استحقاق» وEvolve وI-Score وشركة أي فاينانس لتكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية.

وقد بلغ الوعاء التمويلي المتاح للإقراض ٦,٧ مليار جنيه من شركاء المنظومة، إضافة إلى ٥ مليارات جنيه جارٍ تخصيصها من وزارة المالية كوعاء تمويلي للمشروعات المتناهية الصغر. وتقدم المنظومة حزمة منتجات تشمل توسيع إتاحة الخدمات المالية عبر القنوات المكانية والرقمية لأول مرة، وبرامج التوعية والتدريب بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، وصندوق دعم الصناعات، وجهاز تنمية المشروعات، الشمول المالي الرقمي عبر تطبيق «تحويشة»، برامج الإقراض المتناهي الصغر وغيرها عبر بنك ناصر والصندوق والمؤسستين العامة للتكافل والقومية لتنمية الأسرة، الاستثمار في الذهب المرقمن؛ التسويق للحرف والمنتجات عبر منصة «أيادي» ومعارض «ديارنا»، التأمين متناهي الصغر ومبادرة «ازرع» التي تستهدف في مرحلتها الرابعة مليون فدان قمح.

وفي إطار الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة، تقدم الحكومة المنح النقدية للعمالة غير المنتظمة لكل مستفيد في المناسبات الرسمية وتوفر دعمًا ماليًا محدودًا للعمالة غير المنتظمة أثناء الصدمات الاقتصادية، وتعويضات نقدية لضحايا الحوادث والإصابات عبر صناديق حكومية وبرامج التأمين الاجتماعي، إضافة إلى برامج دمج العمالة غير الرسمية في منظومات التأمين لضمان شمولهم في نظم التأمين الصحي والمعاشات والحماية الاجتماعية، بما يعزز الأمن الاقتصادي.

منصة «تمكين» للتمكين الاقتصادي:

تم الانتهاء من تجهيز البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتشغيل منظومة التمكين الاقتصادي، بما يشمل الخوادم، والربط الشبكي عبر السنترالات وخطوط الاتصال الأرضية واللاسلكية، وكافة الأجهزة التشغيلية من رواتر وسويتشات وحاسبات آلية وماكينات نقاط البيع، إلى جانب تكامل وربط قواعد بيانات مستفيدي برامج الدعم النقدي وبرنامج تكافل وكرامة مع قواعد بيانات الجهات المشاركة في المنظومة.

وتُعد منصة "تمكين" المحور الرقمي الرئيسي للمنظومة، حيث تختص بالتحقق من أهلية المتقدمين للحصول على القروض التنموية الميسرة، واسترجاع البيانات الأساسية للمستفيدين مباشرة من قاعدة بيانات "تكافل وكرامة" بما يقلّل الوقت والأخطاء، مع ضمان جودة البيانات بعد تدقيقها من هيئة الرقابة الإدارية، كما تتيح المنصة تتبع انتقال المستفيدين من الدعم إلى التمكين تمهيدًا للتخارج المستدام من المنظومة، وتوفّر لوحات بيانات وتقارير إلكترونية (Dashboards) لاستخراج المؤشرات الإحصائية اللازمة لدعم المتابعة واتخاذ القرار.وتعتمد المنظومة على بنية معلوماتية واسعة تشمل نحو ١٥ مليون بطاقة ذكية لبرامج تكافل وكرامة وبطاقة الخدمات المتكاملة لذوي الإعاقة وكارت الفلاح وتحويشة، وحوالي ٢٠ ألف قناة مكانية لتقديم الخدمات (٩٩ فرعًا لبنك ناصر، ٣٤٠ إدارة اجتماعية، ٢٦٢٥ وحدة اجتماعية، ٣٣ فرعًا لجهاز تنمية المشروعات، ٦٠٠٠ جمعية زراعية، ٤٢٠٠ مكتب بريد، ١٢٠٠ فرع بنك زراعي، ١٦ فرعًا للمؤسسة القومية، ١٤ فرعًا للمؤسسة العامة للتكافل، ٤٠٠٠ محطة بنزين، ١٠٠٠ ميسرة ادخار رقمي، و٥٦٠ ألف نقطة تحصيل إلكتروني). وقد تم تنفيذ الربط البياني بين قواعد بيانات بنك ناصر والبريد وإدارات التضامن وأجهزة الصراف الآلي وماكينات نقاط البيع. وبدأت وزارة التضامن الاجتماعي التنفيذ التجريبي لأنشطة المنظومة.

خدمات حماية الطفل:

تولي وزارة التضامن الاجتماعي حماية الأطفال أولوية استراتيجية باعتبارها أحد محاور تمكين الفئات الأكثر احتياجًا وبناء مجتمع يحفظ الكرامة الإنسانية وحقوق الطفل، حيث يستند برنامج «حماية الأطفال» إلى رؤية متكاملة تهدف إلى توفير بيئة آمنة داعمة لنمو الطفل بدنيًا ونفسيًا واجتماعيًا وتعليميًا، بالشراكة مع الجهات الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية. وتشمل هذه الرؤية تطوير نظم الحماية وإدارة الحالة للأطفال المعرضين للخطر، وتوسيع خدمات الطفولة المبكرة والحضانات وفق معايير جودة معتمدة، ودعم الرعاية البديلة والأسر الكافلة، وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة الدمج، ومواجهة المخاطر المرتبطة بعمالة الأطفال والإدمان والاستخدام غير الآمن للإنترنت، بما يتسق مع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأسفرت الجهود التنفيذية عن إطلاق نظام موحد لإدارة الحالات بالتنسيق مع المجلس القومي للطفولة والأمومة وتطوير آليات الإحالة للأطفال فاقدي الرعاية، واعتماد دليل مهني للوزارة مطابق للمعايير الدولية، وإصدار خريطة خدمات متكاملة للأطفال في خطر لدعم المنظمات العاملة بالمجال، واعتماد معايير جودة للحضانات ومنهج جديد لتنشئة الأطفال دون ٤ سنوات مع تيسير وتطوير منظومة التراخيص، وتنفيذ تدخلات للتغذية السليمة والتربية الإيجابية خلال الألف يوم الأولى للطفل، إلى جانب تطوير وحدات الدعم النفسي والاجتماعي لإعادة دمج الأطفال بالمؤسسات الاجتماعية والعقابية. كما تم التوسع في برامج رعاية الأطفال كريمي النسب وتطوير منظومة الرعاية البديلة والأسر البديلة، فضلاً عن تكثيف جهود التوعية بمخاطر الإدمان، ووضع ضوابط للاستخدام الآمن للإنترنت بالتعاون مع الجهات الوطنية المعنية، ومواصلة تحسين نظرة المجتمع للأطفال فاقدي الرعاية الأسرية وتكثيف برامج التصدي لعمالة الأطفال بالشراكة مع المجتمع المدني، بما يرسخ نظام حماية شامل ومستدام للأطفال في مصر.

الطفولة المبكرة:

تعمل وزارة التضامن الاجتماعي على تنفيذ رؤية شاملة لتنمية الطفولة المبكرة باعتبارها أحد المحاور الأساسية في برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤-٢٠٢٧ ومرتكزًا رئيسيًا للاستثمار في الإنسان منذ سنواته الأولى. ويُعد البرنامج القومي لتنمية الطفولة المبكرة أحد أهم تدخلات الوزارة في هذا الإطار، حيث يهدف إلى تحسين جودة خدمات التعليم والرعاية للأطفال من عمر يوم إلى ٤ سنوات، وتطوير بيئة الحضانات وفق المعايير الدولية. وقد انطلق البرنامج بناءً على توجيهات رئيس الجمهورية وبدعم مالي بلغ ٢٥٠ مليون جنيه، ويُنفَّذ في خمس محافظات مستهدفة. ويشمل البرنامج مشروعًا وطنيًا لزيادة التحاق الأطفال بالحضانات خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧

بالشراكة مع اليونيسف ومؤسسة ساويرس وبنك التعمير والإسكان وأوراسكوم وبنك الطعام والجامعة الأمريكية، ويتضمن تطوير البنية التحتية للحضانات، توفير التغذية السليمة، تغيير الأعراف المجتمعية، وبناء قدرات مقدمي الخدمة.

وأسفرت الجهود عن تطوير البنية التحتية لعدد من الحضانات، وتدريب مقدمي الخدمة، وتوزيع الصناديق الغذائية، وتنفيذ زيارات ميدانية لـ ٢٠٩ حضانات في المنيا وأسيوط، وتنظيم فعاليات توعوية لرفع الوعي الأسري والتربية الإيجابية، بما يعكس التحول من منطق الرعاية التقليدية إلى التمكين الاجتماعي والاستثمار البشري. وفي إطار تعزيز جودة خدمات الحضانة، تنفذ الوزارة مشروع تحسين جودة خدمات الطفولة المبكرة بالتعاون مع هيئة التعاون الدولي اليابانية (JICA) ضمن مبادرة الشراكة المصرية–اليابانية في التعليم المبكر منذ ٢٠١٧. ويهدف المشروع إلى نشر منهجية "التعلم من خلال اللعب"، ورفع كفاءة الميسرات، وتطوير الأدوات التعليمية، وتنفيذ ورش توعية للأسر، وتعزيز نظام المتابعة والتقييم داخل الحضانات. وشمل المشروع تجهيز وتوزيع ١,٧٢٨ أداة تعليمية لـ ١٠٤ حضانات، وتدريب ١٢٥ من الميسرات في خمس محافظات، بما يقلّص الفجوة بين الممارسات التقليدية وتطبيق الجودة في التعليم المبكر.

وتتسع جهود الوزارة نحو توسيع إتاحة خدمات الحضانة عبر إطلاق أول حصر وطني شامل لدور الحضانة على مستوى الجمهورية لتأسيس قاعدة بيانات دقيقة ونظام حوكمة فعال، وافتتاح أول مركزين لرعاية أطفال العاملات في مقار الوزارات بالعاصمة الإدارية لدعم المرأة العاملة. كما تم تعزيز الإسناد المؤسسي من خلال دراسة ٣٢ طلب إسناد وتنفيذ ٨١ زيارة ميدانية لمتابعة الجودة، وإجراءات لتطوير البنية التحتية بدور الحضانة، إلى جانب استحداث سياسات نوعية تشمل الشراكات الوزارية لإنشاء مراكز متكاملة للطفولة المبكرة، ومراجعة منهج استرشادي موحد للحضانات، وتطوير منظومة إلكترونية لترخيص الحضانات، والانتهاء من مسودة اللائحة المنظمة لدور الحضانة، وإصدار تراخيص مؤقتة لمدة ستة أشهر للحضانات غير المرخصة لتوفيق أوضاعها. وتعكس هذه الجهود رؤية الوزارة في التحول إلى نموذج تنموي تشاركي يدمج بين الحوكمة والجودة والابتكار والتوسع، دعمًا لأهداف العدالة الاجتماعية والاستثمار في الطفولة المبكرة كرافعة للتنمية البشرية المستدامة.

الحصر الوطني الشامل لدور الحضانات:

جاء تنفيذ الحصر الوطني الشامل لدور الحضانات على مستوى الجمهورية في إطار التوجيهات الرئاسية الداعمة لتطوير منظومة الطفولة المبكرة باعتبارها أحد أهم ركائز بناء الإنسان المصري وتنمية رأس المال البشري. استهدف الحصر تكوين صورة دقيقة وشاملة لقطاع الحضانات في مصر من حيث الحجم والانتشار والخصائص التشغيلية والبشرية، بهدف بناء قاعدة بيانات وطنية موحدة تمثل نواة لمنظومة متابعة وتقييم متكاملة تُستخدم في التخطيط ووضع السياسات العامة وقياس جودة الخدمات المقدمة للأطفال، ودعم إطلاق مبادرة وطنية شاملة لتطوير قطاع الطفولة المبكرة.

وقد نُفّذ الحصر خلال الفترة من ٢٩ يونيو إلى ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٥ على مدى نحو ١١٨ يومًا، بمشاركة أكثر من ١٥٠٠ باحث مركزي وميداني وفق منهجية دقيقة تضمن شمولية ودقة البيانات في جميع المحافظات. وأسفر عن حصر ٤٨٢٢٥ حضانة تقدم خدمات للأطفال من عمر صفر إلى ٤ سنوات، ويستفيد منها حوالي ١,٧ مليون طفل داخل ١٣٣,٣٧٥ فصلاً، ويعمل بها نحو ٢٥٤,٣٢٢ عاملًا وعاملة، وبلغت نسبة معدل التحاق الأطفال من ٣:٤ سنوات بالحضانات ٣١٪ بما يعكس الحجم الحقيقي لقطاع الحضانات ودوره الحيوي في الاقتصاد الرعائي والتشغيل والتمكين الأسري.

وتمثل هذه النتائج نقطة انطلاق لمرحلة تطوير شاملة تستند إلى البيانات الواقعية لتحديث السياسات، ورفع كفاءة منظومة الحضانات، وتحسين جودة خدمات الطفولة المبكرة، بما يتسق مع رؤية الدولة لبناء جيل يمتلك المهارات والقدرات اللازمة للمستقبل. وفي هذا السياق أُعلن عن عقد جلسات حوارية تجمع خبراء الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية والأوساط الأكاديمية لمناقشة النتائج ووضع الإطار التنفيذي للمبادرة الوطنية لدعم وتطوير قطاع الطفولة المبكرة في مصر.

الرعاية البديلة:

أعدّت وزارة التضامن الاجتماعي مشروع قانون الرعاية البديلة الذي يقر حق الطفل فاقد الرعاية الأسرية في العيش داخل بيئة أسرية آمنة بديلة عن الإقامة طويلة الأجل في دور الرعاية، من خلال تنظيم بدائل الرعاية المختلفة، وعلى رأسها الكفالة الأسرية والأسر الممتدة والرعاية المؤقتة والرعاية شبه الأسرية، مع الإبقاء على دور الرعاية كخيار أخير عند تعذر البدائل الأسرية. ويضع المشروع اشتراطات دقيقة لاختيار الأسر الكافلة تشمل المعايير الاجتماعية والنفسية والمادية، واجتياز الدراسات الاجتماعية والمقابلات، والالتحاق بدورات تدريبية إلزامية قبل الاستلام، وتوقيع وثائق التزام بحقوق الطفل وقواعد الرعاية.

كما يتضمن منظومة واضحة لحماية الطفل تقوم على الزيارات الميدانية والمتابعة الدورية، وآليات الإبلاغ عن الإساءة أو الإهمال والتدخل الفوري، مع إمكانية سحب الطفل في حال ثبوت أي انتهاك، وضمان سرية بياناته ومنع استغلاله أو التمييز ضده. وينشئ القانون إطارًا متكاملاً للمتابعة والتقييم عبر سجل وطني موحد للأطفال فاقدي الرعاية والأسر البديلة وربطه بقواعد بيانات رقمية، إلى جانب مؤشرات قياس لجودة الرعاية وتقارير أداء دورية، مع لجان فنية وقانونية مختصة لمراجعة التظلمات والشكاوى واتخاذ القرارات التصحيحية. كما يكفل المشروع حقوق الطفل الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والدعم النفسي والاجتماعي، والحفاظ على الهوية القانونية، وإتاحة التواصل الآمن مع الأسرة الممتدة متى كان ذلك في مصلحته الفضلى، مع توفير برامج التأهيل والتمكين للشباب بعد بلوغ سن الرشد لضمان الانتقال الآمن نحو الاستقلال.

ويتناول القانون تنظيم آليات تمويل الرعاية البديلة من خلال تقديم دعم مالي دوري للأسر الكافلة، وتحمل الدولة نفقات التعليم والعلاج والتأمين الصحي، مع دعم الجمعيات الأهلية الشريكة في أعمال المتابعة والتأهيل. كما يحدد أدوار وزارة التضامن الاجتماعي والوزارات والجهات المعنية والمجتمع المدني ضمن إطار حوكمة مؤسسية موحدة، مع إصدار لوائح تنفيذية تفصيلية تنظم إجراءات الرعاية والإيداع والنقل والمتابعة.

ويتمثل الهدف الاستراتيجي للمشروع في تقليص الاعتماد التدريجي على دور الرعاية والتحول إلى

نموذج الرعاية الأسرية باعتباره الأكثر استدامة لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للأطفال، وتعزيز دمجهم المجتمعي المبكر، ومواءمة السياسات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل.

رعاية المسنين:

يرتكز تطوير منظومة رعاية المسنين على إعداد خطط رعاية فردية مبنية على تقييم صحي ونفسي واجتماعي شامل، وتدريب الكوادر على الإسعافات والرعاية طويلة الأجل والتعامل مع مرضى الزهايمر ومهارات التواصل ومنع سوء المعاملة، مع توحيد الإجراءات التشغيلية للطوارئ والمتابعة والشكاوى. وتُنفذ متابعة طبية شهرية باستخدام السجلات الطبية الإلكترونية وقوافل متخصصة (باطنة، عظام، علاج طبيعي، صحة نفسية) وتُستخدم أجهزة لمراقبة العلامات الحيوية لتحسين جودة الرعاية والكشف المبكر. ويشمل الدعم النفسي والاجتماعي جلسات تفريغ نفسي وأنشطة للحد من العزلة والاكتئاب ومجموعات حوار، إلى جانب برامج الدمج المجتمعي عبر إشراك الأسر والمجتمع المدني.

كما تتضمن الأنشطة اليومية برامج ترفيهية، ومشروعات إنتاجية بسيطة، وأنشطة رياضية خفيفة بالتعاون مع كليات التربية الرياضية، فضلًا عن جلسات علاج طبيعي، مع تطوير بيئة إقامة آمنة تشمل تجهيز الغرف، ومقاعد مضادة للسقوط، ومقابض الحمامات، وإضاءة مناسبة ومساحات للمشي. وتُطبق منظومة متابعة وتقييم تشمل نظام شكاوى سري، واستطلاعات رضا دورية للمسنين وأسرهم، وأدوات قياس، مع توسيع الشراكات مع المستشفيات والجامعات والمتطوعين ومؤسسات المجتمع المدني. وفي مجال الزهايمر، يتم تنفيذ تقييم شامل وخطط رعاية فردية لكل مريض تحدد المستوى الإدراكي، والأنشطة المناسبة، وجداول الأدوية، والاحتياجات الغذائية، وآليات التعامل مع السلوكيات الصعبة، مع إعادة تقييم كل ٣ أشهر وتقارير شهرية لمتابعة التطور.

وكذا تهيئة بيئة متخصصة داعمة للذاكرة تشمل غرف وأقسام تقلل الضوضاء وتوفر روتينًا ثابتًا، ولافتات وألوان وجداول تذكيرية وساعات كبيرة. ويجري تعزيز الأمان باستخدام أنظمة تتبع GPS، والسجلات الطبية الإلكترونية، وأجهزة التنبيه عند الخروج، ومتابعة النوم، ويحسن الاستجابة الطبية. وتقاس نتائج التنفيذ من خلال مؤشرات تشمل عدد الحملات التوعوية، وعدد المستفيدين والأسر المشمولة، وعدد منافذ تقديم الخدمة، وإجمالي التمويلات وعدد الشكاوى التي تم التعامل معها. ويدعم النظام برنامج تقييم أداء سنوي للأثر والفعالية، إضافة إلى تقييمات أثر قصيرة الأجل بعد عامين، ومتوسطة بعد أربعة أعوام، وطويلة الأجل بعد ستة أعوام لضمان استدامة النتائج وتحسين جودة الرعاية، خاصة لمرضى الزهايمر.

خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة:

في إطار اهتمام الدولة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، أنشأت وزارة التضامن الاجتماعي مصانع للأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية بعدد من المحافظات، بهدف توفير أطراف صناعية وأجهزة مساعدة (علوية وسفلية، كراسٍ متحركة، تجهيزات شلل نصفي ودماغي ورباعي) مجانًا أو بمساهمات رمزية للأسر الأكثر احتياجًا. وبناءً على توجيهات السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، وقد أُجريت دراسة بالتنسيق مع وزارة الدفاع والجهات المعنية لإنشاء كيان صناعي ضخم (مجمع صناعي للأجهزة التعويضية) لتوفير منتجات عالية الجودة تدعم دمج الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في المجتمع وسوق العمل وتعظيم استفادتهم من قدراتهم.

وتتولى وزارة التضامن الاجتماعي تنفيذ أدوار محورية تشمل تجهيز مراكز التجميع والمواءمة فنيًا وهندسيًا بالتنسيق مع الهيئة المصرية للشراء الموحد، وسد العجز الوظيفي وتأهيل الكوادر البشرية، إلى جانب حصر وتصنيف ذوي الإعاقات الحركية على مستوى الجمهورية وفق درجة الإعاقة والحالة الاقتصادية وتحديث البيانات دوريًا. ويتم تنفيذ المشروع من خلال ٤٢ مركزًا للتجميع والمواءمة مقسمة إلى ٦ مراكز مستوى (ب) و٣٦ مركزًا مستوى (ج)، تعتمد على ٢٥ مبنى ضمن مبادرة حياة كريمة و١٧ مبنى قائمًا جارٍ رفع كفاءتها، على أن يتم التنفيذ عبر ٦ مراحل. وقد تم التعاقد في المرحلة الأولى مع شركة أوتوبوك الألمانية

لتوريد معدات وتجهيز ٦ مراكز، وتدريب ٤٠ متدربا لمدة عام للعمل بالمراكز. وتشمل المراكز الستة محافظات: الإسماعيلية – أسيوط – البحيرة – الأقصر – الشرقية – أسوان. وقد تم الانتهاء من التجهيزات الإنشائية لثلاثة مراكز (الشرقية – البحيرة – أسيوط) وجاري استلام وتركيب المعدات لمركزي الشرقية والبحيرة خلال يناير ٢٠٢٦، مع استكمال تجهيز المراكز الثلاثة المتبقية وتركيب معداتها خلال فبراير ٢٠٢٦.

وعلى صعيد بناء القدرات البشرية، بدأ تدريب الدفعة الأولى من ٢٠ متدربًا في ٢٠٢٥/٩/٧ بالمؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع، ثم التدريب العملي بمركز الطب الطبيعي والتأهيلي للقوات المسلحة في ٢٠٢٥/١٠/١٩، كما انطلق تدريب الدفعة الثانية من ٢٠ متدرباً في ٢٠٢٥/١١/١٧ تمهيدًا لاستكمال التدريب بالمعهد القومي للجهاز الحركي العصبي بإمبابة.

وقد أتمت وزارة التضامن الاجتماعي إصدار ما يقرب من ١,٣ مليون بطاقة خدمات متكاملة للأفراد ذوي الإعاقة.

منصة «تأهيل» لتشغيل ذوي الإعاقة:

تُعد الشبكة القومية لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة «تأهيل» منصة إلكترونية وطنية تهدف إلى ربط مختلف الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التدريب والتأهيل والتوظيف، وتمثل خارطة طريق لدعم دمجهم في سوق العمل والحياة الاقتصادية. وقد تم تطوير المنصة ضمن المرحلة الثانية من مشروع «وظائف ومهارات للأشخاص ذوي الإعاقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» بالتعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة العمل والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية.

وتستهدف الشبكة دعم الشباب والنساء من ذوي الإعاقة عبر إتاحة نافذة رقمية موحدة تربط الجهات المعنية بتقديم خدمات التدريب والتأهيل والتوظيف في نظام تفاعلي متكامل يسهم في توحيد جهود الدولة وتيسير الوصول إلى فرص العمل المناسبة. وتتوفر خدمات المنصة عبر نسختي الويب وتطبيق الهاتف المحمول، وتعتمد على أحدث التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي والشات بوت والخرائط الجغرافية

GPS وتقنيات التواصل المرئي لتسهيل التفاعل المباشر بين الباحثين عن عمل ومقدمي الوظائف. كما تلتزم المنصة بمعايير الإتاحة الرقمية، حيث توفر استخدام لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، ودعم برامج قارئ الشاشة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، مع إتاحة شات بوت لمساعدة المستخدمين في إدخال البيانات وإرسال الإشعارات لمتابعة أحدث التحديثات، إلى جانب نشر محتوى تدريبي وقصص نجاح لتبادل الخبرات وبناء القدرات.

وتتيح شبكة «تأهيل» للأشخاص ذوي الإعاقة إعداد سير ذاتية احترافية، وترشيح برامج التدريب والجهات الخدمية والوظائف المناسبة وفق نوع الإعاقة والمؤهلات، إلى جانب توفير مواد مرئية إرشادية حول كيفية كتابة السيرة الذاتية والاستعداد لمقابلات العمل. كما تمكّن أصحاب الأعمال والشركات من إنشاء حسابات مؤسسية ونشر الوظائف الشاغرة والاطلاع على السير الذاتية للمتقدمين، مع توفير محتوى توعوي يدعم أساليب إجراء المقابلات وتهيئة بيئة العمل الدامجة. وتتيح المنصة كذلك للهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص إنشاء صفحات تعريفية لعرض أنشطتها وخدماتها وتبادل أفضل الممارسات وقصص النجاح بما يعزز التنسيق بين أطراف منظومة التوظيف.

وتأتي الشبكة في إطار خطة الدولة للاستثمار في القدرات الرقمية وتأهيل المواطنين، وقد تم التنسيق بين وزارات التضامن الاجتماعي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والعمل لتفعيل المنصة عبر مراكز التأهيل والمؤسسات التابعة بالمحافظات والتوسع مستقبلًا في التكامل مع بطاقة الخدمات المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويتطلب التشغيل المستدام تنفيذ برامج دعم فني واستضافة ومعالجات تقنية وتدريب العاملين والدعاية للمنصة داخل الجهات المعنية، وذلك من خلال إبرام مذكرة تفاهم بين الوزارات الشريكة. كما تم التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتطوير الشبكة، وعُقدت ورشة لاعتماد الدليل الإجرائي النهائي وتحديد الأدوار وآليات التنسيق والتكامل بين الجهات المختلفة. وتُظهر بيانات المنصة الحالية تحقيق نتائج ملموسة تمثلت في تسجيل عدد ١٥٣ وظيفة متاحة، و٢,٢٥٧ باحثًا عن عمل من الأشخاص ذوي الإعاقة، و٢٤٢ شركة مشاركة، و١,٧٢١ مؤسسة مسجلة، مع إتاحة ٥٩ خدمة رقمية متنوعة تدعم التدريب والتوظيف والتمكين الاقتصادي لهذه الفئة.

برنامج «مودة» للحفاظ على كيان الأسرة المصرية:

يأتي البرنامج القومي للحفاظ على كيان الأسرة المصرية «مودة» تنفيذًا لتكليفات السيد رئيس الجمهورية خلال المؤتمر الوطني السادس للشباب في يوليو ٢٠١٨، لإعداد برنامج قومي متكامل لتأهيل المقبلين على الزواج وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لبناء أسر مستقرة تدعم القيم الاجتماعية في المجتمع المصري. ويعمل البرنامج على ترسيخ الوعي بأهمية الأسرة ودورها في بناء المجتمع، ويتسق في أهدافه مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج الحكومة المصرية من خلال تحسين جودة الحياة وتعزيز التماسك الأسري، حيث يُنفذ ١٧ مبادرة تدريبية تستهدف مختلف شرائح الشباب على مستوى الجمهورية.

وفي إطار تنفيذ البرنامج، منذ إطلاقه في مارس ٢٠١٩، شملت الأنشطة التدريبية والتوعوية مكلفات الخدمة العامة في إطار تدريبات استفاد منها ٥٤,٥٨٠ مكلفة، إلى جانب تدريبات للرائدات الاجتماعيات في ١٠ محافظات حول مفاهيم الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بعدد ٩٩٣ رائدة. كما تم تنفيذ تدريبات متخصصة للمتعافين من الإدمان وأسرهم، استفاد منها ٣,٢٢٩ مشاركًا، وورشتي تدريب ضمن برنامج «مودة التفاعلي الدامج» بمشاركة قيادات دينية من دار الإفتاء والكنائس المصرية استفاد منهما ٣٣٣ مشاركًا.

وتضمنت أنشطة البرنامج أيضًا تنفيذ تدريبات في مناطق المطورة استفاد منها ٤,٥٩٩ شخصًا، و٢٤ تدريبًا جامعيًا ضمن مبادرة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة استفاد منها ٦٧٧ مشاركًا، إضافة إلى ورش تدريبية دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة في ١١ محافظة بمشاركة ٢١,٥٠٥ مشاركاً بنسبة مشاركة ٤٥٪ من ذوي الإعاقة، إلى جانب تدريب ٢,٠٣٠ من أبناء المناطق الحدودية، وتنفيذ تدريبات للمخطوبين بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان استفاد منها ٨٧,٠٥١ شخص، ونُفذت فعاليات في قرى «حياة كريمة» استفاد منها ٤٧١,٨٦١ مستفيداً. كما تم تنفيذ تدريبات

لأبناء القرى الأكثر احتياجًا استفاد منها ٣,٤٨٤ مشاركاً، وتدريب أعضاء هيئة التدريس في ٩ جامعات حكومية ضمن مبادرة دمج ذوي الإعاقة، إلى جانب برنامج متكامل لبناء قدرات الكوادر الشبابية في ١١ محافظة.

وفي إطار التعاون المؤسسي، تم تنفيذ تدريبات لمجندي وزارة الدفاع استفاد منها ١٧٤,٧١٣ مجندًا، وتدريبات لمجندي وزارة الداخلية استفاد منها ٢٣,٣٧٥ مجنداً، وتنفيذ ٦,١٠٦ تدريبًا بالجامعات الحكومية استفاد منهم ٤٨٨,٤٥٧ طالبًا، و٢,٢٩٢ تدريبًا بالمعاهد العليا والمتوسطة استفاد منها ٢٠٦,١٩٤ طالبًا. إضافة إلى مبادرات توعوية بالمعارض والمؤتمرات شارك فيها ٧٥,٠٠٠ مستفيد، وورشة عمل حول التغيرات المناخية حضرها ٢٧ مشاركًا. كما أُطلقت مبادرة «أبطال مودة» لتدريب المتميزين من القرى الأكثر احتياجًا بعدد ٦٠ مستفيدًا، وتم تفعيل خدمة الاستشارات الرقمية «اسأل مودة» التي تلقت ٣٣,٩٦٥ استشارة خلال الفترة منذ إطلاقها في فبراير ٢٠٢٤ حتى نوفمبر ٢٠٢٥. وقد تجاوز عدد مستخدمي منصة مودة الرقمية ٥,٣ مليون مستفيد، كما وافق المجلس الأعلى للجامعات على إطلاق المنصة على مواقع كليات الجامعات الحكومية خلال العام الجامعي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، تمهيدًا لاعتمادها كأحد متطلبات التخرج الإجباري.

وعلى مستوى تطوير المحتوى، يقوم البرنامج من خلال منصاته على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة ببث رسائله عبر مقاطع فيديو متنوعة مقدمة من مجموعة من الخبراء والمتخصصين، وحلقات التوعية المصورة، والرسائل المكتوبة، بالإضافة إلى مجموعة من فيديوهات الإنفوجراف، حيث استفاد من الأنشطة الإعلامية ٢٥,٠٠٥,٠٠٠ مستفيد، كما تم تدريب ٢١٨ رائدة حول التربية الإيجابية، ونُظم معسكر تدريبي بالشراكة مع مؤسسة حياة كريمة لـ٢٣١عنصرًا تطوعيًا من ٢٧ محافظة، بالإضافة إلى معسكرين للقادة الدينيين وأبنائهم بمشاركة ٩٤ مشاركًا، ومعسكرين للرائدات وأبنائهن بمشاركة ١٠٠ رائدة.

تعزيز الرقمنة واستخدام التكنولوجيا:

تسعى **وزارة التضامن الاجتماعي** لتعزيز وتوسيع استخدام **وسائل التكنولوجيا والتحول الرقمي** في كافة قطاعاتها، بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين المستحقين وضمان وصول الدعم للفئات الأكثر احتياجًا بكفاءة وشفافية أكبر. وقد شمل ذلك **رقمنة قواعد البيانات** الخاصة بالمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية مثل **"تكافل وكرامة"**، وجاري العمل على إطلاق **منصات وتطبيقات إلكترونية** لتقديم طلبات الحصول على الخدمات والاستعلام عنها، مما يقلل من الحاجة للتعامل الورقي والمباشر ويسهل الإجراءات المواطنين. كما يتم استخدام التكنولوجيا في **ميكنة دور الرعاية والجمعيات الأهلية** لرفع كفاءة إدارتها ومتابعة أدائها بشكل مستمر. هذا التوجه نحو التكنولوجيا يمثل ركيزة أساسية لتحقيق الشمول المالي والاجتماعي، ويضمن سرعة الاستجابة للمتغيرات وتقديم خدمات تضامنية مستدامة وفعالة. وقد تم ميكنة قواعد بيانات أطفال المقيمين بدور الأيتام بكل المؤسسات في مصر لأول مرة ووجود بيانات مدعمة بالصور والمستندات لكل طفل من أطفال دور الرعاية. كما تم انتهاء أعمال ميكنة برنامج الدعم النقدي شامل ربط قواعد بيانات السجل الاجتماعي لبرنامج تكافل وكرامة مع قواعد بيانات السجل القومي الموحد، وصولا بالتغطية الي عدد ١٤ جهة ووزارة شريكة، وجاري استكمال أعمال الربط مع عدد ٨ جهات أخرى في الفترة القادمة. وعلى صعيد بنك ناصر الاجتماعي، جاري تطوير النظام المصرفي الأساسي وربط خدمات بنك ناصر بنظام مكاتب البريد لتعزيز وتوسيع اتاحة الخدمات المالية والمصرفية للبنك.

مؤشرات الإطار الوطني للحماية الاجتماعية لوزارة التضامن الاجتماعي (المستهدفات):

١. **استهداف الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة في المرحلة العمرية من حديثي الولادة إلى ٤ سنوات:** (الانتقال من ١٧٪ إلى ٢٠٪).

٢. **استهداف الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة في المرحلة العمرية من ٣-٤ سنوات:** (الانتقال من ٣١٪ إلى ٣٥٪).

٣. **إنشاء المنظومة المالية الاستراتيجية للتمكين**

الاقتصادي واستهداف أسر برنامج تكافل وكرامة للتخارج من تلقي الدعم الي الإنتاج: (تمكين عدد ٢٥٠ ألف مستفيد مضاف وانتقالهم من الدعم النقدي إلي الانتاج).

٤. **إطلاق المنصة الرقمية الموحدة للإقراض «تمكين»:** (إطلاق المنصة واستعمالها لإدارة أنشطة تقديم خدمات التمكين الاقتصادي المصرفية وغير المصرفية على نطاق كافة محافظات الجمهورية)

٥. **توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لبرنامجي تكافل وكرامة طبقاً لقانون الضمان الاجتماعي الجديد:** (تقديم الدعم النقدي لعدد ٤,٧ مليون أسرة مستفيدة).

٦. **إطلاق منصة «تأهيل» لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة:** (إطلاق المنصة واستعمالها على نطاق كافة محافظات الجمهورية).

٧. **إطلاق مراكز تجميع وموائمة لتوفير الأطراف الصناعية للأشخاص ذوي الإعاقة:** (إطلاق ٦ مراكز تجميع وموائمة لتوفير الأطراف الصناعية).

٨. **تطوير آلية رعاية المسنين والتركيز على مرض الزهايمر:**(تنفيذ حملات توعوية لتقديم الخدمات للمستفيدين من المسنين وأسرهم عبر منافذ تقديم الخدمة، والرد على الشكاوى الواردة بشأن مستوي تقديم الخدمات).

٩. **الانتهاء من قانون الرعاية البديلة:**(إصدار قانون الرعاية البديلة ولائحته التنفيذية).

١٠. **نشر رسائل برنامج «مودة» التربية مشاركة:** (متابعة تنفيذ أنشطة وفعاليات البرنامج على نطاق كافة محافظات الجمهورية).

توفير الحماية الغذائية ومُتطلبات الأمن الغذائي:

تقوم السياسات الحالية على ضمان حقوق كافة المواطنين (خاصةً غير القادرين) في الحصول على الأغذية الآمنة والكافية والمغذية، وفي ذات الوقت، أهمية مواجهة قضية سوء التغذية (بجميع أشكالها) بما في ذلك نقص الأغذية ونقص المُغذيات الأساسية والوزن الزائد والبدانة، لتأثير ذلك على صحة المواطنين ورفاهيتهم ومن ثم التأثير السلبي على التنمية البشرية الجسدية والعقلية ويقوض جهاز المناعة ويزيد من تعرض المواطنين للأمراض السارية وغير السارية ويحد من قدرتهم على تحقيق إمكاناتهم ويحد من الإنتاجية، وله أيضاً تكلفة اجتماعية واقتصادية مرتفعة ويلقي بأعبائه على الأفراد والأسر والموازنة العامة، خاصةً في ضوء أن النفقات الغذائية تُشكل حوالي ٣١,١٪ من إجمالي متوسط نفقات الأسرة، و ٣٥,٦٪ من الإنفاق الشهري للأسر الأكثر فقراً في ريف الوجه القبلي والمحافظات الحدودية (٢٠٢٠/١٩)، كما يرتبط الفقر المدقع في مصر ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على تأمين الاحتياجات الغذائية وبأسعار الغذاء، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة الفقر المدقع في مصر عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مع أزمة الغذاء العالمية لتصل إلى ٦,١٪ ثم تراجعت ولكنها عاودت الارتفاع عام ٢٠١٨/١٧ لتصل إلى ٦,٢٪ نتيجة تعويم سعر الصرف وما صاحبه من ارتفاع في أسعار الغذاء، لذا فإن السردية تؤكد على أهمية مواصلة تقديم منظومة دعم الغذاء وتطويرها لضمان وصول الدعم لمستحقيه.

تطوير منظومة دعم الغذاء:

تبرز أهمية تحقيق الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية وهما حجر الأساس لبناء الإنسان المصري القادر على الإنتاج والمشاركة في التنمية وذلك من خلال توفير السلع الأساسية بأسعار مدعمة، حيث يتم إنتاج وتوزيع ما يقارب ٢٧٠ إلى ٢٨٠ مليون رغيف خبز يوميًا من خلال ٣٠ ألف مخبز بمتوسط عدد (٥) أرغفة لكل مواطن وذلك لتلبية الاحتياجات الأساسية لكل مواطن وخصوصاً في أوقات الأزمات المحلية والعالمية. وقد تم رفع كفاءة شبكة التوزيع والتي أصبحت تضم المنافذ الثابتة والمتحركة وذلك من خلال إدارتها لما يقارب من ٤٠ ألف منفذ تمويني (بدال التموين – منافذ جمعيتي – المجمعات الاستهلاكية – السيارات المتنقلة) وبذلك أصبح متوفر أكبر شبكة توزيع منتظمة ومنضبطة على مستوى الجمهورية.

كما يتم العمل على تنويع مصادر الاستيراد والانتاج المحلى لتقليل الاعتماد على الخارج مما يحقق استقرار الأسعار، ويحقق القطاع العدالة الاجتماعية من خلال دعم الفئات الأكثر احتياجاً من خلال توفير بطاقات

تموينية تمكن الأسر محدودة الدخل من الحصول على السلع الاساسية والخبز البلدي المدعم والذي يعد من أهم صور الحماية الاجتماعية التي يستفيد منه أكثر من ٦٠ مليون مواطن، كما يتم العمل بنظام الربط الإلكتروني للبطاقات للحد من التلاعب وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه الفعليين. كما يتم إضافة مواليد (أصحاب مستحقي معاش تكافل وكرامة، ومستحقي معاش التضامن الاجتماعي، وأبناء وزوجة الشهيد وأبناء الأسر البديلة) على الا تزيد البطاقة عن أربعة أفراد. كما تم تنفيذ مجموعة من الإصلاحات لإعادة تنظيم العمل ومنها:

- القرار رقم (١٤٢) الصادر في ٢٠٢٤/٨/١٣ بتشكيل اللجنة العُليا لفحص الطلبات المُقدمة من السادة أعضاء المجالس النيابية، وأصحاب الأنشطة التموينية، والمواطنين أصحاب البطاقات التموينية.
- القرار رقم (١٥٠) الصادر في ٢٠٢٤/٨/٢٥ بتشكيل لجنة لمراجعة دورة العمل وإجراءات المحاسبة بين أطراف المنظومة التموينية وحوكمتها بهدف رفع كفاءتها.
- القرار رقم (١٧١) الصادر في ٢٠٢٤/١٠/٨ بضوابط وقواعد تداول بعض السلع الاستراتيجية وهي: « الزيت، والفول، والأرز، واللبن، والسكر، والمكرونة، والجُبن الأبيض» وحظر حبسها عن التداول أو إخفائها أو عدم طرحها للبيع أو الامتناع عن بيعها بأي صورة من الصور.
- القرار رقم (١٧٥) الصادر في ٢٠٢٤/١٠/١٥ بتنظيم منظومة عمل المخابز البلدية بما لها من حقوق وما عليها من التزامات.
- التوجيه الوزاري رقم (٢٥) في ٢٠٢٤/٨/١ بزيادة تكلفة تصنيع رغيف الخبز حفاظًا على استقرار منظومة الخبز البلدي المُدْعم وحقوق أصحاب المخابز.
- التوجيه الوزاري رقم (٢٩) الصادر في ٢٠٢٤/٨/٣١ بتشديد الرقابة والمتابعة على توفر كافة السلع والعمل على ضبط الأسعار ومراقبة الأسواق والتصدي بحسم للمخالفين واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن.
- التوجيه الوزاري رقم (٣٠) الصادر في ٢٠٢٤/١٠/١٥ بتنظيم سحب عينات القمح والدقيق والنخالة الناعمة من المطاحن للتحقق من مدى مطابقتها للمواصفات القياسية.

وفيما يلي عرض تحليلي للوضع الحالي لمنظومة دعم الغذاء وتوفير السلع الأساسية في مصر:

- معدل الانتاج المحلى من القمح: بلغ حجم الكميات الموردة من القمح المحلى نحو ٣,٩ مليون طن في عام ٢٠٢٥ وقلت نسبة الفاقد والتالف من القمح إلى ١٠٪ عن مثيلتها في عام ٢٠١٤، وذلك بسبب زيادة السعات التخزينية للقمح في عام ٢٠٢٥.
- عدد الصوامع التخزينية: بلغ عدد الصوامع في عام ٢٠٢٥ عدد (٨٧) صومعة بدلاً من (٣٢) صومعة في عام ٢٠١٤، بزيادة قدرها ٦٤٪.
- السعات التخزينية: بلغ إجمالي السعات التخزينية في عام ٢٠١٤ نحو ١,٢ مليون طن وارتفعت حتى وصلت في عام ٢٠٢٥ إلى ٣,٨ مليون طن، كما تم التوسع في ربط صوامع التخزين بوسائل نقل متنوعة حيث تم ربط (٤) مواقع بخطوط السكك الحديدية ومستهدف بحلول عام ٢٠٣٠ ربط (٤) مواقع أخرى، وفى مجال النقل النهري تم التوسع في تجهيز الصوامع للاستقبال والنقل النهري وزيادتها من موقع إلى (٤) موقع بينما بلغ عدد صوامع الموانئ (٥) صوامع في (٤) محافظات بإجمالي سعة تخزينية (٥٣٠) ألف طن.
- تأسيس شركة لتوطين صناعة الصوامع: تمت الموافقة من مجلس الوزراء في نوفمبر ٢٠٢٥ على تأسيس شركة «فيرم مصر» شركة مساهمة مصرية وشركة «Poland» البولندية كناقل التكنولوجيا بمحافظة بورسعيد لتصنيع مكونات صوامع تخزين القمح محليًا لتقليل الاعتماد على الاستيراد وتعميق التصنيع المحلى، وذلك برأس مال يقدر بحوالي (١٠٠) مليون جنيه وبتكلفة تقدر بحوالي (٢,٦) مليار جنيه تقريباً، وبنسبة تصنيع مستهدفة تصل إلى ٨٠٪ خلال ثلاث سنوات ويساهم هذا المشروع في خلق نحو (٢٥٠) فرصة عمل جديدة للشباب.

- عدد المستفيدين من البطاقات التموينية: يقدر عدد المستفيدين من الدعم السلعي المقدم للأسر الأكثر احتياجا نحو (٦٠) مليون مواطن بنسبة تقدر بحوالي (٥٧٪) من إجمالي عدد السكان على مستوى الجمهورية، حيث يقدر عدد البطاقات التموينية الصادرة لمستحقي الدعم بحوالي (٢٤) مليون بطاقة تموينية، كما يقدر عدد الأفراد المستفيدين من دعم الخبز بحوالي (٦٨) مليون فرد بنسبة تقدر بحوالي (٦٤٪) من إجمالي عدد السكان.
- متوسط مدى الكفاية من السلع الاستراتيجية: يبلغ متوسط مدى كفاية السلع الأساسية (قمح / زيت/ السكر/ دواجن مدمجة / لحوم طازجة) نحو (٦) أشهر.
- عدد المجمعات الاستهلاكية المستهدف تطويرها: المستهدف تطوير حوالى (١٠٠٠) منفذ تمويني بمشاركة القطاع الخاص ليعمل تحت اسم موحد وهو Carry on.
- عدد المنافذ التموينية: عدد (٤٠) ألف منفذ تمويني على مستوى الجمهورية.
- عدد أسواق اليوم الواحد: تم إقامة عدد (٣٠٠) سوق اليوم الواحد كمرحلة أولى، ومستهدف إقامة عدد (٢٠٠) سوق كمرحلة ثانية.
- عدد المعارض الموسمية بالمحافظات: بلغ عدد المعارض الموسمية نحو (٥) معارض (أهلاً رمضان/ أهلاً مدارس/ أهلاً عيد/ المعارض الدائمة/ نيبو للمشغولات الذهبية).
- عدد السيارات المتنقلة على مستوى المحافظات: بلغ عدد السيارات المتنقلة على مستوى المحافظات التي تعرض السلع الغذائية وغير الغذائية للمواطنين نحو (٢٦٧) سيارة حمولة (١، ١,٥، ٥) طن، توفر نحو عدد (٨٠١) فرصة عمل.
- عدد المناطق التجارية واللوجستية: بلغ عدد المناطق اللوجستية التي تم إنشاءها نحو (٣) مناطق بمحافظتي البحيرة والغربية.
- عدد السلاسل التجارية القائمة: تم إنشاء عدد (٧) سلاسل تجارية بإجمالي عمالة مباشرة وغير مباشرة نحو ٣٧,٢٠٠ عامل تقريباً.
- مكاتب السجل التجاري: يبلغ عدد مكاتب السجل التجاري (١١٣) مكتب على مستوى الجمهورية، منها عدد (٤) مكاتب جديدة، كما تم تطوير عدد (٧٥) مكتب ومستهدف تطوير عدد (٣٨) مكتب.
- شبكة توزيع السلع: تمتلك الوزارة نحو (٤٠) ألف منفذ تمويني متمثلة في فروع (جمعيتي/ المجمعات الاستهلاكية/ بدالين تموينيين/ مخابز / سيارات متنقلة).
- زيادة الإنتاج المحلى من السكر: زيادة الإنتاج المحلي من سكر القصب وسكر البنجر من خلال التوسع في المساحات المنزرعة من قصب السكر وبنجر السكر بالتعاون مع جهاز مستقبل مصر، مما حقق الاكتفاء الذاتي من السكر، مع رفع طاقة الاستخلاص وتشغيل مصنع أبو قرقاص، وتقديم حوافز ومميزات لمزارعي قصب السكر مع إحلال وتجديد عدد (٩) مصانع ووحداتها الانتاجية، وتأهيل مصنعي كوم أمبو وإدفو، وزيادة معدلات قيمة توريدات المزارعين من قصب السكر وبنجر السكر.
- زيادة الطاقات الإنتاجية والسعات التخزينية لزيوت الطعام التموينية: إعادة تأهيل وتجديد خطوط تكرير الزيت لرفع الطاقة الإنتاجية للمصانع لتصل إلى (٣,٧) مليون كرتونة زيت حر وإنتاج الزيت التمويني بحوالي (٤,٩) مليون كرتونة والاستغناء عن التكرير لدي القطاع الخاص، كما تم الانتهاء من دراسة تطوير محطة استقبال الزيوت والشحوم بالمكس بتكلفة حوالى (٥٠٠) مليون جنيه، وتم تركيب مواسير لنقل الزيت الخام من أرصفة الميناء بتكلفة (٥) مليون جنيه، وشراء وحدة مذيب الزيت ووحدة غسيل وتبيض الزيت وشراء وحدة فاكيوم، كما ارتفعت طاقة تكرير وتعبئة الزيوت إلى (٦٠) ألف طن شهرياً من زيت الطعام لتغطي احتياجات المنظومة التموينية بنسبة ١٠٠٪، وارتفعت الطاقة التخزينية لدى شركات الزيوت التابعة إلى (١٢٧) ألف طن بالإضافة إلي محطة استقبال الزيوت التي تبلغ (٧٢) ألف

طن ومستهدف زيادة الطاقة التخزينية إلى (١٤٤) ألف طن.

- تطوير المطاحن: تم تطوير وتحديث عدد (٢٦) مطحن لتحسين الدقيق التمويني المنتج وزيادة القدرة الإنتاجية من (٤٩٣٠) إلى (٨١٦٥) طن قمح/يوم بتكلفة بلغت نحو واحد مليار جنيه، كما تساهم بعض شركات المطاحن في إنتاج الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ بكمية (٥٠٠) ألف طن / عام.
- تطوير مكاتب التموين وتحويلها لمراكز خدمة المواطنين: تم تطوير عدد (٤١٣) مكتب تموين وتحويلها إلى مراكز خدمة مواطنين مطورة ما أدى الى زيادة كفاءة تقديم الخدمات للمواطنين بمعدل يقارب ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل مشروع التطوير وانخفاض زمن أداء الخدمة ليصل ما بين (٥ - ١٠) دقائق وانخفاض زمن استخراج البطاقات ليصل ما بين (٧ : ١٥) يوم إضافة إلى تقديم الخدمات الكترونياً عن بعد من خلال بوابة مصر الرقمية وموقع دعم مصر، كما تم إتاحة فرص عمل لعدد (٢٦٥٠) لشباب الخدمة العامة خريجي الجامعات المصرية، وجاري إطلاق خدمات البطاقات التموينية الذكية وخدمات الأنشطة التموينية على مستوى الوحدات المحلية بعدد (٣٣٢) مجمع خدمي حكومي موحد على مستوى الجمهورية تزامناً مع إطلاق المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» المرحلة الأولى.

وتبرز أهمية مواصلة الدور الاجتماعي الذي تقوم به الدولة في توفير الحماية الغذائية للموطنين من خلال منظومة «دعم السلعة التموينية ورغيب الخبز»، وقد وجهت الدولة أكثر من ١,١ تريليون جنيه لمنظومة دعم الغذاء خلال الفترة (٢٠١٥/١٤-٢٠٢٦/٢٥).

وفي ضوء تواصل الجهود المبذولة في تنقية البطاقات لضمان توجيه الدعم للمستحقين من غير القادرين، تستهدف الحكومة زيادة نسبة مستفيدي برنامج «تكافل وكرامة» المستفيدين من دعم الغذاء من ٩١٪ عام ٢٠٢٤ إلى ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

وقد وجهت الحكومة حوالي ١,١ تريليون جنيه لمنظومة دعم الغذاء خلال الفترة (٢٠١٥/١٤-٢٠٢٦/٢٥)، وقد ارتفعت المخصصات السنوية من ٣٩ مليار جنيه إلى ١٦٠ مليار جنيه بنسبة زيادة ٣١٠٪، وتستهدف الدولة مواصلة تقديم خدمات دعم الغذاء - مع دراسة تحويله لدعم نقدي في ضوء تحليل مقارن للمزايا المتوقعة من هذا التحول قياساً بالوضع الراهن أخذًا في الاعتبار المخصصات المالية المطلوبة وانعكاساتها المحتملة على معدلات التضخم وفي إطار حوار مجتمعي موسع – في ضوء أهميته بالنسبة للأسر أكثر احتياجاً حيث يشكل ما تحصل عليه الأسرة من دعم الغذاء نسبة ٧,٤٪ من متوسط إنفاق الأسرة على الغذاء وترتفع النسبة لتصل في الريف إلى ٨,٣٪، كما تشير التقديرات إلى مساهمة دعم الغذاء في خفض معدلات الفقر في المتوسط بحوالي ٣ نقاط مئوية.

كما تؤكد السردية الوطنية للتنمية الشاملة أهمية مواصلة الجهود المبذولة لمواجهة الأسباب الجذرية لسوء التغذية ومنها «**مواجهة الفقر خاصةً في المناطق الريفية، وتحسين تغذية الرضع والأطفال وممارسات الرعاية السيئة، وتحسين خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وزيادة فرص الوصول للرعاية الصحية ذات الجودة العالية، وتوفير المياه الصالحة للشرب، ومواجهة التغيرات المناخية وتحسين البيئة، وزيادة فرص ممارسة الأنشطة البدنية، وتعزيز فرص حصول المرأة على الحماية الاجتماعية، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، التغذية المدرسية، وحماية ودعم الرضاعة الطبيعية**»، وبما يتوافق مع أجندة التغذية التي تبنتها الأمم المتحدة (٢٠١٤).

واتصالاً بذلك، سيتم مواصلة جهود الدولة المبذولة لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء البالغة ٨١٪ عام ٢٠٢٤ لتحتل مصر المركز رقم (١٥) عالمياً، لتصل إلى ٩٠٪ عام ٢٠٣٠، وبما يساهم في خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية من جملة السكان من ٤,٤٪ (٢٠٢٠/١٩) إلى ٢,٣٪ عام ٢٠٣٠، وذلك من خلال التوسع الأفقي بزيادة مساحة الأراضي الزراعية لتصل حوالي ١٣ مليون فدان للمحافظة على نصيب المواطن من مساحة الأراضي الزراعية عند ٢,٢ قيراط، وزيادة التوسع الرأسي من خلال «استنباط أصناف محاصيل استراتيجية عالية الإنتاجية، وتقاوي عالية الإنتاجية».

وتوافقاً مع ذلك، من المستهدف:

- زيادة متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الأساسية من ٧٩٪ عام ٢٠٢٤/٢٣ إلى ٩٣٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء من نسبة ٦٠٪ عام ٢٠٢٥/٢٤ إلى نسبة ٦٤,٧٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الألبان من ١٠٠٪ عام ٢٠٢٤/٢٣ إلى ١٢٠٪ عام ٢٠٣٠ وبما يعزز فرص التصدير وزيادة حصيلة العملة الأجنبية.

التوسع في تطبيق الممارسات الزراعية الصحية والمستدامة:

تبرز أهمية التوسع في تطبيق نظام رشيد للحد من استخدام المبيدات ومراقبة المتبقيات الكيميائية في السلع الطازجة، والتوسع في الزراعة العضوية بهدف تخصيص مساحات بالمناطق الجديدة المستصلحة وفتح آفاق جديدة للتصدير، وزيادة إنتاج المركّبات الحيوية ورفع كفاءتها (بدائل مبيدات- مخصبات حيوية- أسمدة عضوية)، ومن خلال تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج الأسمدة العضوية ومنع أو ترشيد استخدام الأسمدة الكيماوية، والاستفادة من الخامات الطبيعية كمصادر للأسمدة غير المُخلقة كيماوياً واستخدمها في نظم الزراعة العضوية، وبحيث يتم تحقيق المستهدفات التالية:

- مواصلة جهود خفض نسبة المبيدات المستخدمة في الزراعة من معدلها الحالي البالغ ٢,٢ كجم/ هكتار، وذلك للوصول للمعدلات العالمية في حدود ١.٥ كجم/ هكتار (مقارنة مرجعية مع دولة المغرب).
- زيادة معدل استخدام الأسمدة العضوية من ١٦٪ عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٢٥٪ عام ٢٠٣٠.
- خفض نسبة استخدامات الأسمدة والمبيدات الكيميائية من إجمالي الأسمدة المستخدمة بالقطاع الزراعي من ٨٤٪ عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٧٥٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة الأراضي المنزرعة بالمحاصيل العضوية من إجمالي الأراضي المنزرعة من ٢,٦٤٪ عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٦,٥٪ عام ٢٠٣٠.

ضمان توافر السلع في الأسواق:

تولي السردية الوطنية اهتماماً كبيراً بتحقيق متطلبات الأمن الغذائي، باعتباره جزء لا يتجزأ من تحقيق الأمن القومي بمفهومه الشامل، من خلال توافر السلع الأساسية في الأسواق، والحفاظ على مخزون آمن من السلع الاستراتيجية، فضلاً عن تشديد الرقابة لضبط الأسعار، وتنشيط حركة التجارة الداخلية، وتطوير منظومة سلاسل التوريد مع إيلاء أولوية للفئات الأكثر احتياجاً.

وتتضمن السردية مجموعة من المستهدفات الطموحة فيما يخص زيادة المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية، كالتالي:

شكل ٧٥ نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي العالي (٢٠٢٤)

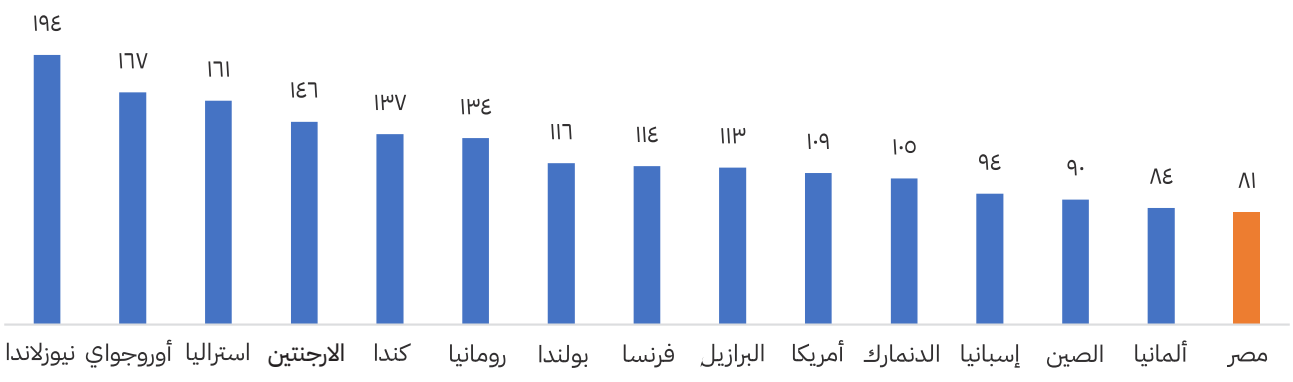

المصدر: متتبع الاكتفاء الذاتي الغذائي العالمي من savills.

- زيادة السعة التخزينية للصوامع من ٣,٤ مليون طن (٢٠٢٥/٢٤)، إلى ٦ مليون طن عام ٢٠٣٠، والحفاظ على نسب منخفضة للفاقد من القمح والحبوب في حدود ١٪.
- زيادة مؤشر رضا المواطنين عن الدعم (بطاقات التموين) من ٦٤,٤٪ (٢٠٢٤) إلى ٧٥٪ عام ٢٠٣٠.
- توطين صناعة الصوامع، من خلال إنتاج مكونات الصوامع محلياً بنسبة تصنيع تصل إلى ٨٠٪.
- تطوير المجمعات الاستهلاكية والمنافذ التموينية لتعمل تحت اسم موحد carry on بنسبة ١٠٠٪ .
- إنشاء (١٢) سلسة تجارية بالشراكة مع القطاع الخاص.
- تطوير المكاتب غير المطورة بالسجل التجاري.
- تطبيق منظومة رادار الأسعار وهو بمثابة تقنية حديثة لرصد وتحليل وضبط الأسعار بالأسواق حيث يقوم المواطنين بتسجيل أسعار السلع الغذائية في السلاسل التجارية، من خلال تحميل التطبيق على الهواتف الذكية بسهولة لخدمة المواطنين والجهات الرقابية بهدف الاطلاع الفوري على أحدث أسعار السلع الأساسية في السوق والبحث عن أقل سعر متاح للسلعة محل الاهتمام في المحيط الجغرافي للمستخدم، وإدخال تفاصيل السلعة وسعرها ومكان شرائها مع إمكانية إرفاق صور داعمة، والمُشاركة المُجتمعية وتقديم أي بلاغ حول السلع والأسعار مع تحديد الموقع الجغرافي للواقعة.
- استدامة أسواق اليوم الواحد والمعارض الموسمية (أهلاً رمضان – أهلاً عيد – أهلاً مدارس) لضمان الوصول إلى المواطنين والفئات الأكثر احتياجاً بسلع ذات جودة عالية وسعر منخفض.

وفي مجال تنمية التجارة الداخلية، تعمل الحكومة على توافر جميع السلع في الأسواق المحلية، وتنويع مصادر الحصول على هذه السلع، فضلاً عن زيادة ضخ السلع بالأسواق والمجمعات التجارية، وزيادة منافذ البيع وتسهيل إنشاء معارض دائمة مع التركيز على توزيع جميع المنافذ والمعارض على الأماكن الأكثر احتياجاً؛ لضمان وصولها إلى الفئات المستهدفة والتوسع فيها، من خلال ما يلي:

- تحسين ترتيب مصر في مؤشر تطور التجزئة العالمي من المركز السادس عالمياً (٢٠٢٣) إلى المركز الخامس عالمياً عام ٢٠٣٠.
- زيادة مساهمة نشاط تجارة الجملة والتجزئة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٣,٧ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ٢٠٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة تغطية المناطق اللوجستية على مستوى المحافظات من ١١٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلى ٧٥٪ عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة طلبات السجل التجاري المُقدمة عبر منصة «مصر الرقمية» من ٤٢٪ (٢٠٢٤) إلى ٧٥٪ عام ٢٠٣٠، وتطوير ١٠٠٪ من مكاتب السجل التجاري عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات منافذ بيع السلع (ثابتة/ متحركة) من ٤٠٪ عام ٢٠٢٣ إلى نسبة ٥٦٪ عام ٢٠٣٠.

٣. التنمية البشرية للجميع: سياسات التمكين والحماية

تُطبِّق مصر نهجًا شاملًا للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك ما يتعلق بمعالجة تحديات الفقر متعدّد الأبعاد، وتتبنى السردية إطار وطني متكامل للتمكين، باعتباره محورًا أساسيًا ومعاصرًا للنمو المستدام والشامل، يرتكز على الاستثمار في رأس المال البشري، ويعزِّز القدرة على الاستجابة للصدمات والمخاطر الناشئة، وكذلك تلك الناتجة عن التحديات البيئية، وفي مقدمتها تغيّر المناخ، ويعتمد هذا الإطار على أنظمة رقمية مرِنة وقابلة للتكيّف، تربط بين الحماية بالتنمية والتمكين الاقتصادي، وتعزِّز الاقتصاد الرعائي والعمل اللائق، لا سيما للمرأة.

وتؤكد السردية أهمية تفعيل الإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي نفذتها الدولة خلال السنوات الماضية وفي إطار التطبيق الفاعل للاستحقاقات الدستورية، وتوفير التمويل المناسب لمنظومة الدعم النقدي والرعاية الاجتماعية للأسر الأكثر احتياجاً بما يشمل المرأة والطفل وذوي الإعاقة، وكذا التوسع في تنمية الاقتصاد الرعائي بما يضمن المشاركة المنتجة لكبار السن والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة، وتوسيع مساهمة القطاع الخاص في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، مع الأخذ في الحسبان الفجوات الجغرافية في إتاحة كافة هذه الخدمات، **وبما يضمن خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، وزيادة نسبة متوسط دخل الأسرة السنوي في الريف ليصل إلى ٨٥٪ من متوسط دخل الأسرة السنوي في الحضر مُقارنةً بنسبة بلغت ٧٤٪ عام ٢٠٢٠/١٩ خاصةً في ضوء مواصلة تنفيذ المشروع القومي لتنمية الريف المصري «حياة كريمة».**

وفي ذات السياق، تستهدف الحكومة تحسين تنافسية مصر في مؤشر «التقدم الاجتماعي» من ٥٧,٦ نقطة عام ٢٠٢٥ (المستوى الرابع من ٦ مستويات: ذات التقدم الاجتماعي المتوسط الأدنى) لتحتل المركز رقم ١١٤ عالمياً لتصل إلى ٦٣ نقطة مئوية على الأقل عام ٢٠٣٠ (مقارنة مرجعية مع الأردن) ولتحتل المركز رقم ٧٩ عالمياً، وذلك من خلال تحسين فرص وصول النسبة الأكبر من السكان للاحتياجات الأساسية.

الجدير بالذكر أن نتائج مؤشر التقدم الاجتماعي، تكشف أهمية الجهود التي بذلتها الدولة خلال السنوات الماضية، والتي نتج عنها تحسن تنافسية المؤشرات الفرعية خاصةً «الرعاية الطبية والتغذية» بتقييم بلغ ٨٦,٧٪، يليه المياه والصرف الصحي بتقييم بلغ ٨٥,٢٪، يليه الإسكان بنسبة ٨٤,٥٪، يليه الأمان بنسبة ٧٩٪، ثم الحرية والاختيار والتعليم الأساسي بنسبة ٦٧,١٪ لكل منهما، ثم الاتصالات والمعلومات بنسبة ٦٢,٧٪.

كما تكشف النتائج عن أهمية بذل مزيد من الجهود في المجالات ذات الصلة بكل من «جودة ورفاهية البيئة، فرص التعليم المتقدم، وفرص المجتمع الاحتوائي».

شكل ٧٦ تطوّر أداء مصر في مُؤشّر التقدّم الاجتماعي

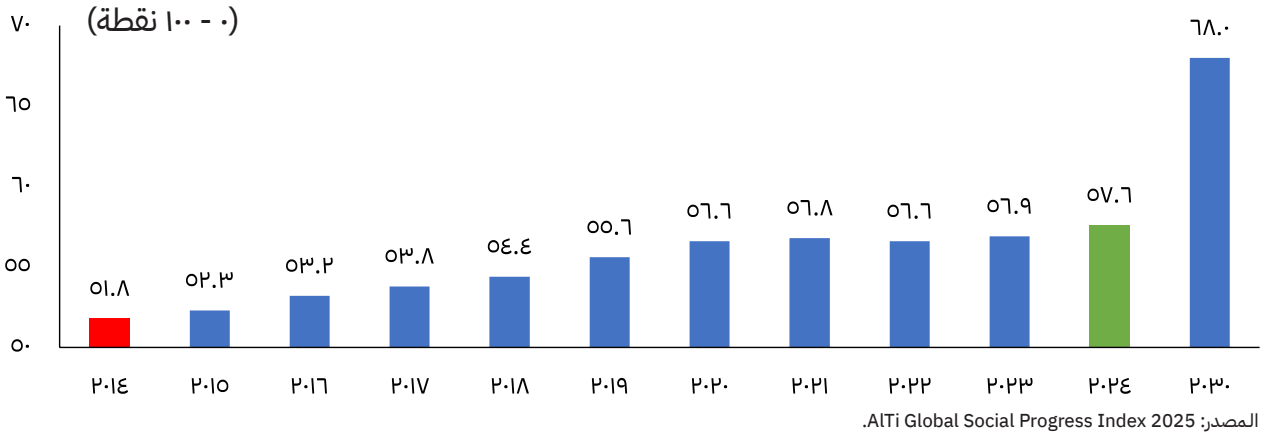

المصدر: AlTi Global Social Progress Index 2025.

الإطار التشريعي والمؤسسي الداعم

الالتزام الدستوري:

تؤكد المادتان (٨) و(١٧) من دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤ على التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي، وضمان الحق في الحماية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي لجميع المواطنين، وتشكلان معًا الأساس الدستوري الذي يُلزم الدولة بتوفير سبل العيش الكريم، ومد مظلة الحماية لتشمل الفئات الهشة وغير المؤمن عليها، مع الحفاظ على استدامة نظم التأمينات والمعاشات.

الأسس القانونية والتنظيمية:

ترتكز الأسس القانونية والتنظيمية للحماية الاجتماعية في مصر على الالتزامات الدستورية، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وأجندة التنمية الوطنية، بما يؤكد مسؤولية الدولة في ضمان الحماية الاجتماعية كحق أصيل لكل مواطن. ويُعد **قانون الضمان الاجتماعي الجديد** أبرز التشريعات التي تُفعّل المادة (١٧) من الدستور، إذ يُوسع نطاق التغطية ليشمل الفئات غير المؤمن عليها، ويحول المساعدات الاجتماعية من منحة تقديرية إلى **حق قانوني**، من خلال برامج دعم نقدي مشروطة وغير مشروطة، وآليات استهداف دقيقة، وربط الحماية الاجتماعية بالتمكين الاقتصادي لتحقيق التحول من الاعتماد إلى الإنتاج.

وإلى جانب قانون الضمان الاجتماعي الجديد، تعزز مجموعة من التشريعات الإطار الوطني للحماية الاجتماعية، أبرزها **قانون الطفل** الذي يحظر عمالة الأطفال دون الرابعة عشر ويكفل بيئة عمل آمنة، و**قانون العمل** الذي يضمن المساواة في الأجر ويكفل إجازات الأمومة والحماية للعاملين في القطاع غير المنتظم، و**قانون حقوق المسنين** الذي يصون حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويضمن مشاركتهم في الحياة العامة، و**قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** الذي يكفل لهم الحماية الاجتماعية ومستوى المعيشة اللائق والدمج في البرامج الاقتصادية والاجتماعية. وتشكل هذه المنظومة التشريعية المتكاملة الأساس القانوني لبناء نظام حماية اجتماعية شامل وعادل ومستدام في مصر.

الاستراتيجيات وأطر العمل الداعمة للحماية الاجتماعية في مصر:

تمثل **رؤية مصر ٢٠٣٠** الإطار الأشمل الذي يرسخ مبادئ العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية كحق أساسي للمواطن، إذ ركزت النسخة الأولى على الحد من الفقر وضمان تكافؤ الفرص، فيما أكدت النسخة المحدثة على توسيع التغطية وتحسين الكفاءة والدمج الشامل للفئات الهشة بما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة. وتُجسّد المبادرة الرئاسية **"حياة كريمة"** هذه الرؤية من خلال تطوير البنية التحتية والخدمات في القرى الأكثر احتياجًا وتحسين مستوى المعيشة لأكثر من ٥٨ مليون مواطن خلال مراحلها الثلاث.

وفي هذا السياق، عزز **برنامج عمل الحكومة "مصر تنطلق** (٢٠١٨-٢٠٢٢) ثم برنامج **(٢٠٢٤-٢٠٢٧)** دور الحماية الاجتماعية كأولوية وطنية ضمن محور "بناء الإنسان المصري"، عبر التوسع في برامج الدعم النقدي المشروط **تكافل وكرامة**، وتطوير منظومة الدعم الغذائي والإسكان الاجتماعي، ودعم الفئات الأولى بالرعاية ككبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمرأة المعيلة، مع دمج الحماية الاجتماعية بالتغطية الصحية الشاملة والتمكين الاقتصادي.

كما يدعم **الإطار الاستراتيجي للشراكة بين مصر والأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢٣-٢٠٢٧)** تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة عبر خمسة مخرجات رئيسية تشمل تعزيز رأس المال البشري، وتمكين المرأة، ودعم النمو الاقتصادي الأخضر، وتعزيز الحوكمة والشفافية، في اتساق تام مع **رؤية مصر ٢٠٣٠** و**أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠**. وتتكامل معه **الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية (E-INFF)** التي تهدف إلى تعبئة الموارد العامة والخاصة لتمويل أولويات التنمية في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وتمكين المرأة والتغير المناخي.

ويسهم **البرنامج القطري بين مصر ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** في دعم الحوكمة الرشيدة والنمو الشامل والتحول الرقمي، بينما تُبرز **السردية الوطنية للتنمية الشاملة** التزام الدولة

بتعزيـز الإنفـاق الاجتماعـي، حيـث بلغـت مخصصـات الحمايـة الاجتماعيـة في موازنـة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ نحـو **٧٤٢ مليـار جنيـه**، تشـمل الدعـم الغـذائي وبرامـج تكافـل وكرامـة والمعاشـات ودعـم الطاقـة.

وضمـن نهـج بنـاء الإنسـان وتعزيـز رفاهيتـه، أطلقـت الدولـة **المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية (٢٠٢١)** لتحقيـق التـوازن بين النمـو السـكاني والتنميـة وتمكين المـرأة، وأسـفر عـن خفـض معـدل النمـو السـكاني إلى ١,٤٪ وارتفـاع اسـتخدام وسـائل تنظيـم الأسـرة إلى نحـو ٦٧٪. كمـا أُنشـئت **المنصـة الوطنيـة للمشروعـات الصغيرة والمتوسـطة ومتناهيـة الصغـر** لدعـم ريـادة الأعمـال والتحـول نحـو الاقتصـاد الرسـمي.

وترتكـز جهـود التنميـة البشريـة في مصر علـى تقليـد مؤسسـي بـدأ منـذ **تقريـر التنميـة البشريـة الأول عـام ١٩٩٤** بالشراكـة مـع برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، والـذي أسـهم في ترسـيخ مفهـوم التنميـة المرتكـزة علـى الإنسـان ضمـن السياسـات العامـة، وترجـم لاحقًـا في **اسـتراتيجية التنميـة المسـتدامة: رؤيـة مصـر ٢٠٣٠** وبرامجهـا الكبـرى مثـل تكافـل وكرامـة وحيـاة كريمـة. كمـا تؤكـد **الاسـتراتيجية الوطنيـة لتغير المناخ ٢٠٥٠** علـى أهميـة تطويـر آليـات الحمايـة الاجتماعيـة والتأميـن ضـد الكـوارث الطبيعيـة كأحـد أهدافهـا الرئيسـة لتعزيـز القـدرة علـى الصمـود وتحقيـق التنميـة المسـتدامة.

الالتزامات القانونية والسياسية الدولية:

تُعـدّ مصـر طرفًـا في عـدد مـن الاتفاقيـات والمعاهـدات الدوليـة التي تُرسّـخ الحـق في الحمايـة الاجتماعيـة وتؤكـد التـزام الدولـة بضمانـه لجميـع المواطنيـن، ومـن أبـرز هـذه الأدوات الدوليـة:

- **الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان (١٩٤٨)**، حيـث تنـص المـادة (٢٢) علـى الحـق في الضمـان الاجتماعـي، وتؤكـد المـادة (٢٥) علـى الحـق في مسـتوى معيشـي لائـق يضمـن الصحـة والرفـاه للأفـراد وأسرهـم.
- **العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة (١٩٦٦)**، الـذي يُقـرّ في مادتـه (٩) بالحـق في الضمـان الاجتماعـي، وفي مادتـه (١١) بالحـق في مسـتوى معيشـي كافٍ يشـمل الغـذاء والمسـكن والكسـاء.
- **اتفاقيـة منظمـة العمـل الدوليـة رقـم (١٠٢) بشـأن معاييـر الحـد الأدنى للضمـان الاجتماعـي (١٩٥٢)** و**توصيـة منظمـة العمـل الدوليـة رقـم (٢٠٢) بشـأن الأرضيـات الوطنيـة للحمايـة الاجتماعيـة (٢٠١٢)**، واللتـان تحـددان المكونـات الأساسـية لنظـم الحمايـة الاجتماعيـة وتحثـان الـدول الأعضـاء علـى وضـع أرضيـات وطنيـة شـاملة للحمايـة الاجتماعيـة.

كمـا صادقـت مصـر علـى عـدد مـن الاتفاقيـات الحقوقيـة ذات الصلـة بالحمايـة الاجتماعيـة الشـاملة، مـن بينهـا **اتفاقيـة حقـوق الطفـل (١٩٨٩)**، و**اتفاقيـة القضـاء علـى جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة (١٩٧٩)**، و**اتفاقيـة حقـوق الأشـخاص ذوي الإعاقـة (٢٠٠٧)**.

وتُشـكل هـذه الالتزامـات مُجتمعـة إطـارًا مرجعيًـا دوليًـا يؤكـد أن **الحمايـة الاجتماعيـة حـق إنسـاني عالمـي**، ويوفـر معاييـر واضحـة لتصميـم وتطويـر النظـام الوطنـي للحمايـة الاجتماعيـة في مصـر بمـا يتوافـق مـع المعاييـر الدوليـة.

العدالة الجغرافية وسد الفجوات التنموية المكانية:

تتبنـى الحكومـة المصريـة نهجـاً شـاملاً للعدالـة الاجتماعيـة، بمـا يضمـن توزيـع ثمـار النمـو الاقتصـادي علـى كافـة المواطنيـن في كافـة ربـوع الوطـن، وبمـا يحقـق التنميـة الإقليميـة المتوازنـة، ويعـزز مـن مسـاهمة محافظـات الصعيـد والمحافظـات الريفيـة في النمـو الاقتصـادي، ويرفـع مـن مسـتوى معيشـة المواطنيـن في هـذه المناطـق، في إطـار مـن العدالـة والإنصـاف، وربـط هـذه المسـتهدفات بالمخصصـات الماليـة التي يتـم تخصيصهـا، وبمـا يعمـل علـى سـد الفجـوات التنمويـة الجغرافيـة بالاسـتفادة مـن المزايـا النسـبية لـكل قريـة ومحافظـة ويوفـر مزيـد مـن فـرص العمـل اللائـق ويحـد مـن معـدلات الهجـرة مـن الريـف للحضـر ومـن ثـم المسـاهمة في الحـد مـن انتشـار ظاهـرة العشـوائيات والتكـدس السـكاني.

وفي هـذا السـياق، تسـتهدف الدولـة زيـادة مسـاهمة محافظـات الصعيـد في الناتـج المحلـي الإجمـالي مـن مُعدلـه البالـغ ١٣,٣٪ (٢٠٢٠/٢٠٢١) إلى حـوالي ٢٣٪ عـام ٢٠٣٠.

توفير التمويل اللازم لتحسين أوضاع التنمية البشرية في المحافظات ذات الأولوية:

تولي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أهميةً قصوى لتحقيق العدالة المكانية وتحسين أوضاع التنمية البشرية في محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية الأكثر فقراً، حيث وجهت الدولة استثمارات عامة (موزعة) بحوالي ٣٢٠ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١٥/١٤-٢٠٢٦/٢٥) للتنمية البشرية في هذه المحافظات، وبما يشكل نسبة ١٤,٢٪ من جملة الاستثمارات العامة الموجهة للتنمية البشرية في مصر، ولترتفع النسبة من ١٤,٥٪ عام ٢٠١٤/١٣ إلى ١٧,٨٪ عام ٢٠٢٦/٢٥ وبما يعكس بشكلٍ واضح تحيز الدولة لتنمية هذه المحافظات، وتستهدف السردية زيادة هذه النسبة لتتوافق مع نصيب هذه المحافظات من السكان [شكل رقم (٧٧)].

كما تستهدف الدولة في ذات الوقت، العمل على تقليل الفجوة الجغرافية بين المحافظات في مؤشر «التنمية البشرية»، خاصةً المحافظات التي تقل عن المتوسط القومي (البالغ ٠,٧٥٤نقطة) خاصةً محافظات «سوهاج، المنيا، بني سويف، الفيوم، أسيوط، قنا»، وذلك من خلال استهداف تحسين أوضاع «البنية التحتية للاحتياجات الأساسية» خاصةً في المياه والصرف الصحي والكهرباء والإسكان والنقل العام، وفي أوضاع «رأس المال البشري» في إتاحة التعليم الجيد وبناء القدرات والصحة والتغذية، وفي مجال «التمكين» من خلال الرقمنة والوصول إلى الأسواق وزيادة الإنتاجية.

اتصالاً بذلك، سيتم مواصلة تطبيق «المعادلة التمويلية» التي تطبقها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في توزيع الاستثمارات على

شكل ٧٧ تطور نسبة الاستثمارات العامة الموجهة لمحافظات الصعيد والمحافظات الحدودية في مجالات التنمية البشرية من جملة استثمارات التنمية البشرية في مصر

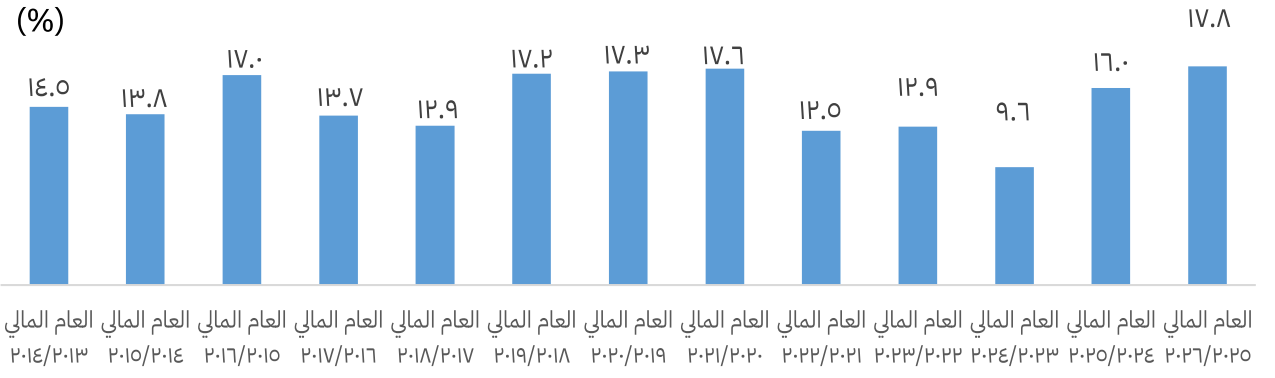

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

سد فجوات التنمية البشرية والتنافسية في المحافظات:

من المستهدف تحسين مؤشر «**تنافسية المحافظات**» من متوسط بلغ ٥٣٪ عام ٢٠٢١ إلا ما لا يقل عن ٦٤٪ عام ٢٠٣٠، وذلك بالتركيز على المحافظات الأقل تنافسية (شمال سيناء، قنا، الفيوم، الأقصر، المنيا، أسيوط)، وبما يعمل على زيادة الاستفادة من المقومات النسبية في كل محافظة ودفع التنمية الاقتصادية المحلية، وذلك بالعمل على توفير «البيئة المواتية» و «رأس المال البشري» و «تطوير الأسواق» و «دعم بيئة الابتكار».

مستوى المحافظات، مع تطوير معايير المعادلة لتتضمن مؤشرات أداء ترتبط بشكل مباشر بمخرجات ونتائج وأثر برامج التنمية المحلية التي تنفذها المحافظات من الخطة الاستثمارية للدولة.

جذب مزيد من الاستثمارات الخاصة لدعم التنمية البشرية لمحافظات الصعيد:

تستهدف الدولة تكثيف الجهود الرامية لجذب مزيد من الاستثمارات الخاصة الموجهة لمحافظات الصعيد، حيث يبلغ رأس المال المصدر للشركات المؤسسة في محافظات الوجه القبلي بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥ حوالي ١٤٣,٣ مليار جنيه تشكل نسبة ٤٪ من الإجمالي، في حين يبلغ عدد الشركات ٢٥١٤٤ شركة تشكل نسبة

٦,٧٪، ويبلغ عدد فرص العمل المقدرة بهذه الشركات حوالي ٣٠٦,٨ ألف فرصة عمل وبما يشكل نسبة ١٠,٨٪، وفي هذا السياق، تؤكد السردية أهمية استغلال الفرص الاستثمارية المتوفرة بمحافظات الصعيد خاصةً في قطاعات الصحة والتعليم، وبما يرفع من مستوى الخدمات ويوفر مزيد من فرص العمل اللائق، والذي لا يتعلق فقط بكسب الأجر، بل يمتد ليشمل الكرامة والاستقرار، كما أنه الجسر الذي يربط بين النمو والشعور بالانتماء.

مواصلة تنفيذ المشروع القومي لتنمية الريف المصري «حياة كريمة»:

أطلقت الدولة المُبادرة الرئاسية «حياة كريمة» بدايةً من العام المالي (٢٠٢٢/٢١)، وذلك بهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين في الريف المصري، الذي يستحوذ على نسبة تقترب من ٦٠٪ من إجمالي السكان، وخفض مستويات الفقر مُتعدد الأبعاد، ومُعالجة الفجوات التنموية بين المحافظات، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة متنوعة ومتكاملة من المشروعات والخدمات التي تحقق كافة أهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة العالمية، الأمر الذي أهل المبادرة لتكون من ضمن أفضل الممارسات الدولية على مستوى العالم وفق شهادة الأمم المتحدة، ولتعد المبادرة الأكثر إنسانية، والأضخم في مصر من حيث عدد المستفيدين ومن حيث التكلفة.

واتصالاً بذلك،جاري العمل على تعزيز دور مبادرة حياة كريمة في زيادة مساهمة الريف المصري في الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠٪ عام ٢٠٢١/٢٠ (مُقارنةً بنسبة بلغت ٢٦٪ عام ٢٠١٣/١٢) إلى نسبة في حدود ٣٥٪ عام ٢٠٣٠، من خلال دعم القدرات الإنتاجية الريفية في قرى «حياة كريمة» التي تم الانتهاء من تطويرها بالكامل، لضمان استدامة النمو الاقتصادي في هذه القرى، ودعم سلاسل الإمداد المحلية وتحسين تنافسية الإنتاج وتعزيز الإنتاجية بالاعتماد على المزايا التنافسية في كل قرية، والاستفادة من «الفرص الخضراء» وتحويل المجتمعات الريفية إلى مُجتمعات مُنتجة، وبما يعمل على تمكين المواطنين في أماكن معيشتهم وتحويلهم من مستهلكين إلى منتجين، وبما يرسخ مفهوم «التنمية البشرية المُنتجة» التي تخلق فرصاً لائقة داخل المجتمعات المحلية بدلاً من الهجرة لمناطق أخرى.

وتولي المُبادرة أولوية قصوى لمشروعات الصرف الصحي ومياه الشرب، وذلك من منطلق تأثيرهما على الصحة العامة للمواطنين وعلى تخفيف الأعباء المعيشية، ومن منطلق كونها أهم الخدمات التي يطلبها المواطنين في الريف المصري، وفي هذا السياق تستهدف المُبادرة زيادة نسبة تغطية القرى بخدمات الصرف الصحي إلى ٨٥٪، والتغطية بمياه الشرب إلى ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ [شكل رقم (٧٨)].

شكل ٧٨ تطور نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي في الريف المصري (٪)

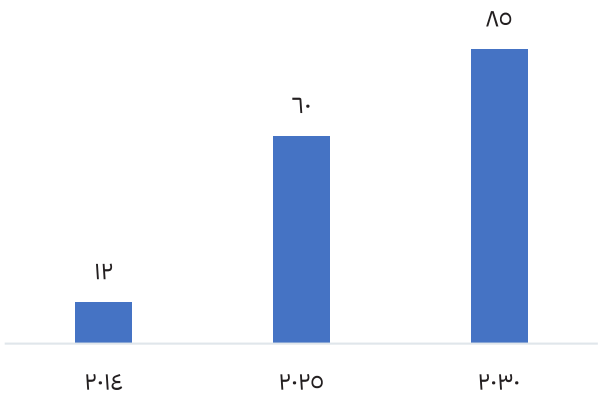

الملامح الأساسية للمرحلة الأولى:

قامت الدولة بتوجيه الاستثمارات اللازمة للمرحلة الأولى من المشروع القومي لتطوير الريف المصري « حياة كريمة» لتنفيذ حوالي ٢٣ ألف مشروع، يستفيد منها ١٤٧٧ قرية في ٥٢ مركز بنطاق ٢٠ محافظة، بإجمالي مستفيدين ١٨ مليون مواطن، وتستحوذ محافظات الصعيد على ٦٨٪ من المُخصصات، بعدد مستفيدين يشكلون ٦١٪ من جملة المستفيدين، كما تستحوذ الاستثمارات الموجهة لبناء الإنسان على ٧٠٪ من جملة المخصصات.

وقد تم الانتهاء من تطوير ٥١٨ قرية يخُص محافظات الصعيد منها ٤٤%، بإجمالي عدد مستفيدين ٥,٣ مليون نسمة، نتج عنها تحسن مؤشر جودة الحياة

«إتاحة الخدمات الأساسية» بـ ٦٩ نقطة مئوية، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤) مقارنةً بالوضع قبل البدء في تنفيذ عام ٢٠٢٢/٢١.

إتاحة خدمات التعليم قبل الجامعي:

تُساعد مُبادرة «حياة كريمة» في دعم الجهود المبذولة لمواجهة مشكلتي كثافة الفصول ومحو الأمية، حيث تم بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤) إنشاء وتطوير ١٥٢٦٢ فصل مدرسي منها ٥٤٪ في محافظات الصعيد، كما تم صيانة وتطوير ١٢٩٩ مدرسة لإتاحة خدمات التعليم بالمناطق المحرومة، وضمان توفير مدارس آمنه للطلاب.

وساعدت المُبادرة في دعم جهود الدولة المبذولة لمواجهة الأمية ورفع معدلات محو الأمية بين المواطنين، حيث تم محو أمية ٦٧٦,٨ ألف مواطن بقرى المرحلة الأولى (خلال الفترة ٢٠٢٢/٢١ حتى ٢٠٢٥/٢٤)، منهم ٤٣٠ ألف مواطن في قرى مُحافظات الصعيد بنسبة ٦٣,٥٪، مما ساهم في انخفاض معدل الأمية من ٢٧,٧٪ إلى ١٧,٧٪ بقرى المرحلة الأولى بمُعدل ١٠ نقاط مئوية بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٥.

توفير الخدمات الصحية:

تدعم مُبادرة «حياة كريمة» جهود الدولة المبذولة في العديد من المجالات، وتُسرع من معدلات تنفيذ العديد من المشروعات القومية الأخرى ، أهمها مشروع التأمين الصحي الشامل، حيث يتم ضمن المرحلة الأولى إنشاء وتطوير الوحدات الصحية والمستشفيات المركزية بمواصفات منظومة التأمين الصحي الشامل، وكذلك تطوير نقاط الاسعاف.

ومن المُستهدف إنشاء وتطوير ١١٠١ وحدة صحية، و٢٤ مستشفى مركزي، وقد تم الانتهاء من الأعمال الإنشائية لـ ٧٩٦ وحدة صحية، يخُص محافظات الصعيد منها ٥٨٪، والانتهاء من الأعمال الإنشائية لمستشفى إدفو المركزي بأسوان، ومستشفى منفلوط المركزي بأسيوط، وذلك وفق معايير منظومة التأمين الصحي الشامل، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤).

وفي إطار حرص الدولة على التوسع في إتاحة وحدات الإسعاف، تم الانتهاء من إنشاء وتطوير كافة وحدات الإسعاف البالغ عددها ٣٦٧ وحدة إسعاف، يخُص محافظات الصعيد منها ٥٦٪، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤).

تطوير شبكات ومحطات مياه الشرب والتوسع في تنفيذ مشروعات الصرف الصحي المتكاملة:

تدعم مُبادرة «حياة كريمة» التوسع في تنفيذ مشروعات مياه الشرب، حيث تستهدف زيادة التغطية بمياه الشرب النقية إلى ١٠٠٪ في قرى المرحلة الأولى، من خلال مد وتدعيم ٦,٩ ألف كم شبكات مياه شرب، وتم الانتهاء من ١٤٠٧ مشروع مد وتدعيم شبكات مياه شرب بأطوال ٦,٧ ألف كم، وتم الانتهاء من ١٤٠٧ مشروع وصلات مياه شرب منزلية بعدد ٤٦٣ ألف وصلة مياه شرب، منها ٣٢٣ ألف وصلة في قرى مُحافظات الصعيد بنسبة ٧٠٪، ومن المُستهدف إنشاء وتطوير ٤٤٥ محطة مياه شرب، كما تم الانتهاء من إنشاء وتطوير ٣٤٩ محطة مياه شرب، يخص محافظات الصعيد منها ٦١٪، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤).

كما تستهدف مُبادرة «حياة كريمة» التوسع في تنفيذ مشروعات الصرف الصحي المتكاملة، حيث من المُستهدف تنفيذ ١٥٣١ مشروع صرف صحي في قرى المرحلة الأولى، وقد تم الانتهاء الكلي من تنفيذ ٧١٩ مشروع صرف صحي، يخُص محافظات الصعيد منها ٥٠٪، ومن المُستهدف إنشاء وتطوير ١٦٦ محطة مُعالجة صرف صحي، تم الانتهاء من ٢٩ محطة مُعالجة، يخُص محافظات الصعيد منها ٥٥٪، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤)، مما يساهم في رفع نسبة التغطية بالصرف الصحي إلى ٩٠٪ في قرى المرحلة الأولى. ومع انتهاء هذه المرحلة، من المستهدف أن تصل نسبة التغطية في الريف المصري إلى ٦٠٪ (مقارنةً مع ١٢٪ عام ٢٠١٤/١٣).

التوسع في توصيل شبكات الغاز الطبيعي:

من المُستهدف توصيل شبكات مرافق الغاز الطبيعي لنحو ٨٤٢ قرية، وتم الانتهاء من توصيل شبكات الغاز الطبيعي لعدد ٦٣٧ قرية، يستفيد منها ٢,٧٨ مليون وحدة سكنية، وقد بلغ عدد الوحدات المتصلة فعلياً بخدمة الغاز الطبيعي ٦١٧ ألف وحدة سكنية، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤).

توفير الخدمات الشبابية والثقافية:

تستهدف المُبادرة إنشاء وتطوير ٩٨٣ مركز شباب، وتم الانتهاء من الأعمال الإنشائية لـ ٩٣٧ مركز شباب، يخُص محافظات الصعيد منها ٥٣٪، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤). كما تستهدف تنفيذ ٨ مسارح متنقلة لتغطية ٢٠ محافظة، لسد الفجوة الثقافة والفنية وزيادة الوعي والتثقيف في المناطق الأكثر احتياجاً، بما يساهم في تعزيز العدالة الثقافية.

توفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر:

تم إتاحة تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في قرى المرحلة الأولى من «حياة كريمة» بلغ حوالي ٦٩ مليار جنيه، وذلك خلال الفترة (٢٠٢١- يونيو ٢٠٢٥).

وتستهدف السردية مواصلة جهود «الشمول المالي» في الريف المصري، والتي نتج عنها تحسن مؤشر الشمول المالي بـ ١٩,٤ نقطة مئوية في محافظات حياة كريمة (المرحلة الأولى)، بين عامي ٢٠٢١/٢٠ و٢٠٢٥/٢٤ كما تحسن بنسبة ٢٠ نقطة مئوية بالنسبة للسيدات.

تطوير الخدمات الزراعية وخدمات الري:

تساهم مُبادرة «حياة كريمة» في تعزيز جهود الدولة المبذولة لزيادة الإنتاجية الزراعية وتطوير مستوى الخدمات الزراعية وخدمات الري، فمن المستهدف إنشاء وتطوير ٣٣٠ مركز خدمات زراعية (يتضمن جمعية زراعية، ومركز إرشاد زراعي، ووحدة بيطرية، ومركز تجميع ألبان)، وقد تم الانتهاء من ٣٢٦ مركز خدمات زراعية، يخُص محافظات الصعيد منها ٦٠٪، كما تم الانتهاء من إنشاء ٢٠ مركز تجميع ألبان ضمن ٤١ مركز تجميع ألبان مُستهدف إنشائها ضمن مراكز الخدمات الزراعية، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤).

كما تستهدف المرحلة الأولى من المبادرة تنفيذ ١١١٣ مشروع تأهيل وتبطين ترع، وتم الانتهاء من ٩٤٧ مشروع بأطوال ٣ آلاف كم يخص محافظات الصعيد منها ٧١٪، مما يعمل على تحسين وصول مياه الري للأراضي الزراعية وتحقيق العدالة المائية ويساهم في ترشيد المياه وتقليل الفاقد، كما تم إنشاء وتطوير ٦٠٩ كوبري ري يخُص محافظات الصعيد منها ٦٦٪، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤). مما يساهم في تطوير البنية التحتية في القرى، ويُسهل حركة المواطنين وتوفير بدائل آمنة لنقل المحاصيل الزراعية ويعمل على خفض الوقت المستغرق والتكلفة ذات الصلة بالنقل.

تطوير خدمات النقل:

في إطار حرص الدولة على تطوير الطرق الرئيسية والداخلية من المستهدف تطوير ورصف ١٦٦ طريق رئيسي بأطوال ٢٣٥٧ كم، وقد تم الانتهاء من ٧٢ طريق بإجمالي أطوال منفذة ١٧٩١ كم، يخُص محافظات الصعيد منها ٥٠٪. كما تم الانتهاء من رصف ١٣٣ طريق داخلي وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤)، وذلك لتعزيز التنقل بين القرى وتسهيل الحركة وتوفير الخدمات الأساسية وخفض معدلات الحوادث.

كما تستهدف المرحلة الأولى من المبادرة تطوير ١١٣ محطة سكة حديد، وقد تم الانتهاء من ١٠٣ محطة يخُص محافظات الصعيد منها ٦٠٪، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤)، في إطار تحسين جودة الخدمات المحلية وتحسين مؤشرات الاتصالية.

توفير الخدمات الحكومية على المستوى المحلي:

في ضوء سعي الدولة للارتقاء بجودة الخدمات المُقدّمة للمُواطنين، تم الانتهاء من إنشاء كافة مجمعات الخدمات الحكومية بعدد ٣٣٢ مُجمع خدمات حكومية (يتضمن وحدة محلية، ومكتب بريد، ومكتب تموين، وشهر عقاري، ووحدة اجتماعية، وسجل مدني)، يخُص محافظات الصعيد منها ٦٠٪، كما تم الانتهاء من إنشاء وتطوير ٨٢٣ مكتب بريد، وتم الانتهاء من تطوير وإنشاء كافة نقاط الشرطة المستهدفة بعدد ٢٣١ يخُص محافظات الصعيد منها ٦٤٪، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤).

توفير خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية وتوفير السكن اللائق:

تستهدف مُبادرة «حياة كريمة» الارتقاء بخدمات الحماية والرعاية الاجتماعية، حيث من المستهدف إنشاء وتطوير ٣٢٤ منشأة تضامن (تشمل وحدة

اجتماعية، مركز تأهيل، مركز تنمية الأسرة والطفل)، وقد تم الانتهاء من ٣٠٧ منشأة تضامن، يخُص محافظات الصعيد منها ٦٥٪، ومن المستهدف إنشاء ٥٥٥ عمارة سكنية، وقد تم الانتهاء من ٥٠٨ عمارة سكنية منها، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤).

توفير خدمات الاتصالات:

في ضوء جهود الدولة لتعزيز التحوّل الرقمي، تستهدف المبادرة توصيل شبكة الألياف الضوئية لعدد ١٤٦٦ قرية، وقد تم الانتهاء من توصيل ٩٤٠ قرية بشبكة الألياف الضوئية، مما ساهم في ارتفاع عدد المشتركين في خدمة الإنترنت فائق السرعة بهذه القرى بنسبة ٥٥٪، ليصل عدد المشتركين إلى ٤٠٠ ألف مشترك، وبزيادة ١٤٢ ألف مشترك جديد مقارنةً بالوضع قبل بدء المُبادرة، منهم ١٨٪ بمحافظات الصعيد، كما تم الانتهاء من تركيب ١٣٦٨ برج شبكات محمول يخُص محافظات الصعيد منها ٥٥٪، وذلك ضمن ١٦٧٢برج شبكات محمول مستهدف تركيبه، وذلك بنهاية عام (٢٠٢٥/٢٤)، وهو ما يساهم في زيادة معدل انتشار التكنولوجيا الرقمية ويفتح المجال أمام الوظائف الرقمية والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والأسواق الالكترونية.

تحسين خدمات الطاقة:

وفي ضوء الجهود المبذولة لتحسين خدمات الطاقة، تم تنفيذ ١٢٠١ مشروع كهرباء وإنارة ضمن ١٤٦٤ مشروع كهرباء مستهدف تنفيذه، وذلك بنهاية عام ٢٠٢٥/٢٤، وهو ما يسهم في ربط الأسر الريفية بالخدمات والإنترنت وخلق فرص عمل لائقة ويدعم الصناعات الريفية.

الملامح الأساسية للمرحلة الثانية:

قامت الدولة بتخصيص استثمارات للمرحلة الثانية من مُبادرة «حياة كريمة»، لتنفيذ مشروعات بـ ١٦٦٧ قرية في ٥٢ مركز في نطاق ٢٠ محافظة، بإجمالي مستفيدين ٢٢ مليون مواطن، وتستحوذ محافظات الصعيد على ٦٨٪ من مخصصات المرحلة الثانية، بعدد مستفيدين يشكلون ٣٣٪ من جملة المستفيدين، وتتجاوز نسبة الاستثمارات الموجهة لبناء الإنسان ٧٧٪ من جملة المُخصصات المُستهدفة.

أهم مُستهدفات المرحلة الثانية من مُبادرة «حياة كريمة»:

- مدّ نطاق تغطية شبكات الصرف الصحي في المناطق الأكثر احتياجاً، والتوقف عن ممارسات الصرف الصحي غير الآمنة.
- إنشاء وتطوير محطات مياه الشرب، والتوسع في مد وتدعيم شبكات المياه لتوفير المياه النظيفة للمناطق المحرومة للقضاء على مشكلة انقطاع المياه، وزيادة نسبة السكان المتوافر لديهم مياه شرب آمنة في الريف إلى ١٠٠٪، وذلك لمواكبة النمو السكاني بهذه المناطق.
- الحفاظ على معدل إتاحة وحدات الرعاية الصحية الأولية البالغ ٠,٥ وحدة لكل ١٠ آلاف نسمة، وتطوير الوحدات القائمة وتحسين جودة الخدمات الصحية بها.
- مد خدمات الغاز الطبيعي لزيادة نسبة القرى المتصلة إلى ٧٥٪ على الأقل، ضمن الجهود المبذولة لإتاحة وضمان أمن الطاقة والاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة.
- مد شبكات الألياف الضوئية ضمن جهود الدولة لتعزيز خطة التحوّل الرقمي وميكنة الخدمات التعليمية والصحية.
- إنشاء وتطوير مراكز الشباب، بهدف زيادة معدل إتاحة المراكز الشبابية لسكان الريف من ٦٥ مركز لكل مليون مواطن (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٢٠ مركز لكل مليون مواطن عام ٢٠٣٠، ضمن جهود الدولة لتطوير خدمات التنمية البشرية.

مواصلة جهود تمكين المرأة:

أظهر تقرير برنامج الأمم المُتحِدة الإنمائي التطوّر الإيجابي المُحقّق في المُؤشّر العام للتنمية البشريّة على النحو سالِف الذِكر في القسم الأول من الدراسة، حيث سجّلت مصر قيمة ٠,٧٥٤ نقطة لهذا المُؤشّر في عام ٢٠٢٣، مُقابل ٠,٦٩٥ نقطة في عام ٢٠١٣، دلالة على نجاح مصر في تضييق فجوة التنمية البشريّة. ومع ذلك، تُفيد المُؤشّرات النوعيّة استمرار الفجوة بين الجنسين – رغم انكماشها النسبي – في الأعوام الأخيرة.

وكذلك، يعكس الجدول رقم (١٤) تفاوت المُؤشّرات الخاصة بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي والعُمر المُتوقّع عند الميلاد، بجانب المُؤشّر العام للتنميّة البشريّة، على نقيض مُؤشّري سنوات الدراسة المُتوقّعة والسنوات الفعليّة اللذان يتقاربان إلى حدٍ كبير.

جدول ١٤ المُؤشّرات الفرعية لمُؤشر التنمية البشريّة بحسب النوع (٢٠٢٣)

المؤشّر	ذكور	إناث	قيمة المؤشّر
العمر المتوقع عند الميلاد	٦٩,٥	٧٣,٨	٧١,٦
سنوات الدراسة المتوقعة	١٣,٢	١٣	١٣,١
متوسط سنوات الدراسة	٩,٧	١٠,٧	١٠,١
نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي	٢٧,١٤٣	٥,٠٧٧	١٦,٢١٨
مؤشر التنمية البشريّة	٠,٧٧٧	٠,٦٩٥	٠,٧٥٤

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشريّة، ٢٠٢٥.

ومن ناحية أخرى، يُظهِر الجدول رقم (١٥) التفاوت في مُعامل عدم المُساواة الناجم عن تباين المُؤشّرات الفرعيّة للتنميّة البشريّة عام ٢٠٢٣، كما يُظهر الجدول رقم (١٦) التفاوتات النوعيّة في مُؤشّر عدم المُساواة. وتُفيد المؤشّرات شغل مصر المركز ١٠١ من بين ١٩٣ دولة بحسب مُؤشّر عدم المُساواة بين الجنسين عام ٢٠٢٣.

جدول ١٥ مُؤشّر التنميّة البشريّة المُعدّل حسب مُعامُل عدم المُساواة (٢٠٢٣)

المؤشّر	وحدة القياس
المُؤشّر العام	٠,٥٨٢
معامل عدم المُساواة البشريّة	٢٢
الخسارة الإجمالية (٪)	٢٢,٨
عدم المُساواة في مُتوسط العمر المُتوقّع	١٠,٤
عدم المُساواة في التعليم	٣٦,٩
عدم المُساواة في الدخل	١٨,٧

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشريّة، ٢٠٢٥.

جدول ١٦ مُؤشّر عدم المُساواة بين الجنسين لعام ٢٠٢٣

المؤشّر	وحدة القياس
تصنيف مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (٢٠٢٢)	١٠١
معدل وفيات الأمهات (الوفيات لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي) (٢٠٢٣)	١٧
معدل المواليد لدى المراهقات (الولادات لكل ١٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عامًا) (٢٠٢٣)	٤١,٨
معدل المشاركة في القوى العاملة، الإناث (٪، من عمر ١٥ عامًا فما فوق) (٢٠٢٣)	١٥
معدل المشاركة في القوى العاملة، الذكور (٪، من عمر ١٥ عامًا فما فوق) (٢٠٢٣)	٦٩,٢

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشريّة، ٢٠٢٥.

ويُستدل من هذه المعدّلات الأخيرة أهمية تكثيف الجهود لتضييق الفجوة النوعيّة المعنيّة باعتبارات المساواة بين الجنسين، وأهمية مُواصلة تطوير مُؤشّرات التنمية البشريّة الفرعيّة على مُستوى النوع، وبخاصة مع ما تلاحظ من استقرار الفجوة النوعيّة على امتداد أكثر من عشرة أعوام على مُستوى المُؤشّر النوعي العام، وتباطؤ اتجاهات تضييق الفجوة النوعيّة على مُستوى بعض المُؤشّرات الفرعيّة.

ومن المُستهدف مُواصلة التحسّن في مُؤشّر التنمية البشريّة المُعدّل بحسب النوع، والذي ارتفع من ٨٦,٤٪ عام ٢٠١٠ إلى ٨٩,٥٪ عام ٢٠٢٣، بحيث لا يقِل عن قيمة المُعدّل العالمي البالغ ٩١٪ عام ٢٠٣٠، وذلك بالتركيز على زيادة مُعدّلات تشغيل الإناث لتحسين دخولهم وكذلك أوضاعهم التعليميّة والصحيّة.

وتؤكد السردية أهمية تعزيز الجهود الرامية لسد الفجوة بين الجنسين، وتحسين تنافسية مصر في مؤشر «الفجوة العالمية بين الجنسين»، حيث تراجع ترتيب مصر في هذا المؤشر من ١٢٩ عالمياً عام ٢٠٢١ إلى

١٣٩ عام ٢٠٢٥، وتستهدف السردية تحقيق ذلك من خلال تحسين «أوضاع المشاركة والفرص الاقتصادية» بالعمل على زيادة نسبة الإناث في المناصب الإدارية والتشريعية، وزيادة الدخل المكتسب، وزيادة معدل المشاركة في قوة العمل، وفي «التمكين السياسي» من خلال مواصلة جهود تقلد المرأة المناصب الوزارية بالحكومة وفي البرلمان، وكذا مواصلة جهود الحفاظ على أوضاع المساواة شبه الكاملة في «الصحة والبقاء» و «التحصيل التعليمي».

كما من المستهدف تحسين تنافسية مصر في مؤشر «الأمن والسلام الخاص بالمرأة» من المركز رقم ١١٠ عالمياً (٢٠٢٣) إلى المركز ٩١ عالمياً عام ٢٠٣٠ (مُقارنةً مرجعية بدولة الأردن).

وكذا، تغطية كافة المحافظات بمراكز خدمات المرأة العاملة (البيت المصري)، ومراكز استضافة السيدات ضحايا العنف بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنةً بمعدلات تبلغ ٩٦,٣٪ و٤٤٪ عام ٢٠٢٤، وزيادة معدلات التغطية بوحدات التضامن الاجتماعي بالجامعات الحكومية من ٨٩٪ (٢٠٢٤) إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠، وزيادة المعدل بالنسبة للجامعات الخاصة من ٣٪ إلى ١٠٪ على الأقل، ومواصلة جهود تعزيز مشاركة المرأة في قوة العمل بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (مطروح، قنا، سوهاج، الفيوم، أسيوط، الأقصر).

تؤكد السردية في هذا الإطار أهمية معالجة القيود الجوهرية التي تواجه توظيف السيدات، ومنها:

- الأعراف الاجتماعية التي لا تزال تملي على السيدات أدواراً تقليدية في ويحد من مشاركتهن الاقتصادية، الأمر الذي يؤكد أهمية تعزيز خدمات الإرشاد المهني والتوجيه التعليمي وتنفيذ تدخلات سلوكية موجهة نحو تغيير العادات والمفاهيم المجتمعية المرتبطة بدور المرأة في الأسرة والعمل وتوسيع الوعي بالتخطيط الأسري وحقوق المرأة في التعليم والعمل بالشراكة مع الإعلام والمؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني.
- نقص خدمات رعاية الأطفال يدفع العديد من النساء للبحث عن وظائف توفر مرونة أعلى فيما يخص ساعات العمل، وهو ما يفسر توجه قوة العمل النسائية نحو العمل بالقطاع العام رغم انخفاض الأجور به، الأمر الذي يعكس تأثير التزامات الرعاية الأسرية على قرارات العمل، وهو ما يؤكد أهمية توسيع نطاق خدمات رعاية الأطفال وتشجيع أصحاب الأعمال على توفير حضانات في مواقع العمل ودعم مقدمي خدمات الرعاية المجتمعية وتقديم حوافز ضريبية أو تمويلية لهم.
- تواجه النساء تحديات كبيرة في اكتساب المهارات المناسبة والمتوافقة مع سوق العمل، ولتجاوز هذه الفجوة، توجد أهمية لإتاحة فرص التدريب الفني والمهني في القطاعات ذات النمو المرتفع مثل الاقتصاد الرعائي والوظائف الخضراء والوظائف الرقمية والصناعات التحويلية، مع التركيز على المهارات العملية والرقمية واللغات.
- تواجه النساء تحديات متعلقة بالتمييز الوظيفي والأجور، ويمكن معالجة ذلك من خلال توسيع نطاق برامج «ختم المساواة بين الجنسين» والتي تمنح الشركات اعتماداً بناءً على التزاماتها بسياسات صديقة للمرأة كتوفير فرص تدريب متكافئة وترقيات عادلة وبيئة عمل خالية من التمييز.

الجدير بالذكر في هذا السياق، أن جهود تمكين المرأة لن تحقق مستهدفاتها إلا بمشاركة فعالة من كافة الأطراف المسئولة عن التنفيذ، وبما يشمل الأجهزة الحكومية المعنية والقطاع الخاص.

التمكين السياسي للمرأة:

من المستهدف مواصلة جهود تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة أشكالها، ومنع التمييز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية، وتهيئة النساء للنجاح في المناصب.

التمكين الاقتصادي للمرأة: الإنصاف في الحصول على العمل اللائق:

تؤكد السردية الوطنية للتنمية الشاملة أهمية توفير فرص العمل بالقطاع الرسمي بشكل أساسي، وذلك

لضمان توفير حماية اجتماعية أساسية للعاملين فيما يخص التأمينات الاجتماعية وبيئة العمل، وذلك بما يتوافق مع مؤشرات «الدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد» التي تكشف عن أن ١٩٪ من الفقراء فقراً متعدد الأبعاد محرومون من مؤشر "العمل اللائق والتأمين الاجتماعي» وهي أعلى نسبة مسجلة بين كافة المؤشرات الـ ١٩ للفقر متعدد الأبعاد، لذا فإن تعزيز العمل اللائق يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تسهم الأجور العادلة وتكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية وتحسين ظروف العمل في رفع مستويات الإنتاجية ودعم النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

في هذا الإطار، سيتم العمل على زيادة معدل التشغيل من ٤١,٣٪ (٢٠٢٤) ليصل إلى ما لا يقل عن ٤٥٪ عام ٢٠٣٠، وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل إلى ٢٠٪، وذلك بالعمل على تبني حزمة سياسات وإصلاحات هيكلية تشمل عدة عوامل منها «تطوير التعليم والتدريب المهني» [شكل رقم (٧٩)].

خلال دراسة منح حوافز للشركات الخاصة التي تقوم بتسجيل العمال رسمياً لضمان حمايتهم اجتماعياً، وتطبيق أوقات العمل المرنة بالقطاع الخاص، ومواصلة جهود الحكومة في تعزيز المهارات الرقمية، وتوفير خدمات رعاية الأطفال.

جدول ١٧ تطور مُعدّلات البطالة النوعيّة خلال أعوام الفترة (٢٠٢٠/١٩ - ٢٠٢٥/٢٤) (٪)

العام المالي	مُعدّلات البطالة			نسبة الفجوة النوعية (إناث/ ذكور) (نقطة مئوية)
	ذكور	إناث	جُملة	
٢٠٢٠/١٩	٨,٥	١٦,٢	٩,٦	٧,٧
٢٠٢١/٢٠	٥,٧	١٥	٧,٣	٩,٣
٢٠٢٢/٢١	٥	١٧,٥	٧,٢	١٢,٥
٢٠٢٣/٢٢	٤,٨	١٧,٣	٧	١٢,٥
٢٠٢٤/٢٣	٤,٢	١٧,٣	٦,٥	١٣,١
٢٠٢٥/٢٤	٣,٥	١٥,٨	٦,١	١٢,٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، أعداد مُختلفة.

شكل ٧٩ تطور مُعدل التشغيل بين الذكور والإناث

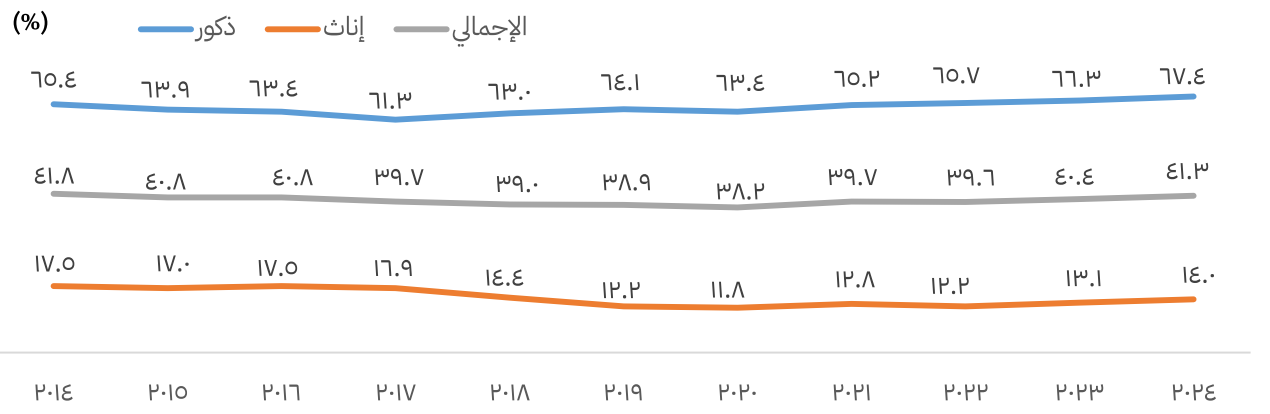

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما تستهدف الحكومة خفض مُعدّلات البطالة للإناث والتي بلغت مستوى ١٥٪ - ١٧٪ قياسًا بالمُستوى المُنخفض للذكور (٥٪ - ٧٪) واتجاه الفجوة النوعيّة للتزايُد عبر السنوات [جدول رقم (١٧)].

وفي إطار ذلك، فإن تحقق أهداف السردية ذات الصلة بالإصلاحات الهيكلية يُعد أمر ضروري لضمان التأثير الإيجابي للنمو الاقتصادي على توفير فرص العمل اللائقة خاصةً لدى الإناث وفي القطاع الرسمي، ومن كما سيتم تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف المرأة في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص، وريادة الأعمال، وتقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات الخاصة زيادة نسبة الإناث المشتغلات بالقطاع الخاص من معدله الحالي البالغ ٦٣,٧٪ من جملة المشتغلات إلى ٧٠٪ عام ٢٠٣٠ في ضوء الجهود المستهدفة لتحسين بيئة العمل بالقطاع الخاص (شكل رقم ٨٠).

شكل ٨٠ تطور نسبة الإناث المشتغلات بالقطاع الخاص من إجمالي المشتغلات

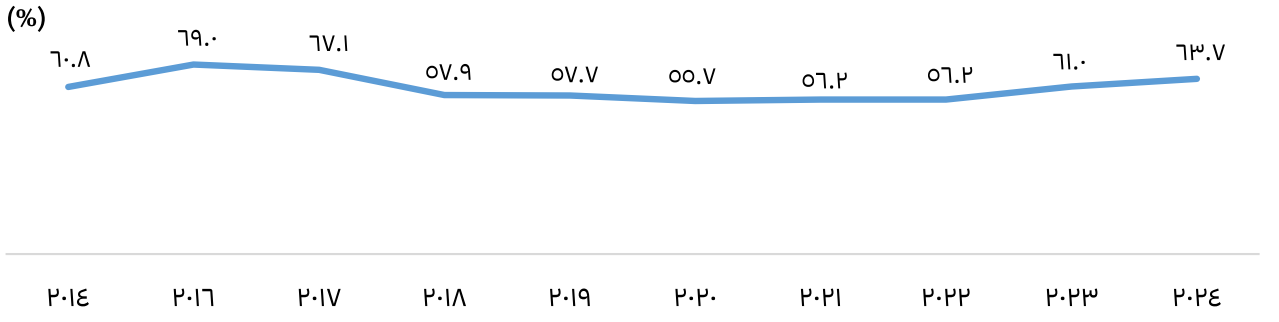

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتتبنى السردية مجموعة من التوجهات التي يمكن من خلالها زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة، ومنها:

- بناء القدرات والمهارات المطلوبة لمشاركة المرأة بقوة في مهن المستقبل.
- تنمية ريادة الأعمال في المجالات المتصلة بالتحول الرقمي ومهن المستقبل.
- بناء القدرات والمهارات المطلوبة لمشاركة المرأة بقوة في الاقتصاد الأخضر.
- تطوير اللوائح والأنظمة التي تسمح بالعمل المرن والعمل عن بعد.
- تنمية اقتصاد الرعاية لزيادة فرص تشغيل الإناث.
- تقنين العمل المنزلي والعمل الرعائي.
- إلزام ومساندة منشآت القطاع الخاص على تطوير بيئة العمل لتصبح ملائمة لعمل المرأة.
- حماية المرأة في القطاع غير الرسمي وقياس مساهمتها في سوق العمل.
- رفع كفاءة وانتاجية المرأة الريفية وقياس مساهمتها في سوق العمل.
- مزيد من الإجراءات لحماية المرأة في المجال العام.
- زيادة نسب الإناث في مجالس إدارة الشركات الخاصة ومجالس إدارة الهيئات العامة.

وفي هذا السياق، تؤكد السردية للوطنية للتنمية الاقتصادية على أن تمكين المرأة يمثل أولوية وطنية للدولة المصرية، حيث تم إطلاق عدد من المبادرات الوطنية المخصصة لتمكين المرأة في مختلف المجالات، وتشجيع المرأة على المشاركة بفعالية في برامج ريادة الأعمال، حيث تعد المرأة شريكا أساسيا في استراتيجية التنمية البشرية والمستدامة.

وتستهدف السردية مواصلة توفير التمويل المُيسر للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (جهاز مشاريع مصر)، وزيادة نسبة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الموجهة للمرأة من معدلها الحالي البالغ ٥١٪ (٢٠٢٥/٢٤)، بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (شمال سيناء، مطروح، الإسكندرية، الجيزة، البحيرة)، فضلاً عن زيادة التمويلات الموجهة من وزارة التنمية المحلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج «مشروعك» والتي بلغت ٣٦ مليار جنيه (منذ ٢٠١٥ حتى سبتمبر ٢٠٢٥)، نتج عنها توفير ١,٥ مليون فرصة عمل، وزيادة التمويلات الموجهة من الهيئة العامة للرقابة المالية لهذه المشروعات من خلال شركات ومؤسسات وجمعيات التمويل متناهي الصغر والبالغة ١٠٢ مليار جنيه (٢٠٢٥/٢٤)، وزيادة عدد المستفيدين والبالغ ٣,٢ مليون مستفيد (٢٠٢٥/٢٤) تستفيد المرأة من أكثر من ٥٠٪ من هذه التمويلات [شكل رقم (٨١)].

ويُعد مجال ريادة الأعمال أحد المجالات الواعدة للاقتصاد الوطني من خلال تدشين الكثير من المشروعات الحيوية لتكون قاطرة التنمية بالدولة، ومن

ثم تأتي أهمية دور المرأة كشريك أساسي في العملية التنموية من خلال تعزيز دورها في ريادة الأعمال، على النحو التالي:

- مواصلة قيام البنك المركزي بالعديد من الإجراءات والمبادرات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنها زيادة نسبة مساهمة البنوك في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ و٢٥٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية وتخصيص ١٠٪ كحد أدنى للشركات الصغيرة.
- التوسع في إنشاء حاضنات أعمال لدعم الشركات الناشئة التي تقودها المرأة.
- التوسع في تقديم الاستشارات الفنية للنساء المقبلات على إنشاء مشروعات خاصة بهن.
- مواصلة دعم رائدات الأعمال، ووضع البرامج والمبادرات اللازمة المتابعة أهدافهن وتمكينهن.
- تقديم دعم تقني ومادي المرأة العاملة في القطاع الزراعي، وتشجيع المرأة على الانخراط في قطاعات اقتصادية جديدة مثل: التكنولوجيا والابتكار.
- ضمان نفاذ المرأة المعيلة للموارد الاقتصادية وتنمية قدراتها المالية.
- استمرار العمل على بناء قدرات الإناث في المناطق الريفية والمحافظات الحدودية.
- تبني كافة الجهود الداعمة لتعزيز مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التوسع في تطبيق إنشاء تعاونيات النشاط الاقتصادي الموجهة للمرأة، وتوفير الخدمات المالية لتشجيع المرأة على الادخار والاقتراض.
- توفير التأمينات الاجتماعية وفرص العمل الجزئي والمرنة لتحسين بيئة العمل أمام السيدات خاصةً في القطاع الخاص.

وتقدم الدولة مجموعة متنوعة من البرامج مثل "مستورة" و"فرصة" و"فكرتك خير" التي تقدم قروضًا ميسرة وتدريبًا للشباب والنساء، وكذلك برامج تدريب ريادة الأعمال الموجهة للنساء التي تهدف إلى تمكين المرأة اقتصاديًا من خلال تزويدها بالمهارات والمعرفة والأدوات اللازمة لتأسيس وإدارة وتنمية مشروعاتها الخاصة، وفي هذا السياق.

التمكين الاجتماعي للمرأة:

تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضد المرأة، أو التي تضر بها سواء في المجال العام أو داخل الأسرة.

حماية المرأة:

القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياة المرأة وسلامتها وكرامتها، وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة في كافة المجالات، بما في ذلك كافة أشكال العنف ضدها، وحمايتها من الأخطار البيئية التي قد تؤثر بالسلب عليها من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية.

شكل ٨١ تطور نسبة المستفيدات من القروض المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

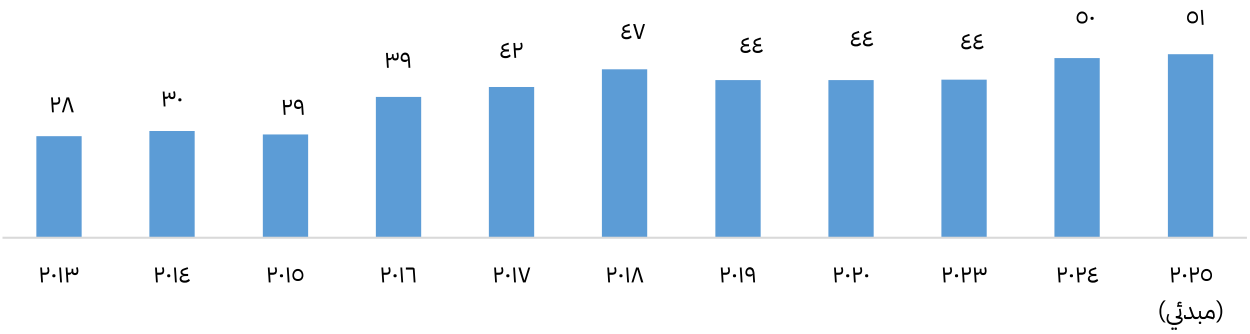

المصدر: جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

واتصالاً بذلك، تؤكد السردية على أهمية صياغة سياسات تهدف إلى التصدي للموروثات الثقافية السلبية المتوارثة، التي ترسخ التمييز ضد المرأة، وتعزيز نهج التخطيط القائم على النوع لتعزيز تمكين المرأة، والتوسع في جمع البيانات المتعلقة بها على المستويين القومي والمحلي، بصورة دورية، مع إيلاء أولوية بالغة للتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وحمايتها من كافة أشكال العنف والممارسات الضارة، فعلى الرغم من التقدم الحاصل على صعيد القوانين والإجراءات والاصلاحات التشريعية والمؤسسية الداعمة لتمكين المرأة، تؤكد السردية على أهمية زيادة نسبة الإناث في قوة العمل خاصة في محافظات الصعيد، وزيادة معدل الخدمات المالية المقدمة للمرأة، ودعم المرأة في المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتفعيل القوانين التي تحمي المرأة العاملة وتحفظ حقوقها، وتعزيز جهود محو الأمية والتوسع في توفير خدمات الصحة الإنجابية.

تعزيز فرص ممارسة المرأة للأنشطة الرياضية:

إطلاق العنان للرياضة النسائية وممارسة المرأة والفتيات لمختلف الألعاب من خلال دعم اكتشاف الموهوبات رياضياً، وبحيث يتم زيادة معدل ممارسة الرياضة لدى الإناث من ١٦,٢٪ عام ٢٠٢٣ (مقارنة بنسبة ٣٣,٩٪ للذكور) إلى ٣٤٪ عام ٢٠٣٠، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات، ومنها ما يلي:

- تنفيذ برامج رياضية مخصصة للفتيات والسيدات داخل مراكز الشباب والمدارس والجامعات، تراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية، مع توفير كوادر نسائية مدربة ومساحات آمنة ومناسبة للمشاركة.
- إطلاق حملات توعية مجتمعية لتشجيع الفتيات على ممارسة النشاط البدني المنتظم، وربط الممارسة بالصحة النفسية والجسدية والثقة بالنفس، مع استخدام منصات رقمية مؤثرة.
- توسيع تقديم الأنشطة البدنية غير التنافسية والجاذبة للفتيات بما يتناسب مع مختلف الأعمار ومستويات اللياقة البدنية.
- إدماج الرياضة كأداة تمكين للمرأة في برامج التنمية المحلية والمجتمعية، خاصةً في القرى والمناطق الأكثر احتياجًا، بالتعاون مع المبادرات الرئاسية مثل «حياة كريمة"، والمجلس القومي للمرأة.
- تنظيم مهرجانات ومنافسات رياضية نسائية على مستوى المحافظات لتوسيع قاعدة الممارسة التنافسية والهواية، وخلق مجتمعات رياضية نسائية ملهمة ومحفزة للاستمرار.

الحماية والرعاية الاجتماعية للنشء والشباب:

يُعد النشء والشباب في المرحلة العمرية (أقل من ٢٦ سنة) هم نصف الحاضر وكل المستقبل، الأمر الذي يؤكد أهمية تقديم كافة الخدمات الصحية والتعليمية للجميع في هذه الفئة العمرية الهامة، وبما يشمل توجيه كافة أوجه الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجاً وفي المحافظات والمناطق الأكثر احتياجاً.

توفير التمويل المناسب للحماية والرعاية الاجتماعية:

تؤكد السردية أهمية مواصلة توفير المخصصات المالية لحماية ودعم المرأة والأطفال ضمن الموازنة العامة للدولة، خاصةً فيما يتعلق بدعم الأدوية وألبان الأطفال ودعم اشتراكات الطلاب في وسائل النقل (مترو الأنفاق، السكك الحديدية) في صورة **إعفاءات من رسوم النقل للطلاب** التي تتراوح بين **٥٠٪ و٩٨٪** وقد تصل إلى الإعفاء الكامل في بعض المحافظات، ودعم التأمين الصحي على الطلاب ودعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي وتوفير معاش الطفل، حيث ارتفع الموجه لهذه الأوجه خلال الفترة (٢٠١٥/١٤-٢٠٢٦/٢٥) ليصل إلى ٤٣,٢ مليار جنيه وبنسبة نمو تجاوزت ١٠١٧٪ بين الموجه عام ٢٠١٥/١٤ والموجه عام ٢٠٢٦/٢٥ والبالغ حوالي ١١,٧ مليار جنيه.

وتعمل الدولة على تقديم كافة أوجه الدعم للأطفال في كافة المراحل العمرية، من خلال مجموعة متنوعة من البرامج، وتشمل ما يلي:

برنامج «معاش الطفل»:

تؤكد السردية أهمية مواصلة تنفيذ برنامج **«معاش الطفل»**، الذي يُقدم دعمًا ماليًا للأطفال دون سن الثامنة عشر، بما في ذلك الأطفال المقيمون في دور الأيتام، وأبناء الأمهات المطلقات، والأطفال مجهولي النسب، وأبناء السجينات، وتشير البيانات إلى زيادة تدريجية في عدد المستفيدين الذي بلغ ٣٢,١ ألف طفل (٢٠٢٣/٢٠٢٤) والإنفاق على البرنامج (١٤٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦)، وليصل جملة الموجه للبرنامج خلال الفترة (٢٠١٤/١٥-٢٠٢٥/٢٦) حوالي مليار جنيه.

التوسع في إتاحة دور الأيتام ومراكز الإغاثة:

تستهدف الدولة زيادة معدل التغطية بدور الأيتام على مستوى المحافظات من ٩٦٪ (٢٠٢٤) إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠، وكذا زيادة معدل التغطية بمراكز الإغاثة من ٩٣٪ إلى ١٠٠٪، مع إيلاء أهمية كبيرة لتطوير القائم منها وتوفير القوى العاملة المؤهلة والكافية لإدارة وتشغيل وتقديم هذه الخدمات، وتأهيل كافة هذه الدور والأندية للحصول على شهادات الجودة التي تضمن جودة وتنافسية خدماتها، وتطوير دور إيواء الأطفال المعثور عليهم، وإدخال جميع المبادرات والخدمات الصحية بها، والعمل على رفع كفاءة المعنيين بالأطفال، وتعزيز دورهم في العمل على تنمية الطفولة المبكرة.

وتؤكد السردية على أهمية مراجعة الاشتراطات الخاصة بإلحاق الأطفال بالأسر البديلة من أطفال المؤسسات الاجتماعية بما يحقق زيادة في إلحاق الأطفال بتلك الأسر.

مساندة الأطفال في حالة الطوارئ واللاجئين والمهاجرين هجرة غير شرعية:

يحظى الأطفال في حالة الطوارئ واللاجئين في مصر برعاية الدولة في العديد من المجالات منها: الصحة والتوعية، والدعم النقدي، والتدريب والتوظيف، والدعم النفسي، ومساندة الأطفال ذوي الإعاقة، وتوفر الدولة كافة الخدمات للأطفال طالبي اللجوء واللاجئين وتمكينهم من الإقامة والتعليم وتلقى الرعاية الصحية علاوةً على الاستفادة من الدعم الذي تقدمه الحكومة للمواطنين للحصول على السلع والخدمات الأساسية واضطلاع الحكومة بمنح اللاجئين وملتمسي اللجوء اقامات صالحة لمدة 6 أشهر.

مناهضة ظاهرة عمل الأطفال:

تراجعت نسبة الأطفال الذين يعلمون ومصنفين كعمال (٥-١٧ سنة) بين عامي ٢٠١٤ وعام ٢٠٢١ من ٧٪ إلى ٤,٩٪، وقد أصدرت وزارة العمل قراراً بتحديد المهن المحظور عمل الأطفال فيها، كما تم إنشاء وحدة حماية الطفل العامل برئاسة وزير العمل، وصدر دليل الخدمات العامة لحماية الأطفال ودعم الأسرة في المحافظات، وفي هذا الإطار، سيتم مواصلة الجهود التي نتج عنها هذا الانخفاض، فضلًا عن دعم مراكز مكافحة عمالة الأطفال التي تقدم خدمات إعادة تأهيل وتعليم وتدريب مهني للأطفال المنسحبين من العمل، وتدعم أسرهم ببرامج حماية اجتماعية لتجنب عودتهم إلى سوق العمل.

مناهضة ظاهرة أطفال في وضعية الشارع:

حقق برنامج أطفال بلا مأوى منذ يونيو ٢٠١٦، تدخلات مع "الأطفال في وضعية الشارع" أدت للحد من الظاهرة، والتعامل مع حوالي ٢٧,٤٧٨ حالة، تم دمج ٥,١٣٣ حالة سواء في الأسر أو مؤسسات الرعاية الاجتماعية بنسبة ١٩٪، إضافة إلى تطوير خمس مؤسسات رعاية اجتماعية وعدد ٢ دار إقامة، و٥ مؤسسات رعاية بتكلفة من الخطة الاستثمارية للدولة، وتستهدف السردية زيادة نسبة «حالات الأطفال في وضعية الشارع المستهدف دمجهم» إلى حوالي ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠.

الرعاية الاجتماعية للأطفال ضمن إجراءات التقاضي:

تؤكد السردية أهمية التوسع في إتاحة المحاكم النموذجية صديق الطفل على مستوى كافة المحافظات، ومضاعفة نسبة التغطية بها من ٣ محافظات (الجيزة، القليوبية، أسيوط)، فضلاً عن زيادة عدد المحاكم المتخصصة للطفل البالغ عددها ٣٣ محكمة (٢٠٢٤/٢٥) وبحيث يتم تجهيزها بما يتفق مع المعايير الدولية في هذا الشأن، والتي تراعي وتحمي كافة حقوق الطفل اثناء المحاكمات،

وتكفل لهم الحماية وعدم التأثر سلباً بسير إجراءات التقاضي.

رعاية المُسنين وكبار السن: الشيخوخة النشطة والمنتجة

تولي الدولة أهمية كبيرة لفئة كبار السن وتسعى جاهدة إلى تقديم كل ما من شأنه أن يعزز مكانة كبار السن في المجتمع، وتذليل كل الصعوبات التي تواجههم، باعتبارهم شريحة أساسية ومهمة في المجتمع لها مكانتها، وتحرص الدولة على صون حقوقهم التي أكدها النص الدستوري رقم (٨٣) بشأن التزام الدولة بضمان حقوق المسنين صحيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وترفيهيًّا وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة.

وتؤكد السردية أهمية «**الشيخوخة النشطة والمنتجة**» وذلك من خلال تبني مجموعة من السياسات والبرامج المتكاملة التي تعمل على تعزيز الصحة والمشاركة والأمن من أجل تحسين نوعية الحياة لكبار السن، وذلك في ضوء توقعات تأثير خفض معدل المواليد وتحسن النظام الصحي على زيادة متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، حيث انخفض معدل الوفيات بين المسنين من ٤٤,٩ لكل ١٠٠٠ من السكان عام ٢٠٢٢ إلى ٤١,٨ عام ٢٠٢٤، ومن ثم زيادة نسبة عدد كبار السن، وما يصاحبه من تأثيرات متوقعة على تزايد أعباء الرعاية الصحية وتكاليف الضمان الاجتماعي في ضوء تزايد المطالب على هذه الخدمات، مع أهمية ضمان حقوق المسنين صحياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وترفيهياً وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة، وبحيث يتم تخطيط المرافق العامة بما يناسب احتياجات المسنين، وأن يتم تشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين.

كما تؤكد السردية على أهمية توفير خدمات لرعاية كبار السن والذين تتزايد نسبتهم من جملة السكان مع تحسن منظومة الرعاية الصحية، حيث يشكلون نسبة ٩,١٪ من السكان عام ٢٠٢٥ بإجمالي عدد بلغ ٩,٨ مليون مسن، وذلك مقارنةً بنسبة بلغت ٨,٨٪ عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن يشكلوا نسبة ١٦,٦٤٪ من جملة السكان (حوالي ٢٣ مليون شخص منهم ١٦,٣ مليون ٦٥ سنة فأكثر) عام ٢٠٥٠، الأمر الذي من المتوقع معه تضاعف مُعدل إعالة «كبار السن» عام ٢٠٥٠ والبالغ في مصر حالياً ٨,١٪ (٢٠٢٤) [شكل رقم (٨٢)].

شكل ٨٢ تطور نسبة كبار السن من إجمالي السكان (٦٠ سنة فأكثر) (٪)

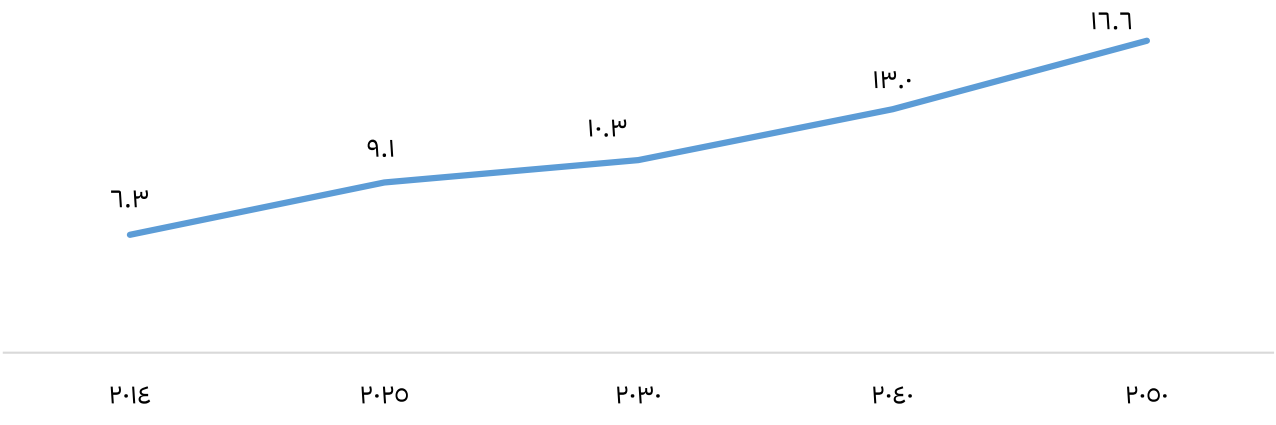

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفي ضوء توقع زيادة عدد كبار السن في مصر بشكل ملحوظ خلال السنوات القادمة، وبدون سياسات مناسبة لتطوير خدمات رعاية كبار السن، سيؤدي ذلك إلى وجود مسؤوليات أكبر لرعاية غير مدفوعة الأجر، وسيقع عبء تلك المسؤوليات في المقام الأول على عاتق النساء اللواتي يرتفع وقتهن المنقض في الرعاية الإضافية غير مدفوعة الأجر بشكل كبير مع وجود فرد مسن في الأسرة.

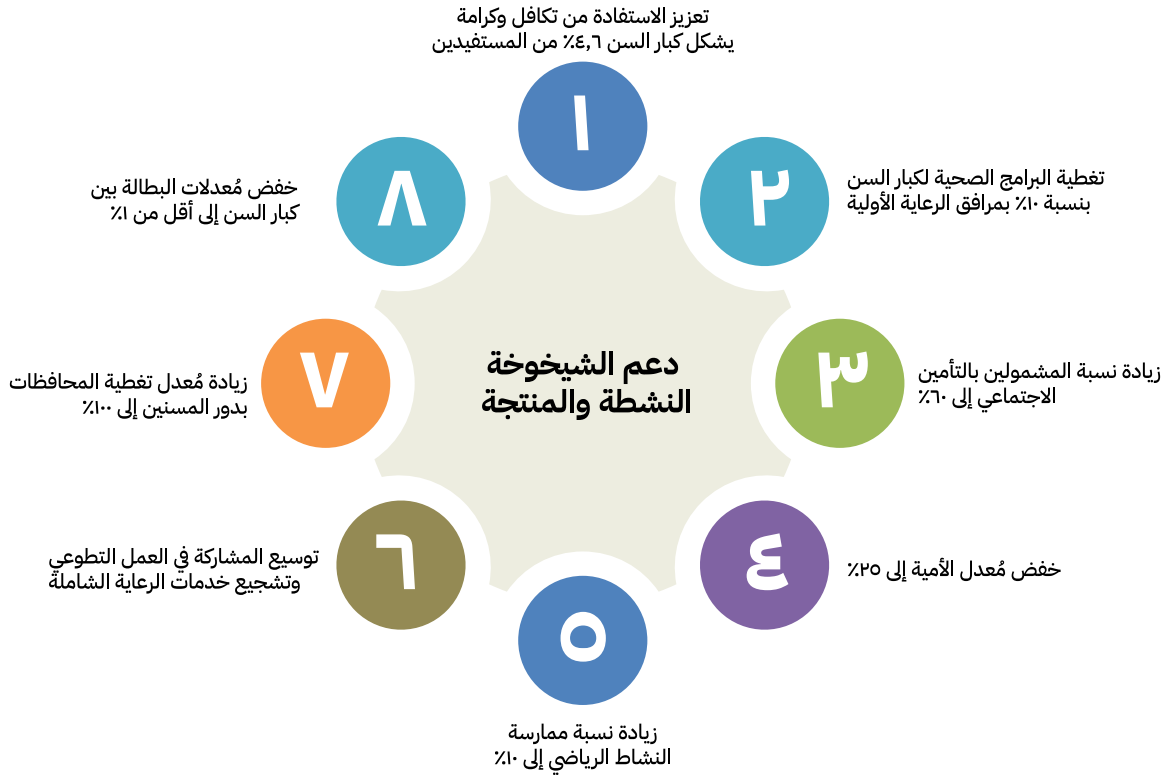

وفي هذا السياق، تؤكد السردية أهمية دعم الشيخوخة النشطة والمنتجة، كما توجد ضرورة لقيام كافة الوزارات والجهات المعنية بدمج القضايا ذات الصلة ضمن خطتها ومشروعاتها، وفي إطار استراتيجية متكاملة يتم متابعتها في هذا الشأن من خلال مؤشرات أداء مُحددة.

دعم وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية لكبار السن:

تضم منظومة الخدمات الاجتماعية والرعاية في مصر مجموعة واسعة من البرامج التي تستهدف رعاية المسنين، ومن أهمها برنامج «تكافل وكرامة»، وبما يؤكد حرص الحكومة على تقديم الحماية الاجتماعية المالية المناسبة للمسنين الأكثر احتياجاً، **وتؤكد السردية على أهمية مواصلة تقديم وتطوير كافة أوجه الحماية المقدمة في هذا الشأن وبحيث يتم تغطية ١٠٠٪ من المسنين الفقراء بمنظومة الدعم النقدي.**

وفي ضوء حرص الدولة على تخفيض تكلفة المعيشة، يُعفى المسنين فوق سن ٧٠ سنة من مصروفات المواصلات العامة بما يشمل السكك الحديدية ومترو الأنفاق، كما يعفى الذين بلغوا ٦٥ سنة بنسبة ٥٠٪.

الرعاية الصحية المناسبة لكبار السن:

تبرز أهمية توفير "الحياة الصحية" لكبار السن، خاصةً في ضوء زيادة متوسط أعمار المواطنين بشكل أسرع من الأعمار الصحية، وهو ما يعني زيادة عدد السنوات التي يعيشها كبار السن في ظل مستوى صحي ضعيف، وتتمثل أهم جوانب تعزيز صحة كبار السن في الوقاية «الأولية» من خلال تجنب استخدام التبغ والكشف المبكر عن الأمراض المزمنة والمعالجة السريرية المناسبة للأمراض والمساهمة في تقليل مخاطر الإعاقة والعجز، وتناول الأطعمة الصحية، واستخدام الأدوية بحكمة، وبما يسهم في إطالة العمر وتعزيز نوعية الحياة، ويلعب برنامج «العلاج على نفقة الدولة» دوراً هاماً في توفير العلاج المجاني للمرضى خاصةً كبار السن في مصر، وبمخصصات تجاوزت ٩٠ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١٥/١٤-٢٠٢٦/٢٥)، وفي هذا السياق، تؤكد السردية على أهمية ما يلي:

- توفير خدمات الفحص والكشف المبكر بشكل فعال وبأسعار معقولة لكبار السن، الجدير بالذكر إطلاق الدولة لبرنامج «الرعاية الصحية المستمرة لكبار السن» في عام ٢٠٢٢، وذلك لتقديم الخدمات الطبية وتحسين جودة الحياة الصحية لكبار السن فوق الـ ٦٥ عامًا، من خلال الكشف المبكر عن المشكلات الصحية الأكثر شيوعًا في هذه المرحلة العمرية، وإدخال هذه الخدمات ضمن منظومة التأمين الصحي الشامل وضمن خدمات مراكز الرعاية الأولية.

- الاهتمام بتوفير البيئات الآمنة، من خلال إنشاء منشآت صحية صديقة للمسنين وفق المعايير التي تساعد في منع ظهور أو تفاقم الإعاقات (جعل المشي آمناً، تقديم نصائح السلامة المنزلية).

- تطبيق معايير السلامة المعنية لحماية إصابة العمال كبار السن العاملين، وذلك لتمكينهم من الاستمرار في العمل بشكل أمن ومنتج.

- توفير الأدوية الآمنة والمناسبة لكبار السن بأسعار معقولة وتمكينهم من الوصول إليها.

- تقديم خدمات الصحة النفسية الشاملة لكبار السن لتعزيز الصحة النفسية والحماية من الأمراض العقلية وإعادة التأهيل والاندماج في المجتمع.

- زيادة مُعدل إتاحة خدمات أمراض الشيخوخة والخدمات المقدمة للمسنين، وتحسين خدماتهم الصحية وخدمات الطب الوقائي، وكذا توسيع نطاق تغطية البرامج الصحية لفئات كبار السن بنسبة ١٠٠٪ بمرافق الرعاية الأولية.

- تعزيز الرعاية الصحية للشيخوخة وتحسين جودة الحياة على مدار العمر، ويذكر في هذا السياق، قيام الدولة بإعفاء كبار السن من رسوم النقل العام فوق سن ٧٠ عامًا وتخفيض بنسبة ٥٠ ٪ لمن هم فوق الستين.

- التوعية بمخاطر «التدخين، والمشروبات، ونوعية الأطعمة» وأهمية النشاط الرياضي على صحة كبار السن، والوقاية من مخاطر أمراض الشيخوخة غير السارية المرتبطة بالعمر، حيث أن نسبة ٦٧٪ من الوفيات في مصر بسبب هذه الأمراض، وهو ما يعني عبء اقتصادي يقدر بحوالي ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي وفق تقديرات البنك الدولي، وذلك بالنظر للتكلفة الخاصة والعامة وفقدان الإنتاجية.

- تشجيع وتحفيز التمريض المهني المنزلي لزيادة توفير خدمات الرعاية المنزلية عالية الجودة.

دعم وتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية:

تقوم منظومة التأمينات الاجتماعية بدور هام في تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، ففيما يخص البعد الاجتماعي، تعمل المنظومة على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير دخل أساسي للفئات غير القادرة على العمل أو التي فقدت مصدر دخلها مما يحد من الفقر، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال الحد من التفاوتات الاجتماعية وتوفير شبكة أمان اجتماعي تحمي الأفراد والأسر من الصدمات الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يخص البعد الاقتصادي تعمل المنظومة على تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة من خلال تطوير نظام تمويل مستدام ذاتي يقلل من الحاجة إلى الدعم الحكومي، ودعم الاقتصاد القومي من خلال استثمار أموال التأمينات الاجتماعية في المشروعات القومية، وجذب الاستثمارات من خلال توفير بيئة اقتصادية واجتماعية مستقرة وآمنة.

ويأتي نظام التأمينات الاجتماعية في مقدمة منظومة الحماية الاجتماعية القائمة على المساهمات في مصر، حيث يُغطي نحو ١٣,٦٣ مليون عامل مؤمّن عليهم، ويشكل الذكور منهم ٧٦,٦٪ (يمثلون قرابة ٣٠٪ من إجمالي العاملين و٤٥٪ من العاملين في القطاع الرسمي)، إلى جانب ١١,٥٢ مليون صاحب معاش ومستفيد (يونيو ٢٠٢٥)، وتُعد **المعاشات التقاعدية** أحد المكونات الأساسية التي تضمن دخلاً منتظماً للمسنين والمتقاعدين وأسرهم، بما يعزز الأمن الاجتماعي ويحد من الفقر في الشيخوخة، وتستند هذه المنظومة إلى **قانون التأمينات والمعاشات رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩** و**قانون التأمين الصحي الشامل الصادر عام ٢٠١٨**.

وتُولي السردية أهميةً خاصة للعدالة الاجتماعية والمساواة، في إطار التوسع في توفير الحماية الاجتماعية، وتحقيق الاستدامة لبرامج الحماية الاجتماعية بتدريب المستفيدين وتأهيلهم، وإعطاء أولوية قصوى للفئات الأولى بالرعاية، وخاصةً كبار السن المستفيدين من التأمينات الاجتماعية. وفي هذا السياق، من المستهدف:

- زيادة نسبة السكان العاملين المشمولين بالتأمين الاجتماعي من ٤١٪ (٢٠٢٣) إلى ٦٠٪ عام ٢٠٣٠، وزيادة نسبة الإناث المشمولين من ٦٥,٤٪ (٢٠٢٣) لتصل النسبة إلى ٩٣٪ عام ٢٠٣٠.
- مد المظلة التأمينية لنحو ٥٠ ألف من العاملين بالخارج بحلول عام ٢٠٣٠ (١٦ ألف عام ٢٠٢٥).
- تغطية مليون شخص من العمالة غير المنتظمة يشكلون نسبة ٨٣٪ من العمالة غير المنتظمة بحلول عام ٢٠٣٠.
- تطوير ١٠٠٪ من مقرات التأمينات الاجتماعية (٢٩٢ مقر) بحلول عام ٢٠٣٠ لتحسين جودة الخدمات التأمينية المقدمة لأصحاب المعاشات.
- أهمية التوسع في خدمات الرعاية السكنية وغير السكنية عالية الجودة لكبار السن، ومن خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه الخدمات.

وفي ضوء أهمية توفير التأمينات الاجتماعية للعاملين بالقطاع الخاص، سيتم مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة نسبة العاملين بالقطاع الخاص (داخل المنشأة) المشتركين في التأمينات الاجتماعية من نسبة بلغت ٣٢٪ عام ٢٠١٤ إلى حوالي ٥٠٪ عام ٢٠٣٠، وبحث أسباب انخفاض النسبة مقارنةً بعام ٢٠١٤ حيث بلغ آنذاك حوالي ٤٤٪، وكذا دمج العمالة بالقطاع غير الرسمي (خارج المنشآت) وزيادة نسبة المشتركين من معدلها الحالي البالغ ٩,٥٪ عام ٢٠٢٤ [شكل رقم (٨٤)].

شكل ٨٣ تطور نسبة التغطية التأمينية من إجمالي القوى العاملة

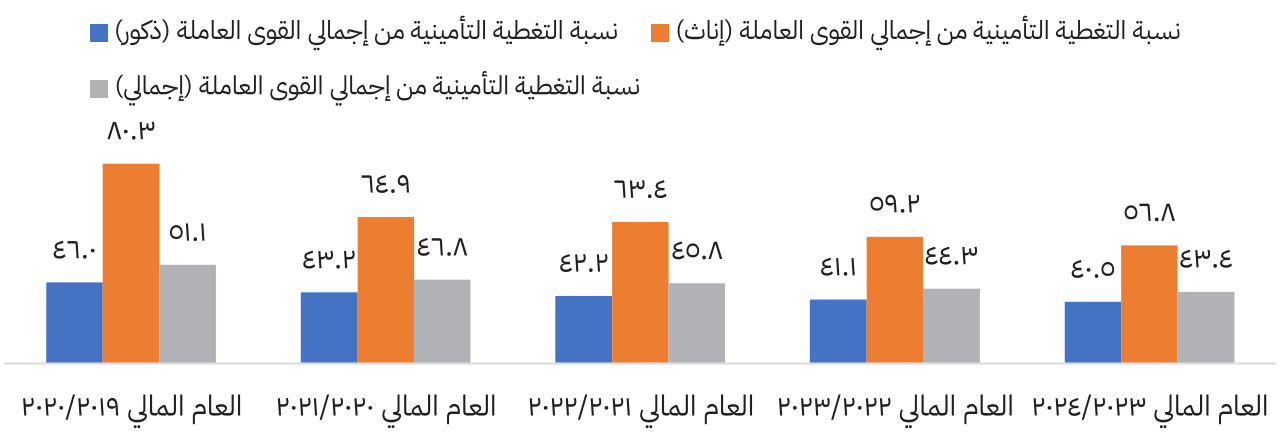

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التضامن الاجتماعي.

شكل ٨٤ تطور نسبة المشتركين في التأمينات الاجتماعية من العاملين بالقطاع الخاص (١٥ سنة فأكثر)

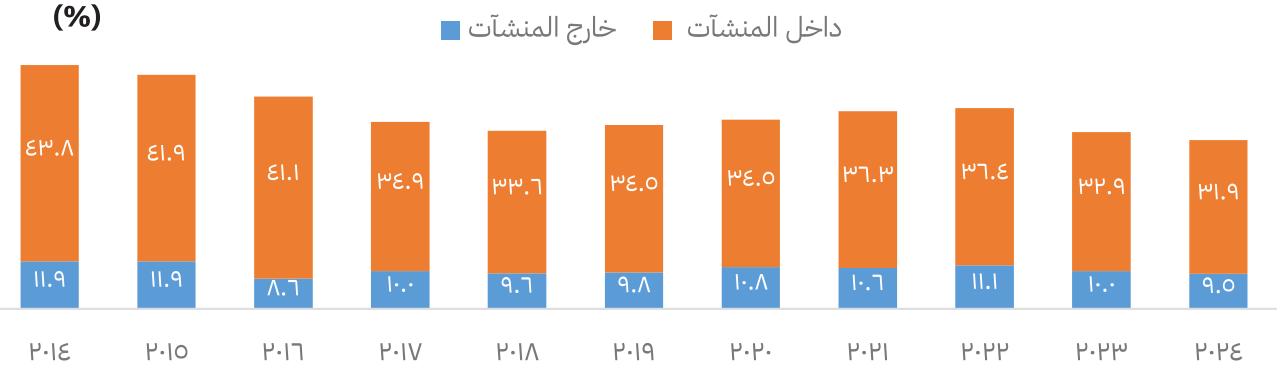

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة مواصلة تنفيذ إجراءات الإصلاحات الهيكلية ذات الصلة بمنظومة التأمينات، ومن بينها استصدار قانون للتأمين بما يسمح بتطوير صندوق طوعي للمعاشات الخاصة، وإصدار قرار بإنشاء البيئة المواتية لتنمية صناديق الدخل الثابت.

التوسع في إتاحة وتطوير دور وأندية المسنين:

تؤكد السردية أهمية التوسع في الاستثمار في قطاع «**رعاية المسنين**» في مصر، فوفق سيناريو الوضع الراهن حتى عام ٢٠٣٠، تقدر فرص الاستثمار في الأماكن الإضافية المطلوبة بحوالي ١٨,٨٠٠ مكان وقيمة استثمارات مطلوبة ما يقرب من حوالي ١.١ مليار جنيه، وسيناريو الوضع الراهن حتى عام ٢٠٥٠ يشمل فرص الاستثمار في الأماكن الإضافية المطلوبة بما يرقب من ٩٠ ألف مكان بقيمة استثمارات مطلوبة ما يقرب من ٦ مليار جنيه.

وتعمل الدولة على توفير المؤسسات المعنية برعاية كبار السن، وأصبح هناك نحو ١٧٥ دارًا للمسنين موزعين على ٢٢ محافظة، و١٩١ ناديًا للمسنين على مستوى الجمهورية، و٥٢ وحدة علاج طبيعي، و٢٦ مركز تأهيل.

كما تقدم الدولة مجموعة متنوعة من البرامج الاجتماعية والثقافية في دور وأندية المسنين، يستفيد منها حوالي ٤,٧٠٠ مقيم في دور الرعاية و٤٠,١٠٠ مشاركاً في أندية المسنين (٢٠٢٢)، وفي ضوء أهمية ذلك، سيتم العمل على زيادة مُعدل التغطية بدور المسنين على مستوى المحافظات من ٨١٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠، وكذا زيادة معدل التغطية بأندية المسنين من ٩٦٪ إلى ١٠٠٪ وزيادة الطاقة الاستيعابية في دور ونوادي المسنين مع الاهتمام بتغطية الرعاية الصحية للمسنين على مستوى الجمهورية لسد العجز بين العرض والطلب والمقدر بنسبة ٤٥٪ (٢٠٢٣/٢٢) بالشراكة مع القطاع الخاص، وتأهيل كافة هذه الدور والأندية للحصول على شهادات الجودة التي تضمن جودة وتنافسية خدماتها، وذلك بما يضمن تقديم خدمات الرعاية لكبار السن ومستحقي الخدمات الاجتماعية، وكذا تفعيل وظيفة رفيق المسن للمسنين المقيمين داخل منازلهم.

وقد أطلقت الدولة مبادرة «العمر الذهبي» بهدف تحقيق مبادئ الدمج المجتمعي للفئات الأولى بالرعاية ومنها فئة كبار السن، من خلال تقديم أنشطة ثقافية ودينية وترفيهية وإبراز مواهب وقدرات كبار السن، بالإضافة إلى تصحيح النظرة المجتمعية لدور رعاية وأندية المسنين، ونشر الوعي المجتمعي بقضايا كبار السن.

وفي هذا السياق، سيتم تنفيذ ما يلي:

- توسيع برامج الحماية الاجتماعية الممنوحة للمسنين.
- زيادة المخصصات المالية المتاحة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية وتعزيز الرقابة والتفتيش عليها.
- تعزيز حصول كبار السن على الرعاية الصحية المناسبة.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين.
- تمكين كبار السن من المشاركة في الحياة العامة، ومن ذلك تعزيز مشاركتهم في صياغة السياسات الخاصة بهم، وتنظيم حوار مجتمعي سنوي يستهدف تحديد الفجوات، ومجالات الاهتمام، وسبل التفاعل الملائمة مع قضايا كبار السن، وتعزيز فرص حصولهم على التعليم، وتعزيز مشاركتهم في الحياة الثقافية.
- تعزيز المساعدة القضائية لكبار السن وتسهيل حصولهم على الخدمات القضائية.
- تشجيع التوسع في إنشاء دور رعاية لكبار السن.

تحفيز مشاركة كبار السن في العمل الاجتماعي التطوعي:

تؤكد السردية على أهمية سن السياسات والبرامج التي تدعم مساهمة كبار السن بالقيام بعمل غير مدفوع في القطاع غير الرسمي وفي تقديم الرعاية المنزلية، وتوسيع فرص المشاركة في التطوع الهادف في الأنشطة الاجتماعية مع تقدم العمر، وبخاصة الفئات التي ترغب في التطوع ولكن لا تستطيع بسبب القيود الصحية أو الدخل أو النقل. الجدير بالذكر في هذا السياق، أن نسبة السكان الذين يقضون وقتاً

في العمل التطوعي في مصر تبلغ ٣٪ عام (وفق مؤشر العطاء العالمي)، ولتحتل مصر المركز الأخير على مستوى العالم (مُقارنةً بالأردن: ٧٪).

تحسين ممارسة كبار السن للأنشطة الرياضية:

تبلغ نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) الذين يمارسون النشاط الرياضي حوالي ٦,٨٪ (مسح ممارسة الرياضة في مصر لعام ٢٠٢٣)، وتنخفض هذه النسبة لتصل لدى الإناث ٤٪، وذلك بمتوسط عام يبلغ ٢٥,٣٪ على مستوى كافة الفئات العمرية، وفي هذا الصدد تؤكد السردية على دعم الجهود التي من شأنها زيادة هذه النسبة بحيث لا تقل عن ١٠٪ (مقارنة مرجعية مع نسبة ممارسة الرياضة في الفئة العمرية ٣٥-٣٩ سنة)، ومنها تقديم خفض بنسب معينة لاشتراكات كبار السن في الأندية الرياضية، وذلك من خلال:

- تنفيذ برامج رياضية مُخصصة لكبار السن داخل مراكز الشباب والأندية.
- إطلاق مبادرات توعوية لرفع وعي كبار السن وأسرهم بأهمية النشاط البدني المنتظم للوقاية من الأمراض المزمنة وتعزيز الصحة النفسية والحركية.
- تخصيص أوقات وأنشطة أسبوعية في مراكز الشباب والأندية.
- الربط بين برامج النشاط البدني وبرامج الرعاية الصحية المجتمعية .

توفير فرص التعلم المستمر لكبار السن وتكثيف جهود محو الأمية:

بلغت نسبة الأمية بين المسنين ٥٣,٤٪ عام ٢٠٢٤، موزعة بين «٣٩٪ من إجمالي ذكور المسنين، ٦٦,٦٪ من إجمالي إناث المسنات»، بينما كانت النسبة للحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى بين المسنين ١٠,١٪ عام ٢٠٢٤ «١٤٪ من إجمالي ذكور المسنين، ٦٪ من إجمالي إناث المسنات»، وتستهدف السردية خفض نسبة الأمية بين المسنين لتكون في حدود ٢٥٪ عام ٢٠٣٠، بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (المنيا، أسيوط، الفيوم، البحيرة، قنا).

ويعد نصف الأميين في مصر من كبار السن، الأمر الذي يحد من فُرص مساهمة هذه الفئات في الاقتصاد الوطني ومن ثم القدرة على تحسين مستوى المعيشة. لذا تؤكد السردية على أهمية مواصلة جهود محو أمية كبار السن خاصةً في المحافظات الحدودية ومحافظات الصعيد.

وتعكس أرقام انخفاض معدل البطالة بين «الأميين» من ٥,٥٪ عام ٢٠١٤ إلى أقلها عام ٢٠٢٤ لتبلغ ١,٧٪ إلى وجود فرص عمل في قطاعات ذات عائد مادي منخفض وبأعباء وظروف عمل أقل حظاً، وتؤكد السردية أهمية مواصلة جهود خفض معدلات الأمية، والتي انخفضت من ٢٥,٣٪ عام ٢٠١٤ إلى ١٨,١٪ عام ٢٠٢٥. الجدير بالذكر انخفاض معدل أمية الذكور من ٢١,١٪ عام ٢٠١٧ إلى ١٥٪ عام ٢٠٢٥ وانخفاض نسبة أمية الإناث من ٣٠,٨٪ إلى ٢١,٤٪ خلال ذات الفترة [شكل رقم (٨٥)].

شكل ٨٥ تطور معدل الأمية

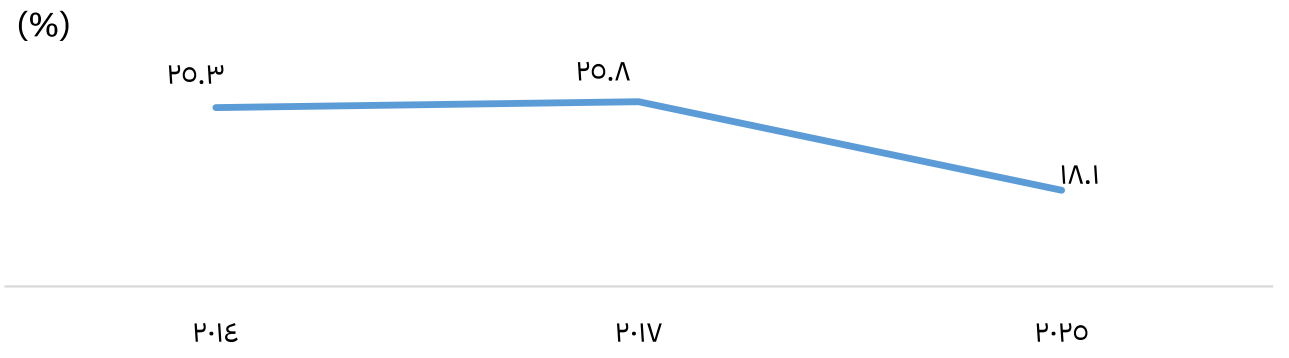

المصدر: الهيئة العامة لتعليم الكبار، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

تشجيع خدمات الرعاية الشاملة لكبار السن:

أطلقت الدولة مبادرة «رفيق المسن» بهدف تقديم الرعاية الشاملة اليومية للمسن ومساعدته في أداء وظائفه ومهاراته الحياتية داخل منزله أو في غيرها من الأماكن التي يوجد بها المسن؛ حيث تقوم المبادرة على تأهيل وتدريب الشباب للعمل كمرافقين للمسنين والتنسيق مع الجمعيات الأهلية الشريكة لتقديم الخدمة بأسعار مناسبة. وتؤكد السردية على أهمية تكثيف أنشطة هذه المبادرة لمضاعفة عدد المستفيدين منها.

دعم مشاركة كبار السن في النشاط الاقتصادي:

تشير التقديرات إلى أن نسبة مساهمة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) من جملة المشتغلين انخفضت من نسبة ١,٨٪ عام ٢٠١٦ إلى ١,٣٨٪ عام ٢٠٢٤، ليبلغ عدد المشتغلين حوالي ٤١٤ ألف مشتغل، كما ارتفع معدل البطالة بين كبار السن (٦٠-٦٤ سنة) من ٠,١٩٪ عام ٢٠١٧ إلى ١,٤٥٪ عام ٢٠٢٤ مُقارنةً بمتوسط بلغ ٢,٥٪ خلال الأربع سنوات السابقة، **الأمر الذي يؤكد أهمية معالجة الأسباب التي نتج عنها هذا الانخفاض للحفاظ على معدل بطالة لا يزيد عن ١٪.**

في إطار اهتمام الدولة بكبار السن من «عملاء بنك ناصر الاجتماعي» ممن ليس لديهم قدرة كبيرة على الاستثمار، ويكون لديهم رغبة في الادخار، فقد تم إصدار وديعة «رد الجميل» لمدة سنة لمن يبلغون (٦٠ سنة فأكثر) بعائد سنوي يصل إلى ٢٢٪ لمدة سنة و٢٤,٢٥٪ لمدة ٣ سنوات، كما يتم استهداف فئة أصحاب المعاشات ضمن المستحقين لخدمات البنك لشراء آلات ومعدات وأجهزة وسلع معمرة بجميع أشكالها.

تؤكد السردية على أهمية تبني سياسات وبرامج توظيف تمكن مشاركة كبار السن في أعمال منتجة وفقاً للاحتياجات الفردية والتفضيلات المختلفة والقدرات، ومنها القضاء على معيار السن في التمييز في التوظيف والاستبقاء على كبار السن مع العمال للاستفادة من خبراتهم، وتوفير ظروف عمل ملائمة لمقدمي الرعاية بأجر، مع إيلاء اهتمام خاص لغير المهرة وذوي الوضع الاجتماعي والمهني المنخفض.

الدعم المتكامل للأشخاص ذوي الإعاقة:

تقدم الدولة مجموعة من الخدمات المتنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة ومن بينها برامج «دمج وإتاحة» وبطاقة الخدمات المتكاملة التي تتيح الحصول على المزايا الصحية والتعليمية والاقتصادية، فضلًا عن **مراكز تدريب أطفال التوحد** التابعة لوزارة الشباب والرياضة، والتي تعمل على دمج الأطفال المصابين بالتوحد في المجتمع وتشجيعهم على ممارسة الرياضة.

التوسع في إتاحة خدمات ومراكز التأهيل الشامل لذوي الإعاقة:

ويتضمن ذلك زيادة مُعدل «إتاحة مراكز التأهيل الشامل لذوي الإعاقة على مستوى المحافظات» من ٦٣٪ (٢٠٢٥) إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠، وزيادة نسبة الحاصلين على كروت الخدمات المتكاملة لذوي الإعاقة من جملة ذوي الإعاقة من ١٠٪ (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٨٪ على الأقل عام ٢٠٣٠.

شكل ٨٦ مؤشرات الوضع الحالي: معدلات التغطية بمؤسسات رعاية ذوي الإعاقة والأيتام على مستوى المحافظات (٪)

وتؤكد السردية أهمية ما يلي:

- الحصر الدقيق لأعداد ذوي الإعاقة، وتبسيط إجراءات الحصول على بطاقة الخدمات المتكاملة فيما يخص الفحوصات الطبية، مع إنشاء قاعدة بيانات موحدة للخدمات المقدمة لذوي الإعاقة، وذلك بما يعمل على تفعيل قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولائحته التنفيذية.
- زيادة وعي المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعزيز فرص الوصول العادل للتعليم وتوفير التسهيلات وسبل الإتاحة لتلقي الخدمات التعليمية بما يدعم إدماج ذوي الإعاقة في العملية التعليمية.
- تعزيز تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقهم في العمل الملائم من خلال اتخاذ المزيد من التدابير لإدماجهم في سوق العمل، ومتابعة تطبيق النسبة القانونية ٥٪ المقررة لتشغيلهم.
- تعزيز الرعاية الصحية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.

تهيئة البيئة التعليمية المناسبة لذوي الإعاقة:

مواصلة جهود الدولة المبذولة لتوفير البيئة التعليمية المناسبة لذوي الهمم، والبالغ عددهم ٤٩,١ ألف طالب عام ٢٠٢٥/٢٤ بنسبة نمو بلغت ٣٦٪ مقارنةً بعام ٢٠١٤/١٣، يشكلون نسبة في حدود ٠,٢٪ من جملة الطلاب في مرحلة التعليم قبل الجامعي، وتستهدف الدولة مواصلة الحفاظ على معدلات كثافة مناسبة في هذه المدارس والبالغة ١٠ طلاب/ الفصل عام ٢٠٢٥/٢٤ وعدد الطلاب لكل معلم عند ٦ طلاب [شكل رقم (٩٩)].

تعزيز فرص ممارسة ذوي الإعاقة للنشاط الرياضي:

تستهدف الحكومة توسيع قاعدة ممارسة الرياضة والأنشطة البدنية المتنوعة والمناسبة بين أصحاب الهمم والقدرات الخاصة، وبما يعمل على زيادة نسب نسبة الأفراد الذين يمارسون النشاط الرياضي ويعانون من وجود صعوبات (إعاقات) من ٦,٧٪ بحيث لا تقل عن ١٠٪ عام ٢٠٣٠، وذلك من خلال تبني مجموعة من الإجراءات:

- تخصيص برامج رياضية دورية داخل مراكز الشباب والأندية الرياضية لأصحاب الهمم، مع توفير مدربين مؤهلين وتجهيزات مناسبة.
- تهيئة وتطوير البنية التحتية الرياضية لتكون دامجة بالكامل من خلال إتاحة الوصول للملاعب، وتوفير وسائل مساعدة وأدوات رياضية مخصصة، بما يضمن مشاركة آمنة وفعالة لجميع الفئات.
- إطلاق حملات توعية مجتمعية للتشجيع على دمج أصحاب الهمم في الأنشطة الرياضية، وتعزيز النظرة الإيجابية نحو قدراتهم، بمشاركة أسرهم والمجتمع المحيط.

شكل ٨٧ تطور نسبة طلاب التربية الخاصة من جملة الطلاب

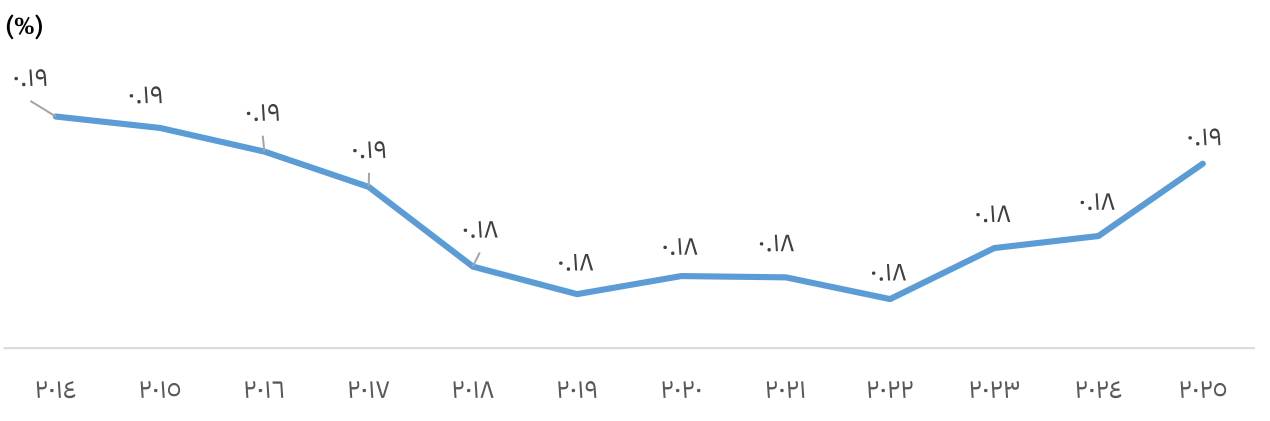

المصدر: كتاب الإحصائي السنوي لمؤشرات وإحصاءات التعليم.

- تنفيذ برامج الاكتشاف ورعاية المواهب الرياضية البارالمبية وربطها بالاتحادات المعنية، وتقديم الدعم الفني والطبي والنفسي للمتميزين، تمهيدًا لمشاركتهم في المنافسات المحلية والدولية.
- تعزيز الشراكات بين مراكز الشباب والمدارس الدامجة ومؤسسات المجتمع المدني لتنظيم فعاليات رياضية مشتركة تتيح التفاعل الإيجابي بين أصحاب الهمم وأقرانهم، وتدعم قيم الدمج والتكافؤ.

حماية العمالة غير المنتظمة:

تُعد العمالة غير الرسمية أحد أبرز ملامح سوق العمل في مصر، حيث يفتقر عدد كبير من العاملين إلى التأمينات الاجتماعية، ما يعرّضهم لعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتكشف البيانات التالية عن حجم العمالة غير الرسمية بأجر في مختلف محافظات الجمهورية، مما يساعد على رصد التفاوتات الجغرافية وتحديد المحافظات الأكثر احتياجًا إلى التدخلات الحكومية [شكل رقم (٨٨)].

وفي إطار الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة، تقدم الحكومة المنح النقدية للعمالة غير المنتظمة بقيمة ١٥٠٠ جنيه لكل مستفيد في المناسبات الرسمية، وكذلك توفر الدولة دعماً مالياً محدوداً للعمالة غير المنتظمة أثناء الصدمات الاقتصادية، وتعويضات نقدية لضحايا الحوادث والإصابات عبر صناديق حكومية وبرامج التأمين الاجتماعي، إضافة إلى برامج دمج العمالة غير الرسمية في منظومات التأمين لضمان شمولهم في نظم التأمين الصحي والمعاشات والحماية الاجتماعية بما يعزز الأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، كما تشمل المنظومة برامج تدريبية لدمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي من خلال تأهيل العاملين وأصحاب المشروعات الصغيرة على الالتزام باللوائح وتحسين الإنتاجية والحصول على التمويل. وفي هذا السياق، من المستهدف زيادة نسبة صغار الصيادين محدودي الدخل المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية (بر أمان) من معدله الحالي البالغ ٢١٪ عام ٢٠٢٣.

شكل ٨٨ التوزيع النسبي للعمالة غير الرسمية بأجر طبقاً للمُحافظة عام ٢٠٢٤

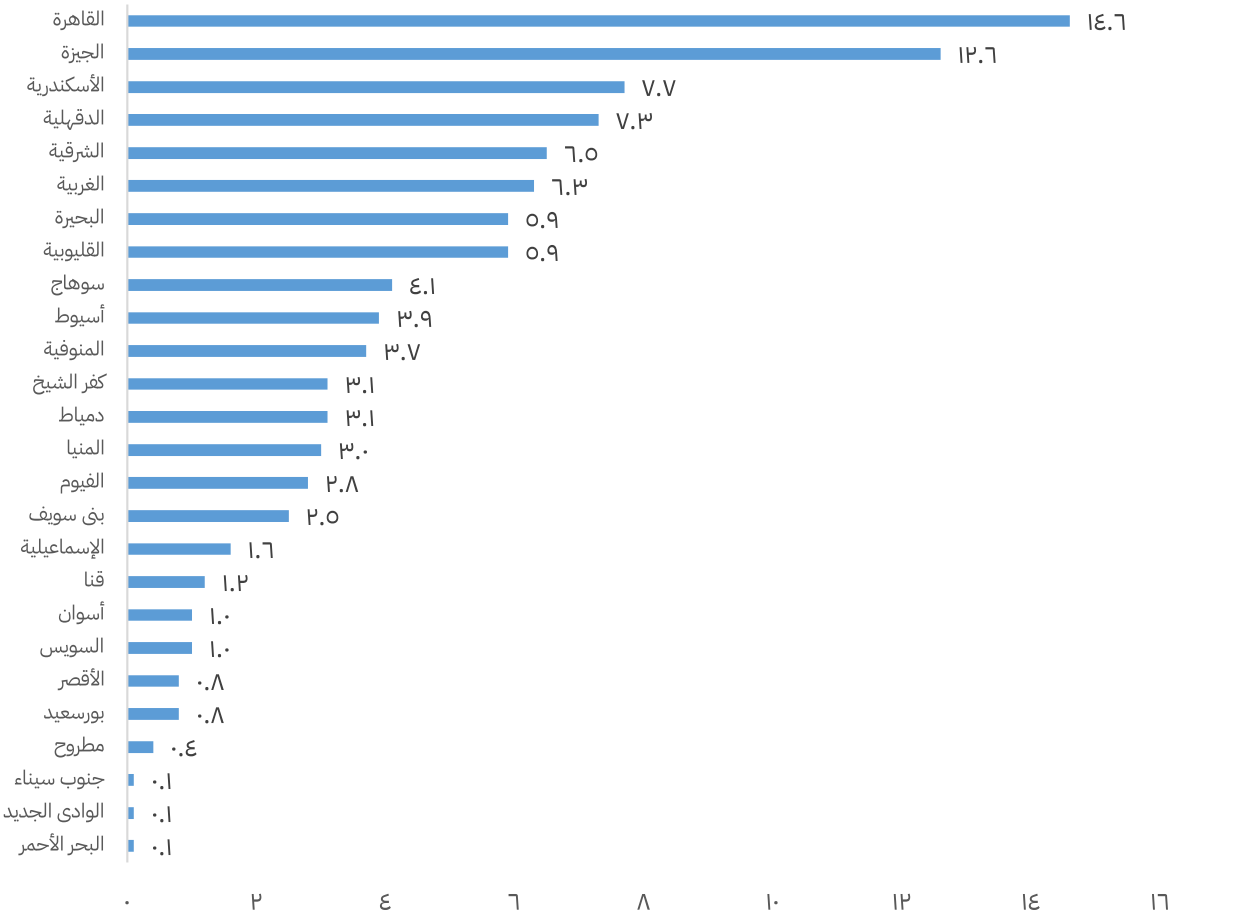

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة ٢٠٢٤.

ضمان حقوق العاملين بالقطاع الخاص:

تولي الدولة أهمية كبيرة لضمان حقوق العاملين بالقطاع الخاص، من خلال زيادة نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص (داخل المنشأة) بعقود دائمة، والتي ارتفعت من حوالي ٦٥٪ عام ٢٠١٤ إلى حوالي ٧٦٪ عام ٢٠٢٤، كما بلغت بالنسبة للإناث ٧٥٪، ومن المستهدف مواصلة زيادة هذه النسبة بحلول عام ٢٠٣٠، وكذا زيادة نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص (خارج المنشأة) بعقود دائمة من معدله الحالي البالغ ٥٣٪ عام ٢٠٢٤ [شكل رقم (٨٩) ورقم (٩٠)].

شكل ٨٩ تطور نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص من جملة المشتغلين بعقود دائمة (١٥ سنة فأكثر)

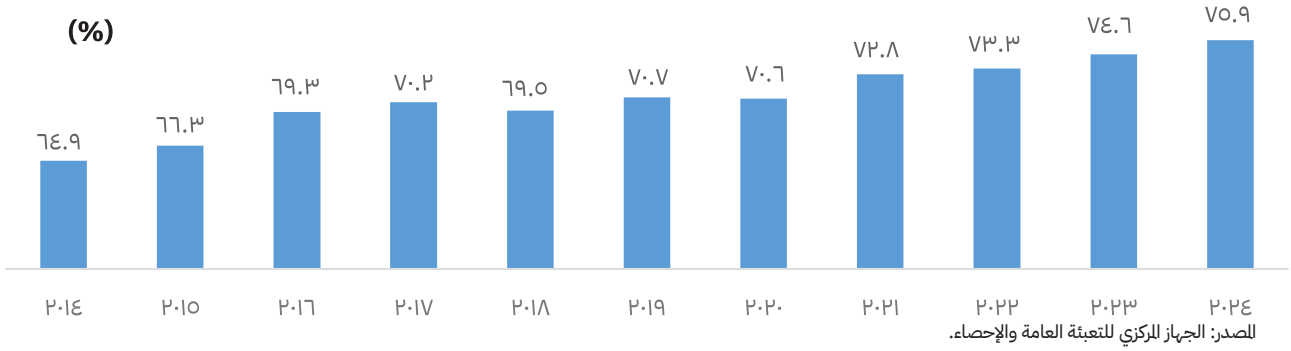

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

شكل ٩٠ تطور نسبة العاملين بعقد قانوني من العاملين بالقطاع الخاص (١٥ سنة فأكثر)

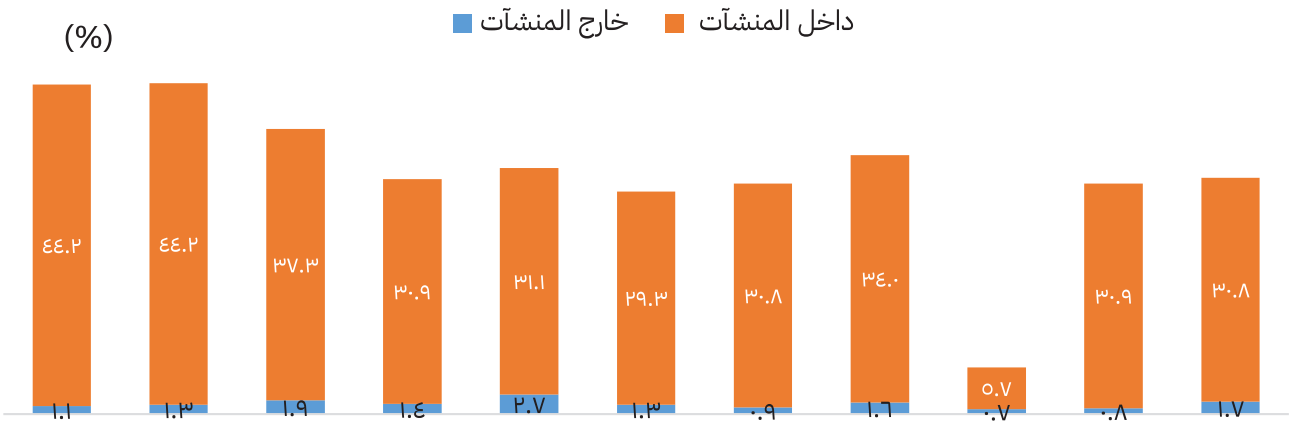

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

تعزيز دور الاقتصاد الرعائي في التنمية الاقتصادية:

يلعب الاقتصاد الرعائي دورًا تنمويًا مهمًا وذلك كونه قطاعاً داعماً للاقتصاد الرسمي، حيث يعزز قدرة الأفراد على المشاركة في القوة العاملة مدفوعة الأجر، حيث أن توفير خدمات الرعاية الاجتماعية في مرحلة الطفولة المبكرة يُعزز من مساهمة المرأة في قوة العمل، وذات الأمر ينطبق على توفير خدمات الرعاية المسنين وذوي الإعاقة، وهو الأمر الذي ينتج عنه زيادة فرص المرأة في العمل مدفوع الأجر، ومن ثم تمكين المرأة اقتصادياً وزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي، كما أن توفير فرص عمل مناسبة للمسنين وذوي الإعاقة يساهم بشكلٍ كبير في دفع معدلات التنمية الاقتصادية.

واتصالاً بذلك، وفي إطار دمج قضايا الفئات ذات الأولوية في التخطيط التنموي، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي دليل «خطة التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي» والذي يهدف إلى توجيه كافة الوزارات تعديلها إلى نحو مراعاة احتياجات هذه الفئات في الخطط التنموية من خلال تصميم المشروعات بما يتوافق مع احتياجاتهم وكذا تنفيذ المشروعات ذات الأولوية بالنسبة لهم، ويتوافق ذلك مع نصوص الدستور المصري (٢٠١٤) الذي أكد على حماية حقوق المسنين والأطفال وذوي الإعاقة، حيث نصت المادة رقم (٨٣) على التزام الدولة بتوفير رعاية صحية واجتماعية وثقافية لهم.

وفي إطار التشريعات الحديثة، تم إصدار قانون رعاية حقوق المسنين رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٤، والذي يمثل نقلة نوعية في تحسين ظروف حياة المسنين في مصر، ويضمن لهم الحماية الاجتماعية والصحية، كما يعكس قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨، اهتمام الدولة بحقوق الأطفال، من خلال ضمان رعايتهم وحمايتهم من العنف، وإتاحة التعليم المبكر، كما نص قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ على توفير بيئة مهيأة لهم وضمان تكافؤ الفرص، وفيما يخص الرعاية المنزلية؛ صدر القرار الوزاري ٥٦ لسنة ٢٠٢١ لتنظيم العلاقة بين أصحاب العمل والعاملين في المنازل، ومن الأهمية بمكان إصدار قانون «مقدمي الرعاية المنزلية».

وتقدر تكلفة الرعاية غير مدفوعة الأجر في مصر بحوالي ٤٩٦ مليار جنيه، وتتحمل النساء والفتيات مسئولياتِ رعاية الأطفال وكبار السن إلى جانب الأعمال المنزلية اليومية.

ووفق نتائج تقرير «الفجوة بين الجنسين العالمي» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠٢٥)، تقضي السيدات نسبة ٢٢,٤٪ من أوقاتهن في العمل المنزلي وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، مقارنةً بنسبة ٢,٤٣٪ للذكور [شكل رقم (٩١)].

شكل ٩١ نسبة الوقت المستغرق في الأعمال غير مدفوعة الأجر لدى الإناث (٢٠٢٥)

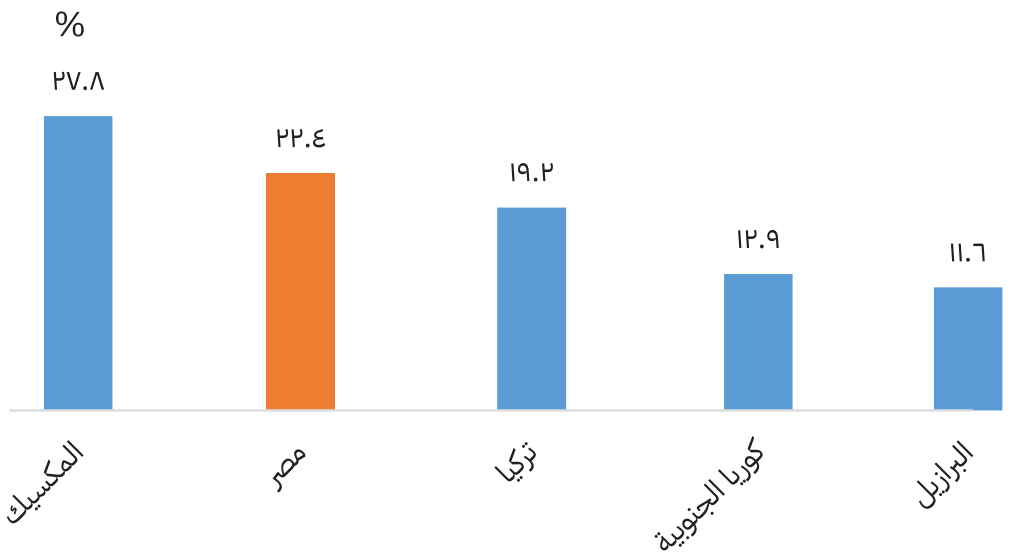

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي – تقرير الفجوة بين الجنسين Global Gender Gap Report (٢٠٢٥).

٤. المبادرات والبرامج الرئيسية المزمع القيام بها خلال الفترة القادمة

إن عملية بناء الإنسان المصري وتنمية خصائصه، عبر مختلف مراحل حياته، تمثل ركيزة أساسية ضمن استراتيجية الدولة الشاملة، الأمر الذي يستوجب تضافر جهود كافة الوزارات والهيئات المعنية لضمان تقديم حزمة متكاملة ومترابطة من البرامج والخدمات والمبادرات التي تلبي الاحتياجات المتغيرة لكل فئة عمرية، بدءًا من مرحلة ما قبل الولادة وحتى سنوات التقاعد وما بعدها، بالإضافة إلى البرامج التي تستهدف جميع المراحل العمرية بالكامل. هذا التنسيق المؤسسي، المُعبر عنه في خطط عمل واضحة، يهدف إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة، والارتقاء بمستوى الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية، مما يعزز جودة حياة المواطن ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، تستعرض هذه الوثيقة تفصيلًا للبرامج والمبادرات المخطط لتنفيذها خلال الفترة القادمة، مصنفة وفقًا للمراحل العمرية المستهدفة، وموضحة الأدوار المحورية لكل وزارة في هذا المسار التنموي المتكامل.

المرحلة الأولى: مرحلة قبل الولادة (من -١ إلى صفر)

في هذه المرحلة التأسيسية التي تُعنى بصحة الأم والجنين، تضطلع وزارة الصحة والسكان بدور رئيسي وحيوي لضمان بداية صحية وآمنة للطفل، إلى جانب الحفاظ على صحة الأم قبل وأثناء وبعد الولادة.

تشتمل جهود **وزارة الصحة والسكان** على مجموعة من البرامج المتخصصة التي تشكل معًا شبكة أمان صحي للمرأة الحامل، حيث استمرار تنفيذ برنامج خدمات رعاية الأمومة الذي يغطي بشكل شامل كافة الأنشطة اللازمة لمتابعة ورعاية الحوامل، بما في ذلك تقديم خدمات المتابعة الروتينية للحوامل، واستحداث آليات «مشاركة المهام» (Task Sharing) في خدمات متابعة ورعاية الحوامل من خلال التمريض لزيادة كفاءة التغطية، وتوفير خدمات متخصصة لرعاية حالات الحمل الخطر التي تتطلب تدخلًا طبيًا دقيقًا، بالإضافة إلى إعداد الحوامل للولادة الآمنة من خلال برامج توعوية وتدريبية متكاملة، واستمرار تقديم خدمات الرعاية الصحية للأم خلال فترة النفاس، مما يضمن تعافيها واستقرارها الصحي بعد الولادة. وتتكامل هذه المظلة الوقائية والعلاجية مع عدد من المبادرات الرئاسية والوطنية الطموحة، في مقدمتها مبادرة الألف يوم الذهبية، التي تندرج ضمن الخطة العاجلة للاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية، والتي تركز على أهمية التغذية والرعاية في الفترة الحرجة التي تبدأ من الحمل وحتى بلوغ الطفل عامه الثاني، إلى جانب مبادرة السيد رئيس الجمهورية للعناية بصحة الأم والجنين، والتي تُعنى بالكشف المبكر عن أي مشكلات صحية قد تؤثر على الأم أو الجنين وتهدف هذه المبادرة إلى الكشف المبكر عن الأمراض المنتقلة من الأم للجنين (مثل الالتهاب الكبدي ب، الزهري، نقص المناعة البشري) وتقديم العلاج المجاني فورًا لضمان صحة الأم والطفل، وتتم عبر الوحدات الصحية ضمن حملة «١٠٠ مليون صحة» وتوفر فحوصات مجانية للضغط والسكر والوزن، مؤكدة بذلك على أهمية الاستثمار في المراحل الأولى من الحياة.

المرحلة الثانية: مرحلة الطفولة المبكرة (من سن صفر إلى ٦ سنوات)

تمثل هذه المرحلة أساس التطور البدني والعقلي والاجتماعي للطفل، وتتطلب تدخلات متعددة الأبعاد لضمان نمو سليم متكامل، حيث تتشارك كل من وزارة الصحة ووزارة التضامن الاجتماعي في تقديم الخدمات اللازمة.

تواصل **وزارة الصحة والسكان** تقديم خدماتها عبر برنامج الرعاية الصحية الأولية بعيادات التأمين الصحي، والذي يشمل حزمة واسعة من الأنشطة الصحية التي تخدم الطفل، مثل خدمات العيادات الخارجية المتخصصة، وخدمات الاستقبال والطوارئ للتعامل مع الحالات العاجلة، وخدمات الأسنان للكشف والعلاج، بالإضافة إلى خدمات المعامل والأشعة الضرورية للتشخيص والمتابعة الصحية الدورية، مما يضمن تلبية الاحتياجات الصحية الأساسية للطفل

في هذه السن المبكرة. وفي سياق تمويل الخدمات العلاجية، يتم تنفيذ برنامج تمويل علاج المؤمن عليهم في جهات متعاقدة مع الهيئة العامة للتأمين الصحي، والذي يهدف إلى تمويل علاج الأطفال حتى سن المدرسة المؤمن عليهم وفقًا لأحكام القانون رقم (٨٦ لسنة ٢٠١٢)، لضمان عدم تحمل الأسر أعباء مالية باهظة مقابل الرعاية الصحية لأبنائهم. هذا وتبرز أهمية عدد من المبادرات الرئاسية في الكشف والتدخل المبكر، منها مبادرة الكشف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع لدى الأطفال حديثي الولادة، التي يتم تنفيذها خلال أول ٢٨ يومًا من الولادة بالتزامن مع تحليل الغدة الدرقية، لضمان الاكتشاف والتدخل السريع مما يحسن فرص علاج الطفل، بالإضافة إلى مبادرة السيد رئيس الجمهورية للكشف المبكر عن الأمراض الوراثية لدى الأطفال حديثي الولادة، التي تسعى للوقاية من مضاعفات الأمراض الوراثية عبر الكشف المبكر. وللتصدي للأمراض الأكثر تحديًا، تُنفذ مبادرة السيد رئيس الجمهورية لعلاج أطفال مرضى الضمور العضلي، التي تقدم رعاية وعلاجًا متخصصًا لهذه الحالات. كما تمتد الرعاية لتشمل الجانب النفسي عبر المبادرة الرئاسية لدعم الصحة النفسية (صحتك سعادة)، التي تتضمن استبيانًا للكشف المبكر عن طيف التوحد، مما يسهل التدخل المبكر والدعم اللازم للأطفال الذين يعانون من هذه التحديات التنموية.

كما تُولي **وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني** مرحلة رياض الأطفال أولوية استراتيجية ضمن المشروع القومي للتنمية البشرية «بداية جديدة لبناء الإنسان»، حيث تعمل الوزارة وفق رؤية شاملة تستهدف تحقيق النمو المتكامل للطفل في أبعاده العقلية، واللغوية، والاجتماعية، والحركية، والوجدانية. وترتكز جهود الوزارة في الفترة المقبلة على تطوير مناهج تعليمية تفاعلية متكاملة تعتمد على الأنشطة العملية التي تراعي الفروق الفردية، مع ترسيخ قيم الانتماء والسلوكيات الإيجابية وتنمية مهارات الحياة اليومية لتعزيز استقلالية النشء وقدرتهم على التكيف.

وفي إطار سياستها نحو «التعليم الجامع»، تلتزم الوزارة بدعم دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المنظومة التعليمية، كإطلاق مناهج التربية الفكرية لمرحلة رياض الأطفال، والتي تم إعدادها بأيدي خبراء مصريين من الإدارة المركزية للتعليم العام، وخبراء الإعاقة بالإدارة العامة للتربية الخاصة، وبالتعاون مع خمس جامعات مصرية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف»، حرصاً على تطوير منظومة التعليم وتأكيد حق جميع الأطفال في تعليم عادل ومتكافئ، وأيضًا تسهيل إلحاقهم بها مع إعفائهم من المصروفات الدراسية، بالتوازي مع رفع كفاءة الكوادر التدريسية من خلال برامج التأهيل المستمر للمعلمات على الأساليب التربوية المبتكرة والأدوات التعليمية الحديثة. كما تمضي الوزارة قدماً في تطوير البيئة التعليمية لتكون محفزة وآمنة وثرية للإبداع، مدعومة بمنظومة إدارية وتقنية متطورة تشمل إدارة عملية القبول الإلكتروني وحوكمة البيانات ومعالجة تحديات الكثافة الطلابية.

أما **وزارة التضامن الاجتماعي** فتساهم في دعم وحماية الفئات الأكثر احتياجًا من الأطفال وأسرهم عبر برنامج الحماية للفئات الأولى بالرعاية، والذي يتضمن أنشطة رئيسية مثل برنامج تكافل وكرامة، ومعاش الطفل، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم لبرامج الإعانات والإغاثة، مما يوفر شبكة أمان اجتماعي واقتصادي للطفل وأسرته في هذه المرحلة الحرجة من التكوين، كما تعمل على تطوير قطاع الحضانات عبر البرنامج القومي للطفولة المبكرة، بتطوير اللوائح لتبسيط التراخيص، تحديث الحضانات وتطوير الكوادر، وزيادة نسب الالتحاق بشكل كبير (مستهدف زيادتها إلى ٢٥٪ وأكثر) من خلال شراكات مع قطاعات مختلفة، وتوفير خدمات عالية الجودة، وتحسين بيئة الأطفال، وتمكين الأمهات العاملات، بهدف ضمان جودة الرعاية وتوفير بيئة آمنة ومحفزة لنمو الأطفال في السنوات المبكرة.

تعمل وزارة التضامن الاجتماعي من خلال خطة لزيادة نسب الالتحاق خلال الفترة القادمة تتلخص في أولا تطوير اللوائح وتسهيل التراخيص من خلال العمل على إصدار لوائح جديدة لتسهيل إجراءات ترخيص الحضانات، وخفض المعوقات التي تواجه أصحابها، خاصة في الحضانات غير المرخصة، ثانياً الحصر الوطني الشامل للحضانات وذلك بإجراء مسح ميداني للحضانات

المرخصة وغير المرخصة لإنشاء قاعدة بيانات دقيقة، وتحديد احتياجات القطاع، وتوجيه الدعم والتطوير بشكل فعال، وهو ما يتم باستخدام فرق ميدانية مؤهلة وأدوات رقمية متقدمة، ثالثاً الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وذلك بالتعاون مع مؤسسات مثل مؤسسة ساويرس، بنك الطعام، اليونيسف، الجامعة الأمريكية، وشركة أوراسكوم للإنشاءات.

وتستهدف **وزارة الشباب والرياضة** ضمن خطتها للمرحلة المقبلة التوسع في إتاحة دور الرعاية والنمو من خلال مشروع إنشاء الحضانات بمراكز الشباب والأندية الرياضية، سعياً لرفع نسبة إلحاق الأطفال بها لتصل إلى ٤٠٪. وترتكز رؤية الوزارة على استغلال البنية التحتية القائمة والمتمثلة في نحو ٥ آلاف مركز شباب و١٢٠٠ نادي على مستوى الجمهورية، بما يضمن سرعة التنفيذ والانتشار الجغرافي الواسع في كافة المحافظات دون تحمل أعباء إنشائية جديدة. ويهدف هذا التوجه إلى تعزيز ارتباط الطفل بالمنشآت الرياضية والثقافية منذ الصغر، وتوفير بيئات تعلم آمنة وقريبة من الأسر، فضلاً عن دور هذا المشروع في تحسين الإيرادات المالية لمراكز الشباب لضمان استدامة برامجها وتطوير خدماتها. وفي هذا السياق، تم البدء الفعلي بتشغيل ١٤ حضانة بعدد من مراكز الشباب، بالإضافة إلى إنشاء ٢٤ مركز تنشئة في محافظات القاهرة والإسكندرية وأسوان كنموذج أولي للتوسع المستقبلي.

كما تضطلع **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** بدور محوري في ضمان جودة وتوحيد المحتوى التعليمي والتربوي المقدم في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث تترأس الوزارة لجنة تنسيقية موسعة تضم كافة الجهات المعنية لوضع منهج تعليمي موحد يعتمد في جميع الحضانات المزمع إنشاؤها. ويستهدف هذا المنهج تحقيق التكامل بين الجوانب العلمية والرياضية والثقافية والأنشطة المرتبطة بتنمية قدرات الطفل، وصولاً إلى صياغة نموذج تشغيلي متكامل يضمن بناء الشخصية في مراحلها الأولى وفقاً لأحدث المعايير التربوية، وبما يتماشى مع أهداف مبادرة «بداية» في توحيد الجهود الوطنية لتطوير الخصائص السكانية وبناء الإنسان المصري.

المرحلة الثالثة: مرحلة الطفولة (من ٦ سنوات إلى ١٢ سنة)

تتسم هذه المرحلة بالالتحاق بالتعليم الأساسي، مما يوسع نطاق التدخلات لتشمل جوانب الصحة المدرسية، والتغذية، وتنمية المهارات التعليمية والثقافية، وفيها تتضافر جهود وزارات الصحة، التضامن، الثقافة، والتربية والتعليم.

أما **وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني** فتتولى مسؤولية شاملة تمس كافة جوانب العملية التعليمية والتربوية، بدءًا من برنامج منظومة التغذية المدرسية لضمان التغذية السليمة للطلاب وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان. وفي مجال التعليم والتعلم، يُركز برنامج تطوير المناهج والمواد التعليمية على تضمين قيم المواطنة والتسامح والهوية الثقافية، وتطوير مناهج ملائمة لذوي الإعاقة، ورقمنة الكتب الدراسية، ومراجعة الإطار العام للمناهج وإعداد مناهج تفاعلية لرفع كفاءة العملية التعليمية. لضمان جودة المخرجات، يتم تفعيل برنامج المتابعة والتقويم وضمان الجودة، الذي يشمل التقييم الدوري لأداء الطلاب، وتحليل نتائج الاختبارات الوطنية والدولية، وتطوير نظام تقييم وطني موحد، وضمان الجودة داخل المدارس بالتعاون مع هيئات جودة التعليم. ويهدف برنامج تنمية المهارات الطلابية إلى تعزيز الصحة النفسية والاجتماعية للطلاب، وتنظيم مسابقات لتنمية الإبداع، وتنمية الأنشطة الطلابية، ودمج ذوي الهمم من خلال برامج توعية مجتمعية، وتنمية مهارات القيادة وريادة الأعمال. وفيما يتعلق بالبيئة المدرسية، يعمل برنامج إدارة وتشغيل وتطوير المنشآت التعليمية على إشراك المجتمع ومجالس أولياء الأمور، والإشراف المستمر لتحسين البيئة المدرسية، وتوفير أدوات السلامة ومكافحة الحريق، وتجهيز الفصول والمرافق لذوي الإعاقة، وتوفير المرافق الرياضية والفنية، وتنفيذ مشروعات لبناء، وصيانة المدارس، وتجهيز الفصول، والمختبرات.

واستكمالاً لخطة الدولة الشاملة لتحسين جودة البيئة التعليمية في مرحلة الطفولة، حيث تم تحقيق طفرة ملموسة في ملف تقليل كثافة الفصول، وقد أسفرت هذه الجهود عن خفض متوسط عدد

الطلاب في الفصل الواحد إلى أقل من ٥٠ طالبًا، مع القضاء التام على ظاهرة الفصول التي كانت تتجاوز هذا العدد.

وتعتمد رؤية الوزارة في المرحلة المقبلة على استراتيجيات تنفيذية مبتكرة لضمان استدامة هذا التحسن، تشمل الاستغلال الأمثل للفراغات المتاحة داخل المباني المدرسية، وتطبيق نظام «الفصول المتحركة»، بالإضافة إلى تحويل بعض المدارس للعمل بنظام الفترتين كحل مؤقت لزيادة القدرة الاستيعابية. وتهدف الوزارة من خلال هذه الإجراءات إلى إنهاء نظام الفترات المسائية تدريجيًا لتوفير مناخ تعليمي أكثر استقرارًا للأطفال. وبالتوازي مع هذه الحلول الإنشائية والتنظيمية، تضع الوزارة ضمن أولوياتها التعامل مع تحديات العجز في الكوادر التدريسية، من خلال خطط عمل مكثفة لتوفير المعلمين لكافة المواد الأساسية، بما يضمن جودة العملية التعليمية.

كما يتم العمل على برنامج دعم منظومة البحث العلمي لتطوير المناهج وطرق التدريس والتقويم، وتطوير سياسات تحسين جودة التعليم والتدريب والحوكمة، وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني. وأخيرًا، يهدف برنامج تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي إلى إدارة وتطوير البنية التكنولوجية والمعلوماتية، وإطلاق منصة وطنية للخدمات الجماهيرية والثقافية والتعليمية.

تواصل **وزارة الصحة والسكان** دورها في تقديم الرعاية الصحية الشاملة من خلال برنامج الرعاية الصحية الأولية (عيادات التأمين الصحي)، والذي يوفر خدمات العيادات الخارجية، والاستقبال والطوارئ، والأسنان، والمعامل، والأشعة. وفيما يتعلق بتمويل الرعاية العلاجية للطلاب المؤمن عليهم ضمن أحكام القانون رقم (٩٩ لسنة ١٩٩٢)، يتم تطبيق برنامج تمويل علاج المؤمن عليهم في جهات متعاقدة مع الهيئة العامة للتأمين الصحي، لضمان استمرار حصولهم على العلاج اللازم. وفي إطار المبادرات الرئاسية للصحة العامة، يتم تنفيذ مبادرة السيد رئيس الجمهورية للقضاء على فيروس سي بين أطفال المدارس، للقضاء على المرض في هذه الفئة العمرية، ومبادرة السيد رئيس الجمهورية لعلاج أمراض سوء التغذية بين أطفال المدارس، لمعالجة تحديات السمنة والأنيميا والتقزم. وتستمر جهود الكشف المبكر عبر المبادرة الرئاسية عيون أطفالنا مستقبلنا لفحص البصر لطلاب المرحلة الابتدائية، مع التخطيط لاستكمال فحص باقي المراحل، بالإضافة إلى استمرار عمل المبادرة الرئاسية لدعم الصحة النفسية (صحتك سعادة) من خلال استبيانات تستهدف الكشف عن إدمان الألعاب الإلكترونية.

كما تستمر **وزارة التضامن الاجتماعي** في توفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي للأسر المستحقة عبر برنامج الحماية للفئات الأولى بالرعاية، بما يشمل برامج الدعم النقدي كتكافل وكرامة ومعاش الطفل، وتمويل برامج الإعانات والإغاثة.

وفي إطار التكامل بين سياسات الحماية الاجتماعية والمنظومة التعليمية، تضطلع وزارة التضامن الاجتماعي بدور حيوي في ضمان استمرار الأطفال في العملية التعليمية وتخفيف الأعباء الاقتصادية عن كاهل الأسر الأولى بالرعاية. حيث تقوم الوزارة بتقديم إعفاء كامل من المصروفات الدراسية لجميع الطلاب أبناء الأسر المستفيدة من برنامج الدعم النقدي «تكافل»، والذين يصل عددهم إلى نحو ٥,٥ مليون طالب في مختلف المراحل التعليمية.

كما تلتزم الوزارة بصرف دعم نقدي شهري إضافي لطلبة المدارس ضمن حزمة «تكافل وكرامة»، تتفاوت قيمته وفقاً للمرحلة التعليمية للطالب، مع ربط استمرار هذا الدعم بـ «المشروطية التعليمية» التي تستهدف ضمان انتظام الطلاب في الدراسة بنسبة حضور لا تقل عن ٨٠٪، وهي الآلية التي حققت نجاحاً ملموساً.

وتمتد جهود الوزارة لتشمل الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية لتوفير المستلزمات المدرسية للطلاب، بالإضافة إلى تنفيذ تدخلات تنموية وصحية متكاملة لطلاب مشروعات السكن البديل بالمناطق المطورة؛ تشمل إجراء الفحوصات الطبية الدورية وتوفير النظارات الطبية وتنفيذ الأنشطة التفاعلية، بما يضمن بيئة نشأة سليمة تدعم دمجهم المجتمعي وتنمي قدراتهم البدنية والذهنية.

تضطلع **وزارة الثقافة** بدور مهم في بناء الوعي والوجدان عبر برنامج دعم الموهوبين والمبدعين، الذي يسعى لاكتشاف ورعاية المواهب في سن مبكرة من خلال استراتيجية نوعية ومنح التفرغ اللازمة للمبدعين.

المرحلة الرابعة: مرحلة المراهقة (من ١٢ سنة حتى ١٨ سنة)

تتطلب مرحلة المراهقة تركيزًا خاصًا على جوانب الصحة النفسية والإدمان، وتنمية المهارات القيادية والرياضية، بالإضافة إلى استكمال المسار التعليمي. وتشارك في تنفيذ برامجها وزارات الصحة، التضامن، الثقافة، الشباب والرياضة، والتربية والتعليم.

تستكمل **وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني** برامجها التي بدأت في المرحلة السابقة، حيث يستمر برنامج منظومة التغذية المدرسية، وبرنامج تطوير المناهج والمواد التعليمية لتضمين قيم المواطنة وتطوير المناهج الملائمة لذوي الإعاقة ورقمنة الكتب، وبرنامج المتابعة والتقويم وضمان الجودة لتقييم أداء الطلاب وضمان الجودة داخل المدارس. ويضاف في هذه المرحلة برنامج الارتقاء بالتعليم الفني الذي يركز على إدارة وتشغيل المدارس الفنية. كما تستمر برامج إدارة وتشغيل وتطوير المنشآت التعليمية، ودعم منظومة البحث العلمي، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي.

وفي إطار جهود تطوير منظومة التعليم الثانوي، ومواكبة التطورات العالمية في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، واعتماد أفضل الاطر العلمية العالمية لتعليم البرمجة والذكاء الاصطناعي، تم التوافق على عقد توأمة استراتيجية مع كبرى المنصات التعليمية المتخصصة في اليابان شركة Sprix Inc، لإدراج مادة «الذكاء الاصطناعي والبرمجة» ضمن المناهج الدراسية لطلاب الصف الأول الثانوي اعتبارًا من العام الدراسي الحالي، وتستهدف هذه الخطوة توفير منصة «QUREO» العالمية، التي تتميز بنظام تقييم «TOFAS» المتوافق مع المعايير الدولية لإطار «CFRP»، بما يضمن تأهيل الطلاب وفقًا لأعلى المستويات العلمية المعترف بها دوليًا.

وتأتي هذه المبادرة، التي تُعد إحدى ثمار التعاون المصري الياباني المشترك، لتمكين الطلاب من اكتساب مهارات العمل في القطاعات التقنية المتقدمة من خلال الحصول على شهادات مؤهلة ومعتمدة من المؤسسات اليابانية. ورغم عدم احتساب المادة ضمن المجموع الكلي، إلا أن الوزارة توليها أهمية قصوى كركيزة أساسية لبناء الشخصية العلمية والمهنية للطلاب، وبما يضمن تفاعلهم الإيجابي مع مستجدات المستقبل التكنولوجي.

تمضي وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني قدماً في تنفيذ استراتيجية شاملة لتطوير التعليم الفني، تستهدف تحويله إلى مسار تعليمي جاذب. وترتكز خطة الوزارة للفترة القادمة على مبادرات نوعية تهدف إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الصناعي، وعلى رأسها مبادرة «ابدأ» والمدارس الوطنية للعلوم التقنية، التي تعمل وفق فكر القطاع الخاص لتأهيل الكوادر البشرية في المهن الفنية المطلوبة.

وفي إطار تعزيز فكر الابتكار، تتبنى الوزارة مبادرة «ابدأ مشروعك.. أنت مش صغير» الموجهة لطلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية، والتي توفر تدريباً متكاملاً عبر برنامج «خطوة» لتنمية مهارات ريادة الأعمال والوعي المالي، مع توفير فرص تمويلية للمشروعات المبتكرة. كما تستمر الوزارة في تعميم منهجية «الجدارات» وتحديث المناهج لتصبح أكثر تفاعلية وملاءمة للتطورات التكنولوجية العالمية.

وتعزيزاً للشراكة مع القطاع الإنتاجي، تتوسع الوزارة في نموذج «التعليم المزدوج» عبر إنشاء مدارس داخل المصانع لضمان تدريب الطلاب في بيئة عمل حقيقية. كما تعمل الوزارة على ضمان استمرارية المسار الأكاديمي للخريجين من خلال ربط التعليم الفني بالكليات التكنولوجية بالجامعات، مع التركيز على تنمية المهارات الرقمية والريادية. وتهدف هذه الجهود المتكاملة إلى تحسين البنية التحتية التكنولوجية للمدارس، وتغيير النظرة المجتمعية للتعليم الفني، بما يساهم في بناء الإنسان المصري وتمكين الشباب للمنافسة في سوق العمل الحديث.

وتستمر **وزارة الصحة والسكان** في تقديم خدماتها الأساسية عبر برنامج الرعاية الصحية الأولية (عيادات التأمين الصحي)، الذي يوفر خدمات العيادات الخارجية، والاستقبال والطوارئ، والأسنان، والمعامل، والأشعة. ويستفيد الطلاب المؤمن عليهم ضمن قانون (٩٩ لسنة ١٩٩٢) من برنامج تمويل علاج المؤمن عليهم في جهات متعاقدة مع الهيئة العامة للتأمين الصحي. وتُضاف برامج موجهة للمرأة والفتاة، كبرنامج دعم صحة المرأة والفتيات لتوفير خدمات صحية في المناطق النائية والفقيرة وبرامج الصحة الغذائية والنفسية للمرأة، وبرنامج مكافحة العنف ضد المرأة الذي يشمل خدمات المرأة الآمنة وتعزيز حمايتها. كما يتم تنفيذ برنامج التعليم الفني الصحي من خلال المدارس الفنية للتمريض ومدارس تمريض الصحة النفسية. وتستمر مبادرة السيد رئيس الجمهورية للقضاء على فيروس سي بين أطفال المدارس، وتتواصل جهود المبادرة الرئاسية لدعم الصحة النفسية (صحتك سعادة) عبر استبيانات إدمان الألعاب الإلكترونية للتدخل المبكر.

تُكثف **وزارة التضامن الاجتماعي** جهودها في هذه المرحلة، فبالإضافة إلى استمرار برنامج الحماية للفئات الأولى بالرعاية لتوفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي. يتم التركيز على قضايا الصحة النفسية والإدمان عبر برنامج إدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الطبية ليشمل خدمات الصحة النفسية وعلاج الإدمان. وتدعم هذه الجهود برنامج التوعية والخدمات الوقائية الذي ينظم حملات توعية، وقائية لمكافحة، وعلاج الإدمان، والتعاطي. كما يسهم برنامج دعم منظومة البحث العلمي في معالجة القضايا الاجتماعية والجنائية وعلاج الإدمان من خلال إصدار الدوريات والنشرات العلمية والبحثية.

تستمر **وزارة الثقافة** في دعم المواهب من خلال برنامج دعم الموهوبين والمبدعين، بتوفير منح التفرغ للمواهب والمبدعين، وتنفيذ استراتيجية نوعية لاكتشاف ورعاية المواهب.

تُركز **وزارة الشباب والرياضة** على الجانب البدني والنفسي للشباب عبر برنامج رعاية الأبطال الرياضيين واكتشاف الموهوبين، والذي يشمل خدمات الطب الرياضي، تنظيم الأنشطة الرياضية لطلاب المدارس والمهرجانات، والإعداد النفسي للرياضيين، وتأهيل المواهب وتكريم الأبطال، وتأهيل الكوادر والقيادات الرياضية، ودعم الهيئات والمنتخبات القومية.

المرحلة الخامسة: مرحلة الشباب (من ١٨ سنة إلى ٢٢ سنة)

تتسم هذه المرحلة بالانتقال إلى التعليم العالي وسوق العمل، وتتطلب تركيزًا على الصحة الإنجابية، والتمكين الثقافي والرياضي، والتعليم التقني، وتتولى تنفيذها وزارات الصحة، التضامن، الثقافة، الشباب والرياضة، والتعليم العالي والبحث العلمي.

تستمر **وزارة الصحة والسكان** في توفير خدمات برنامج الرعاية الصحية الأولية (عيادات التأمين الصحي)، وتستمر أيضًا برامج دعم صحة المرأة والفتيات ومكافحة العنف ضد المرأة. وفي مجال التعليم، يتم تنفيذ برنامج التعليم الفني الصحي من خلال المعاهد الفنية للتمريض والمعاهد الفنية الصحية. كما يستمر تمويل علاج الطلاب المؤمن عليهم. وتتسع جهود المبادرة الرئاسية لدعم الصحة النفسية (صحتك سعادة) لتشمل استبيانات إدمان الألعاب الإلكترونية، والاستبيانات النفسية لفحص المقبلين على الزواج، واستبيان الصحة العامة لهذه الفئة.

تستمر **وزارة التضامن الاجتماعي** في التركيز على قضايا الصحة النفسية وعلاج الإدمان عبر برنامج إدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الطبية وبرنامج التوعية والخدمات الوقائية وبرنامج دعم منظومة البحث العلمي.

تتوسع جهود **وزارة الثقافة** في هذه المرحلة لتشمل بناء القوة الناعمة للبلاد، فبالإضافة إلى استمرار برنامج دعم الموهوبين والمبدعين، يتم تفعيل برنامج تعزيز الريادة الثقافية وقوة مصر الناعمة، الذي يشمل تدشين منصة تطبيقية لتعليم الفنون، ورصد التغييرات الثقافية والمؤشرات الدولية، وإعداد الأفلام الوثائقية والتاريخية، والتوسع في حركة الترجمة، وتعزيز الدبلوماسية الثقافية، ودعم مسابقة بينالي فينيسيا للعمارة، مع مشروعات لتطوير أكاديمية الفنون بروما.

تركز **وزارة الشباب والرياضة** على تنمية المهارات

وبناء الشخصية الوطنية عبر برنامج تنمية ونشر قيم الانتماء والمواطنة، الذي يشمل تنمية المهارات الثقافية والفنية، وتأهيل الشباب لسوق العمل، وإعداد الكوادر، والتنمية المجتمعية والتوعوية للشباب. ويستمر برنامج رعاية الأبطال الرياضيين واكتشاف الموهوبين، مع تنظيم الأنشطة الرياضية لطلاب الجامعات.

تضطلع **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** بمسؤولية محورية في هذه المرحلة، فبالإضافة إلى برنامج دعم برامج البعثات لرعاية الطلبة الوافدين وشئون المبعوثين، يتم العمل على برنامج حوكمة منظومة التعليم الجامعي لتأهيل الكليات والمعامل للاعتماد وتطوير سياسات القبول. ويشمل برنامج التعليم الفني التقني التطبيقي استحداث أنماط تعليمية تكنولوجية تواكب الثورة الصناعية، والإشراف على الجامعات التكنولوجية، وتوفير برامج أكاديمية ومهنية متكاملة مع القطاعات الإنتاجية. ويهدف برنامج الرعاية والخدمات الطلابية الجامعية إلى إدارة منظومة الخدمات المقدمة للطلبة. ولتحقيق مبدأ إتاحة التعليم، يعمل برنامج إتاحة التعليم الجامعي على توفير الخدمات واحتياجات ذوي الهمم، وتوفير منح للطلبة المتميزين، وتنظيم برامج مؤهلة لسوق العمل، والتوسع في الجامعات الجديدة والمؤسسات التعليمية الخاصة وأفرع الجامعات الأجنبية في المناطق البعيدة. وتستمر برامج تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي لدعم التعلم عن بُعد، وتنمية القدرات البشرية لتطوير التعليم الفني الصحي.

المرحلة السادسة: مرحلة سنوات العمل (من ١٥ سنة إلى ٦٥ سنة)

تعد هذه المرحلة الأطول والأكثر تأثيرًا اقتصاديًا، وتتركز الجهود فيها على الصحة المهنية، وتنظيم الأسرة، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وضمان الحماية الاجتماعية والصحية الشاملة. وتشارك فيها وزارات الصحة والسكان، التضامن الاجتماعي، الثقافة، المجلس القومي للمرأة، الشباب والرياضة، التربية والتعليم والتعليم الفني، التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة العمل.

تستمر **وزارة الصحة والسكان** في تقديم خدماتها الأساسية عبر برنامج الرعاية الصحية الأولية (عيادات التأمين الصحي). وتبرز في هذه المرحلة مبادرة صحة المرأة المصرية للمسح الشامل للسيدات في الفئة العمرية المستهدفة. ويأتي برنامج خدمات تنظيم الأسرة لتقديم خدمات ذات جودة عالية، والتسويق الاجتماعي لخدمات ووسائل تنظيم الأسرة، وتحسين الخصائص السكانية عبر تغيير الرسالة السكانية إلى الرسالة الحقوقية المبنية على المباعدة بين الحمل المتعاقب من ٣-٥ سنوات لحماية حق الطفل في الرعاية المثلى خلال الألف يوم الذهبية الأولى، مع تدريب الأسر على الاختيار المستنير. وتستمر برامج دعم صحة المرأة والفتيات ومكافحة العنف ضد المرأة. وفي مجال التمويل العلاجي، يتم العمل على برنامج تمويل علاج المواطنين على نفقة الدولة، وتمويل علاج غير القادرين من مستحقي معاش تكافل وكرامة، وتمويل علاج المؤمن عليهم من الموظفين والمرأة المعيلة. كما يتم تنفيذ برنامج إدراج غير القادرين على سداد اشتراكات التأمين الصحي. ويشمل برنامج التعليم الطبي البورد المصري والدراسات العليا وتدريب الأطقم الطبية. ويدعم برنامج البحوث الصحية الرقابة وإجراء البحوث والمسوح في مجالات الرعاية الأولية والتمريض. ويتم تطبيق مبادرات رئاسية هامة مثل دعم صحة المرأة، وفحص وعلاج الأمراض المزمنة والاكتشاف المبكر للاعتلال الكلوي، والاكتشاف المبكر وعلاج مرضى سرطان الكبد والأورام السرطانية، وفحص المقبلين على الزواج. وتستمر المبادرة الرئاسية لدعم الصحة النفسية (صحتك سعادة). وفي سياق الجهود السكانية، يتم استكمال العمل على نقل ملف السكان إلى مسئولية الأسرة المصرية، واستكمال الخطة العاجلة للسكان والتنمية ٢٠٢٥-٢٠٢٧ عبر منهجية اللامركزية، والتطوير المؤسسي، وتوسيع خدمات الصحة الإنجابية، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، ومكافحة زواج الأطفال والتسرب من التعليم.

تركز **وزارة التضامن الاجتماعي** على دعم الكوادر العاملة عبر برنامج تنمية القدرات البشرية لتدريب ورفع كفاءة العاملين. ويشمل برنامج خدمات التأمين الاجتماعي صرف الحقوق التأمينية الدورية وغير الدورية.

تتوسع **وزارة الثقافة** لتشمل الجانب الاقتصادي عبر برنامج تطوير الخدمات والصناعات الثقافية، الذي يتضمن صناعة الحرف التراثية والمجالات الفنية (السينما/الدراما/الكتاب/المسرح/الموسيقى)، بالإضافة إلى مشروعات تطوير، وبناء قصور الثقافة، ومكتبات ومسارح. ويهدف برنامج الحفاظ على الهوية المصرية إلى مكافحة التطرف الفكري، ودعم الملكية الفكرية للتراث، وإتاحة خريطة للمتاحف، ومبادرة بداية جديدة لبناء الإنسان، وتسجيل الفنون الثقافية كتراث غير مادي. وتستمر برامج تنمية القدرات البشرية وتعزيز الريادة الثقافية.

يضطلع **المجلس القومي للمرأة** بدور محوري في برنامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي، من خلال تعزيز فرص الترقي العملي والعلمي للمرأة، وإدارة المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، وتوفير مبادرات ومشروعات للاستثمار في دعم المرأة وتمكينها (اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا)، والشمول المالي، وبناء قدرات المعنيين، ودعم المشاغل والوحدات التدريبية الإنتاجية، والتوعية لدعم وتمكين المرأة. كما يتم العمل على برنامج تنمية القدرات البشرية لتدريب ورفع كفاءة العاملين بالجهات الإدارية.

تستمر **وزارة الشباب والرياضة** في برامجها من خلال برنامج تنمية الموارد والتسويق للبرامج بالشراكة مع القطاع الخاص، وبرنامج تطوير الخدمات الرياضية والشبابية لإدارة وتشغيل المنشآت الرياضية والشبابية والتوسع فيها، وبرنامج تنمية القدرات البشرية لتدريب العاملين وتنمية المهارات الرقمية.

تُركز **وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني** على الكوادر من خلال برنامج المتابعة والتقويم وضمان الجودة لتقييم أداء المعلمين، وبرنامج تأهيل وتطوير المعلمين لإعداد متخصصين في التربية الخاصة، ودعم المعلمين الجدد، ومشروعات إنشاء مراكز تدريب إقليمية. ويستمر برنامج تنمية القدرات البشرية لرفع كفاءة العاملين.

تعمل **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** على برنامج تطوير كفاءة أعضاء هيئة التدريس، ودعم الشراكات الأكاديمية الدولية لتعزيز التعاون في البرامج التدريبية والبحث العلمي. ويشمل برنامج دعم منظومة البحث العلمي النشر العلمي، ودعم المراكز والمكاتب الثقافية بالخارج، وتنظيم المؤتمرات والأبحاث في مجالات طبية، وزراعية، وطاقة، ومياه، وبيئية، وتطوير الصناعات الوطنية. ويستمر برنامج تنمية القدرات البشرية.

تضطلع **وزارة العمل** بدور محوري في تنظيم سوق العمل وحماية العمالة، عبر برنامج الحماية للفئات الأولى بالرعاية لتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية للعمالة غير المنتظمة، وحصرها، وتنفيذ حملات تفتيشية لمكافحة عمل الأطفال ونشر الوعي بمخاطره. ويُركز برنامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي على المساندة القانونية للمرأة العاملة، ونشر الوعي بحقوقها، وتنظيم برامج تدريبية لها على مهن مدرة للدخل، وقوافل تمكين وحماية المرأة اقتصاديًا. ويعمل برنامج ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان على توفير الرعاية والحماية لذوي الهمم. كما يتم تنفيذ برنامج التشغيل بالخارج لاعتماد عقود العمل وتنظيم عمل شركات إلحاق العمالة. ويهدف برنامج السلامة والصحة المهنية لتوفير بيئة عمل صحية وآمنة، وتطوير تجهيزات إدارات السلامة. وينظم برنامج معلومات سوق العمل اتفاقيات العمل الجماعية، والتوعية بقانون العمل، والحد من البطالة، وتفعيل وإنشاء مراصد سوق العمل. ويتم العمل على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي لمكنة مديريات العمل. ويستمر برنامج تنمية القدرات البشرية للتدريب ورفع كفاءة العاملين.

المرحلة السابعة: مرحلة سنوات التقاعد (فوق ٦٥ سنة)

في هذه المرحلة، يتحول التركيز إلى الرعاية الصحية الشاملة لكبار السن، وضمان استمرارية الخدمات الصحية والاجتماعية لهم.

تستمر **وزارة الصحة والسكان** في تقديم خدمات برنامج الرعاية الصحية الأولية (عيادات التأمين الصحي)، وتستمر أيضًا في برنامج تمويل علاج المواطنين على نفقة الدولة، وتمويل علاج غير القادرين من مستحقي معاش تكافل وكرامة. ويتم تطبيق

مبادرات رئاسية متخصصة لهذه الفئة، منها مبادرة السيد رئيس الجمهورية لفحص وعلاج الأمراض المزمنة والاكتشاف المبكر للاعتلال الكلوي، ومبادرة السيد رئيس الجمهورية للاكتشاف المبكر وعلاج مرضى سرطان الكبد. وتُعد مبادرة السيد رئيس الجمهورية للرعاية الصحية لكبار السن المظلة الشاملة لخدماتهم الصحية. وتستمر المبادرة الرئاسية لدعم الصحة النفسية (صحتك سعادة) لتشمل استبيان الصحة العامة واستبيان كبار السن لضمان الدعم النفسي لهذه الفئة.

المرحلة الثامنة: برامج تستهدف جميع المراحل العمرية

تشمل هذه البرامج خدمات الرعاية الصحية المتخصصة والشاملة لجميع أفراد الأسرة في مختلف الأوقات، وتتولى تنفيذها وزارات الصحة والسكان والتعليم العالي والبحث العلمي، والتضامن الاجتماعي.

تضطلع **وزارة الصحة والسكان** بمسؤولية تنفيذ حملات وخدمات صحية شاملة تبدأ بحملة «١٠٠ يوم صحة»، التي تهدف إلى تقديم خدمات صحية عالية الجودة لجميع المواطنين والمقيمين على أرض مصر، وتضم ١٥ مبادرة رئيسية تغطي مختلف مراحل الحياة واحتياجات الفئات السكانية. ويأتي برنامج الرعاية الصحية الثانوية والثلاثية ليقدم خدمات متخصصة واسعة النطاق تشمل العيادات الخارجية، والاستقبال والطوارئ، والقسم الداخلي، وخدمات الأسنان، والمعامل، وبنوك الدم، والأشعة التشخيصية والتداخلية، والحضانات، والعناية المركزة، والغسيل الكلوي، والعمليات الجراحية بمختلف أنواعها وتخصصاتها (الصغرى، الكبرى، المتقدمة، الطوارئ)، وخدمات جراحات قوائم الانتظار، وزراعة الأعضاء (الكلى والكبد والقوقعة والقرنية)، والمناظير، والكشف عن الأورام، والعلاج الكيماوي والإشعاعي والنووي، وغيرها من الخدمات العلاجية ذات الطابع الخاص. ويتم دعم هذه الخدمات باستمرار أعمال التطوير ورفع كفاءة المنشآت الطبية القائمة، إلى جانب مشاريع إنشائية جديدة أو إحلال وتجديد، وتجهيز المنشآت بالتجهيزات الطبية وغير الطبية. ويهدف برنامج الإحصاء والتسجيل الطبي إلى تسجيل المواليد والوفيات، وتطبيق نظام طب الأسرة، وترصد وفيات الأمهات، والمشروطية الصحية لمستحقي معاش تكافل، وتفعيل المرصد الوطني للمخدرات، والمنصة الوطنية للصحة النفسية، وتطوير السجل والملف الطبي الإلكتروني الموحد للمواطنين، وتحليل البيانات الصحية لدعم اتخاذ القرار. ويسعى برنامج ميكنة الخدمات الصحية إلى التوسع في استخدام التقنية الحديثة، وتطبيق منظومة صحية رقمية شاملة، وتشخيص الأمراض وتقديم خدمات العلاج عن بُعد (Telemedicine)، وميكنة وربط المعامل المشتركة وبنوك الدم ومراكز البلازما وألبان الأطفال والتطعيمات الروتينية. ويضمن برنامج خدمات نقل الدم ومشتقاته الاكتفاء الذاتي من مشتقات البلازما، وتوفير خدمات بنوك الدم وحملات التوعية للتبرع بالدم. وتُنفذ برامج أنشطة علاجية مركزية من خلال القوافل الطبية والانتشار السريع. ويتضمن برنامج خدمات مستشفيات الصحة النفسية ومراكز الإدمان خدمات العيادات الخارجية والقسم الداخلي، والصحة النفسية للأطفال والمراهقين، وتأهيل المريض النفسي، والدعم النفسي للناجين من الأزمات والكوارث، وعلاج الإدمان للمدمنات والقصر والمصابين بالتشخيص المزدوج. كما تعمل الوزارة على برنامج توفير الأدوية والأمصال واللقاحات، وبرنامج توفير المستلزمات الطبية وغير الطبية لضمان توافر الإمدادات اللازمة للخدمات الصحية. ويُعنى برنامج صناعة الأطراف الصناعية بتصنيعها وتدريب العاملين في هذا المجال. وتستهدف الجهود الوقائية برنامج الكشف المبكر عن الأمراض الوراثية المسببة للإعاقة، وبرنامج الإصحاح البيئي والسلامة البيئية للرقابة على سلامة الغذاء والمرافق والمياه، ومكافحة التلوث، وتطبيق الإطار الاستراتيجي للتكيف الصحي مع التغيرات المناخية، وبرنامج التخلص من النفايات الصحية الخطرة. ويهدف برنامج مكافحة الحشرات وناقلات الأمراض إلى مكافحة الوبائيات وتوفير أبحاث للحشرات والمبيدات. ويركز برنامج الصحة المهنية على الكشف المبكر للأمراض المهنية، ورفع الوعي بإجراءات الصحة والسلامة الكيميائية في المنشآت. ويتم توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال وحدات الرعاية الأولية التي تقدم مشورة الصحة النفسية

والفحص الطبي لكبار السن. وتأتي مبادرة القضاء على قوائم الانتظار لتشمل جراحات القلب والعظام والرمد والأورام وزراعة الأعضاء.

أما **وزارة التضامن الاجتماعي** فتستمر في تقديم برنامج الحماية للفئات الأولى بالرعاية الذي يشمل التكيف والاندماج، والرائدات الاجتماعيات، والمعاشات الضمانية، وبرنامج تكافل وكرامة، وخدمات التمويل والقروض الحسنة، ورعاية أسر الشهداء والمصابين. ويهدف برنامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي إلى تنمية الأسرة المصرية. ويعمل برنامج تنمية واستثمار أموال التأمين الاجتماعي على صرف الحقوق التأمينية وزيادة عوائد الاستثمارات.

أخيرًا، تساهم **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** في دعم المنظومة الصحية عبر برنامج إدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الطبية الذي يشمل الصحة النفسية وعلاج الإدمان، وخدمات الاستقبال والطوارئ، ورعاية الكادر الطبي، وإدارة المخلفات الصحية الخطرة. ويُنفذ برنامج التوعية والخدمات الوقائية لتوفير التطعيمات والأمصال، والكشف والتدخل المبكر ضد الأمراض الوبائية، وتنظيم القوافل الطبية. ويدعم برنامج تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي ميكنة الخدمات الصحية.

٥. مُمكنات الإسراع بجهود التنمية البشرية

تؤكد السردية الوطنية أن توفير التمويل يُعد أحد الركائز الحاكمة لتمكين منظومة التنمية البشرية، بما يستلزم توسيع قاعدة الموارد المتاحة على نحو مستدام، وبما يضمن اتساقها مع متطلبات التنمية وأولوياتها. ويتحقق ذلك من خلال تصميم وتوظيف أدوات تمويل ملائمة لتنفيذ كل هدف استراتيجي، إلى جانب إقرار حزمة متكاملة من الحوافز التي تُيسّر تدفق التمويل إلى القطاعات الحيوية، ولا سيما مجالات الحماية الاجتماعية، والحد من الفقر، وتحسين جودة التعليم، وتعزيز الرعاية الصحية، وضمان الأمن الغذائي، ودعم البحث العلمي وبناء القدرات.

وفي هذا الإطار، تؤكد السردية ضرورة تنويع مصادر التمويل، بحيث لا تقتصر على الإنفاق الحكومي أو التمويلات الخارجية، وإنما تمتد لتشمل استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ومساهمات مؤسسات المجتمع المدني، في إطار شراكات فعّالة تُعزز من كفاءة تخصيص الموارد واستدامتها.

مواصلة توفير الإنفاق العام الملائم من الموازنة العامة لتحسين أوضاع التنمية البشرية:

وقد وجهت الدولة نحو ٨,٢ تريليون جنيه من الموازنة العامة لدعم وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية والشبابية والرياضية والثقافية والدينية خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٤–٢٠٢٦/٢٠٢٥). ورغم الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق العام، التي تجاوزت ٢٧٠٪ خلال ذات الفترة، لوحظ تراجع نسبة هذه المخصصات من إجمالي الموازنة العامة من ٥١٪ عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى نحو ٢٨٪ عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥، بما يعكس الحاجة إلى إعادة النظر في هيكل وتوزيع أولويات الإنفاق.

مواصلة جهود زيادة الاستثمارات العامة الموجهة للتنمية البشرية:

تولي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أولوية قصوى للتنمية البشرية بمفهومها الشامل، باعتبارها رافداً من روافد التنمية الاقتصادية، وبما ينعكس على تحسين جودة حياة المواطنين، من خلال توفير الاستثمارات العامة اللازمة للنهوض بالتنمية البشرية ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، خاصةً لقطاعات «الصحة، والتعليم، والخدمات الثقافية والشبابية والرياضية، وتعزيز القدرات والمهارات الإبداعية»، والتي تؤثر بشكلٍ مباشر على الارتقاء برأس المال البشري، فضلاً عن توجيه الاستثمارات للقطاعات الخدمية الأخرى «خدمات السكن اللائق وتوفير مياه الشرب والصرف

شكل ٩٢ تطور الإنفاق العام الموجه للتنمية البشرية من الموازنة العامة للدولة

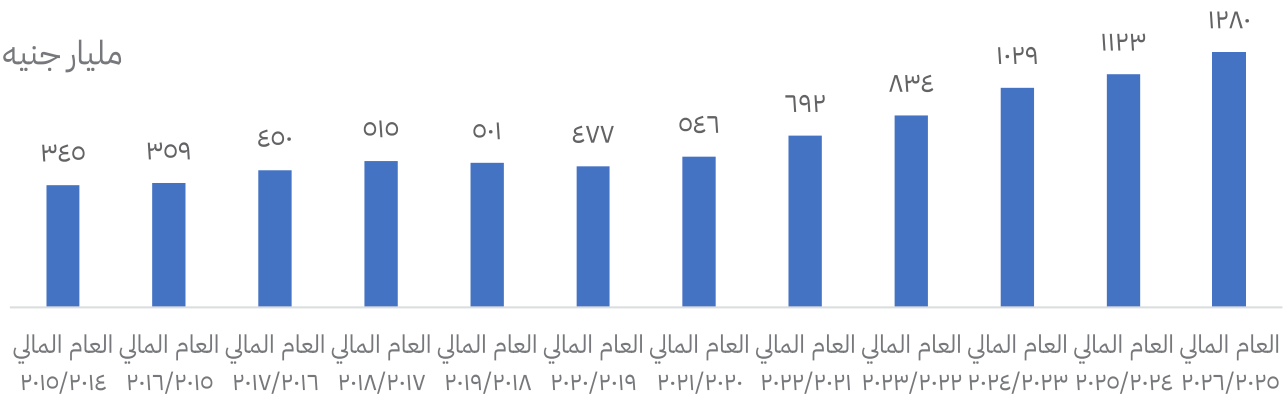

المصدر: وزارة المالية.

الصحي، وطرق النقل الآمنة، والخدمات ذات الصلة بتطوير المهارات الرقمية»، والتي لها تأثير غير مباشر على التنمية البشرية.

وفي هذا السياق، تم توجيه استثمارات عامة للتنمية البشرية تُقدر بنحو ٧,٦ تريليون جنيه خلال الفترة (٢٠١٥/١٤ – ٢٠٢٦/٢٥)، منها ١,٧ تريليون جنيه استثمارات عامة مباشرة و٥,٩ تريليون جنيه استثمارات عامة غير مباشرة. كما ارتفعت نسبة الاستثمارات العامة الموجهة للتنمية البشرية من ١٧٪ من جملة الاستثمارات العامة عام ٢٠١٥/٢٤ إلى ٢٨٪ عام ٢٠٢٦/٢٥.

ويُظهر تحليل الاستثمارات العامة الموجهة للتنمية البشرية ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية للفترة نفسها ارتفاع نصيب هذه الاستثمارات من إجمالي الاستثمارات العامة، ويشير ذلك إلى أهمية استكمال هذا التوجه عبر مضاعفة الإنفاق الجاري الموجه من الموازنة العامة لسد العجز في أعداد الكوادر البشرية، وعلى رأسها الأطباء والمعلمون والعاملون بمراكز الشباب وقصور الثقافة، إلى جانب تحسين أوضاعهم المالية وضمان الصيانة الدورية للمرافق الحيوية.

كما يكشف تحليل تطور نسبة الإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي – والذي يشمل سبعة مجالات رئيسية هي التعليم، والصحة والتغذية، والإسكان والمرافق، وسوق العمل والتشغيل، والحماية الاجتماعية ودعم المزارعين، والخدمات الثقافية والرياضية، وحماية البيئة – عن تراجع هذه النسبة من ٢٥,٣٪ عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ١٠,١٪ عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقارنةً بنسب أعلى في عدد من الدول الإقليمية، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تعزيز أولوية الإنفاق الاجتماعي ضمن السياسات المالية.

وفي هذا السياق، من المستهدف مواصلة تحقيق الانضباط المالي بما يسهم في خلق حيز مالي إضافي يتيح زيادة الإنفاق الموجه للتنمية البشرية، مع التأكيد على استعادة مستويات الإنفاق التنموي تدريجياً في مجالي الصحة والتعليم، وبما يواكب متطلبات التنمية البشرية ويعظم العائد من الاستثمار في رأس المال البشري. ويُفترض أن ترافق هذه الاستعادة مع إصلاحات بنيوية تُعزز كفاءة الإنفاق، وتربطه بالمخرجات والنتائج القابلة للقياس، في إطار التزام سياسي ومؤسسي طويل الأمد يربط بين الرؤية التنموية وأولويات الموازنة العامة للدولة.

كما تؤكد السردية أهمية التوسع في تطبيق موازنات البرامج والأداء بصورة فعّالة، بما يضمن توجيه الموارد العامة نحو تحقيق أعلى عائد تنموي ممكن من منظور المواطن، ووفقاً لاعتبارات الكفاءة والفعالية.

حشد التمويلات التنموية الميسرة لدعم جهود التنمية البشرية:

اضطلعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور محوري في حشد التمويلات التنموية الميسرة الموجهة لقطاعات التنمية البشرية، حيث بلغ إجمالي هذه التمويلات نحو ٩,٥ مليار دولار خلال الفترة (٢٠١٤- أكتوبر ٢٠٢٥). وقد توزعت هذه التمويلات بواقع ٣٨٪ للحماية والرعاية الاجتماعية ونسبة ٢٧٪ للصحة العامة والبيئة، ونسبة ٢٥٪ للتعليم.

وأسهمت في توفير موارد طويلة الأجل مكنت الجهات الوطنية من تنفيذ مشروعات تنموية متنوعة في مجالات التنمية البشرية، بما خفف من الضغوط الواقعة على الموازنة العامة للدولة، وعزز في الوقت ذاته من كفاءة واستدامة الإنفاق العام.

تعزيز دور الاستثمارات الخاصة في تقديم خدمات التنمية البشرية:

بلغ إجمالي التدفقات في رأس المال المصدر للاستثمارات الخاصة الموجهة لقطاعات التنمية البشرية – بما يشمل الصحة، والتعليم، والمراكز والأندية الرياضية والصحية، والأنشطة الثقافية – نحو ١٨٣ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٥)، واستحوذ قطاع الصحة على نحو ٤٣٪ من هذه التدفقات، يليه قطاعي التعليم والمراكز والأندية الرياضية والصحية بنسبة ٢٣٪ لكل منهما، ثم الأنشطة الثقافية بنسبة ١١٪.

وشكلت التدفقات التراكمية في رأس المال المصدر لهذه القطاعات نحو ٦,٢٪ من إجمالي التدفقات التراكمية لكافة الأنشطة الاقتصادية. وتستهدف السردية تحقيق معدل نمو سنوي في قيمة التدفقات الموجهة

للتنمية البشرية يناهز ٣٠٪ سنوياً، بما يعكس توجهاً استراتيجياً لتعظيم مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية.

وعلاوةً على ما تقدّم، جاري العمل على زيادة مُشاركات القطاع الخاص مع القطاع العام في تنفيذ العديد من المشروعات المعنيّة بالخدمات التعليميّة والصحيّة في إطار نظام (PPP)، والتي تشمل مشروعات إنشاء وتطوير وإدارة وتشغيل مدارس التكنولوجيا التطبيقية ومراكز التدريب الفني ومراكز التميز ومراكز طب الأسرة والمستشفيات.

أهمية تعزيز الدور التنموي للمجتمع المدني في تقديم خدمات التنمية البشرية:

يُعد تنسيق الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني أحد المحاور الأساسية في السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما له من دور فاعل في مكافحة الفقر متعدد الأبعاد، وتعزيز التماسك المجتمعي، وبناء مجتمع مدني قوي وقادر على الإسهام في تقديم الخدمات الاجتماعية والتنموية.

وتستهدف السردية تحسين ترتيب مصر في مؤشر العطاء العالمي من المركز ١٢٨ عالمياً إلى المركز ٦٨ بحلول عام ٢٠٣٠، إلى جانب زيادة نسبة المتطوعين من إجمالي الشباب من ١٠,٩٪ إلى ١٥٪، وزيادة عيادات تنظيم الأسرة التابعة لمؤسسات المجتمع المدني من ٦٥ عيادة (٢٠٢٥/٢٤) إلى ١٠٥ عيادة بحلول عام ٢٠٣٠، والتوسع في مدارس التعليم المجتمعي والمدارس الصديقة للفتيات، بما يعزز من إسهام المجتمع المدني في دعم أهداف التنمية البشرية بصورة مستدامة.

شكل ٩٣ تطور إجمالي تدفق قيمة رأس المال المُصدر (٢٠١٤-٢٠٢٥)

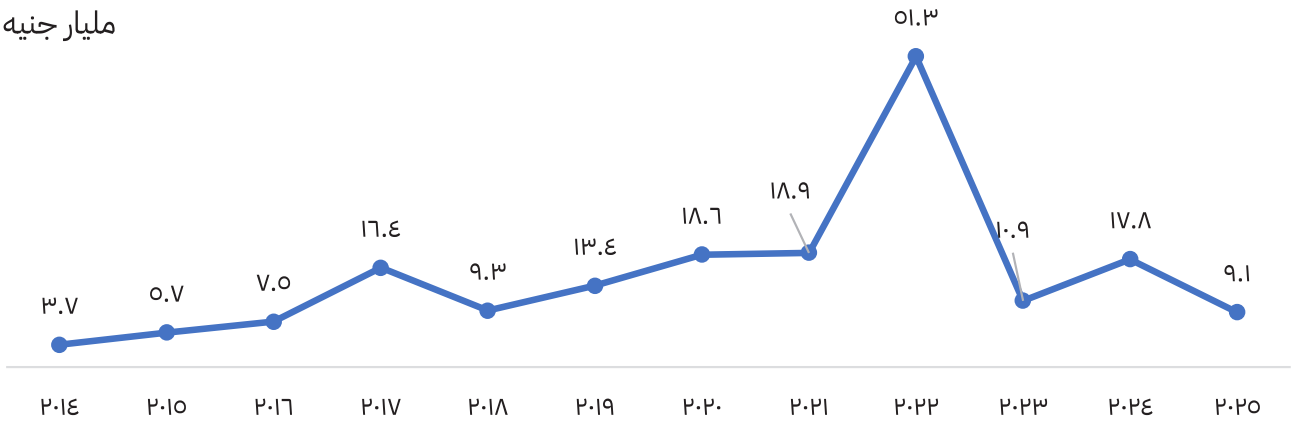

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – قطاع مركز المعلومات والتوثيق (٢٠٢٥).

٦. تعـزيز دور الاستقـرار الأمـني وسياسـة مـصر الخارجيـة في التنميـة البشريـة

تـولي الحكومـة أولويـة للحفـاظ علـى الاسـتقرار والأمـن الداخلـي وتعزيـز العلاقـات الدوليـة وتعزيـز دور سياسـة مصر الخارجية في التنمية ودمج المصريين في الخارج في هـذه الجهـود، انطلاقاً مـن حقيقـة مفادهـا أن تحقيـق التنميـة البشريـة وتكثيـف اهتمـام الدولـة بالرعايـة الصحيـة والتعليميـة ومـد مظلـة شـبكات الأمـان الاجتماعـي، يتطلـب مسـتوى مرتفعًـا مـن الاسـتقرار والأمـن بمفهومـه الشـامل، متضمنًـا مكافحـة الجرائـم بأنواعهـا المختلفـة، وتطويـر منظومـة العدالـة القضائيـة، وإرسـاء مفاهيـم ومبـادئ حقـوق الإنسـان، ودعـم الجهـود الراميـة إلـى الحفـاظ علـى الأمـن والاسـتقرار علـى المسـتوى الإقليمـي والدولـي، وتعزيـز الشـفافية الحكوميـة لتعزيـز أواصـر الثقـة بيـن المواطنيـن والدولـة، وفـي ذات السـياق، مـن المؤكـد أن تحسـين مسـتوى معيشـة المواطنيـن وزيـادة فـرص العمـل وخفـض معـدلات البطالـة وزيـادة مسـتوى رضاهـم وثقتهـم فـي الحكومـة، يعمـل بـدوره علـى زيـادة درجـة الـولاء والانتمـاء ومـن ثـم المسـاهمة فـي تحقيـق الاسـتقرار المجتمعـي وخفـض معـدلات الإدمـان وانتشـار كافـة أشـكال الجريمـة.

مواصلة تطوير منظومة العدالة القضائية وإجراءات التقاضي:

تؤكـد الدولـة علـى أهميـة ضمـان سـيادة القانـون وتحقيـق العدالـة الناجـزة، بمـا يسـاهم فـي ترسـيخ العدالـة الاجتماعيـة وتعزيـز أواصـر الثقـة بيـن المواطـن والدولـة، مـن خـلال التوسـع فـي اسـتخدام الوسـائل الإلكترونيـة والتكنولوجيـة الحديثـة فـي منظومـة عمـل المحاكـم، وتسـريع إجـراءات وزمـن التقـاضي، وميكنـة الخدمـات القضائيـة، وتبسـيط الإطـار التشـريعي والتنظيمـي والرقـابي.

وفي هذا الإطار، من المستهدف تحقيق ما يلي:

- تحسـين تنافسـية مـصر في المؤشرات الدوليـة ذات الصلـة، منهـا مؤشـر سـيادة القانـون مـن ٣٥ درجـة (٢٠٢٥) إلـى ٤٣ درجـة عـام ٢٠٣٠.
- زيـادة نسـبة تنفيـذ الأحـكام الصـادرة في دعـاوي الأسـرة مـن ٩٦٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلـى ٩٧,٣٪ عـام ٢٠٣٠، وزيـادة معـدل تنفيـذ الأحـكام الصـادرة في الدعـاوي المدنيـة مـن ٨٨٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلـى ٩٠٪ عـام ٢٠٣٠.
- زيـادة نسـبة الفصـل في جملـة الدعـاوي المتداولـة أمـام المحاكـم الاقتصاديـة مـن ٨٣٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلـى ٨٧٪ عـام ٢٠٣٠، وكـذا زيـادة نسـبة الإنجـاز في فـض منازعـات الاسـتثمار مـن ٩٥٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلـى ٩٧,٥٪ عـام ٢٠٣٠.
- زيـادة عـدد المحاكـم لـكل مليـون مواطـن مـن ٧ محاكـم (٢٠٢٤/٢٣) إلـى ٨ محاكـم عـام ٢٠٣٠، ضمانـاً لتحقيـق التغطيـة المكانيـة الشـاملة لكافـة خدمـات العدالـة القضائيـة، وكذلـك توفيـر البنيـة التحتيـة والتجهـيزات التقنيـة المناسـبة.
- زيـادة عـدد القضـاة لـكل مليـون مواطـن مـن ١٢٧ قـاضٍ (٢٠٢٤) إلـى ١٣١ قـاضٍ عـام ٢٠٣٠.
- زيـادة معـدل التغطيـة بالمكاتـب الرئيسـية وفـروع التوثيـق مـن ٧,٥ مقـر لـكل مليـون مواطـن (٢٠٢٥/٢٤) إلـى ٨,٧ مقـر لـكل مليـون مواطـن عـام ٢٠٣٠، بالتركيـز علـى محافظـات (المنيـا، البحيـرة، سـوهاج، القليوبيـة، أسـيوط، الفيـوم، المنوفيـة)، وكـذا اسـتدامة نسـبة مكاتـب وفـروع التوثيـق الميكنـة عنـد ١٠٠٪ عـام ٢٠٣٠.
- زيـادة معـدل التغطيـة بمأموريـات الشـهر العقـاري مـن ٣,٥٧ مقـر لـكل مليـون مواطـن إلـى ٣,٦٧ مقـر لـكل مليـون مواطـن، بالتركيـز علـى محافظـات (بورسـعيد، الجيـزة، المنيـا، الفيـوم، الغربيـة، القليوبيـة، المنوفيـة)، وكـذا زيـادة نسـبة المعامـلات الميكنـة مـن إجمـالي معامـلات مكاتـب الشـهر العقـاري والتوثيـق مـن ٨٥,٥٪ (٢٠٢٤/٢٣) إلـى ١٠٠٪ عـام ٢٠٣٠.
- اسـتدامة عـدد الخدمـات الذكيـة المسـتحدثة عـبر موقـع التقـاضي الإلكتروني للمحاكـم الاقتصاديـة عنـد ٢٢ خدمـة.
- تكثيـف برامـج تعزيـز القـدرات المتخصصـة لأعضـاء

جهات العدالة وبما يواكب التطورات القانونية والتكنولوجية.

دمج مفاهيم حقوق الإنسان في تقديم الخدمات الشرطية:

سيتم العمل على تعزيز مفاهيم حماية حقوق الإنسان، من خلال «مواصلة تطوير مراكز التأهيل والإصلاح وتعظيم دورها في تقديم الخدمات التعليمية والصحية للنزلاء وذويهم» وبما يتوافق مع المعايير القياسية الدولية والتي لاقت إشادة من المنظمات الدولية المعنية، وبما يتسق مع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، ومواصلة جهود الرعاية الصحية من خلال العمليات الجراحية التي يتم تنفيذها في المراكز والمستشفيات الخارجية لجهاز الشرطة والبالغ عددها ٢٤٠٠ عملية عام ٢٠٢٥/٢٤، وزيادة عدد النزلاء المستفيدين من خدمات الرعاية الطبية والبالغ حالياً ٤٤٤٥ مستفيداً عام ٢٠٢٥/٢٤، وزيادة عدد النزلاء المستفيدين من الخدمات التعليمية والبالغ ٨٨١٧ مستفيداً، وعدد المستفيدين من مبادرة إعفاء أبناء نزلاء مراكز الإصلاح من المصروفات الدراسية والبالغ حالياً ٨١٤٩ مستفيد.

كما تستهدف الدولة مواصلة جهود «التثقيف وبناء القدرات في مجالات حقوق الإنسان» وبما يشمل حقوق «المرأة، والطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة» وتعميم مدونات سلوك وأخلاقيات العمل الشرطي، ودمج ما يتعلق بها من مبادئ ضمن المناهج التعليمية بأكاديمية الشرطة.

الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي والحد من انتشار معدل الجريمة:

- المواجهة الرادعة للإرهاب، من خلال العمل في عدة مسارات مُتكاملة تشمل «تعزيز الجهود الوطنية للتنبؤ بالتهديدات الإرهابية، والمواجهة الفكرية للخطاب المتطرّف عبر خطاب ديني مُتجدّد، والمسار التنموي انطلاقاً من حقيقة مفادها أن التنمية تصبّ مباشرةً في تطوير مُجتمع حريص على صيانة مكتسباته التنموية، لديه الإمكانات البشرية والاقتصادية لمواجهة الجماعات المتطرفة، وقادر على إنفاذ الفرز المطلوب بين الأفكار المضلِّلة والمبادرات التنويرية».
- ترسيخ التعاون الإقليمي والدولي في المجالات ذات الصلة بمواجهة التطرف والإرهاب وتجفيف منابعهما، سواءً من خلال التنبؤ بالتهديدات الإرهابية، أو بتبادل المعلومات بشأن أخطارها، أو ملاحقة المتورطين فيها.
- مواجهة الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية والجرائم الجنائية، من خلال العمل على «صعيد داخلي» يهدف إلى العمل على رفع مستوى الوعي العام بمخاطر الهجرة غير الشرعية والاتّجار بالبشر، وتعبئة الموارد اللازمة لدعم جهود مكافحة تلك القضية ودعم التنمية كأساس لمكافحتها، وبناء القدرات الفنية والتكنولوجية والبشرية للأجهزة المسئولة عن كشف هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها، بالتنسيق بين الشرطة المدنية والقوات المسلحة لتأمين الحدود، و «صعيد خارجي» يُركز على التنسيق الإقليمي والدولي والتعاون مع دول الجوار لتأمين الحدود، وتطوير عمليات التدريب المشتركة، وتعظيم الاستفادة من التجارب والبرامج المطبقة في الأجهزة الأمنية المناظرة.
- رفع مستوى الوعي الجماهيري بخطورة أشكال وصور الجريمة المنظمة، خاصةً جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتهريب المهاجرين والاتجار في البشر، ومواصلة الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار في المواد المخدرة من خلال آلية ترتكز على محوري المكافحة وملاحقة العصابات الإجرامية القائمة عليه.
- تعزيز المنظومة الأمنية لتتواكب مع المستجدات المتسارعة، في التهديدات الأمنية من خلال توظيف التقنيات الحديثة لتعزيز أمن واستقرار البلاد.
- مواصلة تنفيذ السياسة الإعلامية للقضايا الأمنية، وذلك لكشف الحقائق للرأي العام والتوعية المجتمعية حول القضايا المثارة.
- الحفاظ على مُعدل انخفاض الجرائم الجنائية

والبالغ ٧٪ عام ٢٠٢٥/٢٤.

- الحفاظ على مُعدل «رضاء المواطنين عن حالة الأمن» البالغ ٨٦,٧٪ (٢٠٢٤).

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي الداعم للتنمية البشرية والشاملة:

- مواصلة الدور الدبلوماسي الفعال الذي تقوم به مصر على المستويين الإقليمي والدولي وتفعيل مشاركة مصر في المنظمات الدولية والإقليمية، وبما يعمل على تحسين تقييم مصر في مؤشر التأثير الدولي للدبلوماسية المصرية من ٤,٢ نقطة (من إجمالي ١٠ نقاط) إلى ٦ نقاط على الأقل عام ٢٠٣٠، ويُحافظ على مُعدل «رضا المواطنين عن العلاقات الخارجية لمصر مع الدول الأخرى» البالغ ٨١,٥٪ (٢٠٢٤، مركز بصيرة).

- تفعيل دور مصر في الوساطة وحل النزاعات والالتزام بالحلول السلمية المُستدامة لحل النزاعات الإقليمية وبما يعمل على مواصلة تحسين ترتيب مصر في مؤشر السلام العالمي من المركز ١٠٥ عالمياً (مُقارنةً بالمركز ١٤٦ عام ٢٠١٤).

- مواصلة الجهود الرامية لدعم وتطوير القدرات العسكرية المصرية وبما يعمل على تحسين قدرة تنافسية مصر الدولية، وكذا مواصلة تحسين قدرة مصر على تحقيق التوازن بين قدراتها العسكرية للحفاظ على السلام ومجابهة التهديدات الخارجية.

- مواصلة الحفاظ على تأثير مصر في صنع القرارات السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي، من خلال ترتيب مصر في المؤشر العالمي «القادة السياسيين الأكثر تأثيراً» والذي تحتل فيه مصر المركز ٢٨ عالمياً (٢٠٢٥).

- دعم آليات العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات التي يشهدها الوطن العربي، وتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية على جميع الأصعدة كمرتكز للسياسة الخارجية المصرية.

- مواصلة جهود تفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، والزيارات الرسمية رفيعة المستوى، وتحسين مستوى التمثيل الدبلوماسي مع شركاء مصر الاستراتيجيين.

- دعم جهود تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال دعم ورعاية جهود الوساطة في النزاعات والمساهمة في بعثات حفظ السلام الأممية الرامية لدعم وبناء السلام، والحفاظ على الريادة الدولية لمصر في مؤشر «عدد قوات حفظ السلام بالأمم المتحدة» والذي تحتل فيه مصر المركز رقم (١٢) عالمياً عام ٢٠٢٤

زيادة مساهمة المصريين بالخارج في التنمية البشرية:

- مواصلة جهود تحسين الخدمات القنصلية المقدمة للمواطنين من خلال مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين ترتيب مصر في مؤشر «قوة جواز السفر عالمياً» من المركز ٨٦ عام ٢٠٢٥ وذلك بالعمل على زيادة عدد الدول التي يمكن للمصريين دخولها بدون تأشيرة، وزيادة مُعدل التغطية بمكاتب التصديقات على مستوى الجمهورية (العدد الحالي: ١٨ مكتب) من ٦٦٪ (٢٠٢٥) إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٣٠، وزيادة مُعدل الإتاحة من ٢,٤ مكتب لكل ١٠ مليون مواطن إلى ٤,٧ مكتب لكل ١٠ مليون مواطن، بالتركيز على المحافظات ذات الأولوية (دمياط، الفيوم، الأقصر، السويس)، مع إيلاء أهمية لتوفير العدد الكافي من العمالة بهذه المكاتب، والعمل على خفض الوقت المستغرق في تقديم الخدمة لتحسين جودة الخدمات وتحسين مُعدل رضاء المواطنين.

- مد مظلة التأمينات الاجتماعية للعاملين بالخارج وزيادة عدد المؤمن عليهم من ١٦ ألف (٢٠٢٥/٢٤) لنحو ٥٠ ألف عام ٢٠٣٠.

- تعزيز مساهمة المصريين في الخارج في مشروعات التنمية البشرية، من خلال طرح الفرص الاستثمارية المكنة خاصةً في محافظات الصعيد، وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى برنامج «بيت الوطن» والذي نتج عنه مشاركة المصريين في

الخارج في شراء قطع أراضي ووحدات سكنية تجاوزت ٧,٣ مليار دولار (بنهاية ٢٠٢٥/٢٤).

ضمان الشفافية وتعميق مشاركة المواطنين في التنمية البشرية:

من الأهمية بمكان بناء أواصر الثقة بين المواطن والدولة، من خلال إرساء أسس ودعائم الحكومة المستجيبة والحكم الرشيد والانفتاح الحكومي، من خلال تعميق الشفافية والمساءلة المجتمعية، والاستجابة لمطالب واحتياجات المواطنين، ودعم مشاركة المواطنين في صنع وتنفيذ السياسات العامة للدولة، ومواصلة العمل على إتاحة المعلومات والبيانات أمام المواطنين لتعزيز الشفافية، وتعميق ثقة المواطن في الحكومة، وإشراكه في جهود وتحديات التنمية، علاوةً على خلق مزيد من قنوات الاتصال المجتمعي للتعرف على احتياجات وتفضيلات المواطنين، وقياس مدى رضاهم عن أداء الحكومة، وتقييمهم للسياسات الحكومية، من خلال إجراء استطلاعات رأي دورية تتسم بالحيادية والنزاهة، واستمرار دور منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة برئاسة مجلس الوزراء كمسار مواز للتواصل بين الحكومة والمواطن، ومواصلة مراحل الحوار الوطني لتعميق الحوار السياسي والاجتماعي بين النخبة الحاكمة والمواطنين، فضلاً عن تفعيل دور وسائل التواصل الاجتماعي في التعريف بالإنجازات الحكومية المتحققة والجهود المبذولة، مع الاهتمام بتوضيح الحقائق ونفي الشائعات، بما يساهم في تحقيق الاستقرار والتماسك الوطني.

وفي هذا الإطار،من المستهدف تحقيق ما يلي:

- زيادة مُعدل استجابة الحكومة بالرد على طلبات المواطنين المُذكاة من أعضاء المجالس النيابية من ٤٢٪ (٢٠٢١/٢٠) إلى ما يقل عن ٧٥٪ عام ٢٠٣٠.
- مواصلة دراسة التقارير الدولية ذات الصلة بملفات العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان بمُعدل ١٠٠٪.
- زيادة نسبة مخرجات وتوصيات الحوار الوطني المُنفذة إلى ما لا يقل عن ٩٠٪ عام ٢٠٣٠.
- توسيع نطاق مُشاركة الأحزاب السياسية في الحوار الوطني لتصل ما لا يقل عن ٩٠٪ من الأحزاب السياسية في مصر.
- مُضاعفة عدد الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية المُشاركة في الحوار الوطني.
- تحسين تقييم مصر في مؤشر المشاركة السياسية من ٣٩٪ (٣,٨٩ نقطة من ١٠ نقاط) إلى ما لا يقل عن ٥٠٪ عام ٢٠٣٠.
- مواصلة جهود إعداد التقارير ذات الصلة بملف حقوق الإنسان وعددها ٥ تقارير حالياً، وعرضها في المنظمات الدولية والإقليمية (مجلس حقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة الحقوق المدنية والسياسية بالأمم المتحدة، واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب).
- مواصلة جهود تعزيز شفافية الموازنة العامة للدولة، ومواصلة إصدار «موازنة المواطن».
- مواصلة إتاحة البيانات الخاصة بالمشروعات المنتهية على تطبيق المحمول «شارك ٢٠٣٠»، لنشر الوعي بين المواطنين بجهود التنمية التي تقوم بها الدولة، وتفعيل متابعة المواطنين، حيث يتضمن التطبيق حالياً البيانات التفصيلية لنحو ١٠ آلاف مشروع تنموي.
- مواصلة إصدار «خطط المواطن الاستثمارية» بشكل سنوي، التي تعد من أهم الوثائق التخطيطية التي تساعد في نشر الوعي بين المواطنين بأولويات وتوجهات خطط التنمية السنوية، حيث تتضمن معلومات تفصيلية عن الاستثمارات والمشروعات الجاري تنفيذها في كل محافظة وتوزيعها على القطاعات المختلفة، وبما يوضح أثر هذه المشروعات على تحسين الوضع الحالي لأهم المؤشرات التنموية في كافة محافظات الجمهورية.

٧. المستهدفات الكمية ومؤشرات الأداء

	المرحلة العمرية	مؤشر الأداء	قيمة المؤشر				الجهة الرئيسية المسئولة
			آخر سنة متاحة	القيمة في آخر سنة متاحة	٢٠٢٧	٢٠٣٠	
١	قبل الولادة	نسبة الأمهات اللاتي حصلن على رعاية حمل منتظمة	٢٠٢١	٨٩,٨٪[٢]	٩٣٪[٣]	٩٥٪[٤]	الصحة والسكان
٢	قبل الولادة	نسبة الولادات القيصرية[٥]	٢٠٢١	٧٢٪	٤٠٪	٢٥٪	الصحة والسكان
٣	الطفولة المبكرة	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي	٢٠٢٢	١٨,٩[٦]	٦,١[٧]	٥,٢٨[٨]	الصحة والسكان
٤	الطفولة المبكرة	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي	٢٠٢٢	٢٢,٧[٩]	١٦[١٠]	١٤,٣[١١]	الصحة والسكان
٥	الطفولة المبكرة	معدل التغطية بالتطعيمات الأساسية (من عمر يوم لـ ١٨ شهر)[١٢]	٢٠٢٣	٩٦,٢٪	أكثر من ٩٥٪	أكثر من ٩٥٪	الصحة والسكان
٦	الطفولة المبكرة	معدل انتشار التقزم بين الأطفال من إجمالي الأطفال (صفر – <٥ سنوات) [١٣]	٢٠٢١	١٢,٨	١٠	٨	الصحة والسكان
٧	الطفولة المبكرة	معدل انتشار الأنيميا بين الأطفال من إجمالي الأطفال (صفر – <٥ سنوات)	٢٠٢١	٢١٪[١٤]	١٨[١٥]	١٠[١٦]	الصحة والسكان

٢ المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
٣ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
٤ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
٥ وزارة الصحة والسكان.
٦ مصر في أرقام ٢٠٢٤ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
٧ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
٨ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
٩ مصر في أرقام ٢٠٢٤ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
١٠ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
١١ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
١٢ وزارة الصحة والسكان.
١٣ وزارة الصحة والسكان
١٤ المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
١٥ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
١٦ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.

	المرحلة العمرية	مؤشر الأداء		قيمة المؤشر				الجهة الرئيسية المسئولة
				آخر سنة متاحة	القيمة في آخر سنة متاحة	٢٠٢٧	٢٠٣٠	
٨	الطفولة المبكرة	معدل انتشار السمنة بين الأطفال من إجمالي الأطفال (صفر – <٥ سنوات)		٢٠٢١	٪١٢[١٧]	٪١٠[١٨]	٪٩[١٩]	الصحة والسكان
٩	الطفولة المبكرة	معدل القيد في مرحلة الطفولة المبكرة في المرحلة العمرية من حديثي الولادة إلى ٤ سنوات[٢٠]		٢٠٢٥	٪١٧,٣	٪١٨	٪٢٠	التضامن الاجتماعي
١٠	الطفولة المبكرة	معدل القيد في مرحلة الطفولة المبكرة في المرحلة العمرية من ٣-٤ سنوات[٢١]		٢٠٢٥	٪٣١	٪٣٣	٪٣٥	التضامن الاجتماعي
١١	الطفولة	نسبة الالتحاق برياض الأطفال (٤ - <٦ سنوات)[٢٢]	معدل القيد الصافي بمرحلة ما قبل الابتدائي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	١٨,٧	--	--	التربية والتعليم والتعليم الفني
			معدل القيد الإجمالي بمرحلة ما قبل الابتدائي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٢,٨	--	--	
١٢	الطفولة	نسبة الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الابتدائية (٪)[٢٣]		٢٠٢٥/٢٠٢٤	٩٩,٥	--	--	التربية والتعليم والتعليم الفني
١٣	الطفولة	نسبة التسرب من التعليم بالمرحلة الابتدائية[٢٤]		٢٠٢٥/٢٠٢٤	٠,٢٤	--	--	التربية والتعليم والتعليم الفني
١٤	المراهقة	معدل ختان الإناث للفئة العمرية (صفر حتى ١٩ سنة)[٢٥]		٢٠٢١	١٤,٢	٪٥	٪١	الصحة والسكان

١٧ المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
١٨ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
١٩ مستهدفات وزارة الصحة والسكان.
٢٠ وزارة التضامن الاجتماعي.
٢١ وزارة التضامن الاجتماعي.
٢٢ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.
٢٣ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.
٢٤ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.
٢٥ وزارة الصحة والسكان.

	المرحلة العمرية	مؤشر الأداء		قيمة المؤشر				الجهة الرئيسية المسئولة
				آخر سنة متاحة	القيمة في آخر سنة متاحة	٢٠٢٧	٢٠٣٠	
١٥	المراهقة	نسبة الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الاعدادية والثانوية (٪)[٢٦]	معدل القيد الإجمالي بمرحلة الإعدادي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	١٠٩,٩	--	--	التربية والتعليم والتعليم الفني
			معدل القيد الإجمالي بمرحلة الثانوي العام	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٣٩,١	--	--	
١٦	المراهقة	نسبة التسرب من التعليم بالمرحلة الاعدادية[٢٧]		٢٠٢٥/٢٠٢٤	٠,٤٧	--	--	التربية والتعليم والتعليم الفني
١٧	الشباب	عدد جامعات مصر [٢٨]		٢٠٢٥	١٢٩	١٥٠	١٩١	التعليم العالي
١٨	الشباب	عدد طلاب التعليم العالي[٢٩]		٢٠٢٥	٤,١ مليون	٤,٥ مليون	٥,٥ مليون	التعليم العالي
١٩	الشباب	عدد جامعات مصر المصنفة عالمياً وفقاً لمؤشر QS [٣٠]		٢٠٢٥	٢٠	٢٥	٧٠	التعليم العالي
٢٠	الشباب	عدد جامعات مصر المصنفة عالمياً ضمن تصنيف Times Higher Education[٣١]		٢٠٢٥	٣٥	٦٠	١٠٠	التعليم العالي
٢١	الشباب	نسبة مؤسسات التعليم العالي المُعتمدة[٣٢]		٢٠٢٥	٪٢٥	٪٥٠	٪٩٠	التعليم العالي
٢٢	الشباب	نسبة طلاب التعليم العالي المُلتحقين بالعلوم والتقنية والهندسة والرياضيات مقابل المجالات الأخرى [٣٣]		٢٠٢٥	٪١٢,٥	٪١٥	٪٢٥	التعليم العالي
٢٣	الشباب	نسبة طلاب التعليم العالي المُلتحقين بالفنون والعلوم الإنسانية مقابل المجالات الأخرى [٣٤]		٢٠٢٥	٪١٥	٪١٢,٥	٪١٠	التعليم العالي

٢٦ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.
٢٧ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.
٢٨ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٢٩ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٣٠ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٣١ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٣٢ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٣٣ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٣٤ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

	المرحلة العمرية	مؤشر الأداء	قيمة المؤشر				الجهة الرئيسية المسئولة
			آخر سنة متاحة	القيمة في آخر سنة متاحة	٢٠٢٧	٢٠٣٠	
٢٤	الشباب	نسبة خريجي التعليم العالي في مجالات الهندسة والحاسبات والذكاء الاصطناعي[٣٥]	٢٠٢٥	٪٩,٥	٪١١	٪١٥	التعليم العالي
٢٥	الشباب	نسب الطلاب المستفيدين من التدريب المهني قبل التخرج[٣٦]	٢٠٢٥	٪١٠	٪٢٠	٪٥٠	التعليم العالي
٢٦	الشباب	عدد البرامج والمبادرات الشبابية والرياضية [٣٧]	٢٠٢٤	٢٢٨	٣٠٣	٤٠١	الشباب والرياضة
٢٧	الشباب	عدد الشباب المستفيدين من البرامج الشبابية والرياضية [٣٨]	٢٠٢٤	١١ مليون	١٤,٦ مليون	١٩,٥ مليون	الشباب والرياضة
٢٨	سنوات العمل	معدل الإعالة العمرية[٣٩]	٢٠٢٤	٪٥٩,٠٨	--	--	الصحة والسكان
٢٩	سنوات العمل	تمكين عدد ٢٥٠ ألف مستفيد مضاف وانتقالهم من الدعم النقدي إلى الإنتاج [٤٠]	٢٠٢٥	٢,٠٨٦,١٦٧	٢,١٨٦,١٦٧	٢,٣٣٦,١٦٧	التضامن الاجتماعي
٣٠	سنوات العمل	معدل الإنجاب الكلي[٤١]	٢٠٢٤	٢,٤١	٢,٢٣	٢,١	الصحة والسكان
٣١	سنوات العمل	معدل التشغيل السنوي (٪)[٤٢]	٢٠٢٣	٤٠,٤	٤١,٥	٤٥	العمل
٣٢	سنوات العمل	معدل البطالة من (١٥-٦٤) عام (٪)[٤٣]	٢٠٢٣	٪٧	٥,٨	٥	العمل
٣٣	سنوات العمل	معدل الحصول على وظيفة (٪)(العمالة المعينة - عدد العاملين)[٤٤]	٢٠٢٣	٪١٣	٢٢,٣	٢٦	العمل

٣٥ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٣٦ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٣٧ وزارة الشباب والرياضة.
٣٨ وزارة الشباب والرياضة.
٣٩ وزارة الصحة والسكان.
٤٠ وزارة التضامن الاجتماعي.
٤١ وزارة الصحة والسكان.
٤٢ وزارة العمل.
٤٣ وزارة العمل.
٤٤ وزارة العمل.

	المرحلة العمرية	مؤشر الأداء	قيمة المؤشر				الجهة الرئيسية المسئولة
			آخر سنة متاحة	القيمة في آخر سنة متاحة	٢٠٢٧	٢٠٣٠	
٣٤	سنوات العمل	معدل فقدان الوظيفة (٪) (العمالة المغادرة/عدد العاملين)[٤٥]	٢٠٢٣	٪١٥,٧	١٠,٢	٨	العمل
٣٥	سنوات العمل	مؤشر رضا المواطنين عن توفير فرص عمل (٪)[٤٦]	٢٠٢٤	٪٤٣,٥	٦٧,١	٧٥	العمل
٣٦	سنوات العمل	نسبة العمالة غير الرسمية بأجر من إجمالي القوي العاملة (٪)[٤٧]	٢٠٢٥	٪٦٠	٥٥	٤٥	العمل
٣٧	سنوات العمل	متوسط عدد أيام الانقطاع عن العمل بسبب حالات الإصابة (يوم)[٤٨]	٢٠٢٣	٢٥,٣	٢٤,٤	٢٤	العمل
٣٨	سنوات العمل	نسبة المصابين بارتفاع مستوى الجلوكوز في الدم[٤٩]	٢٠١٧	٪١٥,٥	--	٪١٥	الصحة والسكان
٣٩	سنوات العمل	نسبة المصابين بارتفاع ضغط الدم[٥٠]	٢٠٢٣	٪٢٥	--	٪٢٢,٥	الصحة والسكان
٤٠	جميع المراحل	نسبة السكان المشمولين بالتأمين الصحي[٥١]	٢٠٢٤	٪٦٩,١	٪٧٥	٪٨٥	الصحة والسكان
٤١	جميع المراحل	إطلاق مراكز تجميع وموائمة لتوفير الأطراف الصناعية للأشخاص ذوي الإعاقة [٥٢]	٢٠٢٥	٦	٨	١٢	التضامن الاجتماعي
٤٢	جميع المراحل	العمر المتوقع عند الولادة (Life Expectancy)[٥٣]	٢٠٢٥	٧١,٩	--	٧٥	الصحة والسكان
٤٣	جميع المراحل	نسبة المدخنين[٥٤]	٢٠١٧	٪٢٤,٧	٪١٩,٢	٪١٨,٤	الصحة والسكان
٤٤	جميع المراحل	مؤشر الابتكار العالمي (الترتيب من ١٣٩ دولة) [٥٥]	٢٠٢٥	٨٦	٨٠	٧٠	التعليم العالي

٤٥ وزارة العمل.
٤٦ وزارة العمل.
٤٧ وزارة العمل.
٤٨ وزارة العمل.
٤٩ وزارة الصحة والسكان.
٥٠ وزارة الصحة والسكان.
٥١ وزارة الصحة والسكان.
٥٢ وزارة التضامن الاجتماعي.
٥٣ وزارة الصحة والسكان.
٥٤ وزارة الصحة والسكان.
٥٥ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٨. المــراجـــع

١. الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء (CAP-MAS)، (٢٠٢٣). «درجـات علميـة عليـا للمصريـين والوافديـن». النـشرة السـنوية لخريجـي التعليـم العـالي والدرجـات العلميـة العليـا.

https//:old.capmas.gov.eg/Pages/StatisticsOracle.aspx?Oracle_id&2188=page_id&5104=YearID11459=

٢. الوضـع العالمـي للحـد مـن أضرار التبـغ (GSTHR)، (٢٠٢٢)، «التدخـين في مـصر».

https://gsthr.org/countries/profile/egy/

٣. الاسـتراتيجية الوطنيـة للصحـة ٢٠٢٤- ٢٠٣٠، وزارة الصحـة والسـكان.

٤. الخطة القومية للصحة الرقمية، (٢٩/٢٠٢٥)، وزارة الصحة والسكان.

٥. مراقبة الوضع الحالي للصحة الرقمية (GHDM)، (٢٠٢٣). ضمن استراتيجية الصحة الرقمية العالمية لمنظمة الصحة العالمية (WHO).

https://monitor.digitalhealthmonitor.org/map

٦. منظمـة الصحـة العالميـة (WHO)، (٢٠٢٠)، « تقريـر الصحـة العقليـة».

https//:www.who.int/publications/i/item9789240036703/

٧. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، (٢٠٢٣)، «مؤشر التنمية البشرية HDI».

https//:data.undp.org/countries-and-territories/EGY

٨. البنك المركزي المصري، التقارير الاقتصادية السنوية (١٣/٢٠١٤ -٢٠٢٤/٢٣).

https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/publications?pageNo=1&-categoryId=bae7c49f8ab74757a29f-8927236c2fbd

٩. وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم الفـني، كتـاب الإحصـاء السـنوي (١٤/٢٠١٥ – ٢٤/٢٠٢٥).

https//:emis.gov.eg/annual_book.aspx-?id400=

١٠. المبـادرة الاجتماعيـة للتقـدم، مـؤشر التقـدم الاجتماعـي (٢٠٢٤).

https//:www.socialprogress.org/alti-global-social-progress-index

١١. المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، (٢٠٢٥)، «مؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين (GGI Index).

https//:www.weforum.org/publications/global-gender-gap-report2025-

١٢. منظمة الصحة العالمية (WHO)، (٢٠٢٤).

https//:data.who.int/ar/indicators/i/F08B-4FD16/BBF41

١٣. منظمة الصحة العالمية، المرصد الصحي العالمي.

https//:www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/domestic-general-government-health-expenditure)-gghe-d-(as-percent-age-of-gross-domestic-product)-gdp(-)-(

١٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٤: التنمية البشرية في عالم من التحوّلات.

https//:hdr.undp.org/data-center

١٥. البنـك الـدولي، (٢٠٢٠)، «مـؤشر رأس المـال البـشري» (HCI).

https//:data.worldbank.org/indicator/HD.HCI.OVRL?locations=EG&utm_source

١٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠٢٣)، تقرير مسح ممارسة النشاط الرياضي للأسر المصرية عام ٢٠٢٣.

١٧. وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة (٢٠١٤/١٣ – ٢٠٢٦/٢٥).

https//:mof.gov.eg/ar/posts/stateGeneral-Budget6762/f042f983

١٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠١٤-٢٠٢٤)، النشرة الربع سنوية بحث القوى العاملة (تقرير تحليلي) (٢٠١٤-٢٠٢٤).

https://old.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page20%id=5106&-Year=23487

١٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيان صحفي بشأن اليوم العالمي للمسنين ٢٠٢٥.

٢٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وزارة الصحة والسكان، منظومة المواليد والوفيات، إحصائيات الوفيات.

٢١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «نتائج التعداد الاقتصادي السادس (2023/22)».

٢٢. وزارة التضامن الاجتماعي، إنجازات وزارة التضامن الاجتماعي.

٢٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (يونيو ٢٠٢١)، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية والعلاج على نفقة الدولة في الخارج والداخل لعام ٢٠٢١.

٢٤. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، (٢٠١٤/١٣-٢٠٢٦/٢٥)، بيانات الاستخدامات الاستثمارية العامة (٢٠١٤/١٣-٢٠٢٦/٢٥).

٢٥. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، المنظومة الوطنية للمتابعة والتقييم «أداء».

٢٦. الخطة الاستراتيجية لهيئة الدواء المصرية (يناير ٢٠٢٥- يونيو ٢٠٢٧).

٢٧. الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة في مصر (٢٠٢٤- ٢٠٢٩).

٢٨. إنجازات وزارة التنمية المحلية بشأن برنامج « مشروعك ».

٢٩. رئاسة مجلس الوزراء، وثيقة برنامج عمل الحكومة المصرية «نطور لنبني مستقبلاً مستداماً» (٢٠٢٥/٢٤ – ٢٠٢٧/٢٦).

٣٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر المُحدثة، ٢٠٢٢.

٣١. اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١- ٢٠٢٦.

٣٢. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصائي السنوي لمؤشرات وإحصاءات التعليم، (٢٠١٤-٢٠٢٥).

٣٣. الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية.

www.gahar.gov.eg

٣٤. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،

naqaae.eg

٣٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAP-MAS)، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة (٢٠١٤-٢٠٢٤).

٣٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAP-MAS)، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة "تقرير تحليلي"، سنوات متفرقة.

٣٧. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAP-MAS)، مؤشرات الفقر بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩/٢٠٢٠.

٣٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAP-MAS)، النشرة السنوية الطلاب المقيدون- أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي، (٢٠١٤- ٢٠٢٤).

٣٩. الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء (CAP-MAS)، النـشرة السـنوية للتعليـم قبـل الجامعـي، (٢٠١٤- ٢٠٢٤).

٤٠. الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء (CAP-MAS)، النـشرة السـنوية لإحصـاءات الميـاه النقيـة والـصرف الصحـي، (٢٠١٤- ٢٠٢٤).

٤١. الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء (CAP-MAS)، التقريـر الإحصـائي الوطـني لمتابعـة مؤشرات أهـداف التنميـة المُسـتدامة ٢٠٣٠.

٤٢. وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة والتعـاون الـدولي، تقريـر المراجعـة الوطنيـة الطوعيـة (٢٠١٨-٢٠٢١).

٤٣. وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة والتعـاون الـدولي، تقريـر التنميـة البشريـة في مـصر، التنميـة حـق الجميـع: مـصر المسـيرة والمسـار.

٤٤. الأزهـر الشريـف، مركـز المعلومـات والتوثيـق ودعـم اتخـاذ القـرار، إحصائيـات عامـة.

azhar.eg/idsc

٤٥. مؤشر التقدم الاجتماعي في مصر.

progressegypt.org

٤٦. مؤشر «تنمية السفر والسياحة»، تقارير التنافسية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي،

www.weforum.org

٤٧. الهيئة العامة لتعليم الكبار،

eaea.gov.eg

٤٨. السياحة العلاجية، Medical Tourism Index.

www.medicaltourism.com

٤٩. السـياحة العلاجيـة، Temos Accredited and Assessed partners.

temos-accreditation.com

٥٠. ITU ICT Development Indicator 2023 Database،

٥١. الهيئـة العامـة للاسـتثمار والمناطـق الحـرة، (٢٠٢٥)، «تطـور تدفـق القيمـة في رأس المـال المُصـدر (٢٠١٤-٢٠٢٥)» قطـاع مركـز المعلومـات والتوثيـق.

٥٢. البنـك الـدولي، (٢٠٢٤)، «مـؤشر نشـاط ريـادة الأعمـال المبكـر (٢٠١٥-٢٠٢٤).» المسـح الاسـتقصائي لعـدد السـكان البالغـين التابـع للمرصـد العالمـي لريـادة الأعمـال، المرصـد العالمـي لريـادة الأعمـال GEM.

٥٣. الإحصـاءات التجاريـة لتنميـة الأعمـال الدوليـة، (٢٠٢٤). «مؤشر قيمة الواردات من التبغ» Trade Map.

٥٤. البنـك الـدولي، (٢٠٢٤)،»مؤشر معـدل التبعيـة لكبـار السـن (٪ مـن سـن العمـل)».

٥٥. موسـوعة TIMSS، (٢٠٢٣)، «درجـة مـصر في اختبـارات الـ TIMSS في مـادة الرياضيـات والعلـوم (٢٠٠٣-٢٠١٩)».

٥٦. مركـز دعـم واتخـاذ القـرار، (٢٠٢٥)، «بنـاء المسـتقبل: إنجـازات الاجتماعيـة والسياسـية لمـصر في ٢٠٢٤ والطريـق إلى ٢٠٢٥».

٥٧. وزارة التربيـة والتعليـم والتعليـم والفـني، (٢٠٢١)، «تحليـل قطـاع التعليـم قبـل الجامعـي».

٥٨. الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء، (٢٠١٤-٢٠٢٤)، النـشرة السـنوية لبحـث القـوى العاملـة (٢٠١٤-٢٠٢٤).